

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس-



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د

الشعبة: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

مدى استجابة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمعايير
الدولية للإبلاغ المالي

تحت إشراف الاستاذ:

شنوف شعيب

من إعداد الطالبة :

ظريف مريم

رئيسا	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	بوكساني رشيد
مشرفا ومقررا	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	شنوف شعيب
ممتحنا	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	خنفري خيضر
ممتحنا	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	أستاذ محاضر قسم أ	حميدي عبد القادر
ممتحنا	جامعة الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	أيت محمد مراد
ممتحنا	جامعة البليدة	أستاذ التعليم العالي	دراوسي مسعود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الذين قال عنهما الله عز وجل " لا تقل لهما أفه ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"
إلى أرواح وأطيب وأغلى امرأة إلى من تسكن في الروح والقلب إلى من سهرت لسهرتي وفرحت لنجاحي إلى من منحتني كل الحب والعنان،
إليك يا "أمي" الحبيبة فائق الإحترام والتقدير أمد الله في عمرك وحفظك من كل مكروه.
إلى من زودني بنصائح وحناني بدعواته ووفر كل احتياجاتي، إلى مصدر فخري وإعتزالي
إليك يا "أبي" الحنون، أمد الله في عمرك وجزاك الله عنا كل خير
إلى "زوجي" سدي في الحياة
إلى من أشركني بهم حزن واحد إلى أغلى وأعز الناس على قلبي
أخواتي الأعزاء "نوال، سميكة وإيتسام" وإلى كل أفراد العائلة
إلى عائلة زوجي الكريمة
إلى كل زملائي وزميلاتي في العلم طلبة الدكتوراه تخصص محاسبة
وتدقيق ومحاسبة ومالية
إلى كل أساتذتي الكرام

مريم



الحمد لله حمداً يوافي نعمه و يكافئ مزيده ونشكره على توفيقه لي في إتمام
هذا العمل

و حتى يتم شكرنا لله عز وجل أشكر كل من
ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.
كما لا يسعني أن أتقدم بفائق التقدير والإحترام والشكر إلى

الأستاذ المشرف البروفسور "**شؤون شعيب**" لقبوله الإشراف على مذكري
وللنصائح والتوجيهات القيمة التي أفادني بها حتى يكون هذا العمل في
المستوى المطلوب.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى استجابة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي IAS/IFRS في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، ولقد اعتمدت الدراسة على شرح وعرض محتوى هذه المعايير ومقارنتها مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي من جهة، ومع ما احتوته التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة من جهة أخرى.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيمها إلى ثلاث فصول، فصل لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالأطروحة، فصل نظري لدراسة مدى التوافق بين محتوى المعايير IAS/IFRS مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي SCF، وفصل تطبيقي عن طريق دراسة حالة للتقارير المالية لثلاث مؤسسات اقتصادية تتمثل في: مؤسسة صناعية "مؤسسة سوناطراك"، مؤسسة خدماتية "مؤسسة الأوراسي" ومؤسسة مالية "بنك السلام-الجزائر".

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة تتوافق كلياً من حيث الشكل التي عرضت فيه والإطار المفاهيمي مع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، أما من حيث قياس وتقييم عناصرها فهناك توافق نسبي، ولعل أهم اختلاف يكمن في عدم إمكانية المؤسسات إعادة تقييم عناصر تقاريرها المالية وفق أسلوب القيمة العادلة مما يعطيها مصداقية وشفافية أكثر.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، المعايير الدولية للإبلاغ المالي، التقارير المالية، النظام المحاسبي المالي، القياس المحاسبي، القوائم المالية.

Résumé:

Cette étude a pour objectif de montrer dans quelle mesure les rapports financiers des entreprises économiques algériennes répondent aux exigences de l'évaluation et de la divulgation comptable conformément aux normes comptables internationales et aux normes internationales d'informations financières IAS/IFRS dans le cadre de l'application du Système Comptable Financier (SCF). L'étude s'est appuyée sur l'explication et la présentation du contenu de ces normes ainsi

que leur comparaison avec les composantes du Système Comptable Financier d'une part, et avec le contenu des rapports financiers des entreprises étudiées d'une autre part.

Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, répondre à la problématique posée et tester les hypothèses, le travail a été divisé en trois chapitres. Au cours du premier chapitre on a passé en revue les études antérieures liées directement ou indirectement au sujet de recherche, un deuxième chapitre théorique dédié à étudier la compatibilité entre le contenu des normes IAS/IFRS avec les composantes du SCF, et un troisième chapitre qui représente une étude de cas des rapports financiers de trois entreprises économiques: une entreprises industrielle «Sonatrach», une entreprise de service «Entreprise EL AURASSI» et une entreprise financière «Al Salam Bank Algérie».

L'étude a abouti à un ensemble de résultats selon lesquels les rapports financiers des entreprises étudiées sont parfaitement compatibles en termes de leur présentation et du cadre conceptuel avec les normes comptables internationales et les normes internationales d'information financière. Par ailleurs, ils sont relativement compatibles en termes de mesure et d'évaluation de leurs composants. La différence la plus importante peut résider dans l'incapacité des entreprises à réévaluer les éléments de leurs rapports financiers selon la méthode de la juste valeur pour leur donner plus de crédibilité et de transparence.

Mots clés : Normes Internationales d'Information Financière, Rapports Financiers, Système Comptable Financier, Mesure Comptable, Etats Financiers.

Abstract:

This study aims to show the extent to which the financial reports of Algerian economic enterprises meet the requirements of valuation and accounting disclosure in accordance with international accounting standards and international financial reporting standards IAS / IFRS in light of the application of the

Financial Accounting System (FCS). The study relied on the explanation and presentation of these standards as well as their comparison with the components of the Financial Accounting System on the one hand, and with the content of the financial reports of the companies studied on the other hand.

In order to achieve the objectives of the study, answer the question raised, and test the hypotheses, this thesis has been divided into three chapters. In the first chapter, we reviewed the previous studies related in a direct or indirect way to the research subject. The second theoretical chapter dedicated to study the compatibility between the content of the IAS/IFRS standards with the SCF components, and the third chapter represents a case study of the financial reports of three economic companies namely : an industrial company "Sonatrach", a service company " Company EL AURASSI" and a financial company "Al Salam Bank Algérie".

The study Concluded that the financial reports of the companies studied are fully compatible in terms of their presentation and conceptual framework with international accounting standards and international financial reporting standards. Moreover, they are relatively compatible in terms of measurement and valuation of their assets. The most significant difference may be the inability of companies to revalue elements of their financial reports using the fair value method which gives them more credibility and transparency.

Keywords: International Financial Reporting Standards, Financial Reports, Financial Accounting System, Accounting Measurement, Financial reports.

فهرس المحتويات

الصفحة	الإهداء شكر وعرفان الملخص
III-I	فهرس المحتويات
IV-IV	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الاختصارات
أ- ح	المقدمة العامة
33-2	الفصل الأول: الدراسات السابقة
2	مقدمة الفصل الأول
3	المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة
3	✓المطلب الأول: الدراسات التي تناولت الإصلاح المحاسبي ومنهجية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي
10	✓المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي
19	✓المطلب الثالث: الدراسات التي تناولت تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية
28	المبحث الثاني: مميزات الدراسة الحالية
28	✓المطلب الأول: أهم ما تناولته الدراسات السابقة
32	✓المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

130-35	❖ <u>الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفقاً للنظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية للإبلاغ المالي</u>
35	مقدمة الفصل الثاني
36	<u>المبحث الأول: إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي</u>
36	✓ <u>المطلب الأول: الإطار الفكري للقوائم والتقارير المالية</u>
52	✓ <u>المطلب الثاني: عرض النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالقوائم المالية</u>
60	<u>المبحث الثاني: قواعد قياس عناصر التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي</u>
60	✓ <u>المطلب الأول: القياس في الفكر المحاسبي</u>
64	✓ <u>المطلب الثاني: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي</u>
85	<u>المبحث الثالث: مقارنة التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي</u>
86	✓ <u>المطلب الأول: المقارنة من حيث كيفية عرض وتقييم عناصر القوائم المالية</u>
114	✓ <u>المطلب الثاني: القوائم المالية للبنوك وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي</u>
130	خلاصة الفصل الثاني
236-132	❖ <u>الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي</u>
132	مقدمة الفصل الثالث
133	<u>المبحث الأول: مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي</u>
133	✓ <u>المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة وعرض قوائمها المالية</u>
138	✓ <u>المطلب الثاني: المقارنة من حيث الشكل والإطار الفكري</u>
148	✓ <u>المطلب الثالث: المقارنة من حيث قياس وعرض عناصر القوائم المالية</u>
170	<u>المبحث الثاني: مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي</u>

170	✓ المطلب الأول: تقديم المؤسسة المستقبلية وعرض قوائمها المالية
175	✓ المطلب الثاني: المقارنة من حيث الشكل والإطار الفكري
181	✓ المطلب الثالث: المقارنة من حيث قياس وعرض عناصر القوائم المالية
194	المبحث الثالث: مدى استجابة التقارير المالية لبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي
194	✓ المطلب الأول: تقديم المؤسسة المستقبلية وعرض قوائمها المالية
200	✓ المطلب الثاني: المقارنة من حيث الشكل والإطار الفكري
211	✓ المطلب الثالث: المقارنة من حيث قياس وعرض عناصر القوائم المالية
235	خلاصة الفصل الثالث
245-237	الخاتمة
256-247	قائمة المصادر والمراجع
/	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
93	مقارنة تكاليف القروض وفق SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS23	01
98	مقارنة الإعانات SCF والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS20	02
100	مقارنة المنافع الممنوحة للمستخدمين وفق SCF والمعيار الدولي IAS19	03
141	شرح التأثيرات الطارئة في حساب الأموال الخاصة لسوناطراك	04
149	جدول يوضح الطرق والقواعد المحاسبية في تقييم وعرض القوائم المالية	05
154	معدلات الاهتلاك أصول إنتاج المحروقات	06
155	الأصول المالية لمؤسسة سوناطراك	07
156	مساهمات مؤسسة سوناطراك في المؤسسات الجزائرية	08
157	مساهمات مؤسسة سوناطراك في المؤسسات الأجنبية	09
163	رقم الأعمال المحقق لمؤسسة سوناطراك خلال 2017,2016,2010	10
163	الإيرادات المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2016 و 2017	11
183	مكونات الأصول الثابتة لمؤسسة الأوراسي	12
190	إيرادات مؤسسة الأوراسي لسنة 2010 و 2018	13

14	الأرقام المفتاحية الخاصة لبنك السلام الجزائر لسنتي 2016 و2017	198
15	القيم الصافية للأصول المادية لسنة 2017 لبنك السلام الجزائر	213
16	العقارات الموظفة	215
17	السلفيات والحقوق حسب شكل التمويل لبنك السلام الجزائر لسنة 2017	217
18	التمويلات الممنوحة للزبائن حسب المنطقة الجغرافية لبنك السلام لسنة 2017	218
19	أنواع ودائع بنك السلام لسنة 2017	220
20	ودائع الزبائن الحاصلة على شهادات استثمار التي تتنوع وفق أجل الاستحقاق	221
21	إيرادات بنك السلام الجزائر لسنة 2017	228
22	العناصر الأساسية التي تشكل مصاريف الموظفين لسنة 2017	230

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمؤسسة سوناطراك	135
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأوراسي	172

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	الشكل النموذجي لقائمة المركز المالي الموجودات وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1
02	الشكل النموذجي للميزانية لقائمة المركز المالي الالتزامات وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1
03	الشكل النموذجي لقائمة الدخل والدخل الشامل حسب الطبيعة المعيار المحاسبي الدولي IAS1
04	الشكل النموذجي لقائمة الدخل والدخل الشامل حسب الوظيفة وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1
05	الشكل النموذجي لقائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS7
06	الشكل النموذجي لقائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS7
07	الشكل النموذجي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1
08	المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث الإطار المفاهيمي
09	مقارنة من حيث شكل القوائم المالية بين SCF و IAS
10	مقارنة الأصول الثابتة المعنوية وفق SCF والمعيار المحاسبي IAS38
11	مقارنة الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار IAS16
12	مقارنة الاستثمارات العقارية وفق SCF والمعيار المحاسبي رقم 40
13	مقارنة انخفاض قيمة الأصول وفق SCF والمعيار المحاسبي IAS36

14	مقارنة المخزونات وفق SCF والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS2
15	مقارنة المؤونات وفق SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS37
16	مقارنة الإيراد وفق SCF والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS18 (تم إلغائه وعوضه معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 "الإيرادات المتأتية من عقود مع الزبائن")
17	مقارنة العقود طويلة الأجل SCF المالي والمعيار المحاسبي رقم IAS11 (تم إلغائه وعوض بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 "الإيرادات المتأتية من عقود مع الزبائن")
18	مقارنة آثار تغيرات أسعار العملات الأجنبية وفق SCF و المعيار الدولي IAS21
19	مقارنة عقد الإيجار التمويلي وفق SCF و المعيار المحاسبي الدولي IAS17 (تم إلغائه وعوضه معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16)
20	قائمة المركز المالي للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية
21	قائمة الدخل والدخل الشامل للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية
22	قائمة التدفقات النقدية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية
23	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية
24	الميزانية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي
25	قائمة خارج الميزانية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي
26	جدول حسابات النتائج للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي
27	جدول تدفقات الخزينة للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي
28	جدول تغيرات الأموال الخاصة للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي
29	مقارنة الأصول المالية وفق SCF والمعايير و IAS32-IAS39 من حيث المصطلحات والتعاريف (تم إلغائهما وعوضا بمعياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 و IFRS9)

30	مقارنة الأصول المالية وفق SCF والمعايير وIAS32-IAS39 من حيث التصنيف والتقييم الأولي واللاحق (تم إلغائهما وعوضا بمعياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 وIFRS9)
31	معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تبنتها الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي
32	الميزانية أصول لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010
33	الميزانية أصول لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017
34	الميزانية خصوم لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010
35	الميزانية خصوم لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017
36	جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010
37	جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017
38	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017
39	جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010
40	جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017
41	الميزانية أصول لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010
42	الميزانية أصول لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018
43	الميزانية خصوم لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010
44	الميزانية خصوم لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018
45	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010
46	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018
47	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010
48	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018
49	جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010
50	جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018
51	الميزانية أصول لبنك السلام-الجزائر لسنة 2012

الميزانية أصول لبنك السلام-الجزائر لسنة 2017	52
الميزانية خصوم لبنك السلام-الجزائر لسنة 2012	53
الميزانية خصوم لبنك السلام-الجزائر لسنة 2017	54
جدول حسابات النتائج لبنتك السلام-الجزائر لسنة 2012	55
جدول حسابات النتائج لبنتك السلام-الجزائر لسنة 2017	56
جدول تدفقات الخزينة لبنك السلام-الجزائر لسنة 2012	57
جدول تدفقات الخزينة لبنك السلام-الجزائر لسنة 2017	58
جدول تغيرات الأموال الخاصة لبنك السلام-الجزائر لسنة 2012	59
جدول تغيرات الأموال الخاصة لبنك السلام-الجزائر لسنة 2017	60
القائمة خارج الميزانية لبنك السلام-الجزائر لسنة 2012	61
القائمة خارج الميزانية لبنك السلام-الجزائر لسنة 2017	62

قائمة الاختصارات

الرمز	الاسم الكامل باللغة الأجنبية	الاسم الكامل باللغة العربية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
SIC	Standing Interpretation Committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
CMUP	Cout Moyen Unitaire Pondéré	التكلفة الوسيطة الوحيدة المرجحة
FIFO	First In First Out	الوارد أولاً الصادر أولاً
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي



المقدمة

العامّة

1- تمهيد

تعد كبر حجم المؤسسات وتعددتها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات من الدوافع التي أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لخدمة الغرض العام وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، وبما أنها تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على معلومات مالية كمية للعديد من الأطراف، فإن فهم هذه الجداول ومعرفة القواعد المحاسبية لإعدادها يصبح أمراً ضرورياً، إذ من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم.

ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية تماشياً مع اختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة من بلد إلى آخر، مما أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف تلك الأنظمة على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية لضمان قراءة وفهم عالمي للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

وفي هذا المسعى برزت عدة جهود ومحاولات لوضع أسس وقواعد ومعايير محاسبية متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليص الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توافق محاسبي عالمي، وقد أثمرت هذه الجهود بصدور المعايير المحاسبية الدولية IAS معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، وذلك قصد تلبية إحتياجات متخذي القرار على المستوى الدولي للمعلومات، وبالخصوص الشركات المتعددة الجنسيات التي تحاول السيطرة على الأسواق العالمية.

وهكذا أخذت المعايير IAS/IFRS مكاناً لها في العديد من دول العالم ومن بينها الجزائر رغبة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث باشرت على غرار العديد من الدول في عملية إصلاح نظامها المحاسبي وتقريبه من الممارسات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروقات والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول، وتعميم استخدام معايير محاسبية على المستوى الدولي بظهور النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، الذي دخل حيز التطبيق في شهر

جانفي من سنة 2010 والذي يتكيف في ظاهره مع متطلبات المعايير المحاسبة الدولية فيما يخص التعاريف، الإطار المفاهيمي، القواعد العامة والخاصة في تقييم وتسجيل وعرض القوائم المالية. إلا أن سريان العمل به منذ بداية تطبيقه سنة 2010 إلى وقتنا الحالي واجه ومازال يواجه عدة تحديات تتعلق بشروط ومستلزمات التطبيق الجيد له، مما يجعل المنافع والمزايا المنتظرة منه محل شك، وهو ما يستوجب ضرورة إجراء إصلاحات سريعة ودقيقة تمس الأنظمة القانونية، التكوينية، المالية والضريبية خاصة من أجل توفير مناخ ملائم لتطبيقه وتنميته هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن المحاسبة تتطور والمعايير هي كذلك، ففي كل يوم تظهر أحداث جديدة تجعلها تتغير وتتبدل لمسائرتها، وبالتالي وجب مواكبة هذه التطورات، والتكلم الآن عن استحداث نظام محاسبي مالي يتماشى وهذه التطورات. لقد سعت الجزائر أن يشمل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها من مؤسسات صناعية كالشركات البترولية، المؤسسات الخدماتية كالفنادق إضافة إلى المؤسسات المالية كالبنوك، وهذا لأن هذه الشركات وما يميزها من نشاطات يجعلها تتفرد بمحاسبة قطاعية خاصة بها عن باقي الشركات الأخرى وهذا لطبيعة نشاطها الدولي الذي يتعدى الحدود الإقليمية للوطن، مما يحتم عليها مسايرة التطورات الدولية من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية وهذا ما يسهل القراءة المالية لمختلف قوائمها المالية.

2- مشكلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على كيفية قياس وعرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بأنواعها، ومن ثم إجراء تحليل مقارنة على هذه القوائم فيما يخص التطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية الدولية. وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية :

هل تستجيب التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي؟

تنبثق من الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- هل اعتمد النظام المحاسبي المالي نفس طرق القياس والتقييم المعمول بها في المعايير المحاسبية

الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي؟

2- ماهو واقع تطبيق متطلبات القياس والإفصاح في التقارير المالية الخاصة بمؤسسة سوناطراك؟

3- ماهو واقع تطبيق متطلبات القياس والإفصاح في التقارير المالية الخاصة بمؤسسة الأوراسي ؟

4- ماهو واقع تطبيق متطلبات القياس والإفصاح في التقارير المالية الخاصة ببنك السلام-الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- تبني النظام المحاسبي المالي نفس طرق التقييم المعتمدة في المعايير المحاسبية الدولية، حيث أن هذا التقييم قائم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.
- 2- يتم إعداد القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك لمتطلبات القياس والإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية التي تمكن من تقديم معلومات ذات مصداقية قابلة للمقارنة تسمح باتخاذ القرارات بشكل سليم.
- 3- توجد اختلافات بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومحتوى القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي في أسس القياس المحاسبي ومحددات الإفصاح المحاسبي.
- 4- بنك السلام الجزائر يقوم بإعداد وعرض القوائم المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي والنظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009.

4-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة وكذا الإشكالية المطروحة من خلال الوصول إلى النقاط التالية:

- تقديم أسباب وأهم المستجدات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية؛
- تحديد مدى توافق النظام المحاسبي المالي المطبق على البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي؛
- المقارنة بين القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي من حيث عرضها وطريقة تقييم عناصرها؛
- تحليل واختبار مدى توافق التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي IAS/IFRS؛
- معرفة مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي للتغيرات المستمرة التي تحصل على مستوى المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛

- عرض طرق التقييم المعتمدة في إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي ومن ثم استنتاج نقاط التشابه والاختلاف من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية؛
- معرفة مدى تأهيل بنك السلام- الجزائر للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية، خاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية؛
- التعرف على المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالية والهيئات القائمة عليها وتتبع مختلف الاستحداث والتطورات التي تشهدها كل سنة من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بها.

5- أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في الأهمية التي تشهدها المؤسسات محل الدراسة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى:

- إمكانية استفادة الباحثين و المهتمين في الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات العلمية والجامعات مما توصلت إليه الدراسة؛
- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الجزائرية يساهم في تعزيز تهيئة الاقتصاد الجزائري للتعامل مع المؤسسات الدولية بشكل إيجابي، مما يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تدفع بعجلة التنمية بوتيرة سريعة ومتزايدة؛
- اعتماد طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي تضمن الفهم والقراءة الموحدة للقوائم المالية والمعلومات المحتويات فيها على المستوى الدولي، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها فروع أو معاملات مع الدول الخارجية كما هو الحال بالنسبة لعينة الدراسة.
- معرفة الأسباب التي تقف دون التزام المؤسسات الاقتصادية ببعض قواعد القياس، العرض والإفصاح المحاسبي التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية؛

6- دوافع إختيار الموضوع

- اهتمامنا بموضوع المحاسبة والمعايير كونه يدخل ضمن تخصصنا؛
- توسيع التحصيل العلمي للطالبة مع إمكانية مواصلة البحث في المستقبل وتطويره انطلاقا من النتائج المتوصل إليها؛
- يعتبر موضوع جديد من حيث الطرح، حيث لم يتطرق الباحثون إليه بهذا الشكل؛
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما، والمكتبة الجامعية خصوصا؛
- محاولة معرفة وإدراك حقيقة التغيرات التي تشهدها الساحة المحاسبية الدولية ومدى قدرة النظام المحاسبي المالي على مواكبتها ، وذلك من خلال تقديم بحث علمي يستهدف بدقة القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي أو أهم مؤشر للحكم على نجاعة هذا الأخير؛
- ضرورة تقييم النظام المحاسبي المالي بعد 10 سنوات من تطبيقه، ذلك من منظور فاعليته في تفعيل الممارسة المحاسبية.

7- منهج الدراسة و أدواتها

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، قمنا باستخدام المنهج الوصفي عند تناول الجانب النظري، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة القوائم المالية بين SCF والمعايير IAS/IFRS، أما في الجانب التطبيقي تم إستعمال المنهج التحليلي الرياضي ودراسة حالة، وذلك باستغلال القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة ودراسة طرق قياس وعرض قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع ما جاء في المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي (الانتقال من الكل إلى الجزء). سنتبع في منهجية تقسيم فصول الدراسة على طريقة إمراد (IMRAD) لأن هذا الأسلوب يعطي اهتماما أكبر لمساهمة الباحث بصفة عامة في الوصول إلى أهداف الأطروحة بخطوات صحيحة ومنهجية سليمة، كما تعتمد أكثر على الجانب التطبيقي الذي يظهر القيمة المضافة للدراسة.

أما الأدوات المستعملة في الدراسة تشتمل على:

✓ الجانب النظري:

- المسح المكتبي والغرض منه الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر المختلفة حول الموضوع؛
- الاطلاع على الدراسات السابقة وكذا المقالات واستخدام شبكة الإنترنت؛

- القوانين و المراسيم التشريعية؛

- توظيف أداة الملاحظة والاستنباط لدى الباحث.

✓ الجانب التطبيقي:

- الاعتماد على الوثائق والمستندات الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة من خلال تقاريرها المالية السنوية لسنة 2010، 2012، 2017 و2018.

8- حدود الدراسة

يعتبر موضوع تبني المحاسبة الجزائرية وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية موضوع واسع ومتداخل و للتحكم في هذا الموضوع تم تحديد إطارين مكاني و زمني يتمثلان في:
الحدود المكانية: و تتمثل في الموقع الميداني الذي تمت فيه الدراسة الميدانية والمتكونة من عينات من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و المتمثلة في شركة سوناطراك 'الأم'، فرع بنك السلام الجزائر، ومؤسسة الأوراسي.

الحدود الزمانية: حاولنا التطرق إلى كل ما يتعلق بالممارسة المحاسبية بالجزائر ضمن القوانين والقرارات التشريعية، وقد ركزنا بالخصوص على التشريعات التي جاءت بالنظام المحاسبي المالي ابتداءً من القرار 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وكذا المستجدات التي مست المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، أما فيما يخص التقارير المالية لعينات الدراسة كانت لسنوات بداية تبني المعايير أي 2010 و2012 (لأنها سنوات الانتقال تسمح بدراسة مدى التوافق مع IFRS1) واختارنا كذلك السنوات الحالية والمتمثلة في سنة 2017 و2018 (لأنها سنوات حديثة).

9- صعوبات الدراسة

أي بحث علمي يمكن أن تصادفه مجموعة من الصعوبات التي من شأنها أن تشكل تحديات في وجه الباحث لتختبر مقدار إرادته ومدى تصميمه على إنجاز البحث وإتمامه على أكمل جوه، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد الأطروحة مايلي:

- تتمثل أساساً في الصعوبات التي واجهناها على مستوى الدراسة الميدانية نظراً لثقافة التحفظ عن المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية بشكل عام، وبالخصوص المعلومات المتعلقة مباشرة بالمحاسبة، مما حال دون الوصول لكل المعلومات التي نحتاجها في الأطروحة؛

- صعوبة مقارنة النظام المحاسبي المالي بمعايير المحاسبة الدولية (كون النظام لم يتطرق في مضمونه لمعايير الواحد تلو الآخر، مثلما هو الشأن بالنسبة للمعايير الدولية)؛
- اعتماد البحث بشكل أساسي على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تتميز بتغيرات وتعديلات مستمرة في نصوصها وأحكامها مما تطلب منا تتبع التعديلات باستمرار على مواقع الأنترنت برصد أي تعديل يجري على نص المعيار؛
- الطبيعة المعقدة لبعض معايير المحاسبة الدولية كتلك المتعلقة بالأدوات المالية؛
- قلة الدراسات سواء النظرية أو التطبيقية التي تناولت موضوع محاسبة البنوك في الجزائر بصفة عامة، وتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية بصفة خاصة؛
- صعوبة استقاء المعلومات من البنك خاصة مع قلة وجود موظفين مؤهلين للعمل بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

10- هيكل الدراسة و تقسيماته:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، ثم عرضنا النتائج المتوصل إليها، كما قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على هذه النتائج، وجاء تقسيم هذه الدراسة كالآتي:

الفصل الأول: الدراسات السابقة: خصصنا هذا الفصل للإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسة السابقة التي لها علاقة بالأطروحة، قسم هذا البحث إلى بحثين: المبحث الأول لعرض للدراسات السابقة، والمبحث الثاني لتحليل موقع الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي: حيث تناولنا في هذا الفصل عرض التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية IAS/IFRS في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى قواعد القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق SCF، من أجل الوصول في المبحث الثالث إلى مقارنة القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي: تم إسقاط ما تم تناوله في الدراسة النظرية على

المقدمة العامة

عينات من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في "مؤسسة سوناطراك" و"مؤسسة الأوراسي" وبنك السلام-الجزائر وتقاريرها المالية السنوية مع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفصل

الأول

الدراسات

السابقة

مقدمة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل مراجعة الدراسات السابقة التي نشرت موضوعات ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بموضوع التوافق المحاسبي بين المرجعية الوطنية والدولية، حيث اشتملت هذه الدراسات على مواضيع عديدة باللغة العربية والأجنبية منها ما يتحدث عن الإصلاح المحاسبي ومنهجية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، ومنها ما تناولت متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، ومنها ما درست مدى تكييف إلتزام المحاسبي المالي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبهذا ارتأينا تقسيمها إلى مبحثين لنعم بكل جوانب الموضوع كالتالي:

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

المبحث الثاني: مميزات الدراسة الحالية

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث إلى البعض من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث تشمل سنوات عديدة وتكون لبلدان مختلفة، وسنقسمها حسب التخطيط الذي ستمشي عليه في عرضنا لدراستنا، وستكون هذه الدراسات كنقطة بداية للانطلاق في البحث حول موضوعنا.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت الإصلاح المحاسبي و منهجية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات التي تناولت لموضوع الإصلاح المحاسبي و منهجية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، منها دراسات أجريت في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية، حيث سيتم ترتيبها حسب الأهمية وسنوات الإصدار.

1- دراسة (عمر الفاروق زرقون، 2016-2017)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بعنوان: {محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لمؤسسات القطاع البترولي في الجزائر}

تناولت هذه الدراسة إلى بحث موضوع أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاءة وفعالية الأداء المالي لأهم المجمعات الوطنية المتخصصة في قطاع المحروقات والمتمثلة في سبعة مؤسسات بترولية (المؤسسة الوطنية للتقريب 'ENAFOR'، المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء 'ENAGEO' المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار 'ENSP'، المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى 'ENGTP' المؤسسة الوطنية للشحن 'HYPROC'، المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية 'NAFTAL') وذلك بمقارنة مرحلة المخطط الوطني المحاسبي PCN بمرحلة النظام المحاسبي المالي SCF .

ولهذا قد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الأداء المالي ومعرفة طرق وأساليب تقييمه، وكذا إبراز واقع الإصلاح المحاسبي المالي في الجزائر، ثم معرفة علاقة النظام المحاسبي المالي SCF بالأداء المالي لهاته المؤسسات، ومن ثم إجراء تحليل مقارنة من أجل قياس وتقييم الوضعية المالية لها ومعرفة أثر التنظيم المحاسبي على أدائها المالي.

توصل الباحث بعد الدراسة النظرية والتطبيقية إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية مجال الدراسة قد كان له تأثير على مكونات القوائم المالية وجودة المعلومة المالية من جهة، وكذا على الأداء المالي لهاته المؤسسات، وتبين ذلك بوجود تغير في كيفية عرض القوائم المالية وفي

طرق تقييم بنودها التي أصبحت أكثر موضوعية، كما اتضح من خلال الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF لم يساعد كثيرا على تحسين الأداء المالي للمؤسسات البترولية مجال الدراسة، إذ أن الإصلاح المالي المحاسبي قد ساهم بشكل جزئي في تحسن بعض جوانب الأداء المالي دون البعض الآخر، مع التأكيد على وجود مؤشرات مالية جيدة وحسنة كونها مؤسسات بترولية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يشير إلى أنه توجد علاقة معنوية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وكفاءة وفعالية الأداء المالي بها.

2- دراسة (حمزة العربي، 2012-2013)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بعنوان: {المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق}.

تدور إشكالية الدراسة حول مدى توافق البيئة الجزائرية مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والتي حاول الباحث الإجابة عليها من خلال تقسيم بحثه إلى خمسة فصول نظرية، يتحدثان عن عموميات حول المحاسبة، المعايير المحاسبية الدولية، البيئة المحاسبية الجزائرية والنظام المحاسبي المالي و فصل تطبيقي تطرق فيه إلى وضع استبيان بهدف اختبار الفرضيات والإجابة على مختلف التساؤلات المتعلقة بمشكلة الدراسة.

جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مدى توافق البيئة الجزائرية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، كما هدفت إلى معرفة درجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى معرفة الفوائد المتوقعة والمعوقات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي وهذا من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر، وقد توصل الباحث في نهاية الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في أنه لا يوجد توافق بين البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية لأن هناك عدة معوقات تواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي أهمها عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلباته، وأما بخصوص الممارسين لمهنة المحاسبة فهناك تأييد متفاوت بينهم بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي.

3- دراسة (حواس صلاح، 2008)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه قدمت بعنوان: {التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق }

تدور الإشكالية فيها إلى ضرورة إيجاد توافق محاسبي دولي من أجل تسهيل قراءة القوائم المالية والوصول إلى توحيد محاسبي عالمي واسع النطاق، حيث تعرض الباحث في دراسته إلى الإطار الفكري للمحاسبة العامة والحاجة إلى نظم المعلومات المحاسبية في الفصل الأول، المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الفصلين الثاني والثالث، وفي الفصلين الأخيرين تحدث فيهما عن التدقيق في ظل المعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة وكذا دراسة مقارنة للقوائم المالية حسب المخطط الوطني والنظام المحاسبي المالي. تهدف الدراسة إلى تحديد انعكاسات التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية، كما تهدف إلى الوصول إلى اقتراح التوصيات الملائمة لتجاوز المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتناسق في المعايير المحاسبية المطبقة بين مختلف الدول.

توصل الباحث في نهاية الدراسة إلى وجوب جميع الدول تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية مما سيساعد على تقليل فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة و سيسهل قراءة القوائم المالية من طرف المحللين والمستثمرين بين الدول، كما خرج الباحث بعدة توصيات يؤكد فيها على توحيد جهود الدول العربية ليصل صوتها إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية لتأخذ متطلباتها واحتياجاتها بالحسبان، وعلى هذه الدول إعداد ووضع معايير محاسبية خاصة ببيئتها المحاسبية بحيث تستجيب للتغيرات والتطورات في الأسواق واحتياجات المستثمرين من المعلومات.

4- دراسة (سليم بن رحمون، 2012-2013)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير تحت عنوان: {تكييف القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب-}.

تعالج هذه الدراسة موضوع تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي بهدف الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح لا يفي باحتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية إلى النظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التطبيق في 2010/01/01، وقد كان هذا التحول

يدخل في إطار سياسة التقارب التي تنتهجها الجزائر لمسايرة المتغيرات الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية و المعلوماتية.

تطرق الباحث من خلال دراسته إلى التحدث عن التطور الذي شهدته المحاسبة عبر السنوات وعن كيفية ظهور المعايير المحاسبية في البيئة المحاسبية هذا في الفصل الأول، ثم انتقل إلى التحدث عن الإصلاح المحاسبي الذي انتهجته الجزائر للانتقال من المخطط المحاسبي المالي إلى النظام المحاسبي المالي في الفصل الثاني، أما الفصل الثالث خصصه إلى شرح النظام المحاسبي المالي من خلال عرض القوائم المالية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، وأخيرا قام بتطبيق دراسته النظرية على إحدى المؤسسات الجزائرية المتمثلة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وذلك لمعرفة مدى تكيف قوائمها المالية مع النظام المحاسبي المالي.

هدف الباحث من خلال بحثه إلى محاولة المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي ومن ثم التعرف على كيفية الانتقال، كما هدف إلى التعرف على المعايير المحاسبية الدولية التي سيبنى عليها النظام المحاسبي المالي ودراسة مختلف القوائم المالية التي جاء بها هذا الأخير ،و من خلال بحثه توصل الباحث من خلال بحثه إلى عدة نتائج أهمها أن المخطط المحاسبي المالي أصبح لا يستجيب للاحتياجات المرتقبة منه نظرا للمستجدات والتحويلات العميقة التي تعرفها الجزائر ولذلك أصبح إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر أمر حتمي ،و ذلك بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الذي سيكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها ،والذي يأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري ،المبادئ المحاسبية و قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية ،مما سيسمح بالمؤسسات الجزائرية الدخول إلى الأسواق المالية الدولية.

5- دراسة (لزر محمد سامي، 2011-2012)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير تحت عنوان: {التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي}

هدف الباحث من خلال بحثه إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه :النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، ولأجل

معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قام الباحث بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء المالي وتغيرات الوضعية المالية.

6- دراسة (سفير محمد، 2008-2009)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير تحت عنوان: {الإفصاح المحاسبي في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية}.

تدور إشكالية الدراسة حول مدى إيفاء الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية واحتياجات مختلف المستخدمين، وقصد الإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحث على تقسيم بحثه إلى مجموعة فصول، تحدث في الفصل الأول عن تطور الإفصاح عن المعلومة في ظل الافرازات الناتجة عن تطور المحاسبة، في الفصل الثاني خصصه إلى وصف طبيعة المحيط المحاسبي الدولي والتباين الموجود في الإفصاح، أما الفصل الثالث تناول فيه الإصلاحات المحاسبية في الجزائر و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي، ووصف الواقع الجزائري و كذا التحليل من خلال القيام ببعض المقارنات، فيما يخص الفصل الرابع فقد تم الدراسة الميدانية التي كانت عبارة عن استبانة لمعرفة آراء مختلف الفاعلين في المجال المحاسبي الجزائري حول إشكالية الموضوع ومختلف جوانبه.

توصل الباحث في الأخير إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في أن، الإطار المحاسبي الجزائري وعملية الإفصاح عن المعلومة الإقتصادية تتأثر بالمتغيرات الإقتصادية والاجتماعية السائدة، لذا من الضروري مواكبة هذه التغيرات، وأن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المعد بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتم بمراعاة خصوصية واقع الإقتصاد الجزائري من خلال التدرج في التطبيق و تحقيق التوافق والتقارب بين هذا النظام والتشريعات و القوانين لاسيما الجبائية منها.

7- دراسة (شناي عبد الكريم، 2008-2009)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير قدمت بعنوان: { تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية}.

تمثلت إشكالية الدراسة حول القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري المعمول به منذ 1975 الذي يعتمد على المعلومات التاريخية هل هي صالحة أم تجاوزها الزمن وأصبح من اللازم تكييفها وفق المعايير الدولية، وللإجابة عليها تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول تناول الجانب النظري التطور الزمني لمحاسبة دوليا و محليا، تقديم القوائم المالية وطرق التقييم و التسجيل المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، أما الجانب التطبيقي خصص للدراسة التطبيقية في مؤسسة مطاحن الجنوب الكبرى.

هدف الباحث من خلال دراسته إلى تحديد أوجه التقارب الاختلاق بين المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير الحاسبة الدولية، وقد توصل إلى أن تكييف القوائم المالية الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية تطبيقها أمر ممكن يتطلب فقط التحضير الجيد في أقرب وقت وتوفير الوسائل الضرورية لتسهيل عملية الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى نظام المحاسبي المالي، مما يسمح للجزائر من تحسين صورة مؤسساتها على المستوى العالمي ما يترتب عنه من جلب المستثمر الأجنبي.

8- دراسة (بن الطاهر حسين، 2014)

الدراسة عبارة عن مقال مقدم بعنوان: {البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية}.

تدور إشكالية المقال حول مدى انسجام البيئة المحاسبية الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث تناول الباحث هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى عدة محاور، خصص المحور الأول للتحديث عن المعايير المحاسبية الدولية، المحور الثاني لتوضيح مدى توافق البيئة المحاسبية الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال المراسيم والتنظيمات التي تحدثت عن كيفية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وكذا من خلال شرح كيفية تقييم وقياس وإعداد القوائم المالية .

في الأخير توصل الباحث إلى أن توافق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية العالمية لها منافع و فوائد عديدة وكما عليها انعكاسات سلبية أكثر ماهية إيجابية، كما استنتج بأن المؤسسات الوطنية لا يمكنها بأن تساير التطورات الحاصلة في المعايير المحاسبية إلا من خلال تنظيم عملية معايرة، وبشكل

آخر قال الباحث أن البيئة المحاسبية الجزائرية تتفاعل إيجابيا مع البيئة المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي.

9- دراسة (ولد عمار اسماعيل، 2010)

الدراسة عبارة عن مقال قدم بعنوان: { les normes comptable en Algérie :présentation }
{de nouveau système comptable et financier

يهدف الباحث من خلال عمله إلى عرض النظام المحاسبي المالية، إضافة إلى وصف شكل ومحتوى كل قائمة من القوائم المالية التي ينص عليها النظام والتي ينبغي على المؤسسات تقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير المحاسبية، من خلال ذلك قسم الباحث دراسته إلى عنصريين، الأول تحدث فيه عن المفاهيم العامة حول النظام المحاسبي المالي، أما المحور الثاني خصصه إلى عرض شكل كل قائمة من القوائم المالية مع إعطاء شرح لمحتواها.

و في الأخير استخلص الباحث أن النظام المحاسبي المالي مستمد مباشرة من المعايير المحاسبية الدولية مع بقاء إمكانية خلق بعض المعلومات التي تتماشى مع بيئة المحاسبة الجزائرية، كما يعتبر نموذج وسيطي بين النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الأوروبي.

10- دراسة (زغدار أحمد، 2010)

الدراسة عبارة عن مقال قدم تحت عنوان: {خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية}.

يتمثل المشكل الرئيسي للمقال في كيفية توفير وتوحيد عمليات الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية بهدف التقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية، وللإجابة عليها قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى عدة فصول، تحدث فيها باختصار عن ماهية الإفصاح في القوائم المالية، منهجية الانتقال إلى الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي، وأخيرا تحدث عن متطلبات العرض والإفصاح عن عملية الانتقال.

استنتج الباحث من خلال دراسته إلى أن عملية إعداد نظام محاسبي يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية أمر يتطلب جهود كبيرة من قبل المؤسسات في ظل تشبع المهنيين الجزائريين بثقافة المخطط المحاسبي الوطني لمدة طويلة من الزمن حوالي 32 سنة وكذا التباعد المطروح بين هذا المخطط والنظام المحاسبي المالي من حيث التشريعات والقوانين الجبائية.

كما قدم الباحث توصيات حول هذا الموضوع على أن يتم اشتراك كل الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي وكذا تبني استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار جهود الدولة في هذا المجال، وكذا محالة تحقيق التوافق والتقارب بين النظام المحاسبي المالي والتشريعات والقوانين الجبائية.

المطلب الثاني: الدراسة التي تناولت متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات المتداولة لموضوع الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، متطلبات الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وكذا الدراسات التي تحدثت عن التقارير المالية، من بين هذه الدراسات ما أجريت في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية، حيث سيتم ترتيبها حسب الأهمية وسنوات الإصدار.

1- دراسة (صافو فتيحة، 2016/2015)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان: {أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية}.

تهدف هذه الدراسة إلى مواكبة ومسايرة محتوى النظام المحاسبي المالي إلى التطورات المستمرة للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في مجال العرض والإفصاح والقياس، وذلك من خلال بناء الإطار المقترح لإعطاء أبعاد جديدة للبيئة المحاسبية دوليا، وإمكانية تحقيق توافق ملائم للنظام المحاسبي المالي بكل ما يرتبط به من مقومات ثقافية وتعليمية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وإعداد معايير محاسبية محلية قابلة للتعديل والتطوير متى أصبح ذلك أمرا ضروريا.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتقسيمها إلى خمسة فصول نظرية، اشتمل الفصل الأول على التأصيل العلمي للممارسات المحاسبية، الفصل الثاني على عرض المعرفة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، الفصل الثالث تعرض فيه إلى القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير IAS/IFRS، في الفصل الرابع انتقل إلى التحدث عن أبعاد SCF في مجال العرض والإفصاح والقياس، أما في الفصل الخامس والأخير قام باقتراح إطار لتحديث النظام المحاسبي المالي وفق المعايير IAS/IFRS.

وبناء على الدراسة التي قام بها الباحث فقد توصل إلى أن ما جاء به النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى تحديث بشكل يسمح بإدخال التعديلات وفق التطور الحاصل في المعايير المحاسبية والبيئة المحاسبية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تطوير البيئة المحاسبية المحلية ثقافيا وعلميا ومهنيًا، كما أكد أن

الجزائر يمكنها أن تتجاوز العديد من الحواجز التي تحول دون التطور الفعال للمنظومة المحاسبية إذا تضافرت مختلف جهود الهيئات المحاسبية الأكاديمية والمهنية والدولة، بتبسيط وتوضيح آليات التطبيق وتسخير الموارد اللازمة للتكفل بعملية التكوين للمحاسبين والمسيرين وإعادة النظر في مناهج التدريس للمحاسبة، خاصة على مستوى الجامعات الجزائرية.

2- دراسة (سعيد عبد الحليم، 2014-2015)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان: {محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي}.

تعالج هذه الأطروحة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010، ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي عليها، من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات الوطنية، الشركات التي تملك قيم مسعرة في البورصة، والشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات، فكانت إشكالية البحث: إلى أي مدى وفقت المؤسسات في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

هدف الباحث من خلال دراسته إلى محاولة معرفة قدرة ونجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء به من مبادئ وأفكار وصولاً إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية وشفافية المعلومات، وبذلك اعتمد الباحث في تقسيم دراسته إلى أربعة فصول مترابطة، قسمت إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، حيث قام بدراسة القوائم المالية في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فقد درس الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي، في حين جاء الفصل الثالث لشرح متطلبات العرض والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، أما الفصل الأخير وهو الفصل الرابع فجاءت ضمنه مدى تحقيق المؤسسات الإفصاح من خلال القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة عينة من المؤسسات. توصل الباحث من خلال دراسته التطبيقية إلى أن المؤسسات محل الدراسة في عمومها غير مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها، خصوصاً في ما يتعلق ببعض البنود لتقييم التثبيات المادية وفق طريقة التكلفة (القيمة القابلة للتحصيل)، كما توصلت الدراسة بأن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يظنها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب أراء إدارات ومسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات المدروسة وأن تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق منذ سنة 2010.

3- دراسة (طبايية سليمة، 2013-2014)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بعنوان: {دور محاسبة الشركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية}

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكالياتها المتمثلة في هل تعد البنية المالية التحتية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار النظري للمحاسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟ هل تتمكن شركات التأمين من اتخاذ القرارات في حالة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟ هل هناك معوقات تحول دون قدرة شركات التأمين على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟ اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة الذي قسمته إلى ثلاث فصول، الفصل الأول خصصه إلى محاسبة شركات التأمين الفصل الثاني إلى الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية واتخاذ القرار، والفصل الثالث إلى محاسبة عقود التأمين وأهميتها في اتخاذ القرار، أما الفصل الرابع والأخير بعنوان "المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية" المتمثل في الإطار العلمي فقد قام الباحث بإعداد استبانة لهذا الغرض.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في أن اعتماد شركات التأمين للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الرابع يسمح بتقديم سياسات محاسبية تضمن قياس التزامات التأمين وأن شركات التأمين في الجزائر تلتزم بنشر معلومات تفصيلية مرفقة مع القوائم المالية لتعزيز الحصول على معلومات محاسبية أكثر وضوحا لاستخدامها في اتخاذ القرارات، كما اقترح الباحث بعض التوصيات في خصوص هذا الموضوع من بينها، ضرورة تأسيس مجلس للمعايير المحاسبية في الجزائر يتولى مراجعة النظام المحاسبي المالي المعتمد وإجراء التعديلات اللازمة ليتوافق ومتطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية.

4- دراسة (محمد ناصر محمد عبد الحليم، 2015)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان: {دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية في تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدم المعلومات المحاسبية}.

تدور إشكالية البحث حول مدى مساعدة المعايير المحاسبية الدولية مستخدم المعلومات المحاسبية في تقييم مخاطر المؤسسة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية، ولذلك اعتمد الباحث خطة عمل

لدراسة موضوعه شملت على خمسة فصول خصص كلا من الفصل الأول، الثاني والأخير للمقدمة، استعراض الدراسات السابقة واستخلاص النتائج، أما الفصلين الباقيين تحدث فيهم عن موضوع الدراسة من جانب نظري في الفصل الثالث الذي كان حول دور معايير الأدوات المالية الدولية في مساعدة مستخدمي المعلومة المحاسبية على تقييم مخاطر المؤسسة وجانب تطبيقي كدراسة ميدانية في الفصل الرابع.

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا الباحث في تحليل معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية سواء المتعلقة بالإعتراف، القياس، العرض أو الإفصاح، لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقييم مخاطر المؤسسة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية أم لا، كما هدف الباحث من خلال هذا الموضوع إلى تحديد إلى أي مدى تساعد معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية مستخدمي المعلومات المحاسبية، ودراسة المشاكل المتعلقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية وكيفية علاجها من أجل توفير معلومات أكثر ملائمة لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المؤسسة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية بشكل أفضل.

من خلال الدراسة الميدانية والنظرية توصل الباحث على أن معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقييم مخاطر المؤسسة الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية حيث تقلل من تفاوت تقديرات مستخدمي المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر و لذلك يوصى الباحث بضرورة تطبيق المتطلبات الواردة بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS 7 و IFRS 9) ومعيار المحاسبة الدولية IAS 32 .

5- دراسة (بدر بن تومي، 2012-2013)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة تحت عنوان: {أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية}

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على عرض القوائم المالية والإفصاح للمصارف الإسلامية، وقد تناول الباحث هذا المحور من خلال فصلين نظريين تحدثا عن المعايير المحاسبية الدولية ومتطلباتها لعرض القوائم المالية و الإفصاح فيها، وكذا عن كيفية تطبيق هذه المعايير من طرف المصارف الإسلامية، وفصل تطبيقي سقط دراسته النظرية على أحد المؤسسات

الكويتية المتمثلة في "بيت التمويل الكويتي" للوصول إلى معرفة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على عرض القوائم المالية والإفصاح للمصارف الإسلامية.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية لخصوصية المصارف الإسلامية وأثر تطبيقها على عرض القوائم المالية ومستوى الإفصاح، وتشير النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى عدم توافق عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية مع خصوصية المصارف الإسلامية، كما أن متطلبات الإفصاح بموجب تلك المعايير تعتبر غير كافية للمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة، كما تشير إلى أنه وعلى الرغم من أن بيت التمويل الكويتي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهو عضواً منتسباً إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أنه لا يلتزم رسمياً وبصفة دائمة بتطبيق معايير هذه الهيئة، وبدلاً من ذلك فإن القوائم المالية لمصرف الدراسة يتم إعدادها وعرضها بشكل رسمي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

6- دراسة (دادة دليلية، 2012-2013)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان: {الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي}.

توضح هذه الدراسة مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير لمحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه والتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية .

و لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم ذلك من خلال فصلين نظريين لتغطية كل الجوانب النظرية للموضوع من خلال التحدث على النظام المحاسبي في البنوك في الفصل الأول، وشرح قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الفصل الثاني، أما الفصل الثالث خصصه للجانب التطبيقي عن طريق دراسة حالة للتقرير السنوي لسنة 2010 لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

توصلت الدراسة إلى أن هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والالتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لا بد من تصحيح بعضها والالتزام بالبعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

7- دراسة (شالور وسام، 2010-2011)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان: {المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية}.

تتمثل إشكالية الدراسة حول المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم محاسبة الأدوات المالية، وقصد الإجابة على التساؤل الرئيسي ودراسة فرضيات البحث قسمت الدراسة إلى أربعة فصول كلها نظرية، خصص الفصلين الأولين إلى التحدث عن جميع الجوانب الخاصة بالمعايير المحاسبة الدولية من حيث النشأة والهيئات القائمة عليها، أما الفصل الثالث تناول فيه النظام المحاسبي المالي، وأخيرا الفصل الرابع عرض فيه المعايير المحاسبة الدولية التي تعالج الأدوات المالية من حيث العرض، الإعراف والقياس والإفصاح.

كان هدف الباحث من هذه الدراسة الإلمام بجميع جوانب التي تخص محاسبة الأدوات المالية وبالتالي معرفة طبيعة تلك الأدوات مشاكلها المعاصرة وكيفية الاستثمار فيها، وقد توصل الباحث في نهاية البحث إلى أن التطور المحاسبي الدولي وتوسع في مجال عولمة الأسواق المالية الأمر الذي يجعل تقييم الأدوات المالية وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ربط اعتماد النظام المحاسبي بإجراء اصلاح عميق و جاد على النظام المحاسبي الجزائري، وكذا توصل إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتم بمعالجة الأدوات المالية من خلال إصدار ثلاث معايير تتعلق مباشرة بهذا الموضوع والمتمثلة في IAS32 يتعلق بعرض الأدوات المالية، المعيار IAS39 يتعلق بالاعتراف بالأدوات المالية و قياسها و المعيار IFRS07 المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية.

8- دراسة (عمر محمد مسلم الحواتمه، 2010)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان: {قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي}

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تحقق الإفصاح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والتعرف على مدى أهمية قيمة رأس المال في تحديد مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الثلاثة (المعيار المحاسبي الدولي الأول بعنوان 'عرض القوائم المالية'، المعيار المحاسبي الدولي الثاني بعنوان 'المخزونات' والمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر بعنوان 'المعدات والممتلكات و المصانع'.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باعتماد خطة في تقسيم بحثه على النحو التالي، الفصل الأول اشتمل على المقدمة العامة للبحث، الفصل الثاني خصص للإطار النظري حيث تحدث فيه عن عموميات حول الإفصاح والتقارير المالية، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، أما الفصل الثالث قام فيه الباحث بتحليل القوائم المالية لعشرة (10) شركات صناعية مساهمة عامة متداولة في سوق عمان المالي متفاوتة في رأس مالها، وفي ضوء ذلك قام بجمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS.

بعد إجراء الدراسة النظرية وتحليل بيانات الدراسة وفرضياتها توصل الباحث إلى عدة نتائج تمثلت أهمها في أن الشركات الصناعية محل الدراسة تقوم بالإفصاح والتطبيق لبند القوائم المالية بما فيها الإيضاحات وكذا الممتلكات والمعدات والمصانع لمدة ثلاث سنوات، ما عدى قائمة حقوق المساهمين يتم الإفصاح عنها لسنتين أما المخزونات أربع سنوات.

9- دراسة (حسين عبد الجليل آل غزوي، 2009)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير تحت عنوان: {الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية-دراسة ميدانية على بنك البلاد شركة مساهمة سعودية عامة-}.

تنطلق إشكالية البحث من أن القوائم المالية للبنوك تأثرت بشكل كبير بعد الأزمة المالية مما أثر ذلك على مستوى الإفصاح حيث أصبحت عملية التحليل المالي للقوائم المالية لهذه البنوك يتخللها الكثير من الغموض بسبب الاختلافات في السياسات المحاسبية أو المعالجات المالية، وبالتالي اعتمد الباحث على دراسة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية وذلك بالتركيز على المعيار المحاسبي رقم 30 " الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة".

اعتمد الباحث في تقسيم دراسته إلى ثلاث مباحث كالتالي: في المبحث الأول تم استعراض الإفصاح المحاسبي بصفة عامة والإفصاح المحاسبي في قطاع البنوك نظرا لما يشهده هذا القطاع من أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول وفي المبحث الثاني أعطى الباحث نبذة تاريخية عن المعايير المحاسبية الدولية مع اسقاط الضوء على المعيار المحاسبي الخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك وهو المعيار المحاسبي الدولي IAS30، أما المبحث الثالث خصص للدراسة التطبيقية التي تمثلت في دراسة ميدانية لأحد البنوك "بنك البلاد" حيث قام الباحث باختبار فرضيات البحث واستخلاص نتائج البحث والمتمثلة في أن مستوى الإفصاح في بنك البلاد مناسب لمعرفة أداء البنك فقد تم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 إلا أنه

هناك بعض النقاط التي لم يتم الإفصاح عنها و لكن تم التطرق إليها في الإيضاحات ومنها عدم تطبيق المعيار الدولي المحاسبي رقم 8 "القطاعات التشغيلية".

10- دراسة (أبو حمام، ماجد اسماعيل محمد، 2009)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة تحت عنوان: {أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية}

تناولت الدراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير بتلك القواعد ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما.

من أجل هذا قسم الباحث دراسته إلى ستة فصول، فصل تمهيدي لبداية البحث، فصول نظري للتعريف بأهم المفاهيم الخاصة بموضوع البحث وكذا توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير في ضوء قواعد الحوكمة، فصلين خصصهما للدراسة الميدانية، وفصل أخير لتحليل النتائج المتوصل إليها و استنتاج التوصيات.

بعد الدراسة التي قام بها الباحث تول إلى عدة نتائج تمثلت في أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية ،كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات و استمراريتها.

11- دراسة(خلف الله بن يوسف، 2017)

الدراسة عبارة عن مقال تحت عنوان :{أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية}

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان آثار الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، على القوائم المالية خاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج لما لهما من أهمية بالغة لدى مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة و تقييم الأداء ،بالإضافة إلى عرض مختلف المداخل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين الأكاديميين والمحاسبين والمنظمات المهنية المحاسبية لتطوير مفهوم الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية ،و لتحقيق لأهداف الدراسة اعتمد الباحث على طرح إشكالية رئيسية للبحث والمتمثلة في: ما مدى تأثير الإفصاح والقياس المحاسبي على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي؟ وللإجابة عليها قسم الباحث دراسته إلى أربعة محاور

أساسية، حيث تطرق في المحور الأول والثاني إلى عموميات حول الإفصاح المحاسبي، في الفصل الثالث تحدث عن متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، وأخيرا في المحور الرابع ذكر أهمية القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي. توصل الباحث من خلال الدراسة التي أجراها إلى مجموعة من النتائج والتي تلخصت في أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشكل فعال في تحسين الممارسات في المؤسسات الإقتصادية، كما يساعدها في مسك المحاسبة من خلال إدخال البرامج المعلوماتية وإدخالها بشكل رسمي، كل هذا سيسمح للمؤسسات من إنتاج معلومات محاسبية مفيدة لمختلف الأطراف وقابلة للمقارنة.

12- دراسة (مجدي احمد الجعبري، بدون سنة النشر)

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان: {الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سأب) شركة مساهمة سعودية}.

يحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية ومن هنا حدد الباحث مشكلة دراسته والمتمثلة في، هل تلتزم الشركات السعودية بمعايير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قوائمها المالية، حيث هدف الباحث بذلك إلى تسليط الضوء على مفهوم وأسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية ثم استعراض مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية والبنود والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من خلال استعراض لقوائم إحدى هذه الشركات.

وفى سبيل تحقيق أهداف البحث شملت الدراسة على مجموعة من العناصر تحت فيها الباحث عن الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وكذلك الإطار الفكري لإعداد وعرض البيانات المالية، ثم تطرق إلى شرح المعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، هذا فيما يخص الجانب النظري للدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد تمت دراسة القوائم المالية للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سأب) وهي من كبرى الشركات المدرجة في سوق المال السعودي.

وقد استنتج الباحث بأن الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي غير ملتزمة بالإفصاح طبقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لهذه الشركات لتلبية احتياجات المستفيدين.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت تكيف النظام المحاسبي المالي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات المتأولة لموضوع كيفية تكيف النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ، منها دراسات أجريت في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية ، حيث سيتم ترتيبها حسب الأهمية وسنوات الإصدار .

1- دراسة (سفاحلو رشيد ، 2016-2017)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بعنوان :{أهمية تكيف النظام المحاسبي المالي للمعايير الدولية للتدقيق و المراجعة (ISA) في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)}

بغية إبراز أهمية إصلاح المراجعة في الجزائر بعد إصلاح المحاسبة جاء هذا البحث بالإشكالية الآتية ما مدى أهمية تكيف النظام المحاسبي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق (ISA) في ظل تبنيه لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، وقد تم تقسم هذا البحث إلى أربعة فصول نظرية وفصل تطبيقي، تناول في الفصول النظرية الأسس التطبيقية والنظرية للمراجعة الداخلية، الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمعايير الدولية للتدقيق (ISA) كما تحدث عن كيفية تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة عن طريق النظام المحاسبي المالي، وفي الفصل الرابع خصصه ليدرس واقع المراجعة الخارجية في الجزائر وإمكانية تكيفها للمعايير الدولية للمراجعة ، أما الفصل التطبيقي كان عبارة عن استبيان موجه إلى جملة من الأساتذة الجامعيين والمهنيين من خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات و قد تطرق الباحث في آخر هذا الفصل إلى تحليل نتائج الاستبيان و اختبار الفرضيات.

تهدف إلى تقييم التبني الضمني للمعايير الدولية للمحاسبة من طرف الجزائر عن طريق تطبيق النظم المحاسبي المالي ولتبين ضرورة تكيف النظام المحاسبي مع المعايير الدولية للتدقيق (ISA) وإبراز مدى التوافق الموجود حاليا بين، التدقيق القانوني في الجزائر و المعايير الدولية للتدقيق ثم محاولة استنتاج الطريقة المناسبة لجعل هذا التكيف ممكنا.

ولخصت الدراسة بأنه كان من الحسن أن تتبنى الجزائر المعايير الدولية مباشرة بموجب قانون حتى تتقضى المشاكل والصعوبات الناجمة عن التبنى الضمني لها وبينت أن هناك توافقا جزئيا بين المراجعة في الجزائر والمعايير الدولية للتدقيق، وبالتالي الشروع في تطبيق تلك المعايير يلقي قبولا واسعا من طرف الممارسين، والطريقة المقترحة من طرف أفراد عينة الدراسة من أساتذة جامعيين و مهنيين من خبراء محاسبين، ومحافظي الحسابات هي تبني جزء من تلك المعايير وتطوير محليا الجزء الباقي منها باستثناء الخبراء المحاسبين الذين فضلوا التبنى الكامل لها.

2- دراسة (شناي عبد الكريم، 2015-2016)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بعنوان: {أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية}

كان منطلق إشكالية الباحث أن الجزائر بعدما قامت بإصلاح نظامها المحاسبي وتكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية من شأنه يمكن المؤسسات الإقتصادية من التعبير عن وضعيتها المالي، إلا أنه في الواقع العملي قد يكون من المحتمل وجود نقائص ترتبط بالنظام المحاسبي المالي بصفة عامة و بوجود مشاكل تحول دون تحقيق التأثيرات التي تهدف الإصلاحات إلى تحقيقها و بالتالي تتلخص الإشكالية كما يلي: ماهي أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

يهدف الباحث من خلال دراسته إلى توضيح الآثار التي نتجت جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة و تحقيقا للأهداف البحث قام الباحث بتقسيم بحثه إلى خمسة فصول، في الفصل الأول تحدث عن مختلف الهيئات العالمية التي ساهمت في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية بما يخدم الأطراف المستخدمة لها، الفصل الثاني و الثالث خصصهما للتحدث على النظام المحاسبي المالي بتعمق لتوضيح مدى انسجامه وتوافقه مع المعايير المحاسبية الدولية، في الفصل الرابع تطرق إلى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية، أما الفصل الخامس و الأخير قام بتطبيق المكتسبات النظرية ميدانيا من خلال دراسة حالة لعينة من المؤسسات الإقتصادية وكذا على جملة من الأطراف المستخدمة للمحاسبة.

توصل الباحث في الأخير أن العمل بالنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية كان له الأثر الإيجابي على المؤسسات الإقتصادية، حيث أنه ساعد على تقديم قوائم مالية تتصف بالمصداقية،

كما سهل عملية التحليل المالي مما يسهل على المسير إعداد تقارير مالية تفي باحتياجات مختلف الفئات المستخدمة لها.

3- دراسة (سالم محمد الدينوري، 2013-2014)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان: {مدى توافق نظام المحاسبة البترولية في الجزائر مع النظام المحاسبي المالي}.

ركزت الإشكالية الرئيسية للدراسة حول مدى توافق نظام المحاسبة البترولية في الجزائر مع النظام المحاسبي المالي، وللإجابة عليها قسم البحث إلى أربعة فصول، خصص الفصل الأول لإعطاء عموميات حول البترول والمحاسبة البترولية، في الفصل الثاني خصص إلى شرح كيفية المعالجة المحاسبية لمراحل إنتاج البترول، أما الفصل الثالث تم التحدث فيه عن المشكلات المرتبطة بالمحاسبة البترولية وأخيرا تم إسقاط الجانب النظري للدراسة على المؤسسات الوطنية سونطراك و فروعها.

هدف الباحث من خلال دراسته إلى التعرف على خصوصية صناعة واكتشاف البترول، التعرف على النظام المحاسبي المتبع من خلال هذه الشركات، وكذلك دراسة التوافق بين النظام المحاسبية البترولية والنظام المحاسبي المالي .

توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي وبين المعايير المحاسبية الدولية من الناحية النظرية، أما ميدانيا فالقوائم المالية للشركات الوطنية البترولية سونطراك غير مطابقة للقوائم المالية التي تنص عليها النظام المحاسبي المالي وهذا لوجود إختلاف في طريقة إعداد الميزانية وكذا لغياب عنصر هام من عناصر القوائم المالية وهو جدول تدفقات الخزينة، إضافة إلى غياب الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي قد تؤثر سلبا على مصداقية المعلومة الموجودة في القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

4- دراسة (هاجر مزوار، 2013-2014)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بعنوان: {تقييم إلتزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي}.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الإلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بقواعد الإفصاح المحاسبي، وذلك بعد مرور أربع سنوات من تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي يستمد أسسه ومبادئه من معايير المحاسبة الدولية، وتمحورت إشكالياتها حول معرفة واقع إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي، ولمعالجة هذه الإشكالية تطلب من الباحث

بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة عامة تضمنت العناصر المنهجية للبحث علمي، حيث في الفصل الأول تحدث عن الإطار النظري للإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، الفصل الثاني قام بشرح النظام المحاسبي المالي من حيث كيفية الانتقال إلى تطبيقه وكذا قواعد الإفصاح المحاسبي المرتبط بالقوائم المالية، أما الفصل الثالث والأخير خصصه للدراسة التطبيقية من خلال تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة تشمل المؤسسات الاقتصادية التي تمارس نشاطها في ولاية برج بوعرييج وقد تم استخدام المنهج الوصفي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة إلى أن هناك ما التزمت به المؤسسات الاقتصادية بما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بقواعد الإفصاح المحاسبي، وهناك ما لم تلتزم به، كما توصلت الدراسة بأن مؤسسات القطاع الخاص هي الأقل التزاما مقارنة بمؤسسات القطاع المختلط ومؤسسات القطاع العمومي وذلك في جميع المعايير، كما أوصى الباحث بهدف تحسين مستوى الالتزام بقواعد الإفصاح المحاسبي إلى محاولة توفير إطار قانوني أكثر إلزاما للإفصاح المحاسبي وكذا تطبيق عقوبات صارمة خاصة بعدم الالتزام بتطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي على المؤسسات التي تبين عدم التزامها، مع العمل على إحداث هيئات مستقلة تتولى عملية السهر على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

5- دراسة (رحيش سعيدة، 2013-2014)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان: {مدى توافق القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي الدولية}

تناولت الدراسة موضوع القوائم المالية من خلال معالجة إشكالية رئيسية تدور حول مدى توافق القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى جانبين، جانب نظري تحدث فيه عن ماهية القوائم المالية، كيفية إعدادها و عرضها وفق المعايير المحاسبية الدولية و ثم دراسة مقارنة بين القياس و التقييم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، أما الجانب التطبيقي فقد قام بإسقاط ما تطرق إليه نظريا على عينات من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، مؤسسة NCA روية ومؤسسة سوناطراك.

تم في نهاية البحث التوصل إلى أن القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية يختلف كلياً عما كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني وأن الجزائر منذ إنشاء النظام المحاسبي المالي لم تطرأ عليه أية تعديلات أو إضافات لمواكبة التطورات التي حصلت على مستوى المعايير المحاسبية الدولية، كما استنتجت بأن

الجزائر تبنت كليا المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية مثلا IAS1,IAS7,IFRS1 وجزئيا مثلا IAS2,IAS8 وأن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتوافق كليا من حيث الشكل وجزئيا من حيث القياس مع تلك القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. أما تطبيقيا فتوصلت تقريبا إلى نفس النتائج النظرية والتمثلة في أن القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية محل الدراسة تتوافق كليا من حيث الشكل وجزئيا من حيث القياس والإعتراف مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، مع وجود بعض الاختلاف بالنسبة لمؤسسة سونطراك الذي يكمن في أن قوائمها المالية تتوافق جزئيا من المعايير المحاسبية الدولية سواء من حيث الشكل أو القياس.

6- دراسة (رفيق يوسف، 2010-2011)

الدراسة عبارة عن مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير: {النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق}.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية، وكذا درجة استواء الجزائر لمتطلبات التطبيق، وهذا من خلال دراسة نظرية تطرق فيها في الفصل الأول إلى تطور المحاسبة دوليا و محليا، في الفصل الثاني شرح أهم ما جاء في النظام المحاسبي المالي انطلاقا من الإطار المفاهيمي وقواعد التقييم والاعتراف، وصولا إلى سير الحسابات والكشوف المالية الواجب إعدادها، أما في الفصل الثالث تناول معايير المحاسبة الدولية من حيث النشأة والمفهوم، الهيئات المكلفة بإعداد المعايير ومسار تطورها التاريخي، ثم قام بعرض المعايير بعد تصنيفها ليتمكن من الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة، وأخيرا قام إجراء مقارنة بينها وبين النظام المحاسبي المالي للوصول إلى مدى التوافق. أما فيما الفصل الرابع فقد تضمن جزئين تطرق فيهما إلى الجهود المبذولة من قبل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لتأهيلها كي تستطيع تطبيق هذا النظام، والدراسة الميدانية التي حاول من خلالها قياس مدى تطابق وجهة نظره مع مجتمع الدراسة المتكون من الممارسين لمهنة المحاسبة، حول جملة من القضايا المرتبطة بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

توصل الباحث إلى العديد من النتائج من أهمها:

- التزم النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية، إلا أنه خرج عليها في بعض الجزئيات؛

- صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب، مما يشكل عائق قد يحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعتبر بمثابة قطيعة جذرية مع هذه الممارسات؛
 - ضرورة تكثيف برامج التكوين لتأهيل المحاسب حتى يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي، مع الإشارة إلى إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي انطلاقاً من تحسين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية، وإدخال مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل على منظومة التعليم والتكوين المحاسبي؛
- ضعف استعداد معظم المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي نتيجة لغياب الوعي المحاسبي، فلا زالت أنظمة المعلومات غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد أساساً من معايير المحاسبة الدولية.

7- دراسة (مصطفى حميدان حسن حميدان، 2010)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير تحت عنوان: {مدى التزام المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية}

تختلف القوائم المالية بين المؤسسات بسبب الاختلافات في الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية التي تحكمها، وبما أنه لا توجد في الأردن معايير محاسبية محلية يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، ومن هذا المنطلق تمثلت إشكالية الدراسة في مدى إلتزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية في المحاسبة عن معاملاتها المالية بالقواعد المنصوص عليها بمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية. تحدثت فصول البحث عن مايلي: بالنسبة للفصل الأول كان في شكل مقدمة للدراسة، الفصل الثاني خصص للإطار النظري، تحدث فيه عن التقارير المالية وشرح بعض المعايير المحاسبية الدولية كما تطرق فيه إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، الفصل الثالث خصص لشرح طريقة وضع الاستبيان من حيث عينة الدراسة و أسلوب جمع البيانات، بالنسبة للفصل الرابع خصص لعرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، أما الفصل الأخير كان لإظهار النتائج الموصلة إليها مع توصيات الدراسة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي وتفسيراتها ونطاق تطبيقها ومدى إلتزام وتقييد مؤسسة المدن الصناعية الأردنية ذات الاستقلال المالي

والإداري بتطبيقها عند إعداد التقارير المالية و كيفية إجراء التطبيق من حيث (القياس، الإعراف، العرض و الإفصاح).

توصل الباحث في نهاية بحثه إلى أن هناك التزام من قبل مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق قواعد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي من حيث (القياس، الإعراف، العرض والإفصاح) عند إعدادها لتقاريرها المالية الختامية، وبما أنها تطبق القوانين والتعليمات المالية الخاصة بها فتوافقها يمثل توافق قوانينها وتعليماتها مع قواعد معايير المحاسبة الدولية.

8- دراسة (بن حركو غنية، 2017)

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان: {النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة-}

يهدف هذا المقال إلى توضيح مدى التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث اعتمد المنهج المقارن لتوضيح نقاط التوافق بينهما من خلال تقسيم بحثه إلى ثلاثة محاور نعالج في المحور الأول دوافع تبني النظام المحاسبي المالي وفي المحور الثاني نتطرق إلى التوافق المحاسبي الدولي مزاياه و عيوبه، أما المحور الثالث يتضمن مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة و الإبلاغ المالي IAS/IFRS.

خلصت الدراسة إلى: أن النظام المحاسبي المالي اعتمد في تحديد قواعده العامة والخاصة ومفاهيمه للتسجيل المحاسبي والقياس وعرض القوائم المالية بشكل كبير على معايير المحاسبة الدولية، إلا أن النظام المحاسبي المالي لا يساير التغيرات والتعديلات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية وذلك منذ اقتراحه كمشروع في سنة 2004

9- دراسة (إلياس شاهد، 2016)

دراسة عبارة عن مقال تحت عنوان: {الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة-}

يعتبر الإفصاح المحاسبي من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية و كذا النظام المحاسبي المالي، وذلك لما لها أهمية في الحكم على مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ومن أجل مسايرة المعايير المحاسبية الدولية قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي تعالج فيه عملية عرض المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية بطريقة سهلة و واضحة، وبناء على ما سبق و من أجل التطرق إلى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

و المعايير المحاسبية الدولية تدور إشكالية البحث حول :كيف يتم الإفصاح الحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ؟

تهدف الدراسة إلى إبراز الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال تقسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، حيث تم التطرق في المحور الأول إلى ماهية القوائم المالية، في المحور الثاني تحدث الباحث عن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، أما المحور الثالث والأخير تناول الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، وقد استخلص الباحث حول هذا الموضوع أن النظام المحاسبي المالي ساهم و بشكل ملحوظ في تطوير محتوى المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواءا بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتفاع مضمون التقارير المالية واستكمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

10- دراسة (شنوف شعيب، 2014)

الدراسة عبارة عن مقال مقدمة تحت عنوان: {كيفية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية}

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تحكم القوائم المالية، وبالتالي معرفة إذا كانت هذه القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تلبي إحتياجات المستخدمين، وذلك من خلال اعتماد جملة من التساؤلات حول موضوع الدراسة والتي من بينها :ماهي درجة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية؟ وهل هي مؤهلة لتطبيقها؟ ما هي الصعوبات التي واجهتها هذه المؤسسات عند تبني النظام المحاسبي المالي؟ وكيف تعاملت معها؟ وللإجابة على كل هذه التساؤلات قام الباحث بدراسة الموضوع من زاويتين، الأولى تناول فيها الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، وزاوية تطبيقية كانت على عدد من المؤسسات الجزائرية لاختبار درجة تطبيق بعض من معايير الإبلاغ المالي الدولية على عينة الدراسة.

توصل الباحث إلى أن كل المؤسسات محل الدراسة تواجه صعوبات في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية خاصة جدول التدفقات النقدية للخرينة، كما لاحظ أن هناك عدم فهم لبعض المبادئ والإجراءات التي تنص عليها معايير الإبلاغ المالي الدولية مثل محاسبة القيمة

العادلة، أما فيما يخص مدى التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات محل الدراسة استنتج الباحث أن هناك من المعايير ما هو مطبق كلياً أو جزئياً، أو ما هو مطبق أحياناً و مهمل جزئياً أو كلياً.

11- دراسة (نور الدين م، غفار عبد العزيز وأخزون، 2014)

الدراسة عبارة عن مقال تحت عنوان: Fair Value Measurements on Income

Statement: IFRS13 “an application studing insurance companies”

هدفت الدراسة إلى مناقشة مشكل القياس المحاسبي وأثره على جدول حسابات النتائج وضرورة الانتقال من القياس وفق التكلفة التاريخية نحو القيمة العادلة مما يجعل المعلومات المقدمة ذات أهمية بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات وذلك من خلال إلقاء الضوء على هذه المشكلة وإعادة صياغة بعض الأصول المالية لشركات التأمين وتطبيق القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ومقارنة هذه البيانات حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مصادر المعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليلها. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

هناك فرق كبير بين جدول حسابات النتائج باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ القيمة العادلة؛

-تطبيق القيمة العادلة يساهم في عملية الإفصاح عن البيانات المالية؛

على ضوء النتائج أوصى الباحث بما يلي:

-أهمية الحفاظ على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة الحالات والتطورات في المعايير

الدولية؛

-الحاجة إلى إرساء مفهوم تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق القياس والعمل في مجال

المحاسبة عن الأدوات المالية؛

12- دراسة (الصادق محمد آدم علي، بدون سنة النشر)

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان: {أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية

على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية}

تتمثل مشكلة البحث أنه في ظل عولمة النشاط الدولي وتطبيق متطلبات منظمة التجارة العالمية هنالك العديد من الشركات السعودية تمارس أعمالها خارج المملكة إما عن طريق فروعها الأجنبية أو من خلال شركات زميلة، وأن بعض هذه الشركات في السودان مثلاً تعد قوائمها المالية للفروع والقوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة السعودية، وهذا الأمر يتطلب ضرورة توفيق معايير المحاسبة السعودية لتتماشى مع معايير المحاسبة الدولية لتوفير المعلومات التي تفي باحتياجات المستخدمين في الدول

المختلفة. ولهذا يمكن صياغة المشكلة في الأسئلة التالية : ماهو أثر توفيق معايير المحاسبة السعودية على مهنة المحاسبة بالمملكة ؟و ماهي إمكانية التوفيق في ظل تحديات القرن الحادي والعشرين ؟وماهي آليات تحقيق هذا التوافق؟

و للإجابة على هذه التساؤلات يهدف البحث للتعرف على أهمية توفيق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية، كما أنه يسعى لدراسة مدى توافق معايير المحاسبة السعودية مع المعايير الدولية ووضع آليات لتوفيق معايير المحاسبة السعودية. ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه الى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة، بينما يتناول المبحث الثاني أهمية توفيق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية في ظل تحديات القرن الحادي والعشرين، أما المبحث الثالث دراسة اختبارية لمدى توافق معايير المحاسبة السعودية مع المعايير الدولية، وجاء المبحث الرابع لوضع آلية لتوفيق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية. ختم الباحث الدراية بأهم النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية و من أهمها :تتوافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية من حيث توفر لجنة لإعداد المعايير وتوفر إطار مفاهيمي للمعايير، وكذلك من حيث الإفصاح القياس ،إعداد وعرض القوائم المالية، مع وجود تباين كبير بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

المبحث الثاني : مميزات الدراسة الحالية

بعدما قمنا في المبحث الأول باستعراض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، سنحاول في هذا المبحث استخلاص نقاط التشابه والاختلاف بين دراستنا وهذه الدراسات، حتى يتسنى لنا دراسة الموضوع البحث من أبعاد مختلفة التي لم يتطرق لها سابقا.

المطلب الأول :أهم ما تناولته الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة شيئا مهما للباحث كونها تمكنه من الاطلاع على ما تطرق إليه باحثون آخرون في دراستهم، وكذا الإحاطة بالنتائج المتوصل إليها، وبالتالي من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن الدراسات التي تناولت الإصلاح المحاسبي و منهجية الانتقال من النظام المحاسبي المالي ركزت معظمها على المرحلة الانتقالية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي كونها تزامنت مع ظهور النظام المحاسبي المالي و بداية العمل به في المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال دراسة بنود

القوائم المالية السابقة والحالية، التفصيل في النظام المحاسبي المالي بدءا بالإطار التصويري، كيفية العرض والافصاح، وصولا إلى شرح طرق القياس وتقييم لعناصر القوائم المالية، كما اتجهت بعض الدراسات إلى ضرورة الإصلاح وتبني المعايير المحاسبية الدولية و كيفية مواجهة المشاكل والانعكاسات المترتبة عن ذلك، نظرا للاختلاف الثقافي والتفاوت بين الدول في الإمكانيات المتاحة لتطبيق هذه المعايير، خاصة وأنها تتطلب درجة كبيرة من الدقة في تطبيقها مما يفوق إمكانيات العديد من الدول والمؤسسات.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي لهذه الدراسات فأغلبيتها كانت محصورة ما بين سنة 2012 حتى 2014، اعتمد البعض منها على القيام بدراسة ميدانية لمؤسسات وطنية لمحاولة معرفة قدرة ونجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء به من مبادئ وأفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية وشفافية المعلومات، أما البعض الآخر قام بإجراء دراسة استبائية موجهة لفئة معينة من المجتمع من بينهم الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر، لدراسة مدى توافق البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية و كذا درجة التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.

أما فيما يخص الدراسات التي تناولت الدراسات التي تناولت متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية هدفت البعض منها إلى البحث عن مدى ملائمة المعايير المحاسبية الدولية لخصوصية المصاريف الإسلامية والبنوك التجارية و شركات التأمين و أثر تطبيقها على عرض القوائم المالية و مستوى الإفصاح، أما البعض الآخر فقد استهدف تبيان مدى مساعدة المعايير المحاسبية الدولية مستخدمى المعلومات المحاسبية في تقييم مخاطر المؤسسة الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية، كما تناولت احدى الدراسات أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، أما فيما يخص الدراسة الميدانية أغلبها تدور حول دراسة استبائية لمؤسسات مالية، إقتصادية و حتى مصارف إسلامية.

و نلاحظ أيضا من خلال الدراسات التي تناولت مقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالية الدولية أن جلها عملت على البحث في مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية ،كما تطرقت دراسة أخرى إلى توضيح الآثار التي نتجت جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

فيما يخص الدراسة التطبيقية تجلت معظم هذه الدراسة في اتباع المنهج المقارن من خلال مقارنة بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و معايير الإبلاغ المالي الدولية.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- النظام المحاسبي المالي سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة، وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى، حيث أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية؛
- يسعى النظام المحاسبي المالي إلى توفير المتطلبات اللازمة للإفصاح الكامل، ويشجع على تقديم إفصاحات إضافية للفئات المستخدمة ويعمل على تحسين مستوى الإفصاح وجودة القوائم المالية؛
- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الجديد أصبحت أكثر إستجابة لأهداف التحليل المالي واتخاذ القرارات وذلك بتدارك النقائص والعيوب التي كانت تتطوي عليها القوائم المالية في النظام القديم؛
- المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب للاحتياجات المرتقبة منه نظرا للمستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي، والتي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسات الجزائرية ومحيطها الذي تعمل فيه، ولذلك أصبح إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر أمر حتمي؛
- القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي هي ذات نظرة مالية، حيث أصبحت تهتم بالأحداث الماضية والأحداث المستقبلية للمؤسسة وذلك من خلال طرق القياس المستعملة؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية كان له تأثير على مكونات القوائم المالية و جودة المعلومة المالية و كذا على الأداء المالي لها؛
- لا تتوافق البيئة الاقتصادية الحالية ومتطلبات التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، وذلك لوجود العديد من المعوقات الاقتصادية والقانونية؛
- إن تطبيق المعايير المحاسبية يسمح للمؤسسات الجزائرية بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية، والتي من بين شروطها تطبيق المعايير الدولية، وذلك ما يمكنها من إدراج أسهمها في الأسواق المالية الدولية والبحث عن موارد مالية جديدة؛

- أتى النظام المحاسبي المالي بعدة مفاهيم لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني كالضرائب المؤجلة، الإيجار التمويلي، إعادة تقييم الأصول، كما قام بحذف بعض المفاهيم كالمصاريف الإعدادية؛
- توافق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية العالمية لها منافع و فوائد عديدة، كما عليها انعكاسات سلبية أكثر ماهي إيجابية؛
- المؤسسات الوطنية لا يمكنها أن تسير التطورات الحاصلة في المعايير المحاسبية إلا من خلال تنظيم عملية معايرة؛
- لا يوجد توافق في البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية بسبب وجود عدة معوقات أهمها عدم تماشي القوانين الجبائية مع متطلباته؛
- يتطلب إعداد نظام محاسبي يتوافق و المعايير المحاسبية الدولية مجهودات كبيرة من قبل المؤسسات و هذا في ظل تشبع المهنيين الجزائريين بثقافة المخطط المحاسبي الوطني لمدة طويلة من الزمن، و كذا التباعد الملحوظ بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي من حيث التشريعات و القوانين الجبائية؛
- تبني المعايير المحاسبية الدولية من طرف جميع الدول سيساعد على تقليص فجوة المعرفة بين التدقيق و المحاسبة و سييسل قراءة القوائم المالية من قبل المحاسبين و المستثمرين بين الدول.
- عدم توافق في عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية مع خصوصيات المصارف الإسلامية الكويتية
- هناك إلتزام من طرف البنوك الجزائرية بقواعد الإفصاح المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية ضمن قوائمها المالية، مع وجود بعض النقائص التي يجب تداركها من أجل إعطاء مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية الخاصة بالبنوك؛
- استمد النظام المحاسبي المالي في تحديد القواعد العرض والإفصاح عن القوائم المالية بدرجة كبيرة على المعايير الدولية للإبلاغ المالي، إلا أنه لا يسير التطورات و التغيرات التي تطرأ باستمرار على المعايير الدولية؛
- كان من المستحسن للجزائر أن تتبنى المعايير المحاسبية الدولية مباشرة بموجب قانون حتى تتفادى المشاكل والصعوبات الناجمة عن التبني الضمني لها؛

- هناك إلتزام من قبل المؤسسات المدن الصناعية الأردنية بتطبيق قواعد معايير المحاسبة الدولية من حيث القياس، الإعتراف، العرض و الإفصاح عند إعدادها لتقاريرها المالية الختامية.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

ركزت الدراسات التي لها علاقة بالدراسة الحالية على التطرق عن كيفية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، و كذا عن قواعد الإفصاح المحاسبي لبنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية للإبلاغ المالي، و مدى التوفيق بين هذين الأخيرين، إلا أن لكل دراسة خصوصيات تتعلق بها في الجانب النظري و التطبيقي، و لتحديد موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة سوف نقوم بعرض أوجه التشابه و الاختلاف بينها فيما يلي:

✓ أوجه التشابه:

يمكن أن نستخلص أهم نقاط التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة فيما يلي:

- 1- إبراز مختلف الجوانب الخاصة بالنظام المحاسبي المالي من حيث الإطار التصوري، طرق قياس و عرض عناصر القوائم المالية؛
- 2- التحدث عن المعايير المحاسبية الدولية و معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- 3- إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في كيفية إعداد وعرض التقارير المالية؛
- 4- دراسة مدى التوافق بين القوائم المالية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- 5- الوقوف عند دراسة المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك أي المعايير التي لها علاقة بالأدوات المالية؛

✓ أوجه الاختلاف

تكمن أهم الاختلافات بين دراستنا والدراسات السابقة في الهدف من هذه الدراسة والمتمثل في إبراز مدى استجابة التقارير المالية للمؤسسات الإقتصادية محل الدراسة لمعايير الإبلاغ المالية الدولية وذلك من خلال التطرق لأغلبية معايير الإبلاغ المالي IAS-IFRS التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد التقارير المالية سواء تم التطرق إليها في الدراسات السابقة أو لم يتم التطرق إليها بعد بحكم أن هذه

المعايير تتغير وتتجدد باستمرار، كما تهدف دراستنا إلى الإحاطة بالتقارير المالية على وجه العموم وليس القوائم المالية على وجه الخصوص.

من جهة أخرى رأينا أن أغلب الدراسات السابقة اعتمدت على الدراسة الاستبائية فيما يخص الجانب التطبيقي، وبهذا نقوم في دراستنا الحالية بالتنوع في الدراسة الميدانية وذلك من خلال توسيع مجال الدراسة إلى أكثر من مؤسسة اقتصادية ذات أنماط مختلفة (مؤسسة صناعية، مؤسسة خدماتية، مؤسسة مالية)، وكذلك التوسيع في الأبعاد الزمنية للدراسة من خلال دراسة التقارير المالية لسنوات بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي أي 2010 حتى 2012 وكذا للسنوات الأخيرة أي 2017 و2018.

سنقوم بدراسة التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة لسنة 2010 وهذا تزامنا مع إلزامية بداية العمل بالنظام المحاسبي المالي، وبالتالي سنتكمن من دراسة معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 الذي يتحدث عن تطبيق المعايير لأول مرة هذا من جهة، من جهة أخرى سنقارن بين الطرق المحاسبية المعتمدة في تقييم بنود القوائم المالية للتقارير المالية في سنة 2010 مع تلك المعتمدة في تقارير السنوات الأخيرة وهذا من أجل معرفة هل هذه المؤسسات تسعى لمواكبة التطورات التي تحدث في المعايير أم لا.

كما تسعى الدراسة إلى تقديم إضافة نوعية وعلمية، المتمثلة في إيجاد تقييم عملي وموضوعي لتأثير الإصلاح المحاسبي في تبني النظام المحاسبي المالي، وإضافة النتائج العملية الجديدة إلى الأدبيات المتوفرة. كما تبحث الدراسة في المشاكل التي تواجهها المؤسسات الإقتصادية في تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية منذ بداية العمل به في سنة 2010، وعن الأسباب التي تحول دون إمكانية إجراء التعديلات على النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات السريعة التي تشهدها المعايير.

أما فيما يخص الأسباب التي جعلتنا نختار هذه المجموعة من الدراسات السابقة عن غيرها تكمن في علاقتها المباشرة وغير المباشرة بجوانب الموضوع، وكذا لأخذ فكرة عن ما تم التطرق إليها سابقا وبالتالي محاولة الإحاطة بالنقاط التي لم يتم التطرق إليها بعد وهذا لإعطاء قيمة مضافة لدراستنا خاصة وللأساحة الإقتصادية عامة.

الفصل

الثاني

دراسة مقارنة للقياس المحاسبي

وفقا للنظام المحاسبي المالي

والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

مقدمة الفصل الثاني

يتطلب من المؤسسات للتمتع بالفرص الاستثمارية والتمويلية على المستوى الدولي استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المفصح عنها، لاسيما فيما يخص أساليب وكيفيات إيصال مخرجات النظام المحاسبي المالي إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، وذلك لا يتحقق إلا من خلال إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية من خلال الإفصاح بالمعلومات ذات مصداقية وشفافية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها.

وعلى هذا الأساس فإن القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي الحالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة المعلومات التي يوفرها على مسايرة البعد الدولي الجديد، وبالتالي فإن استخدام معايير المحاسبة الدولية في عملية إعداد وتجهيز القوائم المالية أصبح مطلب أساسي، بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المالية، وهذا ما دفع بالجزائر إلى محاولة العمل على توفيق وتوحيد عملية الإفصاح عن المعلومات المالية مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS). ومن أجل معرفة مدى هذا التوافق والتوحيد للمعلومة المحاسبية المفصح عنها في النظام المحاسبي المالي ونظيره الدولي، ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: إعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المبحث الثاني: قواعد قياس عناصر التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: مقارنة التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المبحث الأول: إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

إن إعداد قوائم مالية بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي والابتعاد عن المخطط المحاسبي الوطني سيمنعها صفة المصادقية والقبول العام لدى المتعاملين في الأسواق المالية الدولية وتسهل بذلك عمليات المقارنة واتخاذ القرارات الاستثمارية حيث سيساعد هذا في فهم المناخ الاستثماري الجزائري وبالتالي استقطاب استثمارات أجنبية أكثر، ومن خلال هذا المبحث سنحاول استعراض النظام المحاسبي المالي من خلال تكييف المنظومة المحاسبية الجزائرية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

المطلب الأول: الإطار الفكري للقوائم والتقارير المالية

الفرع الأول: ماهية القوائم والتقارير المالية

1- مفهوم القوائم والتقارير المالية

إن المعلومة المحاسبية التي يتم توفيرها من جانب المحاسبين لتقديمها إلى مختلف المستخدمين تختلف باختلاف طبيعة الوحدة المحاسبية واحتياجات هؤلاء المستخدمين، ومع ذلك فإن عرض المعلومات المحاسبية عادة ما يتم من خلال تقارير دورية تسمى التقارير المالية، والتقارير المالية تختلف عن القوائم المالية، حيث يحتوي التقرير المالي على كافة المعلومات التي تلتزم المؤسسة بتقديمها دورياً في شكل قوائم مالية وغيرها من صور العرض، أما القوائم المالية فتتمثل مخرجات المحاسبة المالية التي تحتوي على معلومات ذات غرض عام.¹

تقوم معظم شركات بنشر القوائم المالية من خلال التقرير المالي السنوي أو نصف السنوي أو الربع السنوي، ويحتوي التقرير بالعادة بالإضافة إلى القوائم المالية على معلومات أخرى إضافية قد لا تتطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، فقد تتضمن التقارير المالية متطلبات إفصاح صادرة عن التشريعات والأنظمة المحلية والجهات الرقابية والتنظيمية لكل دولة مثل الهيئات المنظمة لعمل البورصة.²

¹ الناغي محمد السيد، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المنصورة المكتبة العصرية أ، 2007، ص111

² نص المعيار المحاسبي الدولي 1، الفقرة 42 المقدمة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة شهرية إلكترونية، كانون الثاني، العدد2، الأردن، 2002، ص16.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

إن التقارير المالية تعطي معلومات مفصلة عن أعمال المؤسسات وأدائها إضافة إلى توقعات الأداء في المستقبل، ويبدأ التقرير عادة بكلمة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة يلخص فيها أبرز ما تم إنجازه في السنة الماضية، ثم يورد بعد ذلك توقعات مستقبلية عامة للمؤسسة في العام القادم، كما يشتمل على عدة فصول تحتوي نصوصاً مطولة وصورة توضيحية تشرح أعمال المؤسسة، وتهدف النصوص المكتوبة في التقرير إلى شرح الأرقام التي تم ذكرها في القوائم المالية التي توضح مستوى أداء المؤسسة، بخلاف القوائم المالية والتي لا تتعدى محتوياتها لغة الأرقام.¹

ومن هنا فإن **التقارير المالية** أكثر شمولاً من القوائم المالية فهي تقارير تحتوي على كافة المعلومات المالية وغير المالية التي تقوم المؤسسات بإعدادها وتقديمها دورياً في شكل قوائم مالية أو أية أشكال أخرى كنشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة، ومنه نصل إلى أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية.

أما **القوائم المالية** فهي مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة وفي أشكال محددة، وتعتبر الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات، وتتكون القوائم المالية من الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال، والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية، وتعد القوائم المالية وتنتشر مرة في السنة وتكون موضع تقرير مدقق الحسابات.² يغطي المعيار المحاسبي الأول IAS1 "عرض القوائم المالية ذات الغرض العام"، حيث يبدأ المعيار بعرضه للأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها.

¹ هيئة السوق المالية، المعلومات ومصدرها، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص9، (تم تحميله يوم 2018/20/30 من الموقع: www.cma.org.sa)

² شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص146

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

2- أهداف التقارير المالية

تهدف القوائم المالية لتوفير معلومات تكون مفيدة لغالبية المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وفيما يلي سنعرض هذه المعلومات وفوائدها:¹

- تفيد المعلومات عن الميزانية في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلية وكيفية توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية حصول المؤسسة على تمويل مستقبلا؛

- تكون المعلومات عن درجة السيولة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بقدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها المالية في تاريخ استحقاقها، حيث تشير درجة سيولة المؤسسة إلى مدى وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ في الاعتبار التعهدات المالية خلال هذه الفترة؛

- تهدف إلى توضيح الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المؤسسة، وذلك من خلال تقديم ملاحق وإيضاحات تحتوي هذه المعلومات.

أما أهداف التقارير المالية فهي تهدف إلى:²

- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتبطين والدائنين والمستخدمين الآخرين، لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات صادقة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات؛

- تساعد المهتمين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض؛

- تقدم معلومات لازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها؛

¹ الأزهر عزة، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية -دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص108

² طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002،

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- تقدم معلومات عن الإيرادات ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل؛
- تقدم معلومات واضحة عن كيفية قيام إدارة المؤسسة لمسؤولياتها تجاه الملاك؛
- زيادة منفعة المعلومات المقدمة في القوائم المالية.

3- مكونات التقارير المالية:

تتمثل مكونات التقرير المالي السنوي فيما يلي:¹

- مقدمة توضح الفلسفة العامة للمؤسسة في إدارتها لنشاطها الاقتصادي والإداري؛
- القوائم المالية التي تعتبر أهم أجزاء التقرير المالي والمصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية المتضمنة نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي والتغيرات التي حدثت فيها، وتتكون من الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال والملاحق الإيضاحية التي لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم؛
- تقرير مراقب الحسابات و الذي يتضمن نتيجة تدقيق القوائم المالية حول مدى دقة المعلومات ومدى تمثيلها بعدالة للعمليات التي تمت في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة؛
- تقرير مجلس الإدارة الذي يضم معلومات عامة عن المؤسسة، أهدافها وكذلك معلومات عن الأنشطة التشغيلية و التسويقية و التمويلية بالإضافة إلى المعلومات عن الأداء المستقبلي للمؤسسة.

الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية

تحتوي معايير الإبلاغ المالي الدولية على إطار تصوري الذي يهدف إلى تحديد المبادئ والاتفاقيات المحاسبية وفرضيات إعداد القوائم المالية.

1- ماهية الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية:

يمكن تعريف الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي بأنه: "الإطار المفاهيمي الذي يحدد الذي يحدد المفاهيم الأساسية التي تحكم إعداد وعرض التقارير المالية المعدة للمستخدمين الخارجيين، فالإطار بذلك يتضمن

¹ مصطفى حميدات وحسن حميدات، مدى إلتزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص07.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

القواعد العامة التي يمكن من خلالها قراءة القوائم المالية كونها تم اعدادها استنادا لها، وهي لازمة لفهمها وتحليلها كي يفرق القارئ بين قوائم مالية أعدت وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.¹

كما يعتبر الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي فلك تسبح فيه المعايير، وحدود لصياغة أي معيار، بالرغم أنه لا يعتبر معيار مستقل بحد ذاته، إلا أنه يعتبر جزء من كل معيار، ومرجع لما لم يتطرق إليه في المعايير، لذلك تعتبر قراءته وفهمه من لوازم فهم المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS.²

الإطار المفاهيمي للتقرير المالي هو مجموعة شاملة من مفاهيم التقرير المالي التي تستند إليها معايير التقرير المالي الدولية وهو ليس بمعيار ولا يمكن أن يتعارض مع متطلبات أي معيار، لذلك حاول مجلس المعايير الدولية IASB من خلال الإطار المفاهيمي 2018 تحقيق التوازن بين توفير مفاهيم متناسقة وتوفير تفاصيل كافية من أجل تحقيق الأهداف التالية:³

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في تطوير ومراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالاعتماد على مفاهيم متنسقة؛
- مساعدة معدي القوائم المالية على تطوير سياسات محاسبية متنسقة، عندما لا ينطبق معيار محدد على معاملة بذلتها أو حدث آخر أو عندما يتيح معيار ما اختيار السياسة المحاسبية؛
- مساعدة جميع الأطراف على فهم وتفسير معايير التقرير المالي الدولية؛
- يساهم في تحقيق الشفافية عن طريق تعزيز قابلية المعلومة المالية للمقارنة وتعزيز جودتها على المستوى الدولي؛
- تمكين المستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق من اتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة
- يساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق مساعدة المستثمرين في تحديد الفرص والمخاطر في جميع أنحاء العالم.

¹ APPLYING- IFRS-IASB ESSIES REVISED CONCEPTUAL FROMEWORK FOR FINANCIAL REPOTING, APRIL 2018, P13

² الجعارات خالد جمال، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن: الجزء 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 75-76.

³ Aditi Kejriwal, IASB's revised conseptual framework of the financial reporting, An overview, international jornal of disaster recovery continuity, vol 11, no 1, 2020, p22629

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

2- مكونات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية:

أ- مستخدمو المعلومات المحاسبية: تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية في خطة التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التي تجري على البيانات المحاسبية مما يحقق الفائدة لمستخدميها، والمتمثلين في:¹

* **المستثمرين (المساهمين):** إن المستثمر يحتاج لمعلومات تساعده على اتخاذ قرار الشراء، الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أنه يهتم بالمعلومات التي تساعده في تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح؛

* **الموظفين:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع المكافآت ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل؛

* **المقرضين:** تساعدهم المعلومات المحاسبية على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عنها سوف تدفع لهم في تاريخ الاستحقاق؛

* **الموردين والدائنين:** تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق؛

* **العملاء:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصا إذا كانت لهم ارتباطات طويلة الأجل معهم؛

* **الحكومات وكالاتها:** تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة، كما تطلب معلومات من أجل تحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل الوطني؛

* **الجمهور:** يمكن للبيانات المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع نشاطها.

ب- **الفروض الرئيسية لإعداد القوائم المالية:** هي ما يتم افتراضه عند إعداد القوائم المالية، حيث لا يمكن تصور إعداد قوائم مالية تتضمن معلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقها:²

¹ أحمد حلمي جمعة، الريادية في المحاسبة والتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 83-85.

² الجعرات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص ص 48-49.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

*** فرض الاستحقاق:** بموجب هذه الفرضية فإنه يتم الاعتراف بالآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث، أي أنه على المؤسسة الاعتراف بالأعباء بما فيها الخسائر للفترة المالية سواء تم دفعها نقدا أم لا، وكذلك الاعتراف بالإيرادات بما فيها الأرباح الخاصة بالفترة المالية سواء تم قبضه نقدا أم لا عند إعدادها لقوائمها المالية، وهذا مطبق فقط على الميزانية وجدول حسابات النتائج وكذلك جدل تغيرات الأموال الخاصة، أما جدول تدفقات الخزينة فلا يعد وفقا لأساس الاستحقاق وإنما باستخدام الأساس النقدي كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية؛

*** فرض الاستمرارية:** حيث يفترض أن المؤسسة التي تعد القوائم المالية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية مستمرة إلى أجل غير محدود في المستقبل، حيث تعتمد المؤسسة هذه الفرضية عند إعداد القوائم المالية في نهاية كل فترة، وبذلك يجب الإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرتها على الاستمرار من خلال الملاحظات وكذلك الظروف والأسباب التي تجعلها غير قادرة على ذلك.

ت- الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة: هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها وتجعلها ذات جودة عالية وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية فيما يلي:¹

*** القابلية للفهم:** وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين لها، مع ضرورة توفر مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، كما يجب لأن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة؛

*** الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وحتى تكون كذلك يجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة ومحايده، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بشكل معقول،

*** القابلية للمقارنة:** يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة لفترة مالية معينة مع الفترات السابقة، أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى لنفس الفترة، ويستفيد مستخدموها من المقارنة لأغراض اتخاذ

¹ أبو نصار محمد وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص ص 7-10.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

القرارات، وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى ، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى وتصنيف عناصرها؛

* **الملائمة:** معناه قدرة المعلومة على التأثير في القرار المتخذ، فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك المعلومات التي لها القدرة على إحداث تغيير في قرار المستخدم لها، وتختلف درجة الملائمة للمعلومات المحاسبية من مستخدم لآخر فملائمتها من وجهة نظر المحلل المالي تختلف عن ملائمتها للإدارة وكذلك للبنك والمقرضين.¹

ث- مفهوم رأس المال:

تتبنى معظم المؤسسات في إعداد قوائمها المالية المفهوم المالي لرأس المال والقائم على منظور الأموال المستثمرة أو القدرة الشرائية، وبموجبه، يكون رأس المال مرادفاً لصافي الموجودات أو حقوق المساهمين في المؤسسة، وبالمقابل فإن بموجب المفهوم المادي لرأس المال والقائم على منظور القدرة أو الطاقة التشغيلية، يعتبر رأس المال مرادفاً للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، والتي تتمثل مثلاً بعدد الوحدات المنتجة في اليوم الواحد.²

وعلى المؤسسة أن تختار المفهوم المناسب لرأس المال، وذلك بناءً لاحتياجات مستخدمي قوائمها المالية، ويمكن تبني المفهوم المالي لرأس المال عندما يعطي مستخدمو البيانات المالية الأولوية للمحافظة على رأس المال الإسمي المستثمر أو القوة الشرائية لرأس المال المستثمر، فيحين يجب تبني المفهوم المادي لرأس المال عندما يعطون الأولوية للقدرة أو الطاقة التشغيلية للمؤسسة، والمفهوم الذي تختاره المؤسسة من بين هذين المفهومين يحدد الهدف الذي تسعى إليه تحديد، وذلك بالرغم من احتمال وجود بعض مصاعب القياس لدى تطبيق المفهوم.

¹ حيدر محمد علي، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص96.

² سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكر، 2015-2016، ص67

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفرع الثالث: تقديم القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية

تتكون القوائم المالية من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، إضافة إلى الإيضاحات التي تعتبر جزء لا يتجزأ عن القوائم المالية.

1- تقديم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والدخل الشامل

أ- قائمة المركز المالي

* **تعريف قائمة المركز المالي:** قائمة المركز المالي هي في الأساس جدول تلخيصي يعرض الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين، هذه الأخيرة تقاس بالفرق بين جميع أصول المؤسسة وجميع خصومها، ويمثل هذا الفرق "حقوق الملكية"¹، إذن فهي تصوير للوضع المالي في لحظة زمنية (هي تاريخ إعداد القائمة)، تضم الميزانية عمودين عمود خاص بالأصول و آخر بالخصوم التي تكون مرتبة حسب درجة سيولتها.

و تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها، حيث تحقق المزايا التالية:²

- * معلومات عن السيولة المتاحة للمؤسسة، أي تقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛
- * معلومات عن المرونة المالية للمؤسسة، أي قدرتها على تعديل مقدار وتوقيت تدفقاتها النقدية حتى يمكن الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة؛³
- * بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن مالها من حقوق و ما عليها من التزامات؛
- * التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛

¹ Wolfgang Dick, Franck Missoner-Piera, et autres, **Comptabilité Financière en IFRS**, Pearson éducation, Paris, France, 2006, p 3.

² الجعارات خالد جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114

³ رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية (قياس بنود قائمة المركز المالي)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 4، 2004، ص 46

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

* القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب السيولة وغيرها؛

* بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين المحلية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.

* عناصر قائمة المركز المالي

* **الموجودات:** تعرف الموجودات بأنها: "الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، تضمن تحقيق

منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة "1.

طبقاً لهذا التعريف نجد ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول:2

• وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد الوحدة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛

• قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها؛

• أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.

وحسب النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول على ما يلي:

❖ **الموجودات غير المتداولة:** والتي تشمل على:

✓ **الأصول غير المادية:** وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة، وتدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة وتضم الشهرة، العلامة التجارية، حق الابتكار؛

✓ **الأصول المادية:** وهي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، وإما من أجل إيجارها للغير، أو لاحتياجات إدارية، وهي

التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية، وتشمل كل من الأراضي، المباني، المعدات؛

✓ **الأصول المالية:** تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة وتشمل المساهمات والسندات؛

¹ طارق عبد العالي حماد، مرجع سبق ذكره، ص 119

² نص المعيار المحاسبي الدولي 1، الفقرة 57-59 الموجودات المتداولة، مرجع سبق ذكره، ص 19

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

❖ الموجودات المتداولة : وتتضمن ما يلي:

✓ المخزونات: تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد والتي تستهلك خلال الفترة التي لا تزيد مدتها عن السنة، وتشمل البضائع، المواد واللوازم، المنتجات نصف المصنعة والتامة الصنع؛

✓ المدينون: الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة و تشمل أصول الضرائب (الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينون الآخرون والأصول المماثلة (الأعباء المدفوعة مسبقاً).

✓ خزينة الأصول والعناصر المماثلة لها: تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزون والديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك، الصندوق، الودائع تحت الطلب والتوظيفات قصيرة الأجل.

شكل قائمة المركز المالي الموجودات وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1¹

* الالتزامات (الخصوم): تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المؤسسة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها و قياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وطبقاً لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في الخصوم:

- يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين؛
- لا يمكن تفادي الالتزام؛
- وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

وتتمثل الخصوم في:

❖ حقوق الملكية (الأموال الخاصة): وهي مصدر التمويل الداخلي في المؤسسة و تعرف بصافي

الأصول أي هي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات و تشمل على رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات².

¹ أنظر الملحق رقم 01

² مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة 2، 2009، ص ص 46 - 49.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

❖ الالتزامات غير الجارية (غير المتداولة): وهي التي يطلب سدادها بعد سنة مالية واحدة و تشمل السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وغيرها.

❖ الالتزامات الجارية (المتداولة): وهي الالتزامات التي سيتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة، تستحق خلال 12 شهرا و يتم تحملها لأغراض المتاجرة، وتتكون من الذمم الدائنة كأوراق الدفع، القروض قصيرة الأجل، الجزء المستحق من القروض طويلة الأجل كالسندات على دفعات متساوية.¹

شكل قائمة المركز المالي الالتزامات (الخصوم) وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1²

ب- قائمة الدخل والدخل الشامل

* **تعريف قائمة الدخل والدخل الشامل**: هو إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهو عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والأعباء للمؤسسة المراد حساب صافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة، فهو أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة.³

ويمكن للمؤسسة أن تقدم قائمة الدخل بتصنيف الإيرادات والنفقات على أساس طبيعتها⁴ أو على أساس الوظيفة⁵ التي ترتبط بها، ومن مزايا قائمة الدخل نجد ما يلي:⁶

- * التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- * التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة؛

* التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي؛

¹ خالد الجعارات جمال، مرجع سبق ذكره، ص116

² أنظر الملحق رقم 02

⁴ وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، 2007، ص41

⁴ أنظر الملحق رقم 03

⁵ أنظر الملحق رقم 04

⁶ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، صص 120 - 121،

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

* معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يركز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

* معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛

* التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة غير المستمرة وكذلك نشاطاتها غير العادية؛

* التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها واحتساب بعض النسب المالية مثل الربحية.

عناصر قائمة الدخل والدخل الشامل

تتمثل العناصر المرتبطة بقائمة الدخل فيما يلي:¹

❖ **الدخل (الناتج):** هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل تدفقات داخلية للأصول أو زيادة بها، أو في شكل انخفاض في الخصوم، التي يترتب عنها زيادة في حقوق الملكية باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

❖ **المصروفات (الأعباء):** تعرف الأعباء بأنها انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل تدفقات خارجية أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص في حقوق الملكية، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة،² كما يشمل تعريف الأعباء أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور والاهتلاكات.

2- قائمتي التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية

أ- قائمة التدفقات النقدية:

- **تعريف التدفقات النقدية للخرينة:** هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو

¹ نص المعيار المحاسبي الدولي 1، الفقرة 75-76 المعلومات التي يجب تقديمها في صلب قائمة الدخل، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

² دغوم هشام، إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة ودوره في تحقيق التنمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المديّة، 2009، ص32.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

بالنقصان، وتعتبر من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي والمعيار IAS7 فهي الحجر الأساسي لتحليل المالي المتقدم.¹

إن الغرض من قائمة التدفقات النقدية للخرينة هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات.² وتعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين، وتوزيع الأرباح للمساهمين، ويرى الاختصاصيون أن تدفقات الخزينة الناشئة عن الأنشطة العملية أكثر أهمية على أساس أنها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية، والتي يمكن أن تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية وتسديد الالتزامات اتجاه الدائنين وكذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في توسيع نشاط المؤسسة.

- **تبويب قائمة التدفقات النقدية:** تتضمن قائمة التدفقات النقدية العناصر التالية:

* **الأنشطة التشغيلية:** وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن الفوائد، كذلك تسديد للمصروفات للموردين والعاملين وسداد الفوائد.

* **الأنشطة الاستثمارية:** هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى الغير المحتوات ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.

* **الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين و إمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

¹ قليل نبيل، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة ميناء الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2012، ص97.

² عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السرائل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص224 .

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- عرض قائمة التدفقات النقدية: لقد عرض المعيار المحاسبي الدولي السابع طريقتين لإعدادها وعلى المؤسسة أن تختار إحداها:¹

* الطريقة المباشرة: حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية.²

* الطريقة غير المباشرة: يتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية وأية بنود مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية وكذلك بنود قائمة الدخل أو النفقات المرتبطة بتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.³

يفضل استخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذ تقدم هذه الطريقة معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير المباشرة.

ب- قائمة التغيرات في حقوق الملكية

- تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية: هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره. إن معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة، بينما المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) الفقرة 86⁴ جعل من هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة. إن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تقدم المعلومات الواجب إدراجها المتعلقة بالحركات المرتبطة بما يلي: النتيجة الصافية للفترة؛ كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛ تأثير تغيرات الطرق و تصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة؛ النتيجة الإجمالية للفترة

¹ نص المعيار المحاسبي الدولي 7، الفقرة 18 التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² أنظر الملحق رقم 05

³ أنظر الملحق رقم 06

⁴ المعيار المحاسبي الدولي 1، الفقرة 86 التغيرات في حقوق المساهمين، مرجع سبق ذكره، ص 28

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

والتي تناسب مجموع العناصر السابقة؛ العمليات الخاصة بزيادة و نقصان الأموال الخاصة؛ توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.¹

شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1²

ت- الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية

- تعريف الإيضاحات: ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

- محتوى الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية

تحتوي الإيضاحات المرتبطة بالقوائم المالية على ما يلي:³

- * القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير، وأي نقص يجب أن يشرح ويبرر)؛
- * المعلومات الإضافية الضرورية لفهم قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- * المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها، كل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم و قيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.
- * المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

¹ Catherine Maillet, Anne Le Manh (2006) : NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS / IFRS, Edition BERTI.p.117

² أنظر الملحق رقم 07

³ نص المعيار المحاسبي الدولي 1، الفقرة 97-101 عرض السياسات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

يوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الإيضاحات:

❖ الملائمة

❖ الأهمية

وعليه فالإيضاحات يجب أن تحتوي فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالقوائم المالية

الفرع الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

1- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي فإنه تم إدراج الإطار المفاهيمي الذي لم يكن موجودا في السابق، والذي تم تعريفه على أنه "دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، تأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل".¹ ويضم الإطار المفاهيمي كل من: مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، مفاهيم مختلفة.

أ- نطاق التطبيق: يطبق النظام المحاسبي المالي على:²

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها كالمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري والتعاونيات؛ الأشخاص الطبيعيون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة، يستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

¹ المادة رقم 07، من القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي، المتعلق

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 74، ص.4.

² المادة رقم 02، نفس المرجع السابق، ص.3.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

ب- المبادئ و الفروض المحاسبية

- المبادئ المحاسبية: حيث تناولت المواد من 09 إلى 19 من المرسوم رقم 08 - 156 المؤرخ في 26/05/2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، على الاتفاقيات و المبادئ التي يجب احترامها وهي:¹ اتفاقية الوحدة النقدية؛ الأهمية النسبية؛ استقلالية السنوات المالية؛ الحيطة و الحذر؛ القابلية للمقارنة؛ التكلفة التاريخية؛ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية؛ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛ الصورة الصادقة.

- الفروض المحاسبية: و أهمها: محاسبة التعهد (الالتزامات)؛ استمرارية الاستغلال.

- مفاهيم مختلفة: وتتمثل في:

* الأصول: هي الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة، بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية؛²

* الخصوم: تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناجمة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل خروج تدفقات نقدية مستقبلية من موارد المؤسسة؛³

* الأموال الخاصة: و هي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية؛

* الإيرادات: وهي تتمثل في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم.

* الأعباء: تتمثل في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول المؤسسة أو في شكل ظهور خصوم.

¹ المادة 09-19، من المرسوم رقم 08 - 156 المؤرخ في 26/05/2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون النظام المحاسبي المالي 07-11، المتعلق بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 27، 2008، ص ص 11-12.

² فكير سامية، أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2009/2010، ص 33.

³ شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 04.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

2- ماهية معايير الإبلاغ المالي الدولية

أ- تعريفها

يمكن تعريف المعايير عموماً على أنها نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولاً ممكنة وقابلة للتطبيق، ومتكررة لأسئلة مطروحة سلفاً أو مشاكل تخص العلوم بصفة عامة، وهذا حسب المنظمة الدولية للمعايرة.¹

أما المعايير المحاسبية فهي عبارة عن قاعدة لقياس السلوك الاقتصادي للمؤسسات المختلفة فهي قياسات تطبقها المؤسسات لقياس عناصر القوائم المالية، وبالتالي تحديد نتائج النشاطات و الموقف المالي.²

أما معايير الإبلاغ المالي الدولية فتتمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة عموماً على المستوى الدولي، وبالتالي فهي مقياس أو نموذج أساسي يتمتع بالقبول العام، يهدف إلى تحديد الطريقة السليمة لتحديد وقياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية.³

ويأخذ كل معيار دولي الشكل التقليدي التالي:

الهدف من المعيار؛ مجال تطبيق المعيار؛ تعاريف المصطلحات الواردة في المعيار؛ شرح المعيار (طريقة التسجيل، كيفية القياس والإفصاح، أحكام انتقالية وذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها وتحدد الأحكام ما يجب أن تقوم به المؤسسات خلال تلك الفترة لحين تطبيق المعيار)؛ تاريخ بدء سيران المعيار؛ الأسس الختامية؛ دليل التطبيق؛ أمثلة توضيحية.

¹ شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF المرجع السابق، ص 208.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الوطنية بؤدادو، الجزائر، 2008، ص 126.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

و تتميز هذه المعايير بما يلي:¹

- * قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية IASC، التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة و إعداد المعايير لشمول كل الأطراف المهمة؛
- * مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها؛
- * غير إجبارية لأنها ليست بصفة القانون أو التنظيم.

ب- كيفية إصدار المعايير المحاسبية الدولية

حسب إجراءات العمل المتفق عليها فإنه توجد المجموعة الاستشارية داخل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ولا يتم أي عمل حتى يتم الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة من مراحل صنع القرار، وبناءا على ذلك يتم إعداد مسودة عرض لموضوع أو مشكلة معينة، وإذا تم إقرارها من طرف ثلثي أعضاء المجلس، يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية و الحكومات وأسواق الأوراق المالية وغير ذلك من الهيئات والمنظمات المهمة للتعليق على كل عرض أو مسودة. يقوم المجلس بفحص الاقتراحات والتعليقات التي ترد حول مسودة العرض يتم تعديلها حسب الضرورة، وإذا ما وافق ما لا يقل عن ثلاث أرباع من أعضاء المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي، ليصبح ساري المفعول و يصدر باللغة الإنجليزية ليتم ترجمة المسودات والمعايير المحاسبية بلغات عالمية أخرى.²

الفرع الثاني: المعايير المحاسبية الخاصة بإعداد بالقوائم المالية

1- المعايير المحاسبية الدولية IAS

أ- المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض البيانات المالية IAS1): يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي الأول "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" ومعيار المحاسبة الدولي الخامس "المعلومات

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 40.

² شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، مرجع سبق ذكره، ص 211

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي الثالث عشر "عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة" بحيث بدأ تطبيقه في عام 1997.

الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى

ب- المعيار المحاسبي الدولي السابع (جدول التدفقات النقدية IAS7): يحل هذا المعيار المعدل محل المعيار المحاسبي الدولي السابع والخاص بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، المعتمد من قبل المجلس في أكتوبر 1977، ولقد أصبح المعيار ساري المفعول على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في الأول من كانون الأول 1994 أو بعد ذلك التاريخ.

يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.¹

ت- المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 (التقارير المالية المرحلية IAS34): تعتبر التقارير المالية السنوية هي الوسيلة الأولى التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاقتصادية، إلا أن الأحداث المتلاحقة والتغيرات المسارعة التي تمر بها المؤسسات تستوفي وجود معلومات تغطي فترات أقصر من سنة مالية، ومن هنا تظهر أهمية التقارير المرحلية التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية البقاء على إطلاع مستمر لنتائج الأعمال للمؤسسة ومركزها المالي إما في شكل ربع سنوي أو نصف أو حتى شهر.

يهدف هذا المعيار إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف و القياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، كما يساهم في تعزيز مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة.²

¹ نص المعيار المحاسبي الدولي 7، الفقرة 01 هدف المعيار، مرجع سبق ذكره، ص01.

² جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية EXPERT IFRS، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2014، ص144

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

ث- **المعيار المحاسبي الدولي الثامن (السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء IAS8):** يتناول المعيار المحاسبي الدولي الثامن السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، وضع معايير لاختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء المتعلقة بفترات سابقة، كما يعالج الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، أما الإفصاح عن السياسات المحاسبية فقد تضمنها IAS1.¹

يهدف هذا المعيار إلى معالجة الأخطاء المحاسبية الخاصة بالدورات السابقة والتي تم اكتشافها في فترات لاحقة، كما يهدف إلى وضع الاجراءات اللازمة عند تغيير السياسات المحاسبية، وهذا لتعزيز ملائمة وموثوقية القوائم المالية وقابلية مقارنة تلك القوائم المالية من فترة إلى أخرى لنفس المؤسسة أو مع مؤسسات أخرى. يغطي نطاق هذا المعيار اختيار وتطبيق والمحاسبة عن السياسات المحاسبية وكذلك المحاسبة عن التغير في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء فترات سابقة.

2- معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

أ- **معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول (تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة IFRS1):** أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 1 في شهر يونيو عام 2003 وحل معيار التقرير 1 محل التفسير (تطبيق معايير المحاسبة الدولية للمرة الأولى كأساس رئيسي في المحاسبة) ووضع المجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمعالجة المخاوف حول التطبيق الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأثر رجعي كما يتطلبه التفسير 8.

إن المؤسسات التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة يجب أن تطبق المعيار المحاسبي IFRS1، كما يجب أن تقوم ببعض الخطوات المتمثلة فيما يلي:

- إدخال الأصول والخصوم التي تنص عليها المعايير المحاسبية؛
- التخلي عن الخصوم التي لا تخضع لشروط المعايير المحاسبية الدولية؛

¹ نص المعيار المحاسبي الدولي 08، الفقرة 1-2 نطاق التطبيق وهدف المعيار، مرجع سبق ذكره، ص02

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- إعادة تقديم الأصول و الخصوم طبقا لمعايير المحاسبية الدولية؛
- كل التعديلات تعالج من خلال الأموال الخاصة في الميزانية الافتتاحية حسب IFRS1؛
- كما يجب مراعاة أحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 التقارير المالية المرحلية.¹

ب- معيار الإبلاغ المالي الدولي الثامن (القطاعات التشغيلية IFRS8): حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 (التقارير عن القطاعات)، والذي يهدف إلى تحديد الإفصاحات المطلوبة من منشآت الأعمال والتي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة، وأثارها المالية و البيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.² كما يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس تقديم التقارير حول المعلومات المالية وفق القطاع سواء كان القطاع جغرافي أو قطاع أعمال وهذا بهدف تحسين فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية للأداء السابق للمؤسسة؛ تحسين قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقدير مخاطر وعوائد المؤسسة؛ تحسين القدرة على فهم و استيعاب كل ما يتعلق بالمؤسسة ككل.³

يطبق هذا المعيار على كل القوائم المالية وعلى المؤسسات المقيدة أدوات حقوق ملكيتها أو الأدوات الخاصة بمديونيتها للتداول العام، وكذلك على المؤسسات المقيدة لأدوات دينها في الأسواق المالية. إذا قامت مؤسسة غير ملزمة بتطبيق هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالقطاعات ولا تتسجم هذه الإفصاحات مع متطلبات هذا المعيار، فإنه لا يجوز وصف هذه المعلومات كمعلومة قطاعية.

ت- معيار الإبلاغ المالي الدولي العاشر (القوائم المالية الموحدة IFRS10): تم إصدار هذا المعيار في شهر ماي 2011، وقد بدأ العمل به في جانفي 2013، حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة) وذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة، كما ألغى التفسير رقم SIC12.

¹ شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، مرجع سبق ذكره، ص ص 273-274.

² جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 791

³ شنوف شعيب، المرجع السابق، ص 295.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

يهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر مؤسسة على واحد أو أكثر من المؤسسات الأخرى، وبالتالي فإن القوائم المالية الموحدة تعتبر أن المؤسسة التابعة هي جزء من المؤسسة القابضة و كأنها أحد فروعها.¹

يطبق هذا المعيار كل عناصر القوائم المالية الموحدة للمؤسسة القابضة التي تسيطر على الشركات تابعة، ويتطلب ذلك إعداد قوائم مالية موحدة للمؤسسة الأم والمؤسسات التابعة لها.

الفرع الثالث: عرض معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقوائم المالية للبنوك

1- معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (الأدوات المالية الإفصاحات IFRS7):

حل محل المعيار المحاسبي رقم 30 (الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية)، وقد تم أخذه من المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (محتوى عرض الإفصاحات للأدوات المالية) بحيث أصبح المعيار يقتصر على طريقة عرض المعلومات للأدوات المالية، وبذلك فإن هذا المعيار يكمل المعالجات المحاسبية في المعيار رقم 32 والمعيار المحاسبي رقم 30. يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تكمن مستخدميهما من تقييم:²

* الأهمية للأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية؛

* طبيعة و مدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية و كيفية إدارتها؛

يطبق هذا المعيار على الأدوات المالية التي تشمل أدوات حقوق الملكية، الأصول المالية والالتزامات المالية، كما يستثنى الحقوق في الشركات التابعة ومنافع الموظفين والعقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال، كما لا يشمل عقود التأمين ولا يشمل الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم.

¹ جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 348.

² نص المعيار الدولي للإبلاغ المالي 07، الفقرة 1 هدف المعيار، ص 02.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

2- معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع (الأدوات المالية IFRS9)

يتناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 الأدوات المالية الذي صدر في نوفمبر 2009، وهو يعتبر استبدال للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (الأدوات المالية الاعتراف و القياس IAS39)، ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول اعتباراً من 2018/1/1 مع السماح بالتطبيق المبكر.

يهدف هذا المعيار إلى تصنيف و قياس الأصول و الخصوم المالية؛ قياس انخفاض قيمة الأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة؛ التحوط المحاسبي؛ كيفية قياس الأدوات المالية التي تتم وفق القيمة العادلة بعد استبعاد تكاليف العملية؛ القياس اللاحق للأدوات المالية؛ يقسم المعيار الأدوات المالية إلى الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وأصول مالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.¹

المبحث الثاني: قواعد قياس عناصر التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي

بعد أن تحدثنا في المبحث السابق عن تعريف القوائم المالية والعناصر التي تحتويها، سنقوم في هذا المبحث بشرح القواعد والطرق المحاسبية في قياس وتقييم وعرض عناصر هذه القوائم.

المطلب الأول: القياس في الفكر المحاسبي

الفرع الأول: مفهوم القياس المحاسبي:

1- تعريف القياس المحاسبي:

- يعرف القياس بأنه: "مقارنة الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة، وهي عملية مقابلة يتم من خلالها فرض خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي".²

¹ شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF، مرجع سبق ذكره، ص 295.

² سيد عطا الله، النظريات المحاسبية المالية، درا الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 181.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- أو هو " تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمؤسسة على أن يشمل القياس على عمليات التعرف والتبويب لذلك الحدث".¹
- وعرفه كولر "koler" بقوله: "القياس عبارة عن تحديد نظام قيمي لنتائج خطة استقصاء أو نتائج نظام مشاهدات بمرعاة القواعد المنطقية أو الرياضية".²
- أما أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس المحاسبية فهو ذلك الصادر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) وورد في نصه: "يتمثل القياس المحاسبي في مقارنة الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة".
- من التعريفات السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للقياس المحاسبي على أنه: "قيم الأحداث الاقتصادية الناتجة عن أداء نشاط معين، والمرتبطة داخل الوحدة المحاسبية، مع بيان التغييرات في تلك الأحداث وأثارها على قائمتي الدخل والمركز المالي".
- 2- أنواع القياس المحاسبي:** تتعدد أنواع القياس المحاسبي بتعدد أنواع القياس المستخدمة، والمحاسبة تستخدم أدوات مختلفة منها:³

- القياس الكمي: وهو الذي تستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية كالمتر، الطن، الكيلوغرام وغيرها للتعبير عن الأحداث الاقتصادية ويستخدم هذا القياس بالأخص في المحاسبة التحليلية؛
- القياس الزمني: يتم استخدام وحدات القياس الزمني مثل شهر، ساعة وغيرها كأداة للقياس المحاسبي؛
- القياس النقدي: حيث يتم قياس الأحداث الاقتصادية بالنقد الذي يعتبر الوسيلة الأساسية لقياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى، ويجب التمييز بين مصطلحي القياس النقدي والقياس

¹ رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين سوريا، 2007، ص14.

² فضل كمال سالم، مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة المواد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2008، ص08.

³ إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم و أثرها على استبدال الأصول، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، 2009، ص12

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

القيمي، فالأول يعبر عن التكلفة التاريخية لأصول وخصوم المؤسسة، أما الثاني فهو استخدام أرقام قياسية للتعبير عن قيم النقد الحالية بإعداد القوائم المالية ولتحقيق ما يعرف بالتكلفة الاستبدالية؛

المؤشرات والنسب المالية: ويتم استخدامها كأداة لقياس الأحداث الاقتصادية وتستخدم في المحاسبة التحليلية كأن تستخدم نسب معدل دوران الأصول وغيرها.

3- خطوات القياس المحاسبي: من أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك مجموعة خطوات رئيسية يجب إتباعها تتمثل في:¹

- تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع وتعتبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة، مثل الإيرادات والنفقات، الأصول و الخصوم. ومن التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه؛
- تسجيل العمليات المادية السابقة طبقا لنظام القيد المزدوج، وبناء على دليل موضوعي قابل للتحقيق؛
- بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة؛
- تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة في مجموعات، من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالمؤسسة، أو المهتمين بأحوالها المالية، وتهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأمور والأحداث المالية الهامة التي وقعت والتي أمكن تبويبها.

الفرع الثاني: معايير القياس المحاسبي

تمثل المعايير حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج، وهذه المقاييس تتخلص في:

- 1- **معييار الموضوعية:** تقصد بالموضوعية عدم التحيز أو عدم خضوعه لتقديرات شخصية بحتة، وبمعنى الموضوعية هي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، والهدف من

¹ فضل كمال سالم، مرجع سبق ذكره ، ص94.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

ذلك هو إقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي اعتبارات شخصية أو تحيز عن موضوع معايير المحاسبة.¹

2- **مقياس القابلية للتحقق (القابلية للتطبيق العملي):** يعتبر من أهم معايير القياس، فقد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة وتتوافر فيه كل الشروط الموضوعية، لكن يصطدم بالواقع مما يجعل تطبيقه محاطاً بصعوبة لا يمكن تذليلها، وحتى يكون القياس قابلاً للتطبيق العملي يجب أن تتوافر فيه العوامل الآتية:²

توافر الظروف العملية لتنفيذ نموذج القياس؛ أن يصاحب تطبيقاً النموذج تحمل المشروع بتكلفة مناسبة؛ إمكانية تنفيذ القياس في وقت مناسب.

3- **مقياس الفائدة:** من البديهيات المتعارف عليها إن لكل شيء أهمية، و يتوقف مقدار الأهمية على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ الشيء ذاته، والمحاسبة ليست هدفاً في حد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية لذا فلا بد أن تتصف المعلومات المحاسبية لتصبح مفيدة لمستخدميها بالملائمة، البعد عن التحيز، القابلية للتحقيق والقابلية للتعبير الكمي.

4- **مقياس الملائمة:** يقصد بها أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من القياس وتكون هذه المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة صحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة، وهي نوعان " الملائمة العامة" للمعلومات المحاسبية تعني توفير المعلومات لمختلف نماذج القرارات وليس لنموذج معين، و"الملائمة الخاصة" تعني أن تكون المعلومات ملائمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم. مما سبق يتضح أن الملائمة العامة تعني مجال عمل المحاسب، وهو توفير المعلومات التي تفيد كمختلف القرارات، أما الملائمة الخاصة ترتبط بتأثير المستخدم الذي يستطيع أن يحول المعلومات العامة إلى معلومات تتلاءم مع نموذج قراره.³

¹ فضل كمال سالم ، مرجع سابق ، ص 97.

² نفس المرجع، ص 98.

³ رولا كاسر لايقة، مرجع سبق ذكره ، ص 44-45.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المطلب الثاني: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

تتشكل قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من مبادئ وقواعد عامة للتقييم، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية.

الفرع الأول: شروط إدراج عناصر الميزانية و حسابات النتائج

- أ- تدرج عناصر الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات عندما:¹
 - يكون من المحتمل أن تعود هذه العناصر بمنفعة اقتصادية مستقبلية؛
 - يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بصورة صادقة.
- ب- تدرج إيرادات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع السلع في الحسابات عند توفر الشروط التالية:
 - أن تكون المؤسسة قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع؛
 - أن لا تتدخل المؤسسة لا في التسيير ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها؛
 - أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة؛
 - أن يكون من المحتمل إنشاء منافع اقتصادية مرتبطة بالمعاملة إلى المؤسسة؛
 - أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المؤسسة المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق؛
- يدرج أي عبئ في حساب النتائج بمجرد توقف نفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو إذا كانت هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل، أو توقفت عن موافقة هذه الشروط.

¹ المادة 111-1، من القرار المؤرخ في 26/07/2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المتعلق بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، المؤرخة في 25/03/2009، الفقرة 1، 2، 4، 6، ص 6.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفرع الثاني: القواعد العامة للتقييم

يقصد بالتقييم ذلك المسار الهادف لتحديد المبالغ النقدية التي تقيد (تسجل) بها عناصر القوائم المالية في الدفاتر المحاسبية، وترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أنه يمكن تقييم بعض العناصر وحسب شروط معينة استناداً إلى:

• القيمة العادلة؛

• قيم أخرى مستعملة في القياس المحاسبي (التكلفة الاستبدالية، القيمة الجارية، القيمة النفعية...).

1- **التكلفة التاريخية:** تمثل النموذج الكلاسيكي للتسجيل المحاسبي الذي يقوم على إثبات جميع الموارد والخصوم، الأعباء والإيرادات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها وهي تمثل التكلفة الفعلية، الحقيقية والمتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة وعادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بسندات إثبات توفر إمكانية التحقق من بياناتها، وتتمثل التكلفة التاريخية من العناصر التالية:¹

- تكلفة الشراء بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل؛
- قيمة الإسهام بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية؛
- القيمة الحقيقية بالنسبة للسلع المكتسبة مجاناً؛
- تسجل السلع المكتسبة عن طريق التبادل بالقيمة الحقيقية إذا كانت السلع المتبادلة غير متماثلة، وبالقيمة المحاسبية الصافية للسلع المقدمة للمبادلة إذا كانت هذه الأخيرة متماثلة؛
- تكلفة الإنتاج بالنسبة للسلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة.

عملية إعادة التقييم: في نهاية كل دورة محاسبية تقدر وتفحص المؤسسة ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على نقصان قيمة أصل معين، وإذا ثبت وجود هذا المؤشر فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل والتي تعرف على أنها أعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي الذي يمثل المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أصل عند إبرام أي معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية مطروحاً منه تكاليف

¹ حواس صلاح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 108-109.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الخروج، وقيمة المنفعة للأصل التي تمثل القيمة المحينة للتدفقات المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به.

عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية، فإن هذه الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة يتم إثباتها بانخفاض الأصل المعني وبإدراج العبء في الحسابات.¹

ومن بين مزايا التكلفة التاريخية، تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل؛ تستند إلى عمليات وقعت فعلا وليست افتراضية؛ إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموما لاسيما فرض الاستمرارية، الموضوعية وفرض ثبات وحدة القياس النقدي، مبدأ الثبات ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف.

2- القيمة العادلة: تطرق لها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 والذي تضمن تعريفها ومؤشرات تحديدها كما حدد المعلومات التي يجب تقديمها حول تقييمات القيمة العادلة.

وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأكثر من تعريفا أبرزها: "القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية". وتم استبداله مؤخرا في المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 13 بالتعريف التالي "هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس".

القيمة العادلة بما تحتويه من مفهوم واسع، تقوم على مجموعة من المقومات ويمكننا أن نحصرها في إحدى القيمتين:²

- قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل،
- قيمة سداد الالتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام.

¹ سليم بن رحمون، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

² عمر الفاروق زرقون، محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لمؤسسات القطاع البترولي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص 99.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

ومن بين مزايا القيمة العادلة ما يلي:¹

- لا علاقة لها بالظروف الاستثنائية فهي أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق؛
- توفر معلومات موثوقة بعكسها ظروف السوق وتزيد من الشفافية؛
- يؤدي الأخذ بها إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة فاعلية الأسواق؛
- أثبتت بعض الدراسات أن محاسبة القيمة العادلة بأخذها مؤشرات السوق بعين الاعتبار تؤدي إلى تخفيف حدة وتداعيات الأزمة المالية.

3- قيم أخرى مستعملة في القياس المحاسبي: بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية، والقيمة العادلة

فقد أقرت المعايير المحاسبية بدائل أخرى لمعالجة بعض المشاكل المحاسبية والمتمثلة في:

أ- التكلفة الاستبدالية: التكلفة الاستبدالية لأصل هي السعر الذي يجب دفعه من أجل استبداله، وتعرف بأنها ما يكلف المؤسسة للحصول على أصل مماثل أو مشابه للأصل المعني، وتوضح الدراسات المحاسبية في مجال تقييم الأصول وجود اتجاهين رئيسيين لتحديد القيمة الاستبدالية لعناصر الأصول، الاتجاه الأول يعتمد على أسعار السوق والثاني يعتمد على الأرقام القياسية الخاصة، ومن الناحية العملية يتم تحديد التكلفة الاستبدالية على أساس الأرقام القياسية الخاصة التي تقيس تطور أسعار السلع والخدمات بصفة متخصصة²، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{التكلفة الاستبدالية} = \text{التكلفة التاريخية} + (\text{التكلفة التاريخية} * \text{الرقم القياسي الخاص للأسعار})$$

ب- القيمة الجارية: تمثل الثمن النقدي أو ما يعادله والذي يمكن دفعه حالياً للحصول على نفس الأصل أو أصل مماثل وهي تمثل الثمن النقدي غير المخصوم أو ما يعادله الذي يجب دفعه حالياً لتسوية خصم.

¹ الجعارات خالد جمال، محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها على القوائم المالية إبان الأزمة المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 34، 2013، ص 242.

* الرفع المالي يعبر عن التكاليف الثابتة التي تتكبدها المؤسسة في سبيل زيادة مستوى الدخل.

² بالرقمي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهية وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف، 2008، ص ص 69-70.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

ت- **صافي القيمة القابلة للتحصيل:** هي سعر البيع التقديري خلال دورة النشاط العادي بعد طرح التكاليف التقديرية اللازمة لتهيئة المخزون وإتمام عملية البيع، الفرق بينها وبين القيمة العادلة أن الأولى تمثل المبلغ الذي تتوقع المؤسسة الحصول عليه فهي قيمة خاصة بالمؤسسة، في حين الثانية تمثل المبلغ الذي يتم به مبادلة الأصل بين طرفين في السوق فهي ليست قيمة خاصة بالمؤسسة بل تتحدد وفق معطيات السوق.¹

ث- **القيمة النفعية:** هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تنشأ عن الاستخدام المستمر للأصل والتنازل عنه في نهاية عمره الإنتاجي.

ج- **القيمة الحالية (المخصومة):** تتمثل في قيمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية مخصومة بمعدل للخصم إلى قيمتها الحالية.

الفرع الثالث: القواعد الخاصة للتقييم عناصر القوائم المالية

1- قياس عناصر الميزانية

أ- قياس عناصر الأصول

- **الأصول المادية والمعنوية:** عرف SCF الأصل الثابت المادي بأنه أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية الذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية.² أما **الأصل المعنوي** هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية ومن أمثله العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، براءة الاختراع، الاسم التجاري، حقوق الامتياز، حقوق التأليف، قوائم العملاء، كما يمكن أن تشمل على شهرة المحل (Good will) في حالة الاندماج، انضمام شريك أو شراء مؤسسة أخرى. ويدرج

¹ هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية "دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، 2013، ص34.

² المادة 121، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 1، ص8.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

التجهيز العيني أو المعنوي كأصل إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به، أو كان من الممكن تقييم تكلفة الأصل بصورة صادقة.¹

* تسجيل حيازة الأصول المادية والمعنوية

تسجيل الأصول المادية والمعنوية في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، والتي تتضمن مجموع تكاليف الحيازة ووضعها في أماكنها والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية ومصاريف انطلاق النشاط ضمن هذه التكاليف. أما تكلفة الأصول الذي أنتجتها المؤسسة بنفسها فيكون من تكلفة العتاد واليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى، هذا وتضاف تكلفة تفكيك العتاد عند انقضاء مدة منفعة أو تكلفة تجديد الموقع إلى تكلفة إنتاج أو حيازة الأصل الثابت المعني إذا كان هذا التفكيك أو التجديد إلزاميا على المؤسسة.

* إهلاك الأصول الثابتة

الإهلاك حسب SCF هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي، ويتم تسجيله ضمن الأعباء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه المؤسسة بنفسه، حيث يتم توزيع مبلغ الأصل القابل للإهلاك على مدة عمره الإنتاجي، مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل في نهاية مدة منفعة إذا كان بالإمكان تحديدها بصورة صادقة. يفترض ألا تتجاوز المدة النفعية لأي أصل معنوي 20 عاما، وفي حالة حصول الإهلاك في مدة أطول أو عدم حصوله، فإن المعلومات الخاصة بذلك تقدم في ملحق الكشف المالي.²

* حالة عقارات التوظيف

عقار التوظيف هو أرض أو مبنى أو الاثنين معا تم الحصول عليه بهدف توظيف مالي من طرف المؤسسة، أي تأجيريه مقابل مداخيل وتحقيق فائض قيمة محتمل إذا بيع فيما بعد، فهو غير موجه للاستعمال في إنتاج وتقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية أو البيع في إطار النشاط العادي.

¹ نفس المرجع.

² المادة 121، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 13، 7، 8، ص 9.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

بعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها أصل عيني، يمكن تقييمها بعد ذلك إما على أساس تكلفتها مطروحا منه مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيم وإما على أساس قيمتها الحقيقية. يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية لعقارات التوظيف ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها.¹

* إعادة تقييم الأصول المادية والمعنوية

حسب النظام المحاسبي المالي فإنه ينبغي أن يتم إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة كما يلي:

- القيمة العادلة للأراضي والمباني هي عادة قيمتها السوقية، وتحدد هذه القيمة بالتأمين الذي يجريه خبراء و مهنيون أكفاء؛
- القيمة العادلة لعناصر التجهيزات و المعدات هي قيمتها السوقية المحددة بالتأمين، وحينما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة الخاصة بتلك العناصر أو بسبب أنها نادرة ما تباع إلا كجزء من نشاط مستمر فيتم تقييمها بالتكلفة الجارية الخاضعة للإهلاك؛
- إذا أدت إعادة التقييم إلى الزيادة في القيمة الدفترية للأصل فيجب إدراج الزيادة مباشرة ضمن الأموال الخاصة تحت حساب فائض إعادة التقييم، ولكن يعترف بالزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كربح في حدود ما يقابل الانخفاض الناتج من إعادة التقييم نفس الأصل والذي سبق اعتباره تكلفة؛
- إذا أدت إعادة التقييم إلى انخفاض في القيمة الدفترية للأصل فيجب الإعراف بالانخفاض، ولكن يجب مقابلة انخفاض إعادة التقييم مباشرة بمكاسب إعادة التقييم بمقدار لا يتعدى الانخفاض في القيمة المدرجة كمكاسب إعادة التقييم التي تم احتسابها لنفس الأصل.²

* نفقات التنمية والتطوير:

تتشكل نفقات التنمية والنفقات الناتجة عن مرحلة التنمية لمشروع داخلي أصول ثابتة معنوية في الحالات الآتية:

¹ المادة 121، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 16، 18، ص 10

² شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF، مرجع سبق ذكره، ص 241

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- إذا كانت هذه النفقات لها علاقة بالعمليات المستقبلية التي لها حظوظ جدية لتحقيق مردودية شاملة؛
- إذا كانت للوحدة النية وتمتلك القدرة التقنية، المالية و غيرها لإنجاز العمليات المرتبطة بنفقات التنمية لاستعمالها أو بيعها؛

• إذا كانت هذه النفقات يمكن تقييمها بصورة موثوق فيها.

كما تشكل نفقات البحث أو النفقات الناتجة عن مرحلة البحث لمشروع داخلي أعباء يتم تسجيلها عندما تكون مستحقة، ولا يمكن إدراجها ضمن الأصول الثابتة.

- الأصول المالية: هي أصول تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد، هذه الأصول مملوكة من قبل المؤسسة من غير العقارات الموظفة، والأصول المالية الأخرى في شكل أصول مالية جارية، وهي تشمل أربعة فئات هي:¹

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيد لنشاط المؤسسة خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذاً على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها؛
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة التي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها؛
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل، التي تمكن المؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل الاستحقاق أو تنوي الاحتفاظ بها؛
- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي تنوي أو لا يسعها القيام ببيعها في الأجل القصير كالحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من 12 شهراً أو القروض التي تزيد عن 12 شهراً والمقدمة لأطراف أخرى.

* قياس الأصول المالية

يتم الاعتراف الأولي الأصول المالية عن طريق قياسها بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل المعني، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك، ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.²

¹ المادة 122، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 01، ص 11

² المادة 122، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 02، ص 12

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

* تقييم الأصول المالية

تقيم المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والمشاركة التي لم تتم حيازتها بغرض التنازل عنها في المستقبل القريب والحقوق المرتبطة بهذه المساهمات بتكلفتها المهيكلية، وتخضع عند تاريخ إقفال السنة المالية لاختبار تناقص القيمة قصد إثبات الخسائر المحتملة؛

التكلفة المهيكلية للأصول = قيمة الأصل المالي عند الإدراج - التسديدات ± الاهتلاكات - خسائر القيمة أو الديون المعدومة (غير القابلة للتحصيل).

الاهتلاكات = المبلغ الأصلي - المبلغ عند الإستحقاق

تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن القرض الوحيد وهو التنازل عنها فتعتبر كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع ويتم تقييمها بالقيمة الحقيقية، والمتمثلة في:

✚ السندات التي تم تسعيرها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية؛

✚ السندات التي لم يتم تسعيرها بقيمتها التفاوضية المحتملة.

ويدرج في الحسابات ما ينتج من فوارق التقييم في شكل ارتفاع أو انخفاض في رؤوس الأموال الخاصة والمبالغ المدرجة في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية؛
يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها من حلول استحقاقها والقروض والحسابات الدائنة التي تصدرها المؤسسة والتي لم يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بتكلفتها المهيكلية، وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص القيمة قصد إثبات الخسائر المحتملة وفقاً للقواعد العامة لتقييم الأصول¹.

عند التنازل الجزئي عن التوظيفات المالية يتم تقييم الجزء المحتفظ به بالتكلفة المتوسطة المرجحة.

- المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ: يعتبر المخزون أصلاً في حالة²:

✚ الاحتفاظ به للبيع خلال دورة النشاط التجاري، ومن خلال مرحلة التصنيع لغرض البيع،

¹ المادة 122، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 06، ص 12

² المادة 123، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 01، ص 12

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

✚ إذا كان في شكل مواد أولية و لوازم تستهلك في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات(تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم تقم المؤسسة بعد باحتساب الإيرادات المناسبة له).

* قياس تكلفة المخزونات

يتم تصنيف أصل في شكل مخزونات(أصول جارية) تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط المؤسسة وتشمل تكلفتها في جميع التكاليف اللازمة لإيصالها إلى المكان المراد، وهي تكاليف الشراء، تكاليف التحويل، المصاريف المالية الإدارية، وتحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية وإما على أساس تكاليف محددة مسبقا (التكاليف الموحدة القياسية) التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية؛

وإذا لم تتمكن المؤسسة من تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم فإن المخزونات تقيم بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها في أقرب تاريخ لعملية شرائها أو إنتاجها، وإذا كان هذا التقييم على أساس التكاليف تتجر عنه قيود بالغة الإفراط أو غير قابلة للإنجاز فإن المخزونات تقيم بتطبيق تخفيض يناسب هامش الربح الذي تطبقه المؤسسة في كل فئة من فئات الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ إقفال السنة المالية .

* تقييم المخزونات

يتم تقييم المخزونات عند الخروج من المخزن أو عند الجرد باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج FIFO أي أن المخزون الذي تم شرائه أولا يباع أولا، وبالتالي المخزون الباقي في نهاية الفترة هي تلك التي تم شرائها أو إنتاجها مؤخرا، أو عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة شرائها أو إنتاجها CMUP وفيها يتم تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزون المتشابهة الموجودة في بداية الفترة وتلك التي تم إنتاجها أو شرائها خلال الفترة، وذلك باحتساب المتوسط للفترة أو لكل شحنة إضافية تم استلامها، ويعتمد ذلك على ظروف كل مؤسسة؛

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

* إعادة تقييم المخزونات

عملاً بمبدأ الحيطة والحذر فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية حيث أن قيمة الإنجاز يساوي سعر البيع المقدر يطرح منه تكلفة الإتمام والتسويق؛

تدرج خسارة القيمة في المخزونات كعبء في حساب النتائج عندما تكون تكلفتها أكبر من القيمة الصافية لإنجازها، وتحدد خسارة القيمة في المخزونات مادة بمادة، أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة؛

بالنسبة للمنتجات الزراعية فتقيم عند تسجيلها الأولى وفي نهاية كل دورة بقيمتها الحقيقية مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البي، وتثبت الخسارة أو الربح الناتج عن تغير القيمة الحقيقية للمنتج الزراعي ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها.¹

- الزبائن والديون المالية:

* **الزبائن:** تقيم الحقوق قصيرة الأجل التي تكون بدون فوائد بمبلغ الفاتورة الأصلي، واستثناء لما يكون الحق طويل الأجل وبمعدل محدد له أثر، فإنه لا يقيم بتحسين التدفقات المستقبلية وإنما بالقيمة التاريخية، في حالة احتمال عدم تحصيل المبالغ المستحقة، يتطلب هنا ملاحظة النقص الذي يمثل خسارة في الإيراد، بتشكيل مؤونة خسائر القيمة، التي تكون مساوية للقيمة المحاسبية مطروحاً منها القيمة المسترجعة، ولما تنقص قيمة الخسارة يعني إمكانية استرجاع مبلغ أكبر من المتوقع، هذا الجزء يسترجع ويسجل ضمن النواتج.

* **الديون الدائنة:** وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون و أوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية كالسلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة، ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة.²

¹ المادة 123، الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 7، ص 13.

² لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية-، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 42

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- الموجودات وما يماثلها: وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخرينة والودائع تحت الطلب،

بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار

محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمته.¹

تقيم هذه السندات بالقيمة العادلة، فإذا كانت هذه السندات مسجلة في البورصة فإن القيمة العادلة تساوي

القيمة السوقية، وفي حالة العكس لما تكون غير مسجلة فإن القيمة العادلة تمثل القيمة المحينة لتدفقات

الخرينة المستقبلية.²

ب- قياس عناصر الخصوم

- مؤونات الخسائر والأعباء: مؤونات الأعباء هي خصوم يكون مبلغها غير مؤكد، وتدرج في

الحسابات عندما يكون لكيان التزام قانوني أو ضمني ناتج عن حادث مضى. أو عندما يكون من

المحتمل خروج موارد يكون أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام، أو عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام

تقديرا موثوقا منه. يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية

هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى سقوط الالتزام المعني،³ وكأمثلة على المؤونات نجد مؤونة

الضمانات، مؤونة الصيانات الكبرى، مؤونة تكوين العمال، مؤونة الصفقات الخاسرة.

في نهاية كل دورة لا بد من مراجعة المؤونات و التقييم يعدل حتى يعكس أفضل تقدير في هذا التاريخ،

فلما تحين المؤونة تزيد قيمتها كل سنة بدلالة عامل الزمن، الأمر الذي يستوجب تحديد الهدف من

المؤونة بكل وضوح.

- القروض و الديون المالية الأخرى: وهي عبارة عن خصوم مالية متعلقة بأنماط تمويل المؤسسات،

وهي تشمل الديون لأكثر من سنة وكذلك الديون القصيرة (السحب على المكشوف).

¹ Ali Tadzaït, **Maitrise du système comptable financier**. édition ACG, Algérie, 2009, P65.

² شناي عبد الكريم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص ص 84-85.

³ المادة 125، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرتين 1، 3، ص 14.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

أما فيما يخص طريقة التقييم فعند الحصول على القرض أو حدوث الدين المالي يسجل محاسبيا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمبلغ الصافي المتحصل عليه بعد تخفيض التكاليف الثانوية المستحقة و المتمثل في:¹

- فوائد السحب على المكشوف والقروض؛
- استهلاك علاوات الإصدار أو التسديدات المرتبطة بالقروض؛
- الأعباء المالية المناسبة للإيجار التمويلي؛
- فروق الصرف الناجمة عن الاقتراض بالعملة الصعبة.

أما بالنسبة للديون المالية الأخرى باستثناء المحتفظ بها لأغراض التعاقد، تقدر بالتكلفة المهلكة والمتمثلة في القيمة التي قدرت بها في التسجيل الأولي، مخفضا منها التسديدات من الأصل، مضافا إليها أو مخفضا منها تراكم الاهتلاك الناتجة عن الفرق بين المبلغ الأصلي و المبلغ في تاريخ الاستحقاق.

- **الأموال الخاصة:** وهي حصة الملاك المتبقية في أصول المؤسسة بعد طرح كافة الالتزامات والمتمثلة في رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار، الأرباح المحتجزة والاحتياطات. إن تقييم الالتزامات يتم عادة بمبلغ النقدية اللازمة لتسديد الذمم المترتبة على المؤسسة أو بالقيمة السوقية العادلة للسلع أو الخدمات الواجب تقديمها مقابل الديون، وفي معظم الحالات فإن مبلغ الالتزامات أو الديون تكون معروفة ومحددة بشكل مؤكد وفي حالات أخرى يجب تقدير مبلغ تلك الالتزامات. ويراعى في تقييم الالتزامات احترام القواعد التالية:²

اثبات جميع الالتزامات المعروفة للمؤسسة؛ الإفصاح عن طبيعة مفردات بعض الالتزامات التي يتعذر تحديد قيمتها إما في صلب الخصوم ذاتها وإما في ملاحق إيضاحية ملحقة بالميزانية؛ إدراج الخصوم المتداولة ضمن الخصوم المتداولة والالتزامات التي سيتم الوفاء بها قبل نهاية السنة المالية؛ إظهار أوراق الدفع للبنوك بشكل محايد ومستقل؛ الإفصاح عن الالتزامات العارضة ذات الأهمية؛ الالتزام بإظهار الأرباح المؤجلة وتبويبها مع الإفصاح عنها وتعزيزها بالشرح والإيضاح.

¹ المادة 126، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرتين 1، 2، ص14،

² سعيد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص165.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

2- قياس عناصر حساب النتيجة

- الإيرادات والأعباء المالية: تؤخذ الأعباء والمنتجات المالية في الحساب تبعاً لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها، تدرج في الحسابات العمليات التي تم من أجلها الحصول على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق بقيمتها الحقيقية بعد طرح الإيراد المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

يدرج في الحسابات الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتجات (إيرادات) مالية في حسابات البائع.¹

يتم قياس النواتج المالية من خلال تحديد الإيراد الذي يعرف بأنه حصيلة بيع إنتاج المؤسسة من سلع أو خدمات، ويتم قياسه بمقدار الزيادة في أصول المؤسسة أي زيادة أصولها النقدية عند البيع نقداً أو أصولها الأخرى كالعملاء و أوراق القبض في حالة البيع الآجل، وذلك مقابل ما يقدمه المشروع من المنتجات أو الخدمات إلى العملاء. ويجب ملاحظة أن أصول الوحدة المحاسبية يمكن أن تزيد بعدة طرق وليس كل زيادة في الأصول سببها تحقيق الإيراد، ومهمة المحاسب التفرقة بين الزيادة في الأصول الناتجة عن زيادة الإيرادات، وتلك التي لا علاقة لها بزيادة الإيرادات.²

أما الأعباء فهي تقاس استناداً إلى أسس موضوعية أخذاً بموضوعية مبدأ القياس وذلك عن طريق إحدى الطرق الآتية:³

- المبالغ التي تسدها المؤسسة نقداً للحصول على سلعة معينة أو خدمة معينة تكون لازمة لعمليات المؤسسة وتحقق الإيراد؛
- المبالغ التي تستحق على المؤسسة وتتمثل في حقوق مستحقة للغير على المشروع نتيجة حصوله على سلعة أو خدمة لازمة لنشاطه والحصول على إيراد؛
- النقص الذي يطرأ على قيمة الأصول الثابتة الملموسة نتيجة استخدامها في العمل والإنتاج بعد

¹ المادة 127، من القانون رقم 19، المؤرخ في 2009/03/25، مرجع سبق ذكره، الفقرة 01، ص14.

² سعيدي عبد الحليم، المرجع السابق، ص167

³ سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص168.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الحصول على الإيراد ويسجل ذلك بالدفاتر باعتباره استهلاكاً للأصول الثابتة؛ التخفيض الذي يطرأ على قيمة بعض الأصول الثابتة غير الملموسة نتيجة انتفاع المؤسسة بهذا النوع من الأصول خلال عدد من السنوات كما هو الحال بالنسبة لشهرة المحل؛ * التخفيض الذي يطرأ على النفقات الإيرادية المؤجلة حيث تستهلك على عدد محدود من السنوات. تجدر الإشارة أن قياس الأعباء يتم وفق كل من الأسس التالية: أساس التكلفة التاريخية: وهو الأساس التقليدي لقياس النفقات على أساس التكلفة الفعلية التي يتحملها المشروع فعلاً، حيث تقاس التكلفة التاريخية بالقيمة الحالية للموارد الاقتصادية التي قدمت في سبيل الحصول على السلع أو الخدمات اللازمة لاستخدامها في عمليات المشروع؛ أساس التكلفة الجارية (الاستبدالية): يقوم هذا الأساس على قياس الإيرادات وفقاً للأسعار الاستبدالية السائدة التي يتم الحصول عليها عند بيع منتجات المشروع ويتطلب قياس النفقات التي تقابل الإيرادات بالأسعار السائدة للسلع والخدمات المستفدة في عملية الإنتاج.

- العقود طويلة الأجل:

يتضمن عقد طويل الأجل إنجاز سلعة، خدمة، مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها وانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بعقود بناء، عقود إصلاح حالة أصول، عقود تقديم خدمات.

تسجل الأعباء والمنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب نسبة إنجاز العملية، وفي حالة عدم تقدير نسبة التقدم (الإنجاز) فإنه يكون من المقبول على سبيل التبسيط أن لا يسجل كإيرادات إلا المبالغ التي تعادل مبلغ الأعباء التي يكون تحصيلها محتملاً.¹

- الإعانات:

الإعانات العمومية هي عمليات تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحملها المستفيد منها بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته ماضياً أو مستقبلاً وتصنف

¹ المادة 133، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 02، ص 18.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الإعانات وفق SCF إلى إعانات الاستغلال، إعانات التجهيز والاستثمارات ولا يمكن الاعتراف بها إلا إذا امتثلت المؤسسة بالشروط الملحق بها، وأنه سيتم استلامها فعلاً.¹

تدرج الإعانات في الحسابات كإيرادات ضمن حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق بها والتي يفترض فيها تعويضها، كما تدرج في الحسابات الإعانات الموجهة لتغطية الأعباء أو خسائر سبق حصولها أو التي هي عبارة عن دعم مالي عاجل للمؤسسة دون الالتحاق بتكاليف مستقبلية كإيرادات في التاريخ الذي تم اكتسابها فيها.

- **الامتيازات الممنوحة للمستخدمين:** هي كافة الأعباء التي تتحملها المؤسسة مقابل خدمة المستخدمين لها، هذه المنافع تشمل الرواتب والأجور، الالتزامات في مجال المعاشات، تكميلات التقاعد، التعويضات المقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد، ومنافع أخرى. يتوجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الامتيازات والتعويضات والمنح التي تقدمها لمستخدميها، بالإضافة إلى كل المستجدات المتعلقة بها، مع توضيح طريقة حسابها وإدراجها في حسابات أعباء المؤسسة، بحيث يتم في كل عملية إقفال حسابات السنة المالية إثبات مبلغ التزامات المؤسسة في شكل أرصدة (المعاش، تكميلات التقاعد و غيرها) وتحدد هذه الأخيرة على أساس القيمة المحينة لمجموع التزامات المؤسسة اتجاه مستخدميها.

- **العمليات بالعملة الأجنبية:** إن فروقات أسعار الصرف هي الفروقات الناتجة عن تحويل مقدار معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة. إن هذا التحويل ناتج عن قيام المؤسسة بمعاملات بالعملة الأجنبية (شراء/بيع سلع أو خدمات، إقراض أو اقتراض أموال)، أو قيامها بترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، إذ يتم الاعتراف بخسائر /أرباح الصرف الناتجة عن معاملات بالعملة الأجنبية ضمن حسابات النتائج، بينما يتم الاعتراف بفروقات الصرف الناتجة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية ضمن حسابات رؤوس الأموال الخاصة في حساب فارق المعادلة.

تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة أي سعر الصرف الجاري، أما الحقوق والديون المحررة بالعملة الأجنبية فتحول إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف التاريخي (تاريخ العقد أو الاتفاق)، يتم تسجيل الفوارق الناتجة

¹ المادة 124، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 01، ص13.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

عن تقلبات سعر الصرف ضمن الأعباء المالية في حالة الخسارة، وضمن الإيرادات المالية في حالة الربح.¹

إذا كانت العملية معالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف المؤسسة بعملية مماثلة موجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف وتدعى عملية تغطية الصرف، فإن أرباح أو خسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول بالتغطية، وعندما تحدث ظروف تلغي كل أو جزء من خطر الخسارة في الصرف وتصحح الحسابات المعنية في الميزانية تبعاً لذلك.² و تسجل فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي هو في جوهره جزء مكمل من الاستثمار الصافي للمؤسسة ما في مؤسسة أجنبية في رؤوس الأموال الخاصة إلى حين خروجه أين تدرج الفوارق في الحسابات كإيرادات أو أعباء.

3- قياس بعض العمليات الخصوصية:

- الضريبة على الأرباح: الضريبة على الأرباح هي عبارة عن مبلغ الضريبة المستحق الدفع في حالة تحقيق ربح خلال السنة المالية، وتحسب على أساس النتيجة الجبائية وليس على أساس النتيجة المحاسبية، وعلى المؤسسة أن تفصح بشكل منفصل عن مكونات الأعباء الضريبية، والتي تشمل مبلغ الضرائب الواجب دفعها، ومبلغ الضرائب المؤجلة، والإفصاح عن الأساس الذي تم به حساب مبلغ الضرائب واجبة الدفع، مع بيان معدل الضريبة المطبق، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين العبء الضريبي والربح المحاسبي.

- الحسابات المدمجة: تهدف الحسابات المدمجة (المجمعة) إلى تقديم الممتلكات والوضع المالية والنتيجة الخاصة لمجموعة المؤسسات، كما لو كانت مؤسسة واحدة، بحيث كل مؤسسة لها مقرها ونشاطها الرئيسي في الإقليم الوطني وتراقب مؤسسة أو عدة مؤسسات، مجبرة على إعداد كشوف مالية مدمجة كل سنة، وتقوم مؤسسة بمراقبة مؤسسة أخرى في الحالات التالية:³

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر لأغلبية حقوق التصويت في مؤسسة أخرى؛

¹ المادة 137، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 02، ص20.

² المادة 137، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 05، ص21.

³ المادة 132، من القانون رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ، الفقرة 5، ص16.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- السلطة على أكثر من نصف حقوق التصويت المتحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين؛
 - امتلاك سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري المؤسسة الأخرى؛
 - امتلاك سلطة تحديد السياسات المالية و العملياتية للمؤسسة؛
 - امتلاك سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير المؤسسة.
- الضرائب المؤجلة: الضريبة المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في إدراج الضريبة كعبء في النتيجة لعمليات السنة المالية وحدها، إذ تعتبر الضريبة المؤجلة ضريبة على الأرباح سيتم دفعها لخصم ضريبي مؤجل، أو قابلة للاسترجاع (أصل ضريبي مؤجل) خلال السنوات المالية المستقبلية، وتنشأ الضرائب المؤجلة عن:¹
- الفروق الزمنية بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو عبئ ما واحتسابه في النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة؛
 - العجز الجبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور؛
 - التعديلات وعمليات الحذف أو إعادة معالجة تتم في إطار إعداد القوائم المالية المدمجة، وعند إقفال السنة المالية يدرج أصل أو خصم الضريبة المؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الأخير يحتمل أن يترتب عليها لاحقاً عبء أو إيراد ضريبي.
- تحدد الضرائب المؤجلة أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها أو يسوى الخصم الجبائي دون احتساب التحيين.

- الإيجار التمويلي

- * عقد الإيجار البسيط: يعني عقد الإيجار البسيط كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل، وتصنيف عقد الإيجار بمثابة عقد أيجار تمويلي أو عقد أيجار بسيط يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صياغته؛

¹ المادة 134، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرتين 1، 2، ص 18.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

* عقد الإيجار التمويلي: هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل كامل مخاطر ومنافع الأصل إلى المستأجر، مع إمكانية تحويل ملكيته أو عدم تحويلها عند انتهاء مدة العقد. وفيما يلي الشروط حتى التي من أجلها يصنف عقد إيجار كعقد إيجار تمويلي:

- تحويل ملكية الأصل إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار؛
 - عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة عقد الخيار؛
 - مدة التأجير تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا لم يكن هناك تحويل للملكية؛
 - القيمة المستحدثة للتدفقات الدنيا يجب أن تكون متوافقة تقريبا مع القيمة الحقيقية للأصل المؤجر؛
 - الأصول المستأجرة لا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة؛
 - عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نقل الملكية إلى المستأجر بعد مدة الإيجار، لا يمكن أن تشكل عقود أيجار تمويل؛
 - يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني؛
- تتم محاسبة عقد الإيجار التمويلي كما يلي:¹

- **عند المستأجر**: يدرج المالك المؤجر ضمن الأصول الثابتة بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة (المنفعة) للمدفوعات الدنيا في عقد الإيجار، وتسجل التزامات دفع الإيجار في حسابات الخصوم.
- **عند المؤجر**: يسجل الأصل بقيمته الحقيقية ضمن الحقوق في الميزانية، يكون الأصل المستأجر موضع إهلاك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيات، وإذا لم يكن هناك يقين معقول بأن يعتبر المستأجر مالكا للأصل عند نهاية عقد الإيجار، فإن الأصل يجب أن يهتك كليا على أقصر مدة لهذا العقد ومدته النفعية.

¹ المادة 135، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرتين 1، 2، ص 19.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- تغيير السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء:

إن تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها المؤسسة بهدف إعداد وعرض القوائم المالية، ولا يتم التغيير في هذه الطرق إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض القوائم المالية للمؤسسة المعنية، ويجب أن يتم تقديم أثر ذلك على نتائج السنوات المالية السابقة، من خلال تعديل رصيد الافتتاح للنتائج غير الموزعة، أو تعديل الاحتياطي بهدف تكيف معلومات السنة المالية السابقة وجعلها قابلة للمقارنة مع معلومات السنة المالية التي حدث فيها التغيير.¹ وعلى المؤسسة أن تفصح عن طبيعة وأسباب التغيير؛ مبلغ التغيير للفترة الحالية والسابقة إن أمكن.

أما بالنسبة لتصحيح الأخطاء المحاسبية فتشمل الأخطاء العفوية كالنسيان، والأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق السياسة المحاسبية، وأخطاء التفسير غير الصائب للأحداث الاقتصادية، وقد تكون أخطاء متعمدة كالقيام بعمليات الغش والتزوير، ويتم تصحيح الأخطاء وكأنه تغيير في الطرق المحاسبية. وعلى المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الخطأ في الفترة السابقة، مبلغ تصحيح الأخطاء لكافة الفترات السابقة، بيان أسباب أن إعادة العرض بأثر رجعي غير عملي لفترة سابقة معينة.²

- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية بأنها تلك الأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة الواقعة بين تاريخ الميزانية وتاريخ إقرار إصدار القوائم المالية، والتي لها انعكاسات على محتوى هذه القوائم، وتوجد نوعين من الأحداث اللاحقة هما:

أحداث معدلة (Evènements donnant lieu à des ajustements): هي تلك الأحداث التي توفر أدلة إضافية حول الظروف التي كانت سائدة بتاريخ الميزانية، ويتطلب هذا النوع من الأحداث تعديل بنود الميزانية، ومن أمثلة ذلك إفلاس عميل بعد تاريخ الميزانية، مما يتطلب من المؤسسة تعديل صافي قيمة الذمم المدينة التجارية، من خلال تعديل مخصص الديون المشكوك فيها.

¹ المادة 138، من القانون رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ، الفقرات 1، 2، 3، ص 21.

² هاجر مزوار، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

أحداث غير معدلة (Evènements ne donnant pas lieu à des ajustements): هي تلك الأحداث التي تدل على أحداث ظهرت وبرزت بعد تاريخ الميزانية إلا أنها لا تتطلب تعديلها، بل يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS 10¹، ومن أمثلة ذلك التغيرات الجوهرية في معدلات الضريبة، الإعلان عن خطة لإيقاف عمليات إنتاجية معينة.

- العمليات المنجزة بصورة مشتركة:

العمليات التي تتم بصورة مشتركة أو المصالح المشتركة هي اتفاق تعاقدى يتفق فيه طرفان أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة، وتسجيل هذه العمليات لدى كل مساهم من المساهمين متوقف على الشروط التعاقدية و بالتنظيم المحاسبي الذي يقرره الشركاء المساهمين.

* خصائص المشروع المشترك:

- مشاركة طرفان أو أكثر: شركتان أو شركة وحكومة؛
- بناء على ترتيب تعاقدى: يبنى على عقد أو محضر اجتماع مكتوب؛
- يؤدي إلى سيطرة مشتركة: سيطرة مشتركة في القرارات التشغيلية والمالية.

* أشكال المشروع المشترك:

- عمليات تحت السيطرة المشتركة: كصنع وتسويق منتج محدد بشكل مشترك، أو عمليات إنشاء مشتركة؛
 - أصول تحت السيطرة المشتركة: كمد خطوط وأنابيب بترول بين أكثر من شركة لجلب منافع المشتركين؛
 - شركات تحت السيطرة المشتركة: إنشاء شركة مساهمة مشتركة بين أكثر من منشأة.
- عندما تقتضي العمليات المنجزة بصورة مشتركة المراقبة المشتركة والملكية المشتركة لأصل واحد أو أصول عديدة، فإن كل واحد من الشركاء المساهمين يدرج في الحسابات قسطاً من الأصول و الخصوم زيادة على حصته من المنتوجات و الأعباء، أما عندما تنجز العمليات بصورة مشتركة في إطار كيان منفصل يحوز فيه في كل من المشاركين مساهمة، فإن المشاركين يدرج كل واحد منهم في الحسابات

¹www.focusifrs.com/menu/textes_des_normes/ias10_evenement_posterieurs_a_la_periode_de_reporting

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

القسط الذي يعود إليه في الأصول و الخصوم و النتيجة و الأعباء و المنتوجات و تدفقات الخزينة في المؤسسة المشتركة.¹

- المحاسبة المطبقة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاط المحددة من طرف وزارة المالية، لمحاسبة تعرف بمحاسبة الخزينة، ومحاسبة الخزينة هذه تركز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات أو خسائر صافية).

الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل والدفع.

القيمة المقنعة لأي محاسبة خزينة تفترض توفر الشروط التالية:²

-المسك المنتظم لدفاتر الخزينة؛

-حفظ الوثائق الثبوتية الرئيسية (الفواتير، أشرطة الصناديق، بيانات البنوك...) وتؤرخ وتصنف وترقم

هذه الوثائق الثبوتية الداخلية والخارجية للمؤسسة.

المبحث الثالث: مقارنة التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير الدولية

للإبلاغ المالي

اهتمت الكثير من الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسات المحاسبية للدول والسعي نحو القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول، وهذا من خلال عمليات الإصلاح التي تراوحت بين التبني الكلي والتكيف الجزئي، ومنها الجزائر التي قامت بإصلاح لنظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة المحاسبية الدولية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول توضيح درجة التقارب بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية كخطوة أولى نحو تحقيق التوافق الدولي.

¹ المادة 131، من القانون رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009، مرجع سابق، ، الفقرات 3،4، ص15.

² المادة 139، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرات 1،3،4، ص22.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المطلب الأول: المقارنة من حيث كيفية عرض وتقييم عناصر القوائم المالية

الفرع الأول: المقارنة من حيث كيفية عرض القوائم المالية

1- المقارنة بين معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 "تبني المعايير المحاسبية لأول مرة" وبداية التطبيق للنظام المحاسبي المالي:

من خلال دراستنا للمعيار IFRS1 وبالخصوص التعليمات الوزارية 02 الصادرة في 2009/10/29 لاحظنا أنهما يتوافقان كلياً حيث:

أ- كلهما يهدفان إلى:

- تحقيق الشفافية لمستخدمي القوائم المالية وقابليتها للمقارنة؛
- توفر نقطة بداية ملائمة للمحاسبة؛
- توفيرها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية لمستخدميها.¹

ب- الإقرار والقياس:

- يجب إعداد ميزانية افتتاحية؛
- يجب استخدام نفس السياسات المحاسبية في ميزانيتها الافتتاحية والفترات المعروضة في قوائمها المالية أي يجب التطبيق الكامل بأثر رجعي.

ت- أسس إعداد الميزانية الافتتاحية:

- يجب الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات التي تتطلب وفق المعايير، أي إذا كانت القوائم المالية السابقة لا تعترف بأحد الأصول كالأصول المالية والتزامات التقاعد يجب إظهارها في الميزانية؛
- يجب أن يتم الاعتراف بهذه الأصول والالتزامات من خلال تعديل الرصيد الافتتاحي في حسابات الأرباح المحتجزة (حساب الترحيل من جديد حسب النظام)؛

¹ www.ifrs.org/pages/default.aspx IFRS1

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- استبعاد الأصول والخصوم التي لا تعترف بها المعايير والنظام وإقبالها في حساب الأرباح المحتجزة في بداية السنة؛
- يجب إعادة تصنيف الأصول والخصوم كما نص عليها النظام والمعايير؛
- يجب تطبيق قواعد القياس والاعتراف في جميع الأصول والخصوم كما نص عليها المعيار والنظام؛
- يجب على المؤسسة أن تفسر كيف أن الانتقال إلى المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في المعايير والنظام قد أثر على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية في الملاحق المفسرة.¹

ث- معالجة المعلومات المقارنة

- يجب على المؤسسات إعادة تعديل بصفة رجعية مناهج تقييم بعض بنود القوائم المالية للمعلومات المقارنة الظاهرة في قوائم سنة 2010 بالنسبة للنظام المحاسبي المالي؛
- أوجب المعيار بأنه يجب أن تتضمن القوائم المالية على الأقل ثلاث جداول للميزانية أي يجب إظهار في الميزانية ثلاث سنوات سابقة، أما باقي القوائم من حسابات النتائج، التغيرات في الأموال الخاصة وتدفقات الخزينة فيستوجب إظهار جدولين فقط بما تحتويها على الملاحظات المرافقة ذات العلاقة.

ج- استثناءات على التطبيق الرجعي لتنظيم SCF:

- لقد ذكر النظام المحاسبي المالي بعض الاستثناءات التي من خلالها لا يمكن التطبيق بأثر رجعي وهي:²
- إذا كان المبلغ التصحيح للسنوات لا يمكن تحديده بشكل معقول
- إذا كانت معالجة العمليات حساب النتيجة لسنة 2009 تتطلب أعمال لا يمكن للمؤسسة إنجازها
- إذا كانت هذه العملية الرجعية لا تعطي معلومات ذات دلالة بمستعملي القوائم المالية.)

¹ تعليمية وزارية رقم 02، المؤرخة في 2009/10/29، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

² تعليمية وزارية رقم 02، المؤرخة في 2009/10/29، مرجع سبق ذكره، ص6.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

2- المقارنة من حيث الإطار المفاهيمي

كما أشرنا سابقا أن الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي هو الإطار الذي يحدد المفاهيم الأساسية التي تحكم إعداد وعرض التقارير المالية المعدة للمستخدمين الخارجيين، ويحدد كيفية صياغة أي معيار بالرغم من أنه لا يعتبر معيار في حد ذاته إلا أنه هو جزء من كل معيار.

لقد اعتمد النظام المحاسبي المالي في إصدار الإطار المفاهيمي في سنة 2007 على المرجعية الدولية من خلال تبنيه الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة في 2001، لكن مع بداية سنة 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية لتغيير التسمية من إطار مفاهيمي لإعداد القوائم المالية إلى إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ومن التسمية نفهم أن الإطار المفاهيمي الجديد توسع ليشمل جميع مكونات التقرير المالي، ومع بداية سنة 2018 أصدر ذات المجلس نسخة منقحة من الإطار غير أن المشرع الجزائري لم يأخذ بكل هذه التعديلات الجديدة.

بدأ العمل من طرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسيرات معايير التقرير المالي الدولية بهذا الإطار المفاهيمي الجديد في سنة 2018 عند صدوره (29 مارس 2018)، فيما بدأ معدو القوائم المالية في تطبيقه بتاريخ 2020/01/01، ولقد صرح مجلس المعايير المحاسبة أنه هو عبارة عن إعادة هيكلة لأجزاء الإطار المفاهيمي لسنة 2010، لعل أهم النقاط التي جاء بها الإطار المفاهيمي المعدل مايلي: ¹

- الفصل الأول فيه تعديلات طفيفة في الهدف من التقرير المالي لأغراض عامة خصوصا المعلومات المستخدمة لتقييم الأداء الإشرافي للإدارة والمستخدمين الرئيسيون؛
- الفصل الثاني فيه تعديلات طفيفة حول الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة خصوصا فيما يتعلق بأدوار كل من "الحذر"، "عدم التأكد من القياس" و"تفوق الجوهر على الشكل"؛
- الفصل الثالث جديد "القوائم المالية ومنشأة التقرير" من أجل وصف هدف ومجال القوائم المالية وتوفير وصف لمؤسسة التقرير
- الفصل الرابع جديد "عناصر القوائم المالية" من أجل تحديد تعريفات لعناصر القوائم المالية، وخصوصا الأصل والخصم إلى جانب حقوق الملكية والدخل والمصروف؛

¹ شنايت بلال، دراسة مدى توافق الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF مع الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنة 2010 و2018 "دراسة مقارنة، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 3، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 171.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- الفصل الخامس جديد "الاعتراف والغاء الاعتراف" من أجل توفير توجيهات للاعتراف والغاء الاعتراف بالأصول والخصوم
- الفصل السادس جديد "القياس" تضمن تغييرات مهمة في أسس القياس المتاحة والمعلومات التي توفرها هذه الأسس، كما يشرح العوامل التي يجب أخذها عند اختيار أساس القياس المناسب؛
- الفصل السابع جديد "العرض والإفصاح" يتضمن مفاهيم العرض والإفصاح، وتوجيهات لإدراج الإيرادات والأعباء في قائمة الميزانية؛
- الفصل الثامن "مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال" تم إصداره في عام 1989، وتم الاحتفاظ به في سنة 2010، ومازال ساريا في ظل الإطار المفاهيمي لسنة 2018.

سنحاول في هذا العنصر أن نقوم باستخراج أوجه التشابه والاختلاف بين الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي والإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية لسنة 2010 و2018 وذلك من خلال دراسة العناصر التالية:¹

نستنتج من خلال الجدول أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يتوافق مع الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبي الدولية للإبلاغ المالي، غير أنه الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية يعرف بالمرونة من خلال إصداراته الجديدة أما الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي لم يعرف أي تغيير أو تحيين منذ تاريخ إصداره.

3- المقارنة من حيث طريقة عرض القوائم المالية

سنقوم باستخراج أوجه التشابه والاختلاف بين SCF و IAS/IFRS من حيث طريقة عرض القوائم المالية كالتالي:²

من خلال الجدولين السابقين (من الملحقين 08 و 09)، نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبني الإطار الفكري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية إلى حد كبير بكل مكوناته من فروض ومبادئ محاسبية، أهداف القوائم المالية ومستخدميها، الخصائص النوعية التي يجب تمييز بها وغيرها، مع وجود اختلافات طفيفة فيما يخص مجال التطبيق لأن بورصة الجزائر لا تضم عددا كبيرا من المؤسسات وبالتالي يعمم تطبيق SCF على جميع المؤسسات الاقتصادية ماعدا الصغيرة منها وكذا في بعض المصطلحات الناتج عن تبني المرجعية الفرنكفونية في إعداد و صياغة النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى أنه لم يواكب التطورات و التعديلات التي أجراها المجلس على المعايير منذ سنة 2010.

¹ أنظر الملحق رقم 08

² أنظر الملحق رقم 09

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

كما نلاحظ أن المبادئ المحاسبية لإعداد وعرض القوائم المالية التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع ما نص عليه الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكن ينقصها الشرح وكيفية تجسيدها في واقع المؤسسة الجزائرية مثل مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

ملاحظة: يقوم النظام المحاسبي المالي بتحديد القواعد الخاصة في مجالات التنظيم ومسك المحاسبة وتسجيل العمليات، وعموما لم تحدد هذه المجالات في أي معيار دولي و لم يتم معالجتها في أي معيار من معايير الإبلاغ المالي الدولية.

الفرع الثاني: المقارنة من حيث تقييم عناصر الميزانية

1- المقارنة من حيث تقييم عناصر الأصول

أ- الأصول غير الجارية: تضم الأصول غير الجارية كل من الأصول الثابتة المعنوية، الأصول العينية والأصول المالية.

- الأصول الثابتة المعنوية:

تعالج الأصول المعنوية من خلال المعيار المحاسبي الدولي 38 والذي يحدد أسس الاعتراف بها كأصول والتسجيل والتقييم المحاسبي الخاص بها كما تناولها النظام المحاسبي المالي والجدول التالي سيبين أوجه الاختلاف والتشابه بينهما:¹

من خلال المقارنة السابقة (من الملحق رقم 10) نلاحظ أن هناك بعض الاختلافات الموجودة بين SCF والمعايير المحاسبي الدولي الخاص بالأصول المعنوية IAS38، حيث أنه لم يتطرق إلى بعض النقاط الموجودة في المعيار، أما العناصر التي ذكرها فلم يفصل فيها جيدا، وبالتالي نستنتج أن النظام المحاسبي المالي يتوافق جزئيا مع المعيار IAS38

- شهرة المحل (فارق الاقتناء):

عالجها معيار الإبلاغ المالي الدولي الثالث IFRS03 "اندماج الأعمال"، والمعيار المحاسبي الدولي IAS36 في بعض العناصر أين شرح تدني قيمة الشهرة، كما تطرق إليها النظام المالي المحاسبي في جزء بسيط وفيما يلي عرض للمقارنة بين IFRS3 و SCF:²

¹ أنظر الملحق رقم 10

² قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص57.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

* أوجه التشابه: يتوافق النظام المالي المحاسبي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 في طرق تولد الشهرة، فهي تنتج عن تجمع مؤسسات في إطار عملية اقتناء (شراء) أو اندماج، أو عند إعداد القوائم المالية الموحدة في حالة سيطرة المؤسسة الأم على شركة تابعة بأكثر من 50% من حقوق التصويت، أما الشهرة المولدة داخليا فالمعيار الدولي رقم 38 لا يعترف بها كتنشيت معنوي لصعوبة إمكانية تحديد قيمتها)، كما يتوافقا في خسائر القيمة فهي تخضع لاختبارات التدني كل سنة إلا أن خسائر القيمة الخاصة بها لا يمكن استرجاعها.

* أوجه الاختلاف: يختلف SCF و IFRS3 في التسجيل المحاسبي فقد نص الأول بأنه يدرج له حساب خاص ويسجل فيه سواء كان إيجابيا أو سلبيا ويظهر في الميزانية ضمن الأصل المالي الثابت، أما الثاني (IFRS 3) فيتم الاعتراف به كأصل غير ملموس، كما اختلفا في معالجة الشهرة السالبة فحسب الأول تسجل في الميزانية أما الثاني فتعالج في حسابات النتائج.

✓ الأصول الثابتة العينية (المادية):

لقد تم التطرق إليها من خلال IAS16 والذي سيتم مقارنته مع SCF من خلال الجدول التالي الذي يبين:¹

من خلال الجدول السابق (من الملحق رقم 11) نستنتج أن النظام المحاسبي المالي تبني المعيار المحاسبي الدولي IAS16 كليا، حيث توافقا في مبادئ الإعراف وطرق التسجيل، القياس، التقييم وإعادة التقييم، الإهلاك والعمر الإنتاجي، الإختلاف البسيط الموجود بينهما يكمن في طرق الإهلاك.

- عقارات التوظيف: تناول المعيار المحاسبي الدولي 40 الاستثمارات العقارية و الذي تضمن معالجة العقارات المملوكة من طرف المؤسسة، هذه الأخيرة تطرق لها SCF من خلال عقارات التوظيف، والجدول التالي يبين أوجه الاختلاف والتشابه بينهما:²

مما سبق (من الملحق رقم 12) نلاحظ أن تبني النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي 40 كان بصفة جزئية، حيث تعرض فقط لتعريفها، تسجيلها و التقييم المحاسبي الخاص بها، ولم يتحدث عن الأسس التي يجب الاعتماد عليها في عمليات التحويل من و إلى عقارات الاستثمار بالإضافة إلى تصنيف الاستثمارات العقارية.

- الأصول الثابتة المالية: لقد تناولها المعياران الدوليان للإبلاغ المالي 7 و9، كما تطرق لها SCF (سيتم شرحها بالتفصيل في المطلب الثالث)

¹ أنظر الملحق رقم 11

² أنظر الملحق رقم 12

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- انخفاض قيمة الأصول: تعرض لها المعيار المحاسبي 36 والذي تضمن كيفية تحديدها وتسجيلها كما تضمن SCF انخفاض قيمة الأصول والجدول الموالي يبين أوجه الاختلاف والتشابه بينهما:¹

من خلال الجدول السابق (من الملحق رقم 13) نلاحظ أن هناك توافق جزئي بين النظام المالي المحاسبي والمعيار المحاسبي الدولي 36 حيث أنه تطرق لمختلف النقاط الموجودة في المعيار، مع وجود اختلافات في المصطلحات و كذلك المعيار حدد مؤشرات التدني التي لم يذكرها SCF وأوضح أنه في حالة وجود أو عدم وجود مؤشر لتدني قيمة الأصول، يجب على المؤسسة القيام دائماً وبشكل دوري باختبار التدني (انخفاض القيمة) للبند التالية:

- الأصل غير الملموس الذي ليس له عمر إنتاجي؛
- الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام؛
- قيمة الشهرة المشتراة (الناتجة عن عملية اندماج الأعمال).

ب- الأصول الجارية (المخزونات):

تضمن IAS2 المعالجة المحاسبية الخاصة به من تسجيل، تقييم، تدني القيمة وغيرها، كما تطرق لهذه العناصر النظام المالي المحاسبي وفيما يلي المقارنة بينهما:²

من خلال ما سبق (من الملحق رقم 14) نلاحظ أن هناك توافق جزئي بين النظام المالي المحاسبي و المعيار المحاسبي الدولي الثاني IAS2 من حيث تحديد تكلفة المخزون، إدراجه ضمن الأصول، تقييم المخزون الذي يكون على أساس التكلفة أو القيمة الإنجاز الصافية أيهما أقل، كيفية معالجة تدني القيمة وتقييم المخزون بطريقة FIFO والتكلفة الوسيطة المرجحة CMEP، أما الاختلاف الجوهرى الذي يوجد بينهما فيمكن في أساليب قياس تكلفة المخزون.

1- المقارنة من حيث تقييم عناصر الخصوم

أ- مؤونات المخاطر والأعباء:

تضمنها المعيار المحاسبي الدولي 37 "المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة، كما تطرق إليها النظام المحاسبي المالي وفي يلي عرض لأوجه التشابه والاختلاف:³

¹ أنظر الملحق رقم 13

² أنظر الملحق رقم 14

³ أنظر الملحق رقم 15

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

من خلال الجدول السابق (من الملحق رقم 15) نستنتج أن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع المعيار المحاسبي الدولي IAS37، حيث نلاحظ أن SCF أعطى نفس التعريف الذي قدمه المعيار لمخصص المؤونة، وكذلك نفس شروط تحديد مبلغ المؤونة، تسجيلها ومراجعتها في نهاية السنة، أما الاختلافات البسيطة التي لوحظت من خلال اعداد المقارنة فتكمن في بعض التعريفات التي لم يتطرق إليها SCF وفي كيفية معالجة مؤونات الأعباء الواجبة التوزيع على عدة سنوات و مؤونة إعادة الهيكلة.

ب- القروض والخصوم المالية:

عالجها المعيار المحاسبي الدولي 23 " تكاليف الإقراض"، كما تطرق النظام المالي المحاسبي إلى معالجة القروض وفيما يلي مقارنة بينهما:

الجدول رقم(01): مقارنة تكاليف القروض وفق SCF والمعيار المحاسبي الدولي IAS23

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	المعيار المحاسبي الدولي IAS23	النظام المالي المحاسبي
التعاريف	تناول تعريف تكاليف القروض والأصل المؤهل	لم يعطي تعريف واضح لتكاليف الاقتراض
التسجيل المحاسبي ورسملة تكاليف الاقتراض	-	-
		تدرج القروض حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها، ثم تعالج لاحقا وفق التكلفة المهتلكة، كما تدرج تكاليف(فوائد) القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة، لكن في حالة إقتناء أو بناء أو إنتاج أصل من خلال الأموال المقترضة، فهنا يتم دمج تكلفة القروض في تكلفة الأصل، أي يتم رسملته باستخدام معدل الرسملة.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

- www.ifrs.org/pages/default.aspx IFRS23

- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

من خلال ما سبق نجد أن هناك توافق كلي بين ما جاء به SCF فيما يتعلق بتكاليف القروض، وبين ما قدمه المعيار IAS23 "تكاليف الاقتراض" إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يأخذ بعين الاعتبار التغيير الذي طرأ على المعيار ابتداءً من جانفي 2009 بحيث تم فيه إلغاء المعالجة التي كانت تقوم على إعتبار تكاليف الاقتراض كمصروف عند تحميلها و أبقى على معالجة واحد أساسية التي تسمح بضم تكاليف الاقتراض إلى تكلفة الأصل.

الفرع الثالث: تقييم عناصر حسابات النتائج وبعض العمليات الخاصة

1- تقييم عناصر حسابات النتائج (الإيرادات والأعباء المالية)

أ- *الإيرادات من الأنشطة التشغيلية*: تعتبر من أهم التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة عالجه المعيار المحاسبي الدولي رقم 18، كما تطرق لها النظام المالي المحاسبي وفيما يلي عرض لنقاط التشابه والاختلاف:¹

نستنتج من خلال الجدول السابق (من الملحق رقم 16) أنه لا يوجد فرق في معالجة الإيرادات من الأنشطة التشغيلية بين النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي IAS18، حيث يكمن الاتفاق في توقيت الإعراف بالإيرادات الناتجة عن بيع السلع وتقديم الخدمات وكيفية تقييمها، وكذا الإيرادات الناتجة عن استعمال أطراف أخرى لأصول المؤسسة، أما الاختلاف نجده في أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي أي تعريف للإيرادات أو كما سميت في نص القانون، كما أن المعيار حدد بدقة هذه الإيرادات التي يغطيها والإيرادات التي لا يغطيها والخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS11، IAS17، IAS21، IAS41) والمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS4 و IFRS9) بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من استخراج المعادن الطبيعية و استرجاع الديون المعدومة.

أما فيما يخص ما جاء به معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 فلم يأخذ النظام المحاسبي به لأن المعيار حديث النشأة بدأ تطبيقه في سنة 2017، وكما رأينا سابقا فإن النظام المحاسبي المالي أخذ مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية التي أنشأت قبل سنة 2010 و بعد ذلك لم يحدث عليه أي تغييرات أو مستجدات لمواكبة التطورات الحديثة التي تطرأ سنويا على معايير الإبلاغ المالي الدولية.

¹ أنظر الملحق رقم 16

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

✓ الجديد الذي أتى به معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 "الإيرادات المتأقية من عقود مع الزبائن" يكمن في:

يقدم المعيار نموذج الاعتراف بالإيراد يكون فيه المبدأ الأساسي هو أنه يجب على المؤسسة الاعتراف بالإيراد لوصف تحويل السلع وتقديم الخدمات المتفق عليها إلى العملاء بقيمة تعكس الإيرادات التي ستحصل عليها المؤسسة نتيجة عملية التبادل هذه، ويضع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 إطاراً شاملاً لتحديد كيفية الاعتراف بالإيرادات ومقدارها، متى سيتم الاعتراف بها وكذلك إلزام الجهات ذات العلاقة بتوفير المعلومات والافصاحات لمستخدمي البيانات المالية بشكل أكثر وضوحاً، وفي سبيل ذلك يتم اتباع الخطوات الخمس التالية ليتم تطبيقها على جميع العقود مع العملاء:

1- **تحديد العقد مع العميل:** هو اتفاق مكتوب أو شفهي بين البائع والمشتري تنشأ عنه بعض الحقوق القانونية الخاصة بطرفي التعاقد وتوضح الالتزامات الخاصة بالبائع والعميل كنتيجة للالتزام أداء واحد أو أكثر؛

نرى أن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 15 يركز على إنفاذ العقد قانوناً مقارنة بالمعايير السابقة (خاصة IAS32) لم يعطي اهتماماً كبيراً بأن يكون العقد قابل للإنفاذ من الناحية القانونية.

2- **تحديد التزامات الأداء بموجب العقد:** التزام الأداء هو عبارة عن وعد بتحويل بضاعة أو خدمة يمكن تمييزها وتحديدتها بشكل منفصل؛

3- **تحديد سعر العملية:** يقصد بسعر العملية بأنه السعر الإجمالي المتفق عليه في العقد والذي سيستلمه البائع من العميل في حالة تنفيذ التزام الأداء.

4- **توزيع أو تخصيص سعر العملية على التزامات الأداء بموجب العقد:** يخصص البائع سعر

المعاملة على التزامات الأداء على أساس أسعار البيع المنفردة (التجزئة) وذلك على كل التزام أداء؛

5- **الاعتراف بالإيراد عند تلبية المؤسسة للالتزامات العقد:** ويكون وفق طريقتين وهما طريقة

الاعتراف بالإيراد عند نقطة معينة من الزمن، وطريقة الاعتراف بالإيراد على مدى فترة من الزمن

✓ الفرق بين متطلبات الاعتراف بالإيراد حسب المعيار الجديد IFRS15 والمعيار السابق IAS18 يكمن في:

¹ www.iasplus.com/fr-ca/standards/part-i-ifs/broad-topics/ifrs15

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

لقد تطرق المعيار الجديد IFRS15 في نطاقه إلى تحديد كيفية الاعتراف بالإيراد من خلال تطبيق الخطوات الخمس والمعالجة المحاسبية لبعض الحالات الخاصة المتعلقة بالإيراد، والتي لم يتطرق لها كل من المعيارين السابقين مثل (البيع مع حق الرد، الضمانات، اعتبارات الوكلاء والموكلين، وخيارات العميل المتعلقة بالسلع والخدمات، حقوق العميل التي لم يتم بممارستها)، وكذلك تضمن المعيار دليلاً عن الاعتبار المتوفرة والقيمة الزمنية للنقود ومتطلبات إفصاح محدودة، وأخذ بعين الاعتبار العقود الشفهية خاصة إذا نشأت عنها بعض الحقوق القانونية الخاصة بطرفي التعاقد.

قام معيار الإبلاغ المالي IFRS15 بتحديد شروط الاعتراف بالإيراد وركز على ضرورة التأكد التام من تحقق الإيراد للاعتراف به في القوائم المالية بما لا يتعارض مع الإطار المفاهيمي للقوائم المالية والزام المؤسسات بتوفير قواعد الإفصاح والقوائم المالية لتحقيق العرض الصادق فيها، وألغى بذلك المعيار خصوصية الاعتراف بالإيرادات في بعض القطاعات كقطاع المقاولات وقطاع الخدمات.

ب- العقود طويلة الأجل: تناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 "عقود الإنشاء"، كما تطرق إليها النظام المالي المحاسبي تحت اسم العقود طويلة الأجل وفيما يلي الفرق بينهما:¹

من خلال الجدول (من الملحق رقم 17) نستنتج أنه يوجد توافق جزئي بين النظام المالي المحاسبي و المعيار المحاسبي الدولي IAS11 "عقود الإنشاء"، حيث أعطى نفس التعريف الذي جاء به المعيار للعقود طويلة الأجل، كما تحدث على طرق إدراج إيرادات عقد الإنشاء في الحسابات، أما الجوانب المتعلقة بكيفية قياس إيرادات العقد و تكاليفه فلم يتطرق إليها.

أما فيما يخص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 الذي جمع بين المعيارين 11 و 18 نجد أن النظام المحاسبي المالي لم يجري أي تغيير للمعالجة الخاصة بالعقود طويلة الأجل وهذا استجابة للمعيار الجديد IFRS15.

¹ الملحق رقم 17

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

🚩 **الجديد الذي أتى به معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 فيما يخص العقود طويلة الأجل :**

في محاسبة المقاولات تطبق نفس الخطوات الخمس التي تم اقرارها بواسطة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 للاعتراف بالإيراد و مع ذلك فإنه في حالة محاسبة المقاولات أو محاسبة العقود طويلة الأجل فإنه يجب أن يولي المهني بعض الاهتمام للخطوة الثانية و الخطوة الخامسة على وجه التحديد و ذلك لطبيعة عقود المقاولات.

فبالنسبة للخطوة الثانية التي تنص على تحديد التزامات الأداء في العقد فإنه من المهم أن يعرف المهني أن عقد المقاولات يحتوي على الكثير من البنود التي لا يمكن اعتبارها مستقلة و لكن على عكس ذلك فإن تلك البنود هي بنود تابعة تتكامل مع بعضها البعض و يتم توليفها في حزمة واحدة لإنتاج منتج معين و بذلك فإن أغلب عقود المقاولات يجب أن ينظر لها على اعتبار أنها التزام أداء واحد منفرد؛

أما في الخطوة الخامسة التي تنص على الاعتراف بالإيراد فإن المؤسسة يجب أن تختبر العقد من حيث توفر ثلاثة شروط يمكن بعدها الحكم على أن معالجة الإيراد ستكون على مدى فترة من الزمن و في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط الثلاثة فإن معالجة الإيراد ستكون بطريقة معالجة الإيراد عند نقطة معينة من الزمن، والشروط الثلاثة هي:

عندما يحصل العميل على المنافع كلما تم تنفيذ أو انجاز العمل؛ عندما يسيطر العميل على الأصل كلما تم تصنيع أي مرحلة منه؛ عندما يقوم البائع بتصنيع أو تجميع الأصل الذي لا يوجد له أي استخدام بديل سوى بيعه لعميل محدد وبالتالي فإن للبائع الحق في استلام الدفعات مقابل العمل المنجز.

🚩 **أما فيما يخص المقارنة بين IAS11 و IFRS15 نرى أنهما متماثلان على نطاق واسع، ومع ذلك هناك بعض العناصر التي تم التعديل فيها من بينها: المعيار IAS11 يتطلب من المؤسسة الجمع بين مجموعة من العقود كصفة واحدة أو في تسلسل مستمر، في المقابل ينص المعيار IFRS15 على الجمع بين العقود عندما تكون السلع أو الخدمات المتفق عليها في العقد هي إلتزام أداء واحد، بالإضافة إلى ذلك فإن المعيار IFRS15 يقدم إرشادات أكثر تحديدا، و يتطلب الجمع بين العقود استثناء هذه الشروط.**

ت- الإعانات: عالجها المعيار المحاسبي IAS20 20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"، حيث تعتبر الإعانة من إيرادات المؤسسة كما تناولها النظام المالي المحاسبي والجدول التالي يبين أوجه التشابه والاختلاف بينهما:

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الجدول رقم (02): مقارنة الإعانات SCF والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS20

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	IAS 20	النظام المالي المحاسبي
التعريف	تضمن عدة تعاريف منها المنح والمساعدات الحكومية، المنح المرتبطة بالأصول والإعانات المرتبطة بالدخل	تضمن تعريف الإعانات العمومية فقط. -
شروط الإعتراف بالإعانات العمومية		يتفقا بأن الإعتراف بالمنح العمومية يكون بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) كإيرادات، شريطة التزام المؤسسة بشروط المنحة و بأنها ستستلم.
إعانات الاستغلال	يتم الإعتراف بالمنح المرتبطة بالدخل في شكل إيرادات في حسابات النتائج	تنقسم إلى إعانات التوازن و الاستغلال الأخرى، يتم الإعتراف بها كإيرادات في حسابات النتائج
إعانات التجهيز والاستثمارات	-يعتبرها المعيار إيرادات مسجلة مسبقا. -لم يتطرق المعيار إلى الإعانات المرتبطة بالأصل الغير قابلة للإهلاك	بالنسبة لإعانة التجهيز المستخدمة في تمويل تشييدات قابلة للإهلاك، يتم إدراجها ضمن النواتج وبنفس قيمة قسط الإهلاك الممول بالإعانة
		يـدرجها في الأموال الخاصة، إذا كان التثبيت الممول بإعانة التجهيز غير قابل للإهلاك، فإن الإعانة تسجل بحساب النتيجة على مدى 10 سنوات وبأقساط متساوية
إعادة دفع الإعانات العمومية		في الحالة التي تصبح الإعانة قابلة لإعادة الدفع يجب أن تعالج كتغيير في التقديرات المحاسبية، بحيث يرجع التسديد إلى كل منتج مؤجل غير مهتك مرتبط بالإعانة، ويدرج الفائض في الحسابات كعبء.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: www.ifrs.org/pages/default.aspx,IAS20

- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

من خلال المقارنة لما جاء به النظام المحاسبي المالي حول الإعانات الحكومية و ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS20 نستنتج أنه لا يوجد فرق كبير بينهما، إلا أن النظام المالي المحاسبي تطرق إلى موضوع الإعانات العمومية بشكل سطحي، حيث عرفها بنفس التعريف الذي قدمه المعيار مع اختلاف في التسمية بالمنح الحكومية (منح مرتبطة بالدخل و منح مرتبطة بأصل)، ولم يذكر المساعدات الحكومية والتي هي إجراء تقوم به الحكومة لتزويد منافع اقتصادية محددة إلى مؤسسة معينة أو مجموعة من المؤسسات المؤهلة وفقاً لمجموعة من الشروط وتشمل تقديم المنح والأنواع الأخرى من المساعدات والتي قد لا تتضمن نقل أصول للمؤسسة، كما أوضح المرجع الدولي الحالات التي لا يطبق فيها المعيار وهي:

المحاسبة عن الهبات الحكومية التي تعكس أثار التغيرات في الأسعار التضخم، المزايا الضريبية، المشاركة الحكومية في ملكية المؤسسة، المنح الزراعية الواردة ضمن المعيار المحاسبي الدولي IAS41.

كما حدد المرجع الدولي أنواع المنح الحكومية المتعلقة بالدخل و المتعلقة بالأصول وهي نفسها أشار إليها النظام المحاسبي المالي بشكل ضمني، وكما هو ملاحظ في كل المعايير التي تمت دراستها وجود الدقة والشرح الكافي بكل ما يتطلبه الاستخدام الجديد للمعيار، هذا ما لا يتوفر عليه النظام المحاسبي المالي الذي كل معطيائه ومصطلحاته غامضة تتطلب إلى دراسة وتفسير من قبل قارئها.

ث- المنافع الممنوحة للمستخدمين: تعتبر من الأعباء التي تتحملها المؤسسة مثل الرواتب، الأجور، الالتزامات في مجال المعاشات، تكميلات المقاعد، التعويضات المقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد، ومنافع أخرى، والتي تناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 "منافع المستخدمين" كما عالجها النظام المالي المحاسبي والجدول التالي يبين أوجه التشابه والاختلاف بينهما:

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الجدول رقم (03) : مقارنة المنافع الممنوحة للمستخدمين وفق SCF والمعيار الدولي IAS19

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	IAS 19	النظام المالي المحاسبي
التعاريف	حدد مختلف المفاهيم وعناصر المنافع الممنوحة للموظفين.	لم يعطي تعريفا محددا لمنافع الموظفين.
طرق المعتمدة في تحديد منافع الموظفين	وضع المعيار نظامين في تحديد منافع الموظفين وترك للمؤسسة الاختيار بين نظام الخدمات المحددة أو نظام الاشتراكات المحددة.	ذكر فقط بأنه يجب على المؤسسة أن تستخدم التقنيات الحسابية لتقدير مبلغ المنافع بصورة صادقة دون أن يحدد النظام الذي يجب اعتماده.
المعالجة المحاسبية	-	ذكر SCF أن المنافع الممنوحة للمستخدمين تدرج في الأعباء في حسابات النتائج، وتكون لها مؤونات في نهاية الدورة لإثبات مبلغ الالتزامات في مجال المعاش والتعويضات ومخصصات الذهاب للتقاعد تماما مثل IAS19.
تكلفة التقاعد	وضع المعيار طرق حساب تكلفة التقاعد مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل كمعدل البقاء على قيد الحياة، معدل الوفاة، دوران العمال، تزايد الأجرة	ذكر النظام المحاسبي المالي هذه العوامل لكن لم يعطي الطرق الحسابية لذلك.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: www.ifrs.org/pages/default.aspx, IAS19

✓ الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 20.

✓ جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 660 - 669

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي IAS19 يتفقان على أن منافع المستخدمين هي كافة الأعباء التي تتكبدها المؤسسة مقابل خدمة العاملين لها، هذه

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المناافع تشمل الرواتب والأجور، الالتزامات في مجال المعاشات، تكميلات التقاعد، التعويضات المقدمة بسبب الذهاب إلى التقاعد، ومناافع أخرى، كما يتفق في كيفية معالجة هذه الامتيازات، إلا أن SCF لم يتطرق إلى وضع النظام الذي يجب اعتماده لتحديد مبلغ الالتزام و كذلك لم يتطرق إلى شرح كيفية حساب تكلفة التقاعد، من هنا نستطيع القول بأن SCF تبني المعيار المحاسبي الدولي IAS19 نسبياً بطريقة سطحية.

ج- العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية: تقوم المؤسسة بعمليات بالعملة الأجنبية، و عند تغير أسعار هذه الأخيرة تؤثر على نتيجة المؤسسة، و لذلك أصدر المعيار المحاسبي الدولي 21 آثار تغيرات أسعار العملات الأجنبية لتوضيح كيفية معالجتها و ترجمة القوائم المالية المعدة لها، كما تطرق لها SCF و الجدول التالي يبين الفرق بينهما:¹

من خلال ما سبق (من الملحق رقم 18) نجد أن هناك توافق بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق آثار التغيرات في أسعار صرف العملات، وبين ما قدمه المعيار IAS 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، إلا أن هذا الأخير لم يتطرق إلى عمليات التغطية التي تواجه تقلبات أسعار الصرف، لكن تم تناوله من قبل معيار المحاسبة الدولي IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"

2- قياس بعض العمليات الخصوصية:

أ- الضرائب المؤجلة: تناولها المعيار IAS12، كما تطرق إليها النظام المحاسبي المالي وهو مفهوم جديد لم يكن في PCN و ستنم المقارنة بينهما من خلال مايلي:

- التعريف بالمصطلحات: اقتصر النظام المحاسبي المالي على إعطاء تعريفاً واحداً فقط، وهو أن الضريبة المؤجلة هي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابلة للتحويل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية.²

¹ الملحق رقم 18

² الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص18.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

أما المعيار المحاسبي المالي IAS12 فقد أُلِمَ بجميع المصطلحات والتعاريف التي لها علاقة بالموضوع ومن بينها:¹

- ✓ **الربح الضريبي:** هو صافي الدخل الناتج عن تطبيق المعايير قبل تنزيل مصروف الضريبة؛
- ✓ **الربح الخاضع للضريبة:** هو صافي الربح للفترة والذي يتم تحديده وفق متطلبات التشريعات الضريبية المحلية وهو الوعاء الضريبي الذي تدفع الضريبة على أساسه؛
- ✓ **المصروف الضريبي:** هو المبلغ الإجمالي المشمول في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة بخصوصيات الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة؛
- ✓ **التزام (خصم) ضريبي مؤجل:** هي مبالغ ضريبة الدخل الواجبة التسديد في الفترات المستقبلية والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، يظهر عندما تكون قيمة الأصل المسجلة أكبر من أساسه الضريبي، أو عندما تكون قيمة الالتزام الضريبي المسجلة أقل من أساسه الضريبي
- ✓ **أصل ضريبي مؤجل:** هي مبالغ ضريبة الدخل المتوقع استردادها في فترات لاحقة، يظهر عندما تكون القيمة الدفترية المسجلة للأصل أقل من أساسه الضريبي، أو القيمة المسجلة للالتزام أكبر من أساسه الضريبي؛
- ✓ **الفروقات المؤقتة:** هي فروق بين القيمة الدفترية المعدلة للأصل أو الالتزام الوارد في الميزانية وأساسه الضريبي المستخدم ويمكن أن تكون، فروقات مؤقتة خاضعة للضريبة، أو فروقات مالية أخرى؛
- ✓ **الفروقات الدائمة:** تنشأ بين الربح المحاسبي والضريبة نتيجة بعض القوانين الضريبية غير المتوافقة مع المعايير؛
- ✓ **القاعدة الضريبية (الأساس الضريبي):** الأساس الضريبي لأصل أو التزام هو المبلغ الذي ينتسب إلى ذلك الأصل أو الالتزام لأغراض الضريبة.

¹ www.ifrs.org/pages/default.aspx,IAS12

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- أسباب ظهور الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة:

يتفق كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS12 حول أسباب نشوء الأصل والخصم الضريبي المؤجلة، وهي تتمثل في:¹

- ✓ الفروق الزمنية بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو عبئ ما واحتسابه في النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة؛
- ✓ العجز الجبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور؛
- ✓ التعديلات وعمليات الحذف أو إعادة معالجة تتم في إطار إعداد القوائم المالية المدمجة، وعند إقفال السنة المالية يدرج أصل أو خصم الضريبة المؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الأخير يحتمل أن يترتب عليها لاحقاً عبء أو إيراد ضريبي.

- قياس الأصول و الخصوم الضريبية (المعالجة المحاسبية)

يتطلب المعيار والنظام المحاسبي المالي في قياس الأصل والخصم الضريبي المؤجل استخدام طريقة الالتزام الضريبي والتي يتم من خلالها تبني منهج قائمة الميزانية، وذلك من خلال المحاسبة عن الفروقات المؤقتة بين القواعد المحاسبية والضريبية، وتقاس الأصول و الخصوم الضريبية المؤجلة عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها أو يسوى الخصم الجبائي دون التحيين.²

منع المعيار المحاسبي الدولي IAS12 استخدام طريقة التأجيل التي تقوم على المحاسبة على فروقات التوقيت بين المتطلبات المحاسبية والضريبية.

¹ المادة 134، من القانون رقم 19، المؤرخ في 2009/03/25، مرجع سبق ذكره، الفقرة 2، ص19

² نص المعيار المحاسبي الدولي IAS12 الفقرة 33 الاعتراف الأولي بالأصل ، مرجع سبق ذكره، ص30

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- الاعتراف بالأصل والخصم الضريبي المؤجل (التسجيل المحاسبي)

عند إقفال السنة المالية تسجل الضريبة المؤجلة في الحسابات كإيراد أو مصروف بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الأخيرة يتحمل أن يترتب عليها مستقبلاً عبء أو إيراد ضريبي.

عند اعداد الميزانية يجب التمييز بين الضريبة المؤجلة أصول والحسابات الدائنة الضريبية الجارية، وكذلك بين الضريبة المؤجلة خصوم وديون الضريبة الجارية.

يجب الاعتراف بالأصول الجارية غير المدفوعة عن الفترة الحالية والفترات السابقة كالتزامات، أما إذا كان المبلغ المدفوع عن الفترة الحالية والفترات السابقة أكبر من المبلغ المستحق فيعترف بالزيادة كأصل، كما يجب الإقرار كأصل بالمنافع المتعلقة بالخسارة الضريبية الممكن استخدامها بأثر رجعي لاستعادة ضريبة حالية متعلقة بفترات سابقة.¹

يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والمستقبلية كإيرادات أو مصاريف تضمينها بضافي الربح أو الخسارة للفترة الحالية باستثناء إذا كانت:

- ✓ العمليات التي يعترف بها في نفس الفترة أو فترات مختلفة مباشرة في حقوق الملكية؛
- ✓ اندماج الأعمال بطريقة التملك.

- القياس اللاحق للأصول والخصوم الضريبية المؤجلة: تحدد الضريبة المؤجلة وتراجع عند كل إقفال للسنة المالية، على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين.²

¹ جمعة حميات، مرجع سبق ذكره، ص 721.

² المادة 134، من القانون رقم 19، المؤرخ في 25/03/2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 3، ص 19

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

من خلال المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي 12 من حيث طريقة معالجة الضرائب المؤجلة، نستنتج أنهما يتوافقان كلياً من حيث أنهما قدم نفس التعريف للأصل والخصم الضريبي، كما اتبعا نفس طريقة القياس والاعتراف الأولي واللاحق، مع وجود بعض الجوانب الثانوية التي أهملها SCF والمتمثلة في كيفية حساب الأساس الضريبي، تحديد الفروق المؤقتة بصفة عامة وفي حالة القوائم المالية الموحدة أي (الاستثمارات في المنشآت التابعة، والفروع و المنشآت الزميلة، والحصص في المشاريع المشتركة).

ب- **الإيجار التمويلي:** تناولها IAS17 بمختلف جوانبها كما تطرق SCF والجدول التالي يبين الفرق بينهما:¹

من خلال الجدول السابق (من الملحق رقم 19) تبين أن النظام المحاسبي المالي عالج عقد الإيجار التمويلي كما تضمنه IAS 17 فيما يخص تعريفه، تصنيفه، كيفية الإعراف به وتقييمه، وهذا ما يدل على التوافق الموجود بينهما، لكن هذا لا ينفي وجود بعض الاختلافات البسيطة التي لم يتطرق إليها النظام كالتكاليف الأولية الخاصة بالعقد.

يجب التنويه إلى أمر في غاية الأهمية وهو أن قانون المالية لسنة 2014 وفي مادته 83 يقر بـ "دون الإخلال بالنظام المحاسبي المالي، يعد المؤجر جبائياً مالكا للعين المؤجرة في عمليات الاعتماد الإيجاري التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية، وشركات القرض الإيجاري، ويتعين عليه تسجيله كأصل ثابت.....وتسجل مبالغ الإيجار المقبوضة كنتاج، ويعد المستأجر جبائياً مستأجراً للعين المؤجرة، وتسجل المبالغ التي يدفعها للمؤجر كتكلفة"²

¹ أنظر الملحق رقم 19

² القانون 13-8 المؤرخ في 13 ديسمبر 2013، المتضمن لقانون المالية 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادر في 31 ديسمبر 2013، المادة 53.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 "الإيجارات":

تم إصدار المعيار الجديد IFRS 16 في جانفي 2016، وتم البدء في تطبيقه ابتداءً من الفاتح جانفي 2019، استثناءً يمكن تطبيقه قبل التاريخ الفعلي للتنفيذ فقط إذا كانت المؤسسة تطبق IFRS15 "الإيرادات عن العقود المبرمة مع الزبائن"

يرجع ظهور معيار IFRS 16 محل المعيار IAS17 إثر تقرير هيئة السوق المالي الأمريكي، الذي قدر أن ما قيمته 1,5 ترليون دولار أمريكي من عقود الإيجار لا تظهر ضمن ميزانية المؤسسة، وهذا راجع إلى أن المعيار IAS17 يفرض تسجيل الإيجار التشغيلي في جدول حسابات النتائج مما يعني بقاء الأصل خارج الميزانية على الرغم من أن كل من حق الاستخدام والتعهد يحققان مفهوم الأصل والالتزام وفقاً للإطار المفاهيمي، يضاف إلى ذلك أن المعيار IAS17 يتيح إمكانية تصنيف عقود الإيجار إلى تشغيلية وتمويلية مما فتح المجال أمام المؤسسات بالتلاعب في محاولة تحقيق أثر إيجابي في قوائمها مما أدى بالمستخدمين إلى التعامل مع العديد من عمليات الإيجار كتشغيلية رغم طبيعتها التمويلية.¹

يحدد معيار IFRS 16 السياسات الواجب إتباعها من قبل المؤجر والمستأجر في الاعتراف والقياس، وعرض عقود الإيجار في القوائم المالية، إضافة إلى الإفصاحات الواجبة، كما يهدف هذا المعيار إلى ضمان قيام المستأجر والمؤجر بعرض معلومات ملائمة ذات علاقة وتمثل بشكل صادق المعاملات الإيجارية في القوائم المالية.

يعرف المعيار IFRS16 عقد الإيجار على أنه العقد الذي يعطي للمستأجر الحق في استخدام أصل معين لمدة زمنية محددة مقابل منفعة للمؤجر و ذلك بتوفر شرطين أساسيين هما:

- 1- أن يكون الأصل محددًا ومعرفًا بالعقد وبالتالي لا يملك المؤجر الحق باستبداله؛
- 2- أن يكون لدى المستأجر السيطرة التامة على الأصل والمنافع التي يمكن الحصول عليها منه.

¹ إلياس شرشافة، بلال كيموش وآخرون، أثار تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 "عقود الإيجار" على القوائم المالية للمؤسسات، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 07، العدد 02، 2020،

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي IAS17 ومعيار الإبلاغ المالي IFRS16:

أحدث المعيار الجديد IFRS 16 المتعلق بالإيجارات بعض المفاهيم والتصنيفات والمعالجات المحاسبية الجديدة التي لم تكن موجودة في المعيار IAS17، ونتيجة لذلك ظهرت بعض الفروقات الهامة التي يمكن حصرها فيما يلي:¹

✓ لم يتغير تعريف عقد الإيجار بشكل كبير بين المعيارين إلا أن التركيز في المعيار IFRS 16 أصبح بشكل أكبر على قدرة المستأجر في السيطرة والتحكم بالأصل المحدد، كذلك ضرورة الفصل بين مكونات العقد في حال احتوى العقد على شق غير إيجاري قابل للتحديد.

✓ ألغى المعيار IFRS 16 نظام تصنيف العقود المتبع في المعيار IAS 17 إلى عقود تمويلية وتشغيلية وبذلك أصبحت العقود الإيجارية جميعها تصنف كعقود إيجار تمويلي، وقد سمح المعيار بتصنيف الإيجار كتشغيلي في نطاق ضيق وفي حالتين فقط وهما:

1- أن تكون مدة العقد أقل من 12 شهر وأن لا يحتوي العقد على خيار الشراء؛

2- أن تكون القيمة الإيجارية غير هامة نسبياً (مثل أجهزة الحاسوب الشخصي، أو معدات بسيطة

للمكتب)؛

✓ أوجب المعيار IFRS16 التمييز ما بين عقود الإيجار وعقود الخدمات، فإذا ما احتوى العقد على جزء يمثل خدمة ذات سعر قابل للتحديد فيجب الفصل بين مكونات العقد.

✓ ألغى المعيار IFRS16 النموذجين المحاسبيين في المعيار IAS 17 المتعلقان بكيفية الاعتراف والتسجيل المحاسبي للعقود الإيجار التمويلي و التشغيلي واستبدلها بنموذج حق استخدام الأصل من خلال الاعتراف في محاسبة المستأجر بالأصل في عقد الإيجار بغض النظر على نوعه في جانب الأصول للميزانية بقيمة الالتزام المترتب على الإيجار مضاف إليه أية تكاليف مباشرة يتحملها المستأجر، ويجوز اهتلاك الأصول خلال فترة الإيجار وهذا مشابه للمعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في IAS17، أما بالنسبة للالتزامات المترتبة على عقد الإيجار فيتم الاعتراف بها في بداية الإيجار بالقيمة

¹ هاني أحمد نمر العريدي، أثر تطبيق المعيار IFRS16: الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، مذكرة مقدمة تحت متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ص22.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

الحالية للدفعات المترتبة على العقد، وبالتالي لم يعد هناك أية عقود إيجارية خارج القوائم المالية للمستأجر إلا في الحالتين النادرتين¹.

✓ أما فيما يخص محاسبة الإيجار من وجهة نظر المؤجر فلم يحدث تغيير يذكر على محاسبة عقود الإيجار من طرف المؤجر في المعيار IFRS 16 عما كان مطبقا في المعيار IAS 17².

من خلال دراستنا للنظام المحاسبي المالي ومرجعياته في معالجة عقود الإيجار حسب IAS 17 والتعديل الأخير بإصدار معيار محاسبي جديد IFRS 16، نرى ضرورة مواكبة كل الاقتصاديات العالمية بما فيها الإقتصاد الجزائري للتطورات في المجال المحاسبي الدولي نظرا لما يتوقع من تطبيق هذا المعيار الجديد في تحسين مصداقية و شفافية المعلومات المقدمة لمستخدمي التقارير المالية.

ت- تغيير السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء: عالجه المعيار المحاسبي الدولي IAS 8 "السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية" كما تطرق إليها النظام المحاسبي المالي وفيما يلي سنظهر الفرق بينهما:

أوجه التشابه: أعطى كل من المعيار المحاسبي IAS 8 والنظام المحاسبي المالي نفس التعاريف للتغير في السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية و تصحيح الأخطاء³، كما اتفقا حول إلزامية تقديم التأثير على نتائج السنوات المالية السابقة لأي تغيير في السياسات المحاسبية و لتصحيح الأخطاء أي التطبيق بأثر رجعي (تراكمي)، كذلك يجب أن يثبت تأثير تغييرات التوجيهات الجبائية المناسبة للسنة المالية الجارية في نتيجة السنة المالية⁴.

أوجه الاختلاف: يمكن الاختلاف بين المعيار المحاسبي الدولي IAS 8 والنظام المحاسبي المالي في أن المعيار قد أسهب في شرح وبيان العديد من القضايا التي ترتبط بموضوع المعيار وهذا ما لم يتضمنه نص قانون النظام المحاسبي المالي الذي قدم إشارات غير دقيقة، ومن أمثلة ذلك نرى أن المعيار أوضح بالتدقيق الحالات التي يمكن اعتبارها تغييرات في السياسات المحاسبية أو تغييرات في التقديرات

¹ www.ifrs.org/pages/default.aspx ias17

² Focusifrs.com/page/default.aspx ifrs16

³ www.iasplus.com/en-ca/standards/part-i-ifrs/international-accounting-standards/ias8

⁴ الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المحاسبية، أما عندما يكون من الصعب أحياناً التفريق بينهما يتم معالجة التغير باعتباره تغير في التقديرات المحاسبية، إضافة إلى هذا تطرق المعيار إلى شرح بدقة كيفية المعالجة المحاسبية للتغير في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تطبق بأثر رجعي، أما عندما يكون من الصعب أو من غير العملي تحديد الأثر التراكمي يتم تعديل المعلومات المقارنة لتطبيق السياسات المحاسبية الجديدة أو لتصحيح الأخطاء بأثر مستقبلي من بداية أول فترة قابلة للتطبيق.

أما فيما يخص المعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات المحاسبية يتطلب المعيار الاعتراف بأثر التغير في التقدير المحاسبي بأثر مستقبلي من خلال تضمينه في الربح أو الخسائر خلال فترة التغير بالتقديرات إذا كان التغير يؤثر على تلك الفترة فقط، أو خلال فترة التغير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغير يؤثر على كل منهما.

من خلال المقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي IAS8 والنظام المحاسبي المالي نستنتج أنهما يتوافقان جزئياً في معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

ث- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية

عالج هذا الموضوع المعيار المحاسبي الدولي IAS10 كما تطرق إليه النظام المحاسبي المالي وفيما يلي المقارنة بينهما:

أوجه التشابه: يتفق كل من المعيار المحاسبي الدولي IAS10 والنظام المحاسبي المالي على أنه إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال (ما يسمى في المعيار بالأحداث الغير المعدلة)، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم)¹ غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملاحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية و حينئذ فإن الإفصاح يبين طبيعة الحادث، وتقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.²

¹ www.iasplus.com/en/standards/ias/ias10

² الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص21.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

أما الحوادث التي تطرأ بعد تاريخ الإقفال والتي لها صلة بالظروف القائمة في تاريخ الإقفال (ما يسمى في المعيار بالأحداث المعدلة) تترتب عليها تصحيحات إذا كانت تساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير أفضل للأصول أو الخصوم القائمة عند إقفال السنة المالية.¹

أوجه الاختلاف: تطرق المعيار إلى توضيح تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية أي التاريخ الذي يعتمد عليه لتحديد ما إذا كانت الأحداث الواقعة يمكن إدخالها في قوائم السنة الحالية أو تركها للسنة المقبلة، كما صرح المعيار أنه يجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس الإستمرارية إذا كانت الأحداث بعد تاريخ إنتهاء الفترة المالية تشير إلى أن افتراض استمرار نشاط المؤسسة لم يعد قائماً، وهذا ما لم يتطرق إليه النظام المحاسبي المالي.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي أجال أقصاه ستة شهر من تاريخ غلق السنة المحاسبية لنشر القوائم المالية،² ومنه نستنتج من خلال المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS10 أنه يوجد توافق كلي بينهما.

ج- العمليات المنجزة بصورة مشتركة:

العمليات التي تتم بصورة مشتركة أو المصالح المشتركة هي اتفاق تعاقدى يتفق فيه طرفان أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة، وتسجيل هذه العمليات لدى كل مساهم من المساهمين متوقف على الشروط التعاقدية و بالتنظيم المحاسبي الذي يقرره الشركاء المساهمين.

تطرق إليه المعيار المحاسبي الدولي IAS31 "الحصص في المشاريع المشتركة" الذي تم إلغائه وحل محله المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS11 "العمليات والمشاريع المشتركة" ابتداءً من 2013/01/01، سنقوم بالمقارنة بين النظام المحاسبي المالي حسب الفقرة 131 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 من خلال ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS31 كما يلي:

أوجه التشابه: أعطى كل من المعيار و النظام المحاسبي المالي نفس التعريف للعمليات المشتركة التي تقوم على خصائص و هي مشاركة طرفان أو أكثر، تبنى على ترتيب تعاقدى، و تؤدي إلى سيطرة مشتركة، كما يتفقا حول أشكال العمليات المشتركة و المعالجة المحاسبية لهذه العمليات المشتركة عند كل

¹ المادة 230، الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 8 ص 25.

² المادة 13 المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، الفقرة الثانية، ص 11-12

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

طرف مشترك، بحيث صنف كل من المعيار المحاسبي و النظام المحاسبي المالي العمليات المشتركة إلى ثلاث أصناف و هي عمليات تحت السيطرة المشتركة، أصول تحت السيطرة المشتركة و شركات تحت السيطرة المشتركة (أي إنشاء شركة مساهمة)

أوجه الاختلاف: يكمن الاختلاف البسيط بين كل من المعيار المحاسبي الدولي IAS31 والنظام المحاسبي المالي في أن هذا الأخير ذكر حالة عندما تكون العمليات المنجزة بصورة مشتركة ممسوقة من طرف مسير هو وحده معروف من طرف الغير، تكون أعباء و منتوجات العمليات الخاصة بالعملية مشمولة في أعباء و منتوجات هذا المسير و كل واحد من الشركاء المساهمين الآخرين يقتصر على تسجيل قسط النتيجة التي تعود إليه في شكل منتوجات و أعباء، و هذا ما لم يتطرق إليه المعيار. لم يتطرق إلى إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة والمنفصلة الخاصة بالمؤسسة المشتركة بل اكتفى بتحديد كيفية إعداد وتقديم الحسابات المركبة.¹

نستنتج من خلال المقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي IAS31 و النظام المحاسبي المالي أن هناك توافق كلي بينهما.

أما فيما يخص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS11 إذا قارنه بالمعيار المحاسبي الدولي IAS31 نجد أنهما يختلفان في النقاط التالية:

✓ قام IFRS11 بشرح دقيق لهذه العمليات المنجزة كما وضع أنواع هذه الترتيبات أو الشركات وأكد على حدود العقد الذي يمنحهم رقابة مشتركة؛

✓ صنف IFRS11 العمليات المشتركة (الترتيبات التعاقدية) إلى صنفين وهما، ترتيبات تعاقدية تشغيلية أو مشاريع مشتركة، كما لا نجد مصطلح شركات المساهمة؛

✓ ينص IAS31 على أن المساهمة في المؤسسات يجب تسجيلها بطريقة التوحيد أو الاندماج النسبي، الذي يعني مساهمة المشارك لجزء المناسب لكل أصل ولكل التزام في المؤسسة تحت الرقابة المشتركة و لا يوصي بطريقة حقوق الملكية، أما IFRS11 فقد نص على أنه يجب على المشارك في

¹ الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص15.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المشروع المشترك أن يعترف بحصصه في المشروع المشترك على أنها استثمار يتم محاسبته باستخدام طريقة حقوق الملكية.¹

أما فيما يخص مقارنة معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS11 والنظام المحاسبي المالي فلا يمكننا ذلك لأن وكما رأينا أن هذا المعيار تم إنشاؤه في سنة 2013 والهيئة المكلفة بالتنظيم المحاسبي لم تقم بأي تعديلات على نص القانون بما يتماشى ومعايير المحاسبة الدولية، فالمشرع تبنى معايير المحاسبة الدولية عند إعداد المشروع في سنة 2004 وإلى غاية اليوم (مرور 14 سنة) لم يدخل أي تعديلات رغم أن المعايير المحاسبية الدولية تتميز بالتغير المستمر بهدف مسايرة الأحداث والمستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية.

ح- الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة

تطرق إليه كلا من النظام المحاسبي المالي في الفقرة 132 من القرار الصادر في 25 مارس 2009 ومعيار المحاسبي الدولي IAS27 "القوائم المالية المنفصلة و المستقلة" الذي تم تعديله في سنة 2011 ليصبح خاص "بالقوائم المالية المنفصلة" وتم تحويل الجزء الخاص بالقوائم المالية الموحدة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 "القوائم المالية الموحدة" ابتداء من 2013/01/01، وسنقوم بالمقارنة بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي وما جاء في كل من IAS27 و IFRS10 فيما يلي:

أوجه التشابه: يتفق النظام المحاسبي المالي و المعيار IFRS10 حول الشروط التي تعفى من خلالها المؤسسة الأم من تقديم قوائم مالية موحدة و هي عندما يحوز المؤسسة الأم شركة أخرى بصورة شبه كلية (أي تحوز على الأقل 90% من حقوق التصويت)، وإذا حصل على موافقة أصحاب المصالح ذوي الأقلية،² إضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي ذكرها المعيار؛

حدد النظام المحاسبي المالي الحالات التي تنشأ من خلالها سيطرة أو مراقبة شركة لشركة أخرى كما ورد في المرجعية الدولية IFRS10 والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:³

✓ الامتلاك المباشر والغير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت؛

¹ www.iasplus.com/fr-ca/standards/part-i-ifs/broad-topics/ifs11

² المادة 132، الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 4، ص16.

³ المادة 132، الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، الفقرة 5، ص16.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

✓ السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت، مع السلطة على جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير المؤسسة؛

✓ السلطة على تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري شركة أخرى، وكذا السلطة على السياسات المالية العملياتية للمؤسسة بموجب القانون الأساسي أو العقد.

كما يتفقا حول المعالجة المحاسبية لبنود الميزانية و حسابات النتائج عند إعداد القوائم المالية المدمجة، وحول مصالح الغير (مصالح الأقلية) بأن يتم أخذها في الحسبان في القوائم المالية تحت عنوان خاص في رؤوس الأموال الخاصة وفي النتائج الصافية للمجموع المدمج.

أوجه الاختلاف: تطرق كل من IAS27 و IFRS10 إلى إعطاء عدة تعريفات حول القوائم المالية الموحدة و المنفصلة، حول مفهوم السيطرة، المؤسسة الأم، المؤسسات التابعة و الزميلة و كذلك الحقوق غير المسيطرة أو حقوق الأقلية، بينما اكتفى النظام المحاسبي المالي بإعطاء شرح لمفهوم السيطرة و الحسابات المدمجة، إضافة إلى هذا اختلف مفهوم مصطلح السيطرة بين النظام المحاسبي المالي الذي يقول بأنها قوه التحكم في السياسات التشغيلية و المالية لكيان آخر، وبين المعيار IFRS10 الذي عرفها بأنها القدرة على ممارسة القوة للتأثير على غالبية الأنشطة ذات الصلة والتي تؤثر بدورها على الإيرادات،¹ كما أوضح المعيار IFRS10 كل الجوانب المتعلقة بتقييم وجود السيطرة، وكذا المعالجة المحاسبية لبنود القوائم المالية بعد التملك وفي حالة فقدان سيطرة المؤسسة الأم على المؤسسة التابعة وهذا ما لم يتطرق إليه SCF.

نرى من خلال المقارنة أن النظام المحاسبي المالي يتوافق جزئيا مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10، أما فيما يخص معيار المحاسبي الدولي IAS27 فلا يمكن المقارنة معه لأن النظام المحاسبي المالي لم يتحدث عن القوائم المالية المنفصلة.

خ- إدماج الكيانات المشاركة

تطرق إليه النظام المحاسبي المالي من خلال المادة 132 من الجريدة الرسمية 19 والمعيار المحاسبي الدولي IAS28 "المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الحليفة" الذي بدأ العمل به في سنة 2013.

¹ www.iasplus.com/fr-ca/sta,dards/part-i-ifs/broad-topics/ifrs10

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

من خلال مقارنة لما جاء به النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي IAS28 لوحظ أن:¹ هناك إختلاف في المصطلحات حيث يصنف النظام المحاسبي المالي شكل تملك المؤسسة لأسهم شركة أخرى بالنفوذ الملحوظ، أما IAS28 فيصفه بالتأثير الهام، كما حددت معايير المحاسبة الدولية شكل التأثير بحسب نسبة التملك وقد قسمها إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

* تملك أقل من 20%، يعني أن تأثير المستثمر محدود على القرارات المالية والتشغيلية للمؤسسة المستثمر بها، وتعالج هذه الأنواع من الاستثمارات من خلال معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 الذي بدأ العمل به في سنة 2018؛

* تملك من 20% إلى 50%، يعني هناك تأثير قوي على القرارات المالية و التشغيلية للمؤسسة المستثمر بها، ويتم المحاسبة عنه عن طريق حقوق الملكية ضمن معيار IAS28،

* تملك أكثر من 50%، يعني وجود سيطرة على القرارات المالية و التشغيلية للمؤسسة المستثمر بها، أي تنشأ شركة قابضة وشركة تابعة مما يتطلب إعداد قوائم مالية موحدة، وتعالج هذه الأنواع من الاستثمارات من خلال تطبيق IFRS10.

نرى أن المعيار حدد نسبة التملك من 20% إلى 50%، وأكد أن المؤسسة لها تأثير قوي على مؤسسة أخرى، ولكنها ليست سيطرة مطلقة ولا سيطرة مشتركة. أما النظام المحاسبي المالي فقد حدد النسبة بأكثر من 20% كما لم يقر بأنه يجب أن تكون أو لا تكون سيطرة مطلقة أو مشتركة، كما أن نسبة التملك هذه قد تعني تأثير قوي أو سيطرة.

نستنتج أن هناك توافق جزئي بين النظام المحاسبي المالي و معيار المحاسبي الدولي IAS28

المطلب الثاني: القوائم المالية للبنوك وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي و النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: القوائم المالية للبنوك وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي

يعتمد إعداد القوائم المالية الخاصة بالبنوك على فهم خصوصية وطبيعة أنشطتها والعوامل الخارجية المؤثرة فيها، سواء كان ذلك حسب القوانين والإجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد

¹ www.iasplus.com/en/standards/ias/ias28

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الائتمانية أو المؤشرات الإقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر في تقييم الأصول والخصوم.

1- قائمة الميزانية

في ميزانية البنك يراعى عند تبويب جانب الأصول أن يبدأ بالأصول المتداولة أولاً وهي النقود الموجودة في الخزينة، ولدى الفروع ثم الأصول الثابتة بعكس المؤسسات الصناعية والتجارية، وكذلك في جانب الخصوم يبدأ بالخصوم المتداولة أولاً ثم الخصوم الثابتة أي رأس المال والاحتياطيات والأرباح. هناك ثلاث نماذج لقائمة الميزانية:¹

- نموذج تفصيلي لغايات إدارية؛

- نموذج ملخص لغايات البنك المركزي؛

- نموذج ملخص لغايات النشر في الصحف المحلية.

تبويب الأصول والخصوم في ميزانية البنك التجاري حسب طبيعتها، ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها، وعموماً يجب أن يراعى في البنك التجاري، وحسب المعيار IAS30 على الأقل يلي من الحسابات:

أ- جانب الأصول:

- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك المحلية: تتضمن هذه المجموعة الأصول ذات الطبيعة المتشابهة لكونها أصول حاضرة والمتمثلة في النقود والعملات الأجنبية بخزائن البنك والاحتياطي النقدي المتضمن كل من:²

- الاحتياطي القانوني بالبنك المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية؛
- الأصول المتداولة التي تتناسب في سيولتها مع نشاط البنك، بالإضافة إلى الأصول الثابتة؛

¹ عبد الحليم محمود كراجه، محاسبة البنوك، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 234

² محمد جمال علي الهاللي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 مرجع سبق ذكره، ص 232.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- الأوراق المالية والاستثمارات المالية: تتضمن كافة الأوراق الحكومية في شكل سندات قروض عامة أو صكوك على الخزنة وسندات تأمين وصكوك صندوق الإستثمار وأذونات الخزنة وغير ذلك، من الأوراق التي تدرج تحت المفهوم الأصل للأوراق المالية من أسهم وسندات.
- التسهيلات الائتمانية: هي الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة.¹
- الأوراق التجارية المخصوصة: وتشمل الأوراق التجارية المستندية والعادية التي تستحق الدفع حتى تاريخ الميزانية. ولا تشمل كلا من السندات الأذنية التي يحصل عليها البنك من العميل في شكل تعهد بدفع مبلغ معين في التاريخ المحدد لاستحقاق القرض، والأوراق التجارية المخصوصة التي حل معاد استحقاقها ولم تدفع بعد حيث يدرج كلاهما ضمن مجموعة القروض والسلفيات.
- القروض والسلفيات: وتشمل كافة القروض والاعتمادات الممنوحة للعملاء سواء المضمونة وغير المضمونة، كما تتضمن القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة والسندات الأذنية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة بضمان وزارة المالية وتخصمها البنوك التجارية، كما يدرج أيضا في هذه المجموعة الديون المشكوك في تحصيلها.²
- الأصول الثابتة: وتشمل ممتلكات البنك وأصوله الثابتة بعد خصم الإهلاكات وفق القواعد المقررة.
- الأصول الأخرى: وتشمل مجموعة القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة، والمصاريف المدفوعة مقدما، ومصاريف التأسيس والتأمينات والممتلكات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديونه وغير ذلك من الحسابات المدينة التي تدرج تحت أي مجموعة من المجموعات السابقة.

¹ عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان أنجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، سوريا، 2006، ص194.

² هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، "النقد والبنوك والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص113.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

ب- جانب الخصوم: وتشمل العناصر التالية:¹

- الخصوم: يقصد بالخصوم كل حق مالي على المؤسسة للغير، فإذا كان هذا الحق للشركاء أو المساهمين ويتعلق برأس المال أو الأرباح المحجوزة - الاحتياطات - سميت حقوق الملكية، أما إذا تعلق هذا الحق بالغير أو بالحساب الجاري الدائن للشركاء فإنه يسمى إلتزام.
- الودائع: ويدرج في هذه المجموعة كل من أرصدة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية والأرصدة الدائنة في الحسابات المدينة أو أرصدة الودائع الآجلة.
- الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلة: وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء تجارية أو المتخصصة وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج والناجمة عن التعامل البنكي بينها.
- المبالغ المقرضة من المؤسسات البنكية: وتشمل القروض سواء قصيرة أو طويلة الأجل من البنك المركزي والبنوك الأجنبية الي حصل عليها البنك.
- المخصصات لمقابلة التزامات خارجية: وتتضمن مخصص مكافآت ترك الخدمة، بالإضافة إلى مخصصات الضرائب ومخصصات التعويضات القضائية.
- الخصوم الأخرى: وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدما، والمصاريف المستحقة وأرصدة الأرباح الموزعة والتي لم يتم دفعها بعد لمستحقيها والحسابات الدائنة الأخرى التي لا تدرج تحت أي مجموعة من المجموعات السابقة
- حسابات رأس المال: وتشمل رأس مال الأسهم والاحتياطات القانونية والاحتياطات الأخرى.
- المخصصات التقويمية: وتشمل في مخصصات الإهلاك واستبدال الأصول الثابتة والديون المشكوك فيها وهبوط الأوراق المالية، وهذه المخصصات ترتبط بأصول في الجانب الآخر في قائمة الميزانية.
- ما يجب على البنك مراعاة مايلي في عرض قائمة الميزانية:²
- ✓ تبويب الأصول والخصوم حسب طبيعتها في البنك التجاري؛
- ✓ يجب تبويب الأصول حسب سيولتها، وتبويب الخصوم حسب تاريخ استحقاقها؛
- ✓ لا يسمح بإجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو العكس، مالم يكن هناك نص قانوني؛

¹ نفس المرجع، ص 114 .

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 467 - 468

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

✓ لم يعد مطلوباً من البنوك أن تميز بين الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، إنما عليها أن تميز بين الاستثمارات بغرض المتاجرة، و الاستثمارات المتاحة للبيع و الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛

✓ يجب على البنوك أن تفصح عن القيمة السوقية العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية إذا اختلفت عن القيمة الدفترية المعدلة في القيمة المالية، لأن كلا من الاستثمارات بغرض المتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع تظهر في الميزانية بالقيمة العادلة، فإن الإفصاح الإضافي يؤثر فقط على الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

❖ ويكون شكل الميزانية كما يلي:¹

2- جدول حسابات النتائج

يتضمن جدول حسابات النتائج على جانب الإيرادات الذي يحتوي على الفوائد، إيرادات الاستثمارات وعمولات و إيرادات أخرى، وجانب المصاريف الذي يحتوي على فوائد و عمولات، مصاريف إدارية ومخصصات. وتتكون قائمة جدول حسابات النتائج من العناصر التالية:

أ- جانب الإيرادات: ويتضمن ما يلي:

- فوائد وإيرادات الاستثمار: وتمثل جميع الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من خلال قيامه بمنح الائتمان والقروض والسلفيات، وهي تعد من أهم إيرادات البنك.
- عمولات وإيرادات أخرى: وتمثل جميع العمولات والإيرادات المختلفة التي يحصل عليها البنك من عملائه مقابل تقديم خدمات بنكية مثل: فوائد بيع الأوراق المالية، الآجيو، شراء وبيع العملات الأجنبية وإيجار الخزائن.

ب- جانب المصاريف: ويتضمن ما يلي:²

- فوائد وعمولات: وتمثل الفوائد المالية التي يتحملها البنك نظير ودائع العملاء الادخارية، والعمولات تمثل مقدار المبالغ التي يدفعها البنك للبنوك والمؤسسات الأخرى مقابل الخدمات التي يؤديها له.

¹ أنظر الملحق رقم 20

² مريم الصغير موح، القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص 12.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- مصاريف إدارية ومخصصات: وتتضمن جميع مصاريف البنك من أجور ومرتببات، إيجارات، إهلاكات، مخصصات ومستحقات الضرائب.

عند القيام بإعداد جدول حسابات النتائج الخاص بالبنوك يجب مراعاة مايلي:¹

✓ يجب الإفصاح بصورة مستقلة عن الأنواع الرئيسية من الإيرادات والمصاريف وصولاً لأرباح أو خسائر النشاط وصافي النتيجة قبل وبعد إقطاع الضرائب لغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك؛

✓ يحضر إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصاريف عن الفترة، أما المقاصة القانونية فهي قائمة حيث تمثل المقاصة عندئذ توقع تحقق أو تسوية الأصل أو الالتزام؛

✓ يجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات البنكية العوائد و أتعاب أداء الخدمات و العمولات و نتائج التعاملات ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع الإيرادات على حده حتى يستطيع، حتى يستطيع مستخدموا القوائم المالية من تقييم أداء البنك؛

✓ يجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات البنكية أيضاً الفوائد والعمولات وخسائر القروض والسلفيات والمصاريف العمومية والإدارية والأعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع المصاريف على حده حتى يتمكن مستخدموا القوائم المالية من التقييم الصحيح لأداء البنك.

❖ ويكون شكل جدول حسابات النتائج كما يلي:²

3- قائمة التدفقات النقدية:

إن البنك التجاري مسؤول عن إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية، والقاعدة أن أسس إعداد هذه القائمة متمثلة بالنسبة لكافة الوحدات الاقتصادية، ومنها البنوك التجارية طبعاً، لكن هناك مجموعة من القواعد الخاصة بهذه القائمة في البنوك التجارية نوجزها فيما يلي:¹

¹ سمير محمد عبد العزيز، "اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون، الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر، ص224

² أنظر الملحق رقم 21

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- ✓ يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الآتية بالصافي؛
 - ✓ المقبوضات والمدفوعات النقدية من وإلى العملاء عندما تعبر التدفقات النقدية عن أنشطة العمل و ليس المشروع، ويطلق عليها "قبول وإعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك"؛
 - ✓ الإيداعات لدى البنوك الأخرى ناقصا المسحوبات من هذه الودائع؛
 - ✓ كافة المقبوضات والمدفوعات المحققة لأنشطة استثمارية، تشغيلية أو تمويلية للبنك.
 - ✓ القروض والسلفيات للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات.
- ووفقا لما سبق ودون الخروج على القواعد المحاسبية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية ووفقا للطريقة المباشرة،

❖ وتكون شكل قائمة التدفقات النقدية للبنك كما يلي: ²

4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملكية في بداية الفترة بعد مراعاة حقوق الغير، والإضافات التي تمت عليها خلال الفترة مثل زيادة أو انخفاض رأس المال، ونتيجة الفترة من صافي ربح أو خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملكية خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة.³

يجب أن يعد البنك التجاري قائمة بالتغيرات في حقوق الملاك (أو المساهمين) عن الفترة المحاسبية ويراعى في ذلك على ما يلي:⁴

- ✓ تغيرات رأس المال المدفوع (الأسهم) في أول و آخر السنتين الحالية و السابقة؛

¹ دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2012/2013، ص85.

² أنظر الملحق 22

³ رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة"-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص336.

⁴ فايز زهدي الشلتوني، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية -"مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص24

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- ✓ أرصدة الاحتياطات أول وآخر السنتين الحالية والسابقة والحركة في هذه الاحتياطات سلبي وإيجاباً؛
- ✓ التغيرات في رصيد حساب الأرباح المحتجزة أول وآخر الفترة الحالية والسابقة وأية حركة في هذا الحساب. بالإضافة إلى صافي ربح (أو خسارة) الفترة المحاسبية السابقة والحالية؛
- ✓ إجمالي أرصدة حقوق المساهمين أول وآخر الفترتين السابقة والحالية، والتغيرات فيها خلال الفترتين.

❖ ويكون شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية كما يلي:¹

5- القوائم المالية المختصرة للبنوك:

القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية هي عبارة عن قوائم مالية سنوية أو مرحلية مشتقة من القوائم المالية الكاملة للبنك، والتي تمت مراجعتها، ونظراً لتطور نشاط الأسواق المالية فقد تزايد الطلب على المعلومات التي تقدمها القوائم المالية المختصرة، لذلك ألزمت لجنة البورصة والمبادلات الأمريكية البنوك والمؤسسات التي تتداول أوراقها المالية بالبورصة بنشر قوائم مالية ملخصة بجانب القوائم المالية الكاملة، حيث تكون التفاصيل في القوائم المالية المختصرة ملخصة لما تم نشره ضمن القوائم المالية الكاملة. إن القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية توفر معلومات مركزة ومختصرة، وتعالج كثرة المعلومات التي تتمتع بها القوائم المالية السنوية للبنك، وبالتالي فهي تشجع مستخدمي القوائم المالية على قراءتها بسهولة و سرعة نظراً لما تحتويه من معلومات واضحة و مركزة و قابلة للفهم، يجب أن يكون لتلك القوائم المالية المختصرة عنوانا يميزها عن القوائم المالية الكاملة.

الفرع الثاني: القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي

ألزمت المادة 2 من النظام 09-04 المؤرخ في: 23 جويلية 2009،² البنوك والمؤسسات المالية بتسجيل عملياتها المحاسبية وفقاً لمدونة الحسابات الملحقه بالنظام، كما حددت المادة 02 من النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، عرض كشوفاتها المالية وفقاً للنماذج الملحقه ضمنه، حيث تتكون هذه القوائم المالية مما يلي:

¹ أنظر الملحق رقم 23

² نظام رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23، المتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد، 76، 2009.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

1- قائمة الميزانية: تجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية، الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقها النسبية، وتأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسابقة للمقارنة.

ما يجب مراعاته في قائمة الميزانية:¹

أ- جانب الأصول:

- ✓ وضعية سندات الخزينة تجاه البنك المركزي؛
- ✓ مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها تجاه البنك المركزي؛
- ✓ سندات الدولة وسندات أخرى مملوكة بعنوان التوظيف؛
- ✓ التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى؛
- ✓ التوظيفات النقدية الأخرى؛
- ✓ سندات التوظيف؛

ب- جانب الخصوم:

- ✓ الودائع المستلمة من البنوك الأخرى؛
- ✓ الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية؛
- ✓ المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين؛
- ✓ شهادات إثبات الودائع؛
- ✓ السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الأخرى؛
- ✓ أموال أخرى مقترضة؛

❖ وتأخذ ميزانية البنوك وفق النظام المحاسبي المالي الشكل التالي:²

2- قائمة خارج الميزانية: يقصد بالعناصر خارج الميزانية، تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلاً، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم، طبقاً للمبادئ

² قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات

وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص24

² أنظر الملحق رقم 24

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

المحاسبية المتعارف عليها. فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن أصول البنك التجاري، لكن الوعد بمنح قرض، هو عبارة عن التزام طارئ لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق، لذلك يراعي ضمن هذه القائمة الأخذ بكل الالتزامات الممنوحة والمحصلة للبنك، وتحتوي هذه الميزانية على عنصرين أساسيين و هما التزامات ممنوحة والتزامات متحصل عليها. وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي:¹

3- جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص لمجموع النواتج والأعباء خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية.² ما يجب مراعاته في جدول حسابات النتائج:³

- ✓ منتوجات الفوائد وما شابهها؛
- ✓ أعباء الفوائد وما شابهها؛
- ✓ الحصص المستلمة؛
- ✓ الأتعاب والعمولات المقبوضة؛
- ✓ المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات (حسب كل فئة منها)؛
- ✓ الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف؛
- ✓ منتوجات الاستغلال الأخرى؛
- ✓ خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد؛
- ✓ أعباء الإدارة العامة؛
- ✓ أعباء الاستغلال الأخرى.

❖ ويكون شكل جدول حسابات النتائج وفق الشكل التالي:⁴

¹ أنظر الملحق رقم 25

² Nourreddine SABRI, LES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS & LE PASSAGE AU NSCF ALGERIEN, Maison des livres, Alger, 2011, p17.

³ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص25.

⁴ أنظر الملحق رقم 26

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

4- **جدول تدفقات الخزينة:** يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الاستثمارية والتمويلية، حيث أنه يهدف لإعطاء مستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد أموال الخزينة ومعدلاتها وتغيراتها.¹ بالإضافة إلى منحهم معلومات بشأن استخدامات هذه السيولة، حيث تشمل أموال الخزينة على قيمة الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع، أما أنشطة الاستثمار فهي تعبر عن كافة الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى، وأنشطة التمويل فمصدرها التغيرات في كل من رأس المال المقدم وافتراسات المؤسسة. ما يجب مراعاته عند إعداد قائمة تدفقات الخزينة:²

- ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة؛
 - ✓ عدم التوافق (أو تسويات) دخول وخروج (أموال الخزينة العملياتية السابقة أو المتعلقة بالاستغلال)؛
 - ✓ عرض تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل، كلا على حده.
- ❖ وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي:³

5- **جدول التغيرات في الأموال الخاصة:** يقدم جدول التغير في الأموال الخاصة المعلومات التفصيلية عن حركة الأموال الخاصة خلال السنة المالية، وهو جدول له أهميته في تحليل هذه الحركات المالية خلال الفترة.

ما يجب مراعاته في إعداد قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:⁴

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛

- ✓ تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة؛
- ✓ النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة؛
- ✓ عمليات الرسملة وهي ما يتعلق بالزيادة أو النقصان وتسديد رأس المال؛

¹ C.Mailliet-Baudrier, A.Le Manh, **Normes Comptables International IAS/IFRS**, BERTYE Editions, Alger, 2007.p37.

² النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، ص 30.

³ أنظر الملحق رقم 27

⁴ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

❖ وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي:¹

الفرع الثالث: مقارنة القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" و IFRS9 "

لقد أصدرت لجنة المعايير الدولية سنة 1987 الدليل رقم (29) وموضوعه الإفصاحات في القوائم المالية الخاصة في البنوك الذي حدد الاعتبارات الواجب مراعاتها في إعداد القوائم المالية للبنوك، وتتعلق هذه الاعتبارات بالقواعد المحاسبية الأساسية، مثلاً: تقييم الأصول، قياس الدخل وقواعد تحديد السيولة النقدية في البنك، بالإضافة لشرح المخاطر المتعلقة بالأصول والخصوم، إلا أن هذا الدليل لم يحدد شكلاً معيناً لعرض القوائم المالية للبنوك، ولذلك قامت لجنة المعايير بإصدار معيار الخاص بعرض القوائم المالية للبنوك وهو المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية العرض" الذي تم إلغاؤه بالمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" وهذا ابتداءً من 2007/01/01.

كما أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية المعيار IFRS9 "الأدوات المالية" الذي بدأ العمل به في 2018/01/01 والذي ألغى المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS39 "الأدوات المالية الإعتراف والقياس".

1- مقارنة القوائم المالية للبنوك وفق SCF و IAS32- IAS39

أ- مقارنة القوائم المالية للبنوك وفق SCF و IAS32- IAS39 من حيث المصطلحات والتعاريف.²

ب- مقارنة القوائم المالية للبنوك وفق SCF و IAS32- IAS39 من حيث تصنيف الأصول المالية وتقييمها.³

ت- مقارنة القوائم المالية للبنوك وفق SCF و IAS32- IAS39 من حيث إعادة تصنيف الأصول المالية

¹ أنظر الملحق 28

² أنظر الملحق رقم 29

³ أنظر الملحق رقم 30

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

ينص كل من المعيار المحاسبي IAS39 والنظام المحاسبي المالي في النظام رقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29 على ما يلي:¹

- لا يسمح بإعادة تصنيف أصل مالي مصنف مبدئياً في فئة الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المعاملة إلا في ظروف نادرة تحدد بواسطة تعليمات؛
- لا يسمح بإعادة التصنيف ضمن فئة الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة لأي أصل مالي ناتج عن فئة أخرى للأصول المالية؛
- إذا لم يعد ملائماً، على إثر تبادل في النية الظاهرة أو في القدرة على الاحتفاظ، الاستمرار في الحفاظ على أصل مالي في فئة الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق، يجب إعادة تصنيفه في فئة الأصول المالية المتاحة للبيع؛
- يجب على أي بنك أو مؤسسة مالية أن لا يقوم بتصنيف أصول مالية ضمن فئة الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ استحقاقها إذا كان قد تم خلال الفترة السنوية الجارية أو خلال الفترتين السنويتين السابقتين، بيع كمية معتبرة من الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق أو أعيد تصنيفها.²

ث- مقارنة القوائم المالية للبنوك وفق SCF و IAS32-IAS39 من حيث الخصوم المالية

لقد اتفق كل من المعيار المحاسبي الدولي والنظام المحاسبي المالي حول كيفية الاعتراف والقياس بالخصوم المالية (المطلوبات المالية في المعيار) بحيث:

تصنف الخصوم المالية وفق النظام المحاسبي المالي إلى صنفين هما:³

- الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة (عندما يتم الحصول عليها قصد تحقيق مداخيل في الأجل القصير بسبب تقلبات أسعارها)؛

¹ النظام رقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف

البنوك والمؤسسات المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 14، 2010، المادة 18-19-20، ص21

² نص المعيار المحاسبي الدولي IAS39 الفقرة 83 إعادة تصنيف الموجودات المالية، مرجع سبق ذكره، ص40

³ المادة 21 من النظام رقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29، مرجع سبق ذكره، ص21

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- الخصوم المالية الأخرى.

أما المعيار المحاسبي الدولي IAS39 فقد صنف المطلوبات المالية إلى:¹

- مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي تقسم إلى مطلوبات مالية محددة

أو مخصصة بالقيمة العادلة، وأخرى محتفظ بها للمتاجرة؛

- المطلوبات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

تقيم الخصوم المالية في البداية بالتكلفة التي هي القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف الفرعية المستحقة خلال وضعها.²

بعد تسجيلها المحاسبي الأول تقيم الخصوم المالية المحتفظ بها لغاية المعاملة بالقيمة العادلة، أما الخصوم المالية الأخرى فتقيم بالتكلفة المهتلفة.

نستنتج من خلال مقارنة الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبين الدوليين IAS32 و IAS39 أن هناك توافق كلي بينها وذلك من حيث تصنيفها وإعادة تصنيفها، تقييمها وإعادة تقييمها، وكذلك كيفية إخراجها من الدفاتر المحاسبية للمؤسسة في حالة التخلي عنها، ومع ذلك نرى وجود بعض الاختلافات البسيطة في المصطلحات وفي بعض العناصر التي تطرق إليها المعيارين كمحاسبة التحوط، أسهم الخزينة، المشتقات المالية، الأدوات المالية المركبة، والتي لم يتحدث عليها النظام المحاسبي المالي.

2- مقارنة القوائم المالية للبنوك وفق SCF و معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 و IFRS9

أ- الجديد الذي أتى به المعيار المحاسبي الدولي IFRS7

* متطلبات الإفصاح للأصول بالقيمة العادلة:³

- الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

- مبالغ أي مشتقات الائتمان

¹ www.iasplus.com/en/standards/ias/ias39

² المادة 23 من النظام رقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29، مرجع سبق ذكره، ص22

³ www.iasplus.com/fr-ca/standards/part-i-ifs/broad-topics/ifs7

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم المالية
- * إذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف الأصول الحالية يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية المعاد تصنيفها وأسباب إعادة تصنيفها
- * في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل أي نقل الملكية مع الاحتفاظ بمخاطر وعوائد تلك الأصول يجب الإفصاح عن طبيعة الأصل المالي وطبيعة المخاطر والعوائد
- * يجب الاعتراف بالضمانات والشروط المتعلقة بالرهن
- * محاسبة التحوط: يجب الإفصاح عن كل نوع من أنواع التحوط (تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، تحوط صافي الاستثمار في العملة الأجنبية)

ب- الجديد الذي أتى به المعيار المحاسبي الدولي IFRS9

- * الاعتراف المبدئي بالأصول المالية: يتم الاعتراف بالأصل المالي في قائمة الميزانية باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس الاعتراف والإثبات في الدفاتر، كما يجب اختيار واحد من هذين الأسلوبين كسياسة محاسبية مطبقة.¹

* تصنيف الأدوات المالية: (ألغى التصنيف القديم حسب المعيار IAS39)

أ- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

ب- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

1- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

2- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

- إذن هناك ثلاث أساليب لقياس الأدوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS9، وهي قياس بالتكلفة المطفأة، القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والقياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل حيث:²

¹ www.iasplus.com/fr-ca/sta,dards/part-i-ifs/broad-topics/ifrs09

² زرقط فايزة، لباز الأمين، تصنيف الأدوات المالية في البنوك التجارية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 "الأدوات المالية"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2020، ص 315.

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

- التكلفة المطفأة: هي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي والالتزام المالي عند الإثبات الأولي مطروحا منه دفعات سداد المبلغ الأصلي، مضافا إليه أو مطروحا منه الاستنفاد المجمع باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق؛
 - القيمة العادلة: هي السعر الذي تنتقل به الملكية بين البائع والمشتري ويجب أن يتوفر لدى كل واحد منهما الحرية الكاملة للبيع والشراء، مع علم كل الطرفين بالحقائق ذات الصلة.
 - * **معالجة العمولات ومصاريف الشراء عند القياس الأولي للأصول المالية:** تقاس كافة الأصول المالية عند الاقتناء الأولي بالقيمة العادلة والتي تشمل التكلفة بتاريخ الشراء مضاف إليها تكاليف العملية (عمولات ومصاريف الشراء)
 - * **القياس اللاحق:** الاعتراف بفروقات التقييم الأصول المالية عند إعداد القوائم المالية:¹
 - أ- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة: يجب قياسها عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مع إظهار فروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر في جدول حسابات النتائج؛
 - ب- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها بالتكلفة مع إطفاء العلاوة أو الخصم عن طريق الفائدة الفعالة، والاعتراف بالأرباح والخسائر في الحسابات الخاصة بها عند إلغاء الإعراف بالأصل أو تدني قيمته أو إعادة تصنيفه.
 - * **الاستثمار في أدوات حقوق الملكية:** يجب قياس كافتها بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية مع الاعتراف بفروقات التقييم ضمن حسابات النتائج.
- من خلال ما درسناه حول المعيارين IFRS7 و IFRS9 فإنهما لا يتوافقان مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي لأن وكما ذكرنا سابقا بأن SCF لم يجرى عليه أي تعديلات منذ بداية العمل به في 2010.
- من خلال المقارنة المنجزة سابقا يمكن استنتاج أن النظام المحاسبي المالي تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية إما كلياً أو جزئياً، والجدول التالي يلخص ذلك.²

¹ العيسى علي، ضيف الله محمد الهادي وآخرون، إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS9، مجلة

الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 01، سبتمبر 2019، ص 109

² أنظر الملحق رقم 31

الفصل الثاني: دراسة مقارنة للقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا لهذا الفصل وجدنا بأن النظام المحاسبي المالي يهدف بشكل أساسي إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية بالمعايير الإبلاغ المالي الدولية، ويظهر ذلك من خلال العديد من مفاهيمه المستنبطة من هاته المعايير إضافة إلى المبادئ، الأهداف، طرق الاعتراف والتقييم في إعداد القوائم المالية، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الاختلافات التي ظهرت مثلاً في المصطلحات المستعملة و يرجع ذلك بشكل أساسي لتأثير الجهة الفرنسية التي قامت بالمشاركة في عملية إعداد النظام، أو في بعض العناصر التي فصلت فيها المعايير بشكل واضح و أهملها النظام المحاسبي المالي.

ومما سبق يمكن القول أنه يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية إلا أن جموده وعدم مسابقتها لها يفقد هذا التوافق أهميته، فالنظام المحاسبي المالي اعتمد في إعدادة على المعايير الصادرة في 2003 التي تم الغاء بعضها في وقتنا الحالي، وكما أشرنا سابقاً أن هذه المعايير تتميز بالتغير المستمر لتتماشى مع التطورات والتحويلات والصعوبات التي تطرح على الساحة المحاسبية الدولية من خلال التغيير في بعض المعايير المحاسبية الدولية IAS بإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS التي تعدلها أو تلغيها.

الفصل

الثالث

دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير
المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة
الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع
المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

مقدمة الفصل الثالث

كما رأينا سابقا في الفصل النظري بأن الجزائر تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي بصفة كلية أو جزئية، أما درجة التطبيق ميدانيا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فهي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، لذا ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة ميدانية لمجموعة من الشركات الوطنية والمتمثلة في مؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر، من أجل معرفة مدى استجابة تقاريرها المالية مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، وسنعمد في هذه الدراسة على التقارير المالية للمؤسسات السابقة الخاصة بالسنوات 2010، 2012، 2017 و2018.

ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

المبحث الثاني: مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

المبحث الثالث: مدى استجابة التقارير المالية لبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

المبحث الأول: مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك مع المعايير IAS/IFRS، وذلك من خلال تقديم المؤسسة محل الدراسة، عرض قوائمها المالية، ومقارنة تقاريرها المالية لسنة 2010 و 2017 مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي من حيث الشكل، الإطار التصوري، وكيفية قياس وعرض تقاريرها المالية.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة وعرض قوائمها المالية

الفرع الأول: التعريف بمؤسسة سوناطراك

اسم سوناطراك هو اسم مختصر لـ: "المؤسسة الوطنية لبحث وإنتاج لنقل وتسويق المحروقات" ومع التطور الذي عرفته سنة 1998 تصطلح بمهمة البحث، الإنتاج وتحويل المنتجات البترولية إضافة إلى نقلها وتسويقها وهي تتمتع بـ: الشخصية المعنوية، الاستقلال المالي، واستقلالية التسيير وهي شركة ذات أسهم (SPA) لها فروع في مختلف عبور الوطن يقع مقرها الرئيسي بحيرة (الجزائر) وهي تحتل المرتبة العاشرة عالميا والأولى متوسطيا، وتعتبر أيضا رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وكذا الثانية في تصدير الغاز.

وفي عام 1981 قررت سوناطراك إعادة الهيكلة فنتج عنها 18 مؤسسة مستقلة عن المؤسسة الأم وهي:

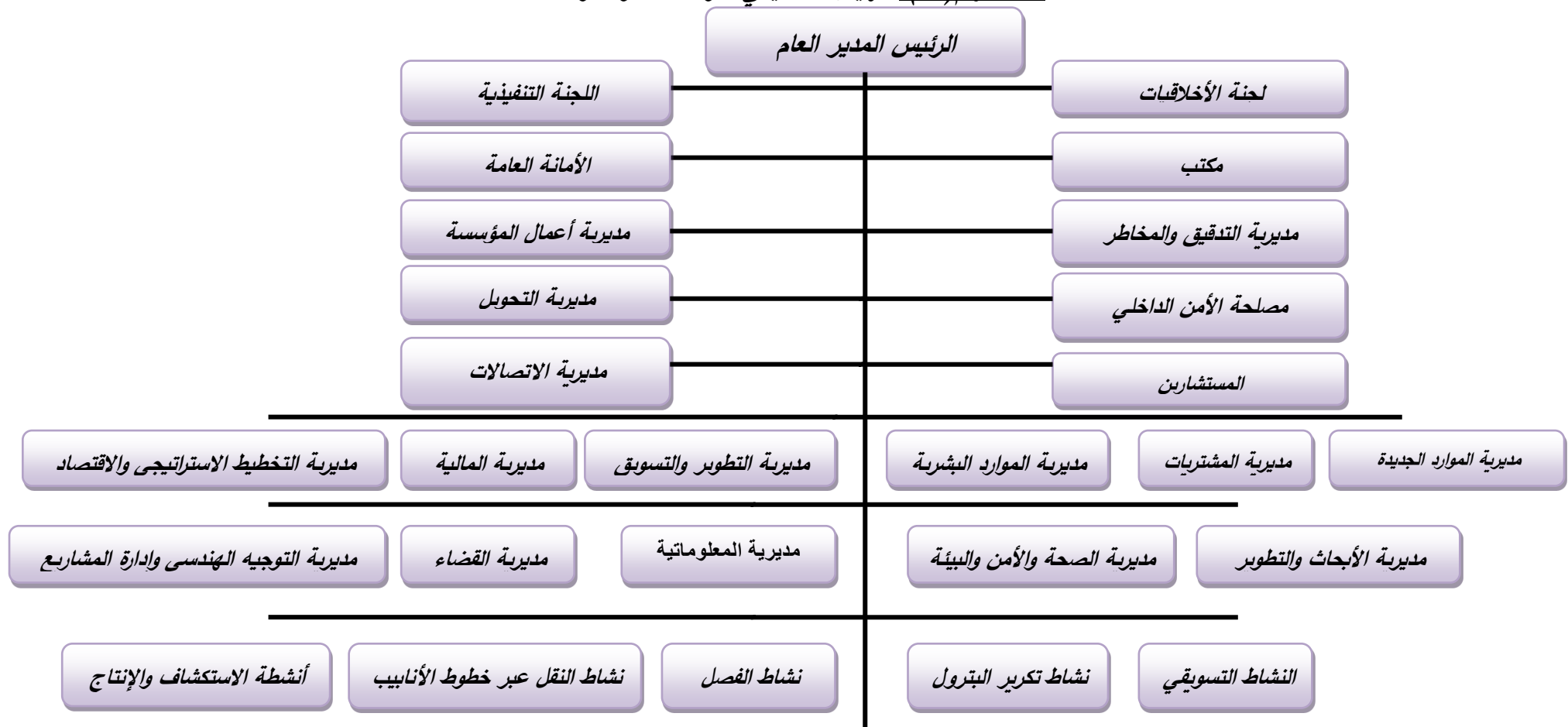
- أربع مؤسسات صناعية؛
- ثلاث مؤسسات تجارية؛
- إحدى عشر مؤسسة خدماتية؛

ومن بين هذه المؤسسات نذكر: المؤسسة الوطنية للأشغال البتروكيميائية ENTP؛ المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ENAGEO؛ المؤسسة الوطنية لتكرير البترولية NAFTEC؛ المؤسسة الوطنية للأشغال البتروكيميائية الكبرى ENGTP؛ المؤسسة الوطنية للحفر (التنقيب) ENAFOR؛ المؤسسة الوطنية للبلاستيك و المطاط ENPC؛ المعهد الجزائري للبترول IAP؛ قسم الاستكشاف EXPO.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

* الهيكل التنظيمي لسوناطراك : سنقوم بعرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك من أجل فهم التقسيم الإداري للمؤسسة، وهو كالتالي:

الشكل رقم (...): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2019، ص18

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفرع الثاني: عرض التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك

تحتوي التقارير المالية الخاصة بمؤسسة سوناطراك من 20 إلى 70 صفحة تضمنت أهم المعلومات الخاصة بإدارة المؤسسة، بالمالية بالتسويق بالاستثمار وحتى بالأعمال خارج الوطن، وكذا أهم انجازاتها خلال السنة الجارية وكل ما حققته من أرباح وخسائر، وتقديراتها للسنة المقبلة، بالإضافة إلى الكشوفات المالية والملاحق الموضحة لها بكل ما تحتويه من تفسيرات حول السياسة المحاسبية والمالية الخاصة بالمؤسسة ووضعه المادي بكل شفافية ووضوح.

تضم التقارير المالية للمؤسسة 6 أقسام وهي:

- القسم الأول: مقدمة عامة
- القسم الثاني: عرض القوائم المالية
- القسم الثالث: المبادئ المحاسبية
- القسم الرابع: مبادئ البيانات المالية
- القسم الخامس: الملاحظات الخاصة بالقوائم المالية
- القسم السادس: معلومات أخرى: التأمينات

تم إغلاق الحسابات المالية لمؤسسة سوناطراك وفق المبادئ المحاسبية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي من خلال نص القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، وابتاع نفس السياسات المحاسبية الخاصة بالسنوات السابقة.

تم عرض الأرقام المحاسبية للبيانات المالية بالمليون دينار جزائري في سنة 2010، وبالمليار دينار جزائري في سنة 2017، كما يتم تقديم القوائم المالية بمصادقة من طرف الجمعية العامة العادية لمؤسسة سوناطراك ومدقق الحسابات.

تخضع العمليات الخاصة بمؤسسة سوناطراك للجباية البترولية وفق القانون رقم 05-07 الصادر في 28 أبريل 2005، وللجباية العادية للأعمال التي ليس لها علاقة بالبحوث واستغلال المحروقات بمعدل 26%.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

إن التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 صادف تغيير الطرق المحاسبية من خلال الانتقال إلى العمل بالنظام المحاسبي المالي، ومن أجل أن تكون لقوائم المالية قابلة للمقارنة بين سنتي 2010 و2009، قامت المؤسسة بوضع حسابات شكلية (Pro forma).

عرف نشاطها الاقتصادي لسنة 2010 فيما يخص إنتاج المحروقات، ارتفاعا ملحوظا بنسبة 28% مقارنة مع السنة الماضية، أما إيراداتها المالية فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا من 44,9 مليار دولار في سنة 2009 إلى 56,7 مليار دولار في سنة 2010.

حققت المؤسسة ارتفاعا في النتيجة المحاسبية الصافية لسنة 2017 التي قدرت بـ 326 مليار دج، أي بنسبة 57,7% مقارنة بسنة 2016، كما حولت مبلغ 100 مليار دج كأرباح إلى الخزينة العمومية.

الفرع الثالث: عرض القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك

قامت مؤسسة سوناطراك خلال سنة 2010 و2017 بالإفصاح عن القوائم المالية التالية:

1- الميزانية

✓ بلغت مجموع الميزانية الأصول لسنة 2010 لمؤسسة سوناطراك مبلغ 6 624 490 مليون دج لسنة وقسمت إلى ثلاث أصناف وهي الأصول غير الجارية التي تشمل التثبيتات بكل أنواعها بما فيها المادية، المعنوية، المالية، التثبيتات قيد الإنجاز وفي شكل امتياز، المعدات وألات إنتاج المحروقات، والضرائب المؤجلة أصول، الأصول الجارية وتضم المخزونات والحقوق، والمتاحات وما يماثلها التي تحتوي على النقدية في البنوك والصندوق، الأوراق والمشتقات المالية إضافة إلى عناصر أخرى.¹

بالنسبة لسنة 2017 فقد بلغت مجموع أصول المؤسسة ما يعادل 10 570 مليار دج وهي تحتوي على نفس العناصر كما في ميزانية 2010.²

✓ تحتوي الميزانية خصوم لسنة 2010 لمؤسسة سوناطراك على ثلاث أقسام وهي الأموال الخاصة وفيها رأس المال الصادر، فارق إعادة التقييم، النتيجة الصافية والمرحل من جديد، الخصوم غير الجارية

¹ أنظر الملحق رقم 32

² أنظر الملحق رقم 33

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

وفيها الإيرادات والأعباء المسجلة والخصوم الجارية وفيها حسابات الغير من موردين وزبائن ومختلف المدينون والدائنون.¹

أما بالنسبة لسنة 2017 فهي تحتوي على نفس العناصر وهي مرتبة حسب درجة الاستحقاق.²

2- جدول حسابات النتائج

✓ أعدت مؤسسة سوناطراك جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وهو يحتوي على جميع العناصر الواجبة إظهارها من انتاج السنة المالية، إستهلاك السنة المالية، القيمة المضافة للاستغلال، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملية، النتيجة العادية قبل الضرائب، نتيجة الأنشطة العادية التي بلغت في 2010 مبلغ 705 476 مليون دج.³

✓ أما بالنسبة لسنة 2017 فقد اتبعت نفس طريقة عرض جدول حسابات النتائج وهي حسب الطبيعة، وقد احتوي على جميع العناصر السابقة الذكر، كما بلغت نتيجة الأنشطة العادية ما يعادل 326 مليار دج.⁴

3- قائمة التدفقات النقدية

✓ لم تقم المؤسسة بعرض قائمة تدفقات الخزينة لسنة 2010
✓ أما سنة 2017 فتبعت في عرضها الطريقة غير المباشرة وشملت العناصر الثلاث الواجب إظهارها وهي تدفقات الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.⁵

4- قائمة تغيرات الأموال الخاصة

✓ تحتوي قائمة تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 على العناصر الواجب إظهارها من تغيير في الطرق المحاسبية، تصحيح الأخطاء، إعادة تقييم التثبيات، الأرباح المدفوعة، صافي نتيجة السنة المالية وباقي العناصر، بالإضافة إلى إظهار الرصيد في القائمة لثلاث سنوات.⁶

¹ أنظر الملحق رقم 34

² أنظر الملحق رقم 35

³ أنظر الملحق رقم 36

⁴ أنظر الملحق رقم 37

⁵ أنظر الملحق رقم 38

⁶ أنظر الملحق رقم 39

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

✓ كذلك الأمر لسنة 2017 فقد احتوت قائمة تغيرات الأموال الخاصة على نفس العناصر السابقة الذكر مع غياب عمود الملاحظات التي يحتوي على التفسيرات الموجودة في الملاحق للمبالغ المسجلة فيها.¹

المطلب الثاني: المقارنة من حيث الشكل والإطار الفكري

من خلال المبحث السابق حاولنا التعرف على مؤسسة سوناطراك عن طريق إعطاء لمحة عنها وكذا هيكلها التنظيمي، ولإكمال الدراسة سنقوم في هذا المطلب بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة لسنتي 2016 و2017 بالإضافة إلى سنة 2010 (المرحلة الانتقالية) مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الشكل، الإطار الفكري بالإضافة إلى قياس وعرض بنودها.

الفرع الأول: مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الشكل

لمقارنة القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الشكل سنقارنها مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول IFRS1 الذي تطرق إلى "تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة"، المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 الذي يتناول "إعداد وعرض القوائم المالية" وكذا المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 الذي تناول "تدفقات الخزينة".

1- مدى توافق القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 " **تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة "**

يتم تطبيق هذا المعيار عند تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة، ومن خلال التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 لاحظنا مايلي:

- قامت المؤسسة بإعداد ميزانية افتتاحية لسنة 2010 المصرح بها في الملاحق حسب الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي القائم على المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وهذا بناء على الحسابات المقفلة في 2009/12/31 التي تم إعادة معالجتها وتعديلها حسب SCF بأثر رجعي، ومن بين هذه التعديلات نجد:

¹ أنظر الملحق رقم 40

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأمرواسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

* تسجيل مؤونات الالتزام بالتقاعد لسنة 2009؛

* يتم التعامل مع عناصر الأصول بطريقة انفرادية إذا كان عمرها الإنتاجي مختلف و يوفرون منافع إقتصادية بوتيرة مختلفة و هي (قاطرات و القوارب، الصنادل، المباني و المباني الموجهة للخدمات الإجتماعية، قنوات النقل)

- قامت المؤسسة بإتباع نفس الطرق والسياسات المحاسبية في ميزانيتها الافتتاحية والميزانية المعروضة في قوائمها المالية الأولى من بداية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

- قامت المؤسسة بإعادة معالجة المعطيات المقارنة الخاصة لسنة 2009 بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع معطيات القوائم المالية الخاصة بسنة 2010، وذلك من خلال إعداد حسابات شكلية لاسيما لجدول حسابات النتائج لمطابقة الحسابات من PCN إلى الحسابات التي تناسبها في SCF ومن أجل سلامة المطابقة تقوم بوضع حسابات انتقالية للحسابات التي لا تجد ما يقابلها في النظام المحاسبي المالي بصفة استثنائية إلى حين وضعها في أقسام حساباتها المعنية وترصيدها بواسطة الحسابات الملائمة أثناء مرحلة إعادة المعالجة، ويتم التوصل إلى تساوي مجموع أرصدة ميزانية سنة 2009 وفق PCN و scf؛

- تم الاعتراف وتسجيل الأصول والخصوم التي تنص عليها معايير الإبلاغ المالي الدولية والتخلي عن الأصول والخصوم التي لا تنص عليها، كما تم إعادة تصنيفها إلى متداولة وغير متداولة وفقا لما هو منصوص عليه فيها وتكون التعديلات والتصحيحات من خلال الأموال الخاصة في حساب المرحل من جديد الذي يضم حسب الشروحات المقدمة في الملاحق في الملاحظة رقم 16 ما يلي:

* إلغاء بعض المصاريف الأولية وحسابات قيد التنفيذ من تكاليف تحقيق متحف الجيولوجيا ؛

* تدني قيمة الآبار الغير قابلة للاستغلال التجاري؛

* الاهتلاكات حسب مكونات الأصول ومؤونات التقاعد؛

* فروقات أسعار الصرف (خصم ديون و ذمم مدينة بالمعاملات الأجنبية).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأموال سي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- قامت المؤسسة بعرض التفسيرات المفصلة لأثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في الملاحق المفسرة على الوضعية المالية للشركة مقارنة بالسنة السابقة، على الأداء المالي وكذلك عرض التدفقات النقدية، وتضمنت النقاط التالية:

❖ **المصاريف الإعدادية:** المتكونة من تكاليف الاقتراض، تكاليف قبل بدء التشغيل ومصاريف الدراسات و الأبحاث، وكانت تسجلها المؤسسة حسب PCN في المصاريف الإعدادية كأصول معنوية لكن بعد تبنيها للنظام المحاسبي المالي، قامت بحذفها من الميزانية ليتم إلحاقها بالأصل المعني بشروط الاعتراف بها وبتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، ويظهر هذا التعديل من خلال استعاب هذه التكاليف في ميزانية 2010/10/31 كتخفيض في الأموال الخاصة في حساب المرحل من جديد بأثر رجعي كما لو أنها تم الاعتراف بها دائما كمصروف، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

✚ وجود منافع اقتصادية مستقبلية؛

✚ يمكن حساب تكلفة الأصل بموثوقية؛

✚ يكون الأصل المعنوي قابل للتحديد والفصل، أي بمعنى يمكن أن يكون موضوع بيع، إيجار أو مبادلة.

يظهر هذا التعديل بإلغاء جميع هذه المصاريف الإعدادية من ميزانية 2009/12/31 ليتم استعابها كتخفيض في الأموال الخاصة في حساب المرحل من جديد بأثر رجعي كما لو أنها تم الاعتراف بها دائما كمصروف.

التأثير على تعديل الأموال الخاصة كان بقيمة 2,9- مليار دج كما يلي:

الجدول رقم (04) : شرح التأثيرات الطارئة في حساب الأموال الخاصة لسوناطراك الوحدة: مليار دج

8,382	المصاريف الإعدادية
5,499	اكتشافات تراكمية (Résorptions Cumulées)
2,883	رصيد (solde à résorber)

المصدر: التقرير المالي السنوي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 ص24

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

تم حذف من الميزانية كذلك الأصول الثابتة ذات القيمة الضعيفة، مؤونات الإصلاحات الكبرى.

❖ تكاليف الجيولوجيا والجيوفيزيائية وتكاليف البحث والتطوير ذاتيا: كانت تسجل حسب PCN

كاستثمارات في حساب "الدراسات والأبحاث حول المحروقات" وكانت تهتك كليا Massivement عند إغلاق الحسابات، أما مع ظهور النظام المحاسبي المالي تم حذفها من الميزانية حيث أصبحت لا تحقق شروط الإعتراف بالأصل ليتم إدراجها في حسابات النتائج كمصاريف، وبهذا الإلغاء سوف يظهر تأثيرها في الأموال الخاصة في حساب المرحل من جديد. وملاحظة عن الأصول التي هي في مرحلة التطوير والإنتاج ذات المواصفات الإعتراف بالأصل لا تخضع لأيّة تعديلات.

❖ التكاليف الجيولوجيا والفيزيولوجيا وتكاليف البحث والتطوير بالشراكة: فقد كانت تعترف بها

المؤسسة حسب SCF في مرحلة البحث عند قسم الاستكشاف في حساب الاستثمارات قيد التنفيذ مهما كانت طبيعته موجبة أو سالبة، ويعد ذلك في مرحلة التحويل يتم إعادة تسجيل هذه الاستثمارات قيد التنفيذ في حساب الاستثمار الخاص به ويتم اهتلاكه كليا Massivement عند نهاية السنة المالية، لكن مع ظهور النظام المحاسبي المالي تغيرت الطرق المحاسبية حيث أصبحت المؤسسة تعترف فقط بالتكاليف المنفقة حول الاستكشاف الموجب في الأصول قيد التنفيذ وفي مرحلة التحويل و بداية التشغيل تنسب إلى الأصل المعني حسب طبيعتها وتهتك خطيا في نهاية الدورة.

قامت المؤسسة في بداية تطبيق النظام بإعداد مدونة حسابات جديدة خاصة بها يتماشى وهيكلها، نشاطها واحتياجاتها لمعلومات التسيير، كما قامت بتشخيص برنامج لمعالجة المعلومات المالية والمحاسبية، من أجل التأقلم مع خصائص النظام المحاسبي المالي أو الإبقاء على البرنامج السابق مع إدخال التعديلات اللازمة على الإعدادات الخاصة بالنظام الجديد بغية تطويره وجعله أكثر ملائمة وتناسقا.

قامت المؤسسة بإظهار جدولين لسنتين متتاليتين لكل قائمة مالية، حسب ما نص عليه المعيار IFRS1

من خلال ما سبق نستنتج أن المؤسسة تبنت معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي في 2010، كما اتبعت القواعد المنصوص عليها في التعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة في 2010/10/29 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

2- مدى توافق القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك مع المعيار الدولي الأول IAS1 "إعداد وعرض القوائم المالية"

أ- الميزانية: الميزانية المعروضة في التقارير المالية للمؤسسة هي ميزانية خاصة بالحسابات الفردية لسوناطراك SPA وهي لا تجمع الحسابات الخاصة بفروع المجمع، ومن خلال الميزانية التي أعدتها المؤسسة خلال ثلاث سنوات الدراسة نلاحظ مايلي:

➤ أعدت الميزانية في شكل جدولان مستقلان واحد يمثل الأصول و الآخر الخصوم، كما لاحظنا بأن ميزانية 2010 تحتوي على عمودين الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة السابقة التي تم إعادة معالجتها بأثر رجعي) وعمود مخصص للإيضاحات، أما فيما يخص ميزانية سنتي 2016، 2017 فهي تضم عمودين للدورة الحالية والسابقة؛

➤ تم تصنيف ميزانية 2010 حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي و حسب الشروط التي حددها المعيار المحاسبي المالي IAS1 والخاصة بقواعد تقديم الميزانية إلى أربعة أصناف وهي: أصول غير جارية، أصول جارية، الأموال الخاصة و الخصوم غير الجارية، وينطبق الأمر على ميزانيات السنوات اللاحقة، وكذلك الأمر بالنسبة لميزانية 2017.

➤ أدرجت الأصول في الميزانية حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق؛

➤ تضم الميزانية الحد الأدنى من العناصر في جانب الأصول مثال الأصول العينية، الأصول المادية كالأراضي والمباني والمالية، الأصول الضريبية، النقديات بأنواعها، وأصول أخرى؛

➤ لا تضم ميزانية المؤسسة عمودا خاص بالاهتلاكات والمؤونات؛

➤ تضم الميزانية الحد الأدنى من العناصر في جانب الخصوم مثال القروض الطويلة والقصيرة المدى، الخصوم الضريبية، المدينون، المتاحات و الإحتياطات؛

➤ تظهر في الميزانية العملة المستخدمة (الدينار الجزائري) ومستوى تجميع أو اختصار القيمة (الوحدة مليون دينار).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

نستنتج أن خلال الدراسة الشكلية لميزانية مؤسسة سوناطراك أنها متوافقة كلياً مع ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS1، وينطبق ذلك على الجانبين الأصول والخصوم.

ب- جدول حسابات النتائج:

➤ أعدت المؤسسة جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في كل سنوات الدراسة، مبينة فيه جميع عناصر الإيرادات الواجب إدراجها كرقم الأعمال، إنتاج المؤسسة لنفسها وباقي الإيرادات، كما أظهرت فيه جميع عناصر الأعباء كالمشتريات المستهلكة، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والمدفوعات المتماثلة، وصولاً إلى النتيجة العامة والنتيجة الصافية بعد فرض الضريبة؛

➤ يحتوي جدول حسابات النتائج عمودين واحد خاص بالسنة الحالية والثاني بالسنة الماضية، وأضيف عمود للملاحظات بالنسبة لجدول حسابات النتائج الخاص بسنة 2010 ليتم فيه شرح التغييرات في الطرق المحاسبية جراء عملية الانتقال من PCN إلى SCF؛

➤ يضم الجدول حسابات النتائج لسنة 2010 دورتين 2009 (بأرقام تم إعادة تعديلها حسب النظام المحاسبي المالي بأثر رجعي) و 2010 و هذا بنتيجة صافية على التوالي: 284 277 مليون دج و 705 492 مليون دج، هذه الزيادة أو هذه القفزة في النتيجة الصافية بنسبة 148% يرجع سببها إلى مجموعة من العناصر من بينها:

- قامت مؤسسة سوناطراك في سنة 2010 بالإعتراف ببعض المنتجات نظراً لتنظيم مبيعات الغاز مقارنة بالسنوات السابقة بمبلغ 122 ملون دينار، الإعتراف بالتعويضات الممنوحة من الدولة كإيرادات بمبلغ 22 مليون دينار والتي تمثل الفرق بين تكلفة شراء زيت الغاز المستورد و سعر البيع الداخلي وهذا لإرضاء السوق المحلية؛

- استقرار في المصاريف الإجمالية (-1%) على الرغم من ارتفاع رقم الأعمال بـ 26%؛

- ارتفاع سعر البرميل من 61,5 دولار للبرميل في 2009 إلى 79,7 دولار للبرميل في سنة 2010، كما تم اكتشاف 29 من حقول البترول (découvertes d'hydrocarbure)؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- التطورات الملحوظة في الإنجازات الاستثمارية بـ 924 مليون دج، وانخفاض في تكاليف الاستثمار من 299 مليار دج في سنة 2009 إلى 273 مليار دج في سنة 2010، أي بنسبة 9%؛

➤ أما 2017 فقد حققت ارتفاع ملحوظ في النتيجة صافية التي كانت بقيمة 326 مليار دج أي بنسبة 57,7% مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى الزيادة في أسعار البترول؛

➤ نجد في جدول حسابات النتائج خانة ثالثة مخصصة للملاحظات التي يتم شرحها لاحقا في الملاحق والتي لها علاقة بتفسير مبالغ الحسابات الموضوعة في الجدول؛

➤ يحتوي جدول حسابات النتائج الخاص بسنة 2010 على كل العناصر الواجب إظهارها بما فيها العناصر الغير العادية من الإيرادات و المصاريف التي بلغت 15 مليون دج كإيرادات غير عادية، وهي عبارة عن أحداث ومعاملات متميزة عن النشاط العادي للمؤسسة وذات طبيعة استثنائية مثل الكوارث الطبيعية غير المتوقعة، أما فيما يخص سنتي 2016، 2017 فلم تسجلها؛

➤ قامت المؤسسة في سنة 2010 بوضع مبلغ 2520 مليار دج من الجباية البترولية في الخزينة العمومية والتي زادت عن السنة الماضية بنسبة 27%، أما في سنة 2017 فقد قامت المؤسسة بوضع مبلغ من إيراداتها التي قدر بـ 100 مليار دج الذي زاد على السنة الماضية بنسبة 100%.

من خلال مقارنة لجدول حسابات النتائج للمؤسسة سوناطراك مع ما جاء في المعيار الدولي رقم 1 "إعداد وعرض التقارير المالية" لاحظنا أنهما متوافقان كليا شكليا.

ت- قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

تتفق قائمة التغيرات في الأموال الخاصة لمؤسسة سوناطراك الخاصة بسنة 2016 و 2017 مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS1 حيث تضمنت مختلف العناصر الواجب إدراجها فيها، أما بالنسبة للسنة الانتقالية أي 2010 فنلاحظ وجود عمود إضافي خصص للملاحظات أين سيتم شرحها في نهاية الجدول ومن بينها ملاحظة رقم 01 التي تنص على أن مبلغ 26,323 مليار دولار ناتج عن أثر هبوط

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأمراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

في حقوق المساهمين بعد عمليات إعادة المعالجة التي تم تنفيذها أثناء الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، وهو يمثل مبلغ حساب المرحل من جديد.

ث- الملاحق:

لقد تضمن التقرير المالي السنوي الذي أعدته مؤسسة سوناطراك لسنة 2010 العديد من الإيضاحات وهي مرقمة من 1 إلى 18، منها ما يتعلق بالميزانية، بحسابات النتائج وحتى بقائمة تغيرات الأموال الخاصة، تعتبر هذه الإيضاحات جزء لا يتجزأ من القوائم المالية لأنها تساعد على فهمها وتحتوي على معلومات لا يمكن إدراجها في القوائم المالية، كما تضمن التقرير السنوي شرح بعض الطرق المحاسبية والحسابات الأساسية نتيجة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالعناصر النقدية، الأصول المالية، المادية و المعنوية، رقم الأعمال، المخزونات وأصول إنتاج الهيدروكربون، إضافة إلى مخصصات الموظفين.

أما فيما يخص التقرير السنوي الخاص بسنة 2016، 2017 نرى أنه يختلف نوعا ما عن التقرير السنوي لسنة 2010، فهي تحتوي على جميع القوائم المالية إضافة إلى الإيضاحات الخاصة بها والتي قسمت إلى ثلاث فئات، الأولى خصصت لشرح المبادئ المحاسبية، الثانية لتوضيح البيانات المالية الرئيسية الخاصة بالمبيعات، النسب والمجاميع والالتزامات خارج الميزانية، أما الفئة الثالثة خصصت للإيضاحات التي لها علاقة مباشرة بالقوائم المالية.

نرى من هذا أن التقارير السنوية التي أعدتها شركة سوناطراك متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "إعداد وعرض التقارير المالية".

3- مدى توافق القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك مع المعيار الدولي الأول IAS7 "جدول تدفقات الخزينة"

من خلال التقرير المالي لشركة سوناطراك لسنة 2010 تبين لنا أن المؤسسة لم تقم بإعداد جدول تدفقات الخزينة خلال مرحلة الانتقالية، بل اكتفت بإعداد الميزانية، جدول حسابات النتائج و قائمة التغيرات في الأموال الخاصة ولم تصرح المؤسسة عن الأسباب التي واجهتها في عدم تمكنها من إعداده.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

أما بالنسبة للسنوات لسنة 2016 و 2017 فمن خلال التقرير المالي السنوي للمؤسسة نجد أنها قامت بإعداد كل القوائم المالية المنصوص عليها في SCF والمعايير المحاسبية الدولية بما فيها قائمة التدفقات النقدية للخرينة التي أعدتها وفق الطريقة الغير المباشرة التي تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان التعديلات على الإهلاكات تغيرات حركة المخزون، الزبائن و الموردين.

كما قسمت القائمة إلى مداخل و مخارج الأصول المالية الحاصلة أثناء الدورة المالية حسب مصدرها إلى:

* التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية؛

* التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة الاستثمارية؛

* التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل.

و بهذا يمكن استنتاج أن قائمة التدفقات النقدية للخرينة لمؤسسة سوناطراك متوافقة كليا مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي "7" جدول تدفقات الخرينة".

الفرع الثاني: مقارنة القوائم المالية للمؤسسة سوناطراك مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث

الإطار الفكري

أعدت مؤسسة سوناطراك الحسابات الإجتماعية لسنة 2010 وفق القواعد و الأسس المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، الذي أحدث تغيرات جذرية في المفاهيم، في طرق وقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي، وفي طبيعة و محتوى القوائم المالية.

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى السماح بمقارنة الحسابات المالية بين المؤسسات داخل الوطن وعلى المستوى الدولي، يضمن للمستثمرين معلومات مالية و محاسبية واضحة و شفافة وتكون أقرب من الوضع الإقتصادي والمالي الحقيقي للمؤسسة.

السياسات المحاسبية تتمثل في المبادئ، الأساسيات، الاتفاقيات، القواعد والممارسات المحددة والمطبقة من طرف مؤسسة سوناطراك لإعداد وعرض قوائمها المالية، وهي مطبقة بصفة دائمة من دورة إلى أخرى.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

تم تطبيق مبدأ الأهمية النسبية في عرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية حيث تم تجميع ودمج جميع المعلومات التي لها نفس الأهمية النسبية وترك المعلومات التي تكون أهميتها النسبية مرتفعة ومتفاوتة نوعا ما وهذا سواء للأصول أو للخصوم.

عند عدم وجود أي معالجة لصفقة معينة ضمن SCF تقوم إدارة المؤسسة بممارسة حكم لتحديد وتنفيذ السياسات المحاسبية التي تسمح بتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومة ملائمة وموثوقة وإعطاء صورة صادقة للوضع المالية والأداء المالي.

إن الهدف من القوائم المالية يكمن في تزويد الأطراف ذوي العلاقة بمعلومات ملائمة عن:

* الوضعية المالية (الميزانية)؛

* الأداء المالي (حسابات النتائج)؛

* التغيرات المفصلة للأموال الخاصة (قائمة تغيرات الأموال الخاصة)؛

* تغيرات وضعية الخزينة (قائمة تدفقات الخزينة).

ومن أجل تلبية حاجات مجموع مستخدمي القوائم المالية تطبق المؤسسة محاسبة التعهد أو الالتزام، وبالتالي فالصفقات تسجل في الدورات المالية الخاصة بها.

كذلك تسجل المعاملات محاسبيا وتعرض في القوائم المالية مطابقة لطبيعتها وواقعها المالي والاقتصادي بدون الاعتماد فقط على الشكل القانوني لها.

تطبيقا للقانون 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 الخاص بالمحروقات المتغيرة و المكملة، يتم إجراء المحاسبة عن طريق تشغيل نظام النقل المحيطي وخطوط الأنابيب بالإضافة إلى منشأة تكرير تحويل الهيدروكربونات.

الطرق والقواعد المحاسبية الأساسية في تقييم وتسجيل العناصر المعروضة في القوائم المالية تكون على النحو التالي:

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الجدول رقم (05) : جدول يوضح الطرق والقواعد المحاسبية في تقييم وعرض القوائم المالية

الحسابات	طريقة التقييم
التبittات المعنوية والتبittات العينية التبittات المالية	• تكلفة الاقتناء • تكلفة الاقتناء / القيمة العادلة
إهلاك التبittات الاهتلاك الاهتلاك حسب المكونات إعادة التقييم	• خطي • مطبقة على كافة الفئات المعنية • مطبقة على بعض الهياكل الصناعية • لا يستخدم بها
مخزونات المواد الأولية و المشتريات مخزونات المواد التامة الصنع خروج المخزونات تتبع المخزون	• تكلفة الشراء • تكلفة الإنتاج • التكلفة الوسيطة المرجحة CMUP • الجرد الدائم
تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحاسبية العامة	• يسجل التأثير في حساب الترحيل من جديد
الديون والحقوق المالية	• الحقوق المالية تحول في 12/31/ • أما الديون تقوم بالعملة الأجنبية
حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية	• يتم إنجازها حسب الطريقة الغير مباشرة

المصدر: التقرير المالي السنوي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017 ص09

من خلال ما سبق نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك أعدت قوائمها المالية وفق المبادئ والفروض المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، كما أنها موجهة لنفس المستخدمين وتسعى لتحقيق نفس الأهداف، وبالتالي فهي متوافقة كلياً مع الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

المطلب الثالث: المقارنة من حيث قياس وعرض عناصر القوائم المالية

بعد أن درسنا مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث عرضها لتقاريرها المالية وإطارها التصويري، سنقوم في هذا المطلب بدراسة كيفية تقييم وقياس عناصر بنود القوائم المالية لسنة 2010، واستنتاج التغيرات التي طرأت عليها منذ تبنيها للنظام المحاسبي المالي وهذا من خلال دراسة التقرير المالي لسنة 2017 أن وجدت.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفرع الأول: المقارنة من حيث تقييم عناصر الميزانية

1- تقييم عناصر الأصول

أ- الأصول غير الجارية

- الأصول الثابتة المعنوية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS38 "الأصول الثابتة المعنوية"

تتبع المؤسسة القواعد التالية لمعالجة الأصول المعنوية:

* تتضمن الأصول المعنوية لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 برامج الإعلام الألي، رخص الاستغلال الأخرى، الامتيازات، الشهرة المكتسبة ومصاريف تطوير حقول المعادن الموجهة للاستغلال التجاري، أما فيما يخص سنة 2016 و2017 فهي تشتمل على نفس العناصر الموجودة في ميزانية 2010 ما عدى الامتيازات الشهرة المكتسبة.

* تقوم المؤسسة بتطوير مشاريع داخلية فيطلب ذلك مصاريف لتحقيقها، هذه الأخيرة تدخل ضمن الأصول المعنوية إذا توفرت مجموعة من الشروط نذكرها فيما يلي:

■ مشروع التطوير قابل للتحديد بوضوح؛

■ تكون غاية المؤسسة من المشروع إما أن تستغله داخليا أو بهدف بيعه لأطراف خارجية؛

■ توفر كل الموارد الضرورية والمستلزمات التقنية لاستكمال المشروع؛

■ الجدوى الفنية للمشروع مثبتة؛

■ اثبات منفعة المشروع داخليا أو التأكد من وجود سوق لبيعه؛

■ النفقات الخاصة بالمشروع تحدد بموثوقية.

هذه الشروط خاصة بالتقرير المالي لسنة 2010، أما سنة 2016 و2017 فنجد نفس الشروط مع غياب

شرط واحد وهو أن تكون الجدوى الفنية للمشروع مثبتة؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

إذا لم تتوفر جميع الشروط المذكورة أعلاه فإن هذه المصاريف لا تدخل ضمن الأصول المعنوية وإنما تعالج كأعباء.

* تسجل الأصول المعنوية في ميزانية مؤسسة سوناطراك بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، والأصول المعنوية ذات العمر غير محدود لا تهتك وتختبر لها خسارة قيمة في نهاية كل دورة مالية.

* تقوم المؤسسة في نهاية كل دورة محاسبية باحتساب مخصصات الاهتلاك للأصول المعنوية وفق الطريقة الخطية.

* بلغت الأصول المعنوية في سنة 2010 مبلغ 1920 مليون دج، أما في سنة 2016 وصلت إلى 3 مليار دج، أما في سنة 2017 فقد وصلت إلى 12 مليار دج.

من خلال ما سبق نستنتج أن الأصول المعنوية للمؤسسة متوافقة نسبيا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS38 حيث أنها لم تطبق كل فقراته، فهي تعترف بالأصول المعنوية بالتكلفة التاريخية إذا توفرت فيها الشروط، تهتك خطيا، وتختبر خسارة القيمة إلا للأصول التي لا تهتك، أما فيما يخص باقي الأصول التي تهتك فلم تعطي المؤسسة أي تفسيرات توضح فيها أنها تخضعها لاختبارات تدني القيمة في نهاية كل سنة مالية وأنها تسجلها في حساب مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة الذي بلغ في سنة 2010 مبلغ 301605 مليون دج وهو يضم كل من المخصصات الاهتلاكات والمؤونات للأصول غير الجارية والجارية، كما أنها لم تصرح بالعمر الإنتاجي الخاص بها ولا بمعدلات الاهتلاكات.

من جهة أخرى نجد حساب استرجاعات المؤونات وخسائر القيمة الذي بلغ في سنة 2010 مبلغ 30783 مليون دج وهو يجمع كل من الإسترجاعات للأصول غير الجارية والجارية، وبالتالي لم تصرح المؤسسة بأنها تسترجع من المخصصات الخاصة بالأصول المعنوية.

أما من خلال التقرير المالي السنوي لسنة 2017 يظهر لنا أن المؤسسة لم تقم بأي تغييرات أو تعديلات في طريقة تقييم أصولها المعنوية ومازالت لا تخضعها لاختبارات تدني القيمة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- الأصول الثابتة المادية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS16 "الممتلكات التجهيزات والمعدات"

تتكون الأصول المادية لمؤسسة سوناطراك من:

- * المنشآت الثابتة والمركبة والمتمثلة في مجموعة متكاملة من الوحدات المحددة الضرورية للإنتاج، النقل أو معالجة المحروقات؛
- * المعدات، الآلات، أثاث ومباني الإنتاج؛
- * المنقولات والعقارات التي تضم البنية التحتية ذات الصلة الإجتماعية للمؤسسة مثل مباني الموظفين، المطاعم والمراكز الطبية.

تتبع مؤسسة سوناطراك المبادئ الآتية لتجميع و فصل الأصول المادية:

- العناصر ذات القيمة الضعيفة لا تدخل ضمن الأصول المادية وإنما تعتبر من استهلاكات الدورة؛
- تسجل قطع الغيار و معدات الصيانة ضمن الأصول العينية عندما يرتبط استعمالها بأصول مادية أخرى، وإذا كانت الشركة تنوي استخدامها لأكثر من سنة مالية؛
- عناصر أو مكونات الأصول تعالج بطريقة انفرادية أي كعناصر منفصلة بشرط أن يكون عمرها الإنتاجي مختلف وتحقق منافع إقتصادية مستقبلية بوتيرة مختلفة، وتتضمن مكونات الأصل الفئات التالية:

✚ القوارب و القاطرات؛ (vedettes et remorqueurs)

✚ الصنادل؛ (Barges)

✚ المباني؛ (bâtiments)

✚ قنوات النقل؛ (Voies de transports)

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

مباني الخدمات الإجتماعية (Bâtiments pour œuvre sociales)

- الأصول المادية الأخرى التي تمثل أساس الأعمال (كالآبار وتركيبات الاستخراج و جمع المحروقات، أنظمة النقل بالأنابيب، تركيبات معالجة و تحويل المحروقات) تنقسم إلى قسمين:

مكونات ترك وترميم المواقع؛ composons d'abondons et restitution de sites

مكونات تنقيحات متعددة السنوات. composons de révisions pluriannuelles

- نفقات تفكيك، إزالة و تهيئة الموقع تدخل ضمن تكلفة الاقتناء أو تحقيق الاستثمار؛

- النفقات المرتبطة بالأمن و البيئة تدخل ضمن الأصول المادية؛

- تسجل الأصول العينية بتكلفتها المباشرة بما فيها من تكاليف الاقتناء والتأسيس في حالة الإنتاج الداخلي، الرسوم المدفوعة، الضرائب غير مسترجعة وأعباء مباشرة أخرى؛

- تهتم مؤسسة سوناطراك بالبحث عن مؤشرات داخلية وخارجية لتدني القيمة في نهاية كل دورة محاسبية، بحيث تخضع الأصول المادية إلى إعادة التقييم وتعترف بالفرق الموجب كاحتياطات، ولكن لم تصرح بالطريقة المتبعة في إعادة تقييم أي وفق نموذج التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة.

- تهتك الأصول المادية للمؤسسة وفق طريقة الإهلاك الخطي، وقد عرفت مخصصات الإهلاك لسنة 2010 انخفاضا خاصة في البناءات ووسائل النقل بسبب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي؛

أما أصول إنتاج المحروقات فتطبق عليها مؤسسة سوناطراك القواعد التالية:

* تكاليف التطوير الخاصة بحفر الآبار التطويرية و بناء قدرة الإنتاج تسجل بتكلفة الاقتناء أو الانجاز متضمنة تكاليف القروض خلال فترة البناء؛

* كل المعدات، القطع و العناصر المنفصلة بطبيعتها والتي تعتبر أساسية لعمل أصول الإنتاج تدرج في هذه المجموعة بطريقة نهائية و تسجل بتكلفة الاقتناء أو الإنجاز، وتهتك بنفس معدل التجهيز الأساسي المرتبط بها؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- * أعمال الصيانة الكبرى للآبار الموجهة لصيانة أو تحسين معدلات الاسترداد تسجل بتكلفة تحقيقها وتستهلك بنفس معدل البئر المنتج؛
- * التكاليف الموجهة لترك وترميم المواقع لا تثبت ولكن تشكل لها مؤونات سنوية تدرج في أعباء الاستغلال وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون 05-07 الصادر في 2005/04/28 المعدلة والمكملة للمحروقات؛
- * أصول إنتاج المحروقات تهتك خطيا وفقا للمعدلات المنصوص عليها في القانون السابق على النحو التالي:

الجدول رقم (06): معدلات الاهتلاك أصول إنتاج المحروقات

أصول إنتاج المحروقات	معدل الإهلاك
أبار تطويرية غير منتجة	100%
أبار تطويرية منتجة	12,5%
أبار أخرى (مياه، حقن)	12,5%
تركيبات السطح	10%

المصدر: التقرير المالي السنوي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 ص10

من خلال دراسة ميزانية مؤسسة سوناطراك لسنة 2010 و2017 وبالأخص الأصول المادية استخلصنا أنها متوافقة نسبيا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS16 لأنها تطبق أغلبية فقرات المعيار خصوصا ما يتعلق بعملية القياس والتقييم.

- الأصول الثابتة المالية: اختبار المعيارين المحاسبيين الدوليين IAS32 وIAS39 ومعياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 وIFRS7 والمعيار المحاسبي الدولي IAS17

بالنسبة للأدوات المالية من أسهم وسندات أي كل من د/26 مساهمات وحسابات دائنة مرتبطة بمساهمات و د/27 التثبيتات المالية الأخرى نقوم باختبارها مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 الذي عوض المعيار المحاسبي المالي IAS39 من حيث الاعتراف والقياس، أما الأصول المالية: عقود الإيجار التمويلي د/274 ديون مترتبة على عقود الإيجار التمويلي ود/167 ديون مترتبة على عقد

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الإيجار التمويلي سنقارنها مع المعيار المحاسبي الدولي IAS17 الذي عوض بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16.

من خلال التقرير المالية لسنة 2010 و 2017 فيما يخص الأصول المالية استخلصنا النقاط التالية:

- تسجل الأصول المالية لمؤسسة سوناطراك محاسبيا في أربع فئات مختلفة، وهذا نظرا لأهدافها والأنماط السائدة عند اقتنائها، أو عند تغيير الغرض منها كما يلي:

✚ سندات المساهمة و الحقوق المرتبطة بها؛

✚ السندات المثبتة لنشاط المحفظة؛

✚ سندات مثبته أخرى طويلة الأجل والتي تكون للمؤسسة النية بالاحتفاظ بها حتى نهاية صلاحيتها؛

✚ قروض وحقوق مصدرة من طرف المؤسسة والتي لا تستطيع بيعها في الأجل القصير، أي في أقل من 12 شهرا.

والجدول التالي يوضح الأصول المالية الخاصة بالمؤسسة:

الجدول رقم (07) : الأصول المالية لمؤسسة سوناطراك الوحدة: مليون دينار

البيان	2010	2009	الفرق
الأسهم في الفروع	83 865	81 952	2%
الحقوق في المجتمع	285 444	234 928	22%
حقوق الملكية	12 613	13 205	-4%
قروض و حقوق	2 065	2 175	-5%
ودائع و كفالات	600	564	6%
المجموع	381922	332 261	15%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 ص21

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- تسجل الأصول المالية لمؤسسة سوناطراك في تاريخ دخولها بتكلفة الاقتناء بما فيها مصاريف السمسرة، الرسوم غير المسترجعة ورسوم البنك؛
 - لا يتم الإعتراف بأرباح الأسهم والفوائد المستحقة القبض الغير مدفوعة والمستحقة قبل تاريخ الاقتناء؛
 - تسجل الإيرادات والأعباء المالية من الأصول المالية في حسابات النتائج في حساب المنتجات المالية، بحيث بلغت العائدات من الأصول المالية في سنة 2017 ما يقدر بـ 36,6 مليار دج؛
 - يمثل فرق التقييم في الفرق بين القيمة العادلة والقيمة المحاسبية الصافية للأصول المالية والاستثمارات الصافية في الفروع بالخارج؛
 - لم تصرح المؤسسة بالمخاطر الخاصة بالأصول المالية سواء التشغيلية أو المالية حسب المعيار IFRS7. والجدولان التاليين يبينان مساهمات مؤسسة سوناطراك في المؤسسات الجزائرية والأجنبية:
- الجدول رقم (08): مساهمات مؤسسة سوناطراك في المؤسسات الجزائرية الوحدة: مليون دج**

المؤسسة	الرمز	رأس المال	الحصة %
شركة الاستثمار والمساهمات	SIP	200	100
الشركة القابضة للتقنية وكيمياء المحروقات	RCH	20 000	100
الشركة القابضة للخدمات شبه البترولية	SPP	400	100
الشركة القابضة للأنشطة الصناعية الخارجية	SVH	200	100
الشركة القابضة لتطوير المحروقات	AIE	6 500	100
الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج المنتجات البترولية	ALEPCO	-	-
NAFTOGAZ	NAFTAGOZ	30	100
المعهد الجزائري للدراسات المالية العليا	IAHEF	30	10
OSPPEC	OSPPEC	42,6	49,5
شركة التسيير وخدمات الطاقة	SGH	3 000	100
شركة الاتصالات الجزائرية للطاقة	AETC	200	50
المعهد الجزائري للبترول	IAP	1 500	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لمؤسسة سوناطراك، 2010، ص23

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الجدول رقم (09): مساهمات مؤسسة سوناطراك في المؤسسات الأجنبية الوحدة: مليون دج

المؤسسة	الرمز	رأس المال	الحصة %
Mariconsult SPA	Mariconsult	103 300 EURO	50
SAMCO (sagl)	SAMCO	20 000 CHF (فرنك سويسري)	5
MEDGAZ	MEDGAZ	28 500 000 EURO (الأورو)	36
Joint-venture Algerian Nippon Gas Transportation Corporation	JV ANG T	100 000 USD (الدولار الأمريكي)	25
Joint-venture Skikda LNG Transportation Corporation	SLTC	200 000 USD	25
Joint-venture Medeteranean LNG Transportation Corporation	MLNGTC	200 000 USD	25
SONATRACH International holding corporation	SIHC	200 000 USD	100
Société In Salah Gas Limited	ISGL	180 GBP	50
Société In Salah Gas Service Limited	ISGLSI	180 GBP (الجنيه الاسترليني)	50
Galsi	GALSI	37 242 300 EURO*	41,618 5
*لم يتضمن المبلغ المعترف به في الاحتياطات علاوات الإصدار 57 638 700 EURO			
TRANMED	TRANSMED	240 000 EURO	50
SONATRACH R.E	SH RE	20 000 000 EURO	90
Energias de Portugal	EDP	341 870 701 EURO	2,235
Naftec Mauritanie S.A	Naftec Mauritaie	120 000 000 Ouguiya (أوقية موريتانية)	51
Société Mauritanienne de Gaz	SOMGAZ	150 000 000 Ouguiya	33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لمؤسسة سوناطراك، 2010، ص23

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

يتبين من خلال ما سبق أن معالجة الأصول المالية الخاصة بمؤسسة سوناطراك متوافقة نسبيا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS32، حيث أنها تتبع المعيار من حيث التصنيف والاعتراف الأولي، أما من حيث التقييم فلا تخضعها لاختبارات تدني القيمة في نهاية السنة المالية؛

فيما يخص اختبار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 استنتجنا أن معالجة أصولها المالية غير متوافقة معه، وهذا بسبب أن المؤسسة مازالت تتبع التصنيف القديم الذي نص عليه IAS32 وليس على التصنيف الجديد الذي أتى به IFRS9 الذي يقسم الأدوات المالية إلى أصول مالية تقاس بتكلفة الإطفاء وأصول مالية بالقيمة العادلة، وكذلك بالنسبة لإعادة التقييم فلا تعتمد المؤسسة على القيمة العادلة في اختبار تدني قيمة أصولها المالية وهذا بسبب غياب سوق مالية في الجزائر.

أما بالنسبة للأصول المالية: عقود الإيجار التمويلي فلم نستطيع اختبار المعالجة المحاسبية لها مع المعيار المحاسبي الدولي IAS17 وهذا بسبب عدم توفر المعلومات في الملاحق المفسرة للقوائم المالية سواء في سنة 2010 و حتى سنة 2017.

ب- الأصول الجارية:

- المخزونات: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS2:

تتكون المخزونات الخاصة بمؤسسة سوناطراك من :

- السلع التي تحتفظ بها لغرض بيعها في سياق الأعمال العادية، وتتمثل في الإيرادات من المواد البترولية (بنزين و مازوت) الموجهة لإعادة بيعها في السوق المحلية؛
 - مخزون المواد الأولية التي يتم استهلاكها أثناء عملية الإنتاج أو لتقديم خدمات، وتشمل كل من قطع الغيار، المواد الكيميائية، مستلزمات البناء...
 - المنتجات التامة في زيوت تعبئة قنوات نقل المحروقات.
- تعتمد المؤسسة على القواعد التالية لمعالجة المخزونات :

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- تشتمل تكلفة المخزونات على كافة المصاريف المحتملة لوضعها في المكان المرغوب والحالة التي هي عليها و تتمثل في:

✚ تكلفة الاقتناء (شراء، مواد مستهلكة، مصاريف مرتبطة بالشراء)؛

✚ تكلفة التحويل (مصاريف المستخدمين، مصاريف متغيرة أو ثابتة)؛

✚ المصاريف العاملة، المصاريف المالية والمصاريف الإدارية المحملة للمخزونات

- تحدد تكلفة مخزونات المواد الأولية والمشتريات على أساس تكلفة الشراء، أما مخزونات المواد التامة الصنع فتحدد تكلفتها على أساس تكلفة الإنتاج؛

- تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر تقيم المخزونات بأقل قيمة بين التكلفة والقيمة الصافية للتحقيق (سعر بيع المقدر بعد خصم تكاليف الإنجاز و التسويق)؛

- تشكل المؤسسة مؤونة في نهاية كل دورة محاسبية لمواجهة الانخفاض في قيمة المخزونات في قسم الإنتاج والمتمثلة في: استقبال القضايا، المخزونات المتقدمة، مخزونات للإصلاح ومخزونات بطيئة الدوران، ويتم تعديلها بالزيادة أو النقصان؛

- تقيم المخزونات بطريقة التكلفة الوسيطة المرجحة CMUP وتتبع طريقة الجرد الدائم؛

- تحدد تكلفة المنتجات التامة في زيوت تعبئة قنوات نقل المحروقات عند وضعها في الخدمة، على أساس التكلفة التاريخية السائدة وقت التعبئة؛

- في حالة تقديم الخدمات، تحدد تكلفة المخزون بتكلفة الخدمة المقدمة التي من شأنها المؤسسة لم تعترف بعد بالمواد الخاصة بها.

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية للمخزونات لمؤسسة سوناطراك استخلصنا أنها متوافقة كليا مع نص المعيار المحاسبي الدولي IAS2.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS36 " انخفاض قيمة الأصول"

- تهتم مؤسسة سوناطراك بالبحث عن مؤشرات داخلية وخارجية لتدني القيمة في نهاية كل دورة محاسبية، بحيث تخضع الأصول المعنوية التي لا تهتك إلى إعادة التقييم وتعترف بالفرق الموجب كاحتياطات؛

- لم تصرح المؤسسة بأنها تختبر تدني قيمة الأصول المادية والمالية في نهاية كل دورة مالية، وبالعودة إلى الميزانية الأصول لسنة 2010 و 2017 نرى حساب فرق إعادة التقييم معدوم؛

- تقوم المؤسسة بتسجيل خسارة القيمة للأصل المادي في حسابات النتائج كعبء، ويتم تعديل مخصصات الاهتلاك المرتبطة بالأصل للفترات المستقبلية، وبعد ذلك تقوم المؤسسة بتثبيت الأصل في الميزانية بتكلفة منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة؛

- تراجع المؤسسة خسائر القيمة لمخزوناتا في نهاية كل دورة محاسبية وتسترجع في حالة انخفاض أو زوال مؤشرات التدني، ومن خلال جدول الحسابات الخاصة بمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 نلاحظ أن أنها استرجعت مبلغ 30 783 مليون دينار بما فيها المؤونات، أما في سنة 2016 و 2017 فاسترجعت المؤسسة مبلغ 29 مليار دينار و مبلغ 60 مليار دينار على التوالي.

نستنتج مما سبق أن معالجة تدني قيمة الأصول متوافقة نسبيا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS36، حيث أنها تختبر انخفاض بعض الأصول دون الأخرى.

2- المقارنة من حيث تقييم عناصر الخصوم

- مؤونة المخاطر والأعباء: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS37 "مؤونة المخاطر والأعباء"

- قامت المؤسسة بتكوين مؤونة الأعباء في سنة 2010 بقيمة 86001 مليون دينار والمكونة من المؤونة الخاصة بتغطية التزامات الذهاب للتقاعد بموجب جوائز نهاية الخدمة والمكافئات والميداليات، المؤونة الموجهة لانخفاض قيمة المخزونات في قسم الإنتاج (تضم المخزونات المتقدمة، المخزونات التي يتعين اصلاحها، المخزونات بطيئة الحركة)، والمؤونة لأخذ الحيطة حول عمليات ترك وترميم الموقع؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- قدرت مؤونة الأعباء الخاصة بسنة 2016 و 2017 بمبلغ 203 مليار دينار و 194 مليار دينار على التوالي؛

- تسجل مبلغ المؤونات في جدول حسابات النتائج كعبء؛

- المؤونات الخاصة بالحقوق الممنوحة للعمال لسنة 2009 تم إعادة حسابها نظرا للتغير في الطرق المحاسبية بالاتباع النظام المحاسبي المالي، وتم تحميل التغير في حساب المرحل من جديد بأثر رجعي في ميزانية 2010؛

- تراجع المؤسسة المؤونات في نهاية كل دورة محاسبية وتعديلها إما بالزيادة أو النقصان أو تقوم بإلغائها إذا انتهى الغرض من إنشائها، حيث قامت في سنة 2010 بتخفيض مبلغ مخصص المؤونة الخاص بترميم المواقع المكونة من أنظمة النقل عبر خطوط الأنابيب بنسبة 3,9- %؛

- قامت المؤسسة باسترجاع مبلغ المؤونة بمجرد زوال الالتزام حيث بلغت قيمة الإسترجاعات خلال سنة 2010 مبلغ 30 783 مليون دينار بما فيها خسائر القيمة، أما في سنة 2016 و 2017 فاسترجعت المؤسسة مبلغ 29 مليار دينار و مبلغ 60 مليار دينار على التوالي.

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لمؤونة الأخطار الخاصة بمؤسسة سوناطراك نستنتج أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS37 "مؤونة المخاطر والأعباء"، حيث أنها تشكل مؤونة لأصولها والتزاماتها عند احتمال وجود التزام أو خطر وتسجلها محاسبيا كعبء في حسابات النتائج، وفي آخر السنة المالية تقوم بمراجعتها وتسترجع مبلغها كليا عند زوال الخطر أو الالتزام، أو جزئيا عند وجود مؤشرات يدل على الزيادة في قيمة الأصل.

- القروض والخصوم المالية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS23 "القروض والخصوم المالية"

- بلغت القروض و الديون المالية لسنة 2010 مبلغ 13152 مليون دينار، أما بالنسبة لسنة 2016 فوصلت إلى 2 مليار دينار وانخفضت في سنة 2017 بقيمة 1 مليار دينار.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- لم تعطي المؤسسة أي تفسيرات حول مكونات هذه القروض، أو من أين تحصلت عليها ولا لأي غرض أخذت من أجله؛
- أما فيما يخص المعالجة المحاسبية لهذه القروض تمت على النحو التالي:
 - * قسمت المؤسسة القروض إلى طويلة و قصيرة الأجل حسب تواريخ استحقاقها، وقامت بتسجيل الطويلة الأجل في جانب الخصوم غير الجارية والقصيرة الأجل في الخصوم الجارية؛
 - * يتم الاعتراف بالقرض بالتكلفة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة إذا كان القرض غير موجه لاقتناء أو بناء أو إنتاج أصل؛
 - * تعترف المؤسسة بالفوائد المتعلقة بالقروض وتعتبرها أعباء مالية تسجلها في جدول حسابات النتائج.
- من خلال دراسة المعالجة المحاسبية للقروض لمؤسسة سوناطراك نستنتج أنها متوافقة كليا مع ما نص عليه المعيار المحاسبي IAS23.

الفرع الثاني: تقييم عناصر حسابات النتائج

1- الإيرادات والأعباء المالية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS18 "الإيرادات والأعباء المالية"

- تشمل الإيرادات الخاصة بمؤسسة سوناطراك كل من إيرادات مبيعات البضائع والمنتجات المباعة، الإيرادات المالية، الإعانات من الدولة، بالإضافة إلى الإيرادات من الخدمات المقدمة للغير، أما فيما يخص إيرادات الأنشطة التشغيلية فتتضمن كل من إيرادات الاستثمار (أودونات الخزنة، كوبونات على السندات SONALGAZ, Algérie télécom, ENAFOR)، مكاسب صرف العملات الأجنبية، وأرباح الأسهم المكتسبة خلال السنة؛

- عرفت إيرادات سنة 2010 ارتفاع بنسبة 26% بمبلغ قدره 32 مليار دينار مقارنة بسنة الماضية، وهذا راجع إلى ارتفاع سعر البرميل من 61,5 دولار للبرميل إلى 79,7 دولار للبرميل أي بنسبة 29%، إضافة إلى التحسن الذي سجل في قيمة التداول في السوق الوطنية بنسبة 17% الذي يرجع سببه

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

إلى نمو هامش المبيعات للمنتجات المكررة التي تسوقها مؤسسة سوناطراك وهذا بعد ادماجها للشركة الفرعية السابقة NAFTALC اعتبارا من 01 جويلية 2009.

- أما فيما يخص سنة 2017 فقد عرفت المبيعات ارتفاعا بنسبة 18,6% مقارنة بالسنة الماضية أي بقيمة 4031 مليار دينار، وهذا راجع إلى للزيادة في متوسط سعر البيع السنوي ب 21% مقارنة بالسنة الماضية.

- نلخص في الجدول التالي رقم الأعمال المحقق لمؤسسة سوناطراك خلال السنوات 2010,2016,2017 كما يلي:

الجدول رقم (10): رقم الأعمال المحقق لمؤسسة سوناطراك خلال 2010, 2016, 2017

الوحدة مليار دج

السنوات	الصادرات	نسبة التغير	السوق الوطني	نسبة التغير
2009	3 270	%29	194	%6
2010	4 219		206	
2016	27,9	%19	254,3	0.6%
2017	33,2		255,9	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي لسنة 2010 و 2017

- بلغت الإيرادات المالية الخاصة بالمؤسسة للسنة 2016 و 2017 على التوالي 114,8 مليار دينار، و 122 مليار دينار، تحتوي على كل من إيرادات المنتجات المشاركة Les produit de participations بالإضافة إلى مايلي:

جدول رقم (11): الإيرادات المالية لمؤسسة سوناطراك لسنتي 2016 و 2017 الوحدة: مليار دج

البيان	2016	2017
مكاسب تغيرات أسعار الصرف	22,8	23
إيرادات مالية أخرى	10	5
إيرادات الأصول المالية	29,8	36,6
إيرادات القروض	2	2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017 ص 19

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

تعالج مؤسسة سوناطراك الإيرادات كما يلي:

- تقييم مبيعات المحروقات في السوق الداخلية (محليا) بالأسعار المبلغ عنها، أما المبيعات من المحروقات في السوق الخارجية فتقيم إما بأسعار السوق الدولية أو عن طريق السعر المتفق عليه في عقد البيع حسب نوع المنتج المباع؛
 - يتوافق رقم الأعمال مبيعات البضاعة، الإنتاج والخدمات المقدمة للغير مع سعر البيع خارج الرسوم والمحقق من طرف المؤسسة مع مختلف زبائنهم في إطار الأنشطة العادية.
 - تسجل المؤسسة الإيرادات بقيمتها الحقيقية في جدول حسابات النتائج.
- نستنتج من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لإيرادات المؤسسة أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS18 الخاص بإيرادات الأنشطة العادية. (تحدث المعيار بصفة إضافية على الإيرادات الخاصة بتقديم خدمات إنجاز المشاريع)، أما فيما يخص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 فهو غير مطبق نظرا لكونه صدر حديثا.

2- العقود طويلة الأجل: اختبار المعيار المحاسبي الدولي 11 - عقود المقاولات -

إن أغلب عقود مؤسسة سوناطراك هي عقود طويلة الأجل، إلا أن ومن خلال التقرير المالي لسنوات الدراسة نرى غياب المعلومات حول كيفية معالجة هذه العقود وبالتالي لا معرفة لنا بمدى تطبيق المعيار IAS11.

3- الإعانات: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن

المساعدات الحكومية"

- استفادة المؤسسة من الإعانات الحكومية من نوع إعانة توازن بمبلغ 21976 مليون دج في سنة 2010، وهي موجهة لتغطية الخسائر المسجلة على فروقات الأسعار بين تكلفة شراء المازوت والبنزين وسعر بيعه وهذا لإشباع حاجات السوق الوطنية؛

- تعترف المؤسسة بالإعانات بالقيمة الحقيقية وتسجلها في جدول حسابات النتائج كإيرادات ضمن إنتاج الدورة لأنها تغطي العجز وكذا لإحداث التوازن على مستوى حسابات النتائج؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- أما خلال السنتين 2016 و 2017 فقد استفادت المؤسسة من إعانة حكومية بإعانة الاستغلال والتي قدرت بمبلغ 161 مليار دج في سنة 2016 وارتفعت في سنة 2017 إلى قيمة 208 مليار دج، ولكن المؤسسة لم تصرح في تقاريرها المالية عن وجهة هذه الإعانة. من خلال دراسة المعالجة المحاسبية للإعانات نستنتج أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية".

4- منافع الموظفين: اختبار المعيار الدولي IAS19 "منافع الموظفين"

تعالج المؤسسة المنافع الممنوحة للمستخدمين كما يلي:

- ارتفعت مصاريف المستخدمين لسنة 2010 مقارنة بالسنة الماضية إلى خمسة ملايين دج وهذا راجع لإضافة ثلاثي إضافي بسبب اندماج ثلاث فروع وهي NAFTEC,EGZIK,EGZIA، وكذلك عرفت الأجور ارتفاعا بنسبة 15% ابتداء من 2010/01/01؛
- أما بالنسبة لسنة 2017 فقد بلغت قيمة 140 مليار دج؛

- في نهاية كل دورة محاسبية مبلغ التزامات المؤسسة المتمثل في مخصصات الذهاب للتقاعد، جوائز العمل، الميداليات، امتيازات الخبرة (الأوسمة) أو المنافع المشابهة للمستخدمين في المؤسسة تسجل ضمن المؤونات، هذه الأخيرة تحدد على أساس القيمة الحالية لمجموع الالتزامات باستعمال الطرق الاكتوارية الملائمة، أو من خلال فرضيات حساب و معدلات معينة كما يلي:

- معدل التحيين (سعر الخصم): 3,75% المقابلة لمعدل سندات الخزينة القابلة للاستبدال باستحقاق 10 سنوات (2009-2020) الفترة القريبة من المدة المتوسطة المتبقية للنشاط؛
- معدل زيادة الأجور: معدل تضخم 2019 بنسبة 2,5% وتحسب على أساس الفئة الاجتماعية والمهنية؛

- سن الذهاب للتقاعد هو نفسه السن المحدد قانونا (60 سنة)؛
- نمو أعباء المستخدمين بسبب إعادة تقييم نظام التعويضات والفوائد؛
- معدل دوران العمال، معدل تزايد الأجور ومعدل الاستحداث يختلف حسب رتبة العامل؛
- معدل احتمال الذهاب إلى حسب العمر والجنس على أساس المعطيات المنشورة حسب ONS المكتب الوطني للإحصائيات؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- تدرج المؤسسة المنافع الممنوحة للمستخدمين كالأعباء في جدول حسابات النتائج، وتكون لها مؤونات في نهاية الدورة لإثبات مبلغ الالتزامات في مجال المعاش والتعويضات ومخصصات الذهاب للتقاعد؛

- تراجع المؤسسة المؤونة الخاصة بأعباء المستخدمين في آخر كل سنة مالية بالزيادة أو بالنقصان أو بإلغائها إذا تم إثباتها؛

- المؤونات الخاصة بالحقوق الممنوحة للعمال لسنة 2009 تم إعادة حسابها نظرا للتغير في الطرق المحاسبية بالاتباع النظام المحاسبي المالي، وتم تحميل التغير في حساب المرحل من جديد بأثر رجعي في ميزانية 2010.

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لمنافع المستخدمين تبين أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS19، حيث عالجت الامتيازات الممنوحة للمستخدمين بطريقة دقيقة وواضحة اعتمادا على معدلات وفرضيات، وقامت بتشكيل مؤونة لها سجلتها كأعباء في حسابات النتائج، هذه الأخيرة تعدل في نهاية كل سنة مالية.

5- العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي 21 "أثار تغيرات أسعار العملات الأجنبية"

تعالج المؤسسة العمليات بالعملة الأجنبية على النحو التالي:

- يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة؛
- الحقوق و الديون المقيمة بالعملات الأجنبية تترجم إلى العملة الوطنية:
 - على أساس سعر الصرف في تاريخ اتفاق أطراف العملية عندما تكون معاملة تجارية؛
 - أما فيما يخص المعاملات المالية فتكون في تاريخ توفر العملات الأجنبية.
- الفروقات بين القيم الأولية المسجلة في الحسابات بالتكلفة التاريخية والقيم الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد تسجل كأعباء أو إيرادات مالية للدورة، حيث بلغت المصاريف من تحويل العملية الأجنبية وفق سعر الصرف لسنة 2017 ما قيمته 68 مليار دج؛
- فروقات الصرف النسبية لعنصر نقدي والذي يعتبر جزء من استثمار صافي لمؤسسة أجنبية هي:
 - مسجلة في الأموال الخاصة للقوائم المالية للمؤسسة حتى خروج هذا الاستثمار الصافي؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- عند خروج هذا الاستثمار يسجل كأعباء أو إيرادات.

- تقوم المؤسسة بترجمة قوائمها المالية للفروع بالخارج بالعملة الوظيفية بطريقة العناصر النقدية وغير النقدية؛

- فوارق صرف العملات الأجنبية (خصم الديون والحقوق بالعملة الصعبة)، حيث يسجل فرق صرف العملات الأجنبية عند إغلاق أسعار صرف الممتلكات في المؤسسات الموجودة في الخارج بحيث عرف سعر الصرف الأورو انخفاض في 2010/12/31 من 104,79 إلى 103,51 في سنة 2009.

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لتغيرات أسعار الصرف تبين أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS21 .

الفرع الثالث: قياس بعض العناصر أخرى

1- الضرائب المؤجلة: اختبار المعيار المحاسبي الدولي 12 " ضرائب الدخل المؤجلة "

من خلال التقارير المالية الخاصة بسنوات الدراسة فإن المؤسسة تعالج الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة كما يلي:

- أعباء الضرائب على النتائج المستحقة تحدد حسب القواعد والمعدلات المعمول بها في الجزائر خلال الفترة التي تحققت فيها هذه النتائج؛

- الضرائب المؤجلة تسجل عند وجود اختلافات (فروقات مؤقتة) بين قيمة أصول وخصوم الميزانية وقيمتها الجبائية، أو عند التخلص والمعالجة في إطار إعداد البيانات المحاسبية الموحدة.

- يتم مراجعة الضرائب المؤجلة في نهاية كل سنة مالية سواءا تغيرت نتيجة المؤسسة من خسارة إلى ربح أو لم تتغير؛

- تسجل المؤسسة الضرائب المؤجلة أصول في جانب الأصول والضرائب المؤجلة خصوم في جانب الخصوم، كما تسجلها في جدول حسابات النتائج بحيث قدرت الضرائب المؤجلة أصول لسنة 2010 بـ

5 549 مليون دج، أما خلال سنتي 2016 فقد بلغت 6 مليار دج و 2017 فقد بلغت 11 مليار دج؛

- لم تصرح المؤسسة بأي تفصيلات حول مكونات ضرائب المؤجلة أصول؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- لم تسجل المؤسسة ضرائب المؤجلة خصوم.

من خلال دراستنا للمعيار المحاسبي الدولي IAS12 نستخلص بأن القوائم المالية للمؤسسة تتوافق كليا مع هذا المعيار.

2- الإيجار التمويلي: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS17 " عقود الإيجار التمويلية"

من خلال دراستنا للتقرير المالية الخاصة بمؤسسة سوناطراك لاحظنا أنه لا يحتوي على أية معلومات حول عقود الإيجار التمويلية و بالتالي لا يمكننا دراسة مدى تطبيق المؤسسة للمعيار المحاسبي الدولي 17 "عقود الإيجار التمويلية" .

3- تغيرات السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء: اختبار المعيار المحاسبي IAS8 "تغيير

الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء"

- يمثل حساب المرحل من جديد الجزء غير متأثر بنتيجة المؤسسة؛
- يسجل في هذا الحساب حالة تغيير الطرق المحاسبية، تصحيح الأخطاء أو تغيير المرجعية في حالة ما إذا كانت هذه التغيرات لها أثر على النتيجة السابقة (أثر رجعي)؛
- بلغ حساب المرحل من جديد تأثر لسنة 2010 مبلغ 26332- مليار دج، ولقد تم تسجيل العمليات التي أجريت عليها إعادة معالجة نظرا للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، بحيث يشتمل هذا الحساب على العناصر التالية:

- خروج المصاريف الإعدادية؛
- خروج الحسابات قيد التنفيذ من تكاليف تنفيذ متحف الجيولوجيا (مهمة ميدانية) من طرف فرع

CRD

- التكاليف الجيولوجية والجيوفيزيائية وتكاليف الأبحاث والتطوير ذاتيا وبالشراكة؛

- Forage d'exploration en effort propre et en association

- Identification des composants

- خسارة القيمة للآبار الغير التجارية الموجهة للاستغلال؛

- الاهتلاكات حسب المكونات؛

- مؤونات الميدانيات (الخاصة بمنافع الموظفين)؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

نرى من خلال التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك أن المؤسسة غيرت الطرق المحاسبية في سنة 2010 نتيجة انتقالها من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يجعلنا نستنتج أنها طبقت المعيار المحاسبي الدولي IAS8 "تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء". أما في سنة 2017 فلم تصرح المؤسسة بأي معلومات على تغيير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء التي تمكننا من دراسة مدى تطبيقها لهذا المعيار.

4- الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية: اختبار المعيار المحاسبي IAS10 "الأحداث اللاحقة

بعد تاريخ الميزانية"

- يتحدث المعيار على الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تنقسم إلى:
 - * أحداث تتطلب تعديل والتي تأثر على المركز المالي للمؤسسة؛
 - * أحداث لا تتطلب تعديل والتي لا تأثر على المركز المالي للمؤسسة.
 - أفصحت مؤسسة سوناطراك في التقرير المالي لسنة 2017 أن لديها مبلغ 35 مليار دج كالتزامات خارج الميزانية والمتمثلة في ضمانات ممنوحة لمؤسسات مالية والجمارك تخص استغلال بعض المعدات من الخارج، هذه الضمانات حدثت بعد إقفال الحسابات أي بعد 31/12/2017 ولكنها لا تأثر على الميزانية أو على المركز المالي للمؤسسة وبالتالي فهي تدخل ضمن الأحداث التي لا تتطلب تعديل وإنما يكفي الإفصاح عن وجودها فقط؛
 - من الأحداث التي تتطلب تعديل والتي نص عليها المعيار وجود أخطاء في التسجيلات المحاسبية، من خلال قائمة تغيرات الأموال الخاصة اعترفت المؤسسة بوجودها لكن لم تفصح عنها في القوائم.
- من خلال التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك نستنتج أن هناك توافق نسبي مع المعيار المحاسبي الدولي IAS10.

5- القياس بالقيمة العادلة: معيار إبلاغ المالي الدولي IFRS13 "اندماج الأعمال" قياس القيمة

"العادلة"

يهدف هذا المعيار إلى منهج قياس القيمة العادلة من خلال اتباع 4 خطوات والمتمثلة في:

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

1- يجب قياس الأصول والخصوم ومعرفة خصائها؛

2- معرفة أعلى وأفضل استخدام لها؛

3- معرفة السوق الرئيسي لهذا الأصل؛

4- معرفة التقنية المناسبة لقياسها.

ومن خلال التقارير المالية لمؤسسة نلاحظ أنها لم تفصح بأنها تطبق القيمة العادلة في الاعتراف أو تقييم أصولها وخصومها بأنواعها، ولعل السبب في ذلك هو صعوبة قياسها في ظل سوق مالي شفاف ونشط في الجزائر يسمح بتطبيق خطوات قياسها، وبالتالي لا تتوافق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13.

في العموم نلاحظ أن تقييم عناصر التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك منها ما يتوافق كلياً مع ما نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، ومنها ما يتوافق جزئياً حيث أن:

- أعدت المؤسسة قوائمها المالية بما فيها الميزانية، حسابات النتائج، تدفقات الخزينة وتغيرات الأموال الخاصة وفقاً لما نص عليه المعيار المحاسبي IAS1 والمعيار IAS7، مع عدم تطبيق المعيار IAS7 في سنة 2010 لأنها لم تقم بإعداد جدول تدفقات الخزينة وهذا لأسباب لم تصرح بها المؤسسة في تقاريرها المالية؛

- من خلال التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 استنتجنا أنها تتوافق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 كلياً؛

- الإيضاحات والملاحق المكملة للقوائم المالية لا تحتوي على كل تفسيرات عناصر القوائم المالية، هذا ما جعلنا لا نتمكن من دراسة بعض المعايير أو التفصيل أكثر في دراستها؛

- إعتمدت المؤسسة عند إعداد قوائمها المالية على المبادئ والفروض المنصوص عليها في الإطار التصوري للمعايير، كمبدأ المقارنة، السنوية، العمومية، مبدأ الحيطة والحذر، وكذا مبدأ الشفافية والدليل على أن المؤسسة تصرح بجميع تقاريرها المالية السنوية على موقعها في شبكة الأنترنت؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- من المعايير التي تتوافق كلياً مع عناصر القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك نجد: IAS1، IAS2، IAS7، IAS37، IAS23، IAS18، IAS20، IAS19، IAS21، IAS12، IAS8،
- من المعايير التي تتوافق نسبياً مع عناصر القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك نجد: IAS16، IAS38، IAS36، IAS32 ؛
- من المعايير الغير مطبقة نجد: IFRS9، IFRS13؛
- من المعايير التي لم نستطع دراسة مدى تطبيقها نظراً لغياب المعلومات في تقاريرها المالية الخاصة بها نجد: IAS17، IFRS16، IAS11، IFRS15؛
- نلاحظ من خلال التقرير المالي لسنة 2017 أن المعايير التي يتوافق تطبيقها نسبياً مع طريقة تقييم عناصر القوائم المالية الخاصة بسنة 2010 مازالت طبق نسبياً حتى سنة 2017، فهي لم تجري أي تغييرات تتماشى والتعديلات الحديثة التي تطرأ على المعايير؛
- أما معايير الإبلاغ المالي حديثة الإصدار لا تطبيقها المؤسسة وهذا يظهر من خلال التقرير المالي للمؤسسة لسنة 2010 هي نفسها لباقي السنوات تتغير فقط المبالغ.

المبحث الثاني: مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي مع معايير الدولية للإبلاغ المالي

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة وعرض قوائمها المالية

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على مؤسسة الأوراسي، ودراسة مدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي مع المعايير IAS/IFRS، وذلك من خلال تقديم المؤسسة محل الدراسة، عرض قوائمها المالية، ومقارنة تقاريرها المالية لسنة 2010، 2018 مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي من حيث الشكل، الإطار التصوري، وكيفية قياس وعرض تقاريرها المالية.

الفرع الأول: التعريف بمؤسسة الأوراسي

مؤسسة الأوراسي (EGH EL_AURASSI) تتكون من أربعة وحدات فندقية، حيث يقع ثلاث منها في الجنوب والمتعلقة بمؤسسة الأوراسي بقرار من مجلس مساهمة الدولة منذ 01 جانفي 2010 وهذا يوم 04 أكتوبر 2009، وقد أيد هذا القرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الأسهم EGH EL_AURASSI

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

في جليتها المنعقدة يوم 14 ديسمبر 2009. وتضم هذه السلسلة فندق الريم ببني عباس، فندق المهري في ورقلة، فندق البستان في المنيعه وكذا مؤسسة الأوراسي في العاصمة.

* الهيكل التنظيمي مؤسسة الأوراسي

سنقوم بعرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأوراسي من أجل فهم التقسيم الإداري للمؤسسة، بحيث تتكون من عدة مديريات وهي: المديرية العامة، مديرية المسكن، مديرية المطعم، مديرية التسويق، مديرية شؤون الموظفين والموارد، مديرية المحاسبة والمالية، ومديرية الصيانة والمعدات، مديرية التموين، وهي مقسمة على النحو التالي: **الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأوراسي**

مديرية العامة	مديرية المسكن	مديرية المطعم	مديرية التسويق
• خلية المعلوماتية • أمانة المديرية العامة • مكتب الترقيم • التدقيق الداخلي • خدمات الأمن والصحة • الدعاوي	• خدمات الاستقبال • والإرشاد • مركز الأعمال • القسم الرئيسي • الاستقبال • خزينة الاستقبال • الطبقات • الملابس • مكتب المطار	• مطعم TAGARIN • مطعم Dripa shop • مطعم جزائري DAQDAQ • مطعم إيطالي Fibonacci • بريكبو • خدمة الغرف	
مديرية شؤون الموظفين والموارد	مديرية المحاسبة والمالية	مديرية الصيانة والمعدات	مديرية التموين
• مصلحة تسيير الموارد البشرية • مصلحة الخدمات الاجتماعية • موقف السيارات • غرفة الأرشفة • التكوين	• مصلحة الفوترة • مصلحة المحاسبة العامة • خزينة عمومية • خلية الرقابة • خلية البورصة	• المعدات • التنظيم الإداري • مخازن المعدات • الصيانة والسياسة • الصباغة و الكهرباء • الهاتف والمساعد	• مندوبين • مصلحة التموينات • المتجر الفني • متجر المخزونات العادية • الجزار

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018، ص9

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفرع الثاني: عرض التقرير السنوي لمؤسسة الأوراسي

لقد قامت مؤسسة الأوراسي بنشر التقارير المالية الخاصة بالسنوات من 2010 إلى غاية 2018 في موقعها على شبكة الأنترنت حيث احتوت التقارير من 50 إلى 60 صفحة تضمنت أهم المعلومات الخاصة بإدارة المؤسسة، بالمالية وحتى بالرقابة، وكذا أهم انجازاتها خلال هذه السنوات، بالإضافة إلى الكشوفات المالية والملاحق الموضحة لها بكل ما تحتويه من تفسيرات حول السياسة المحاسبية والمالية الخاصة بالمؤسسة ووضعها المادي بكل شفافية ووضوح.

وقد تضمنت التقارير الخاصة بسنوات الدراسة خمسة أقسام مرتبة على النحو التالي:

➤ القسم الأول: التعريف بالمؤسسة

➤ القسم الثاني: تقرير عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة العادية

➤ القسم الثالث: أنشطة مجلس الإدارة

➤ القسم الرابع: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

➤ القسم الخامس: تطورات الوضعية الاقتصادية للمؤسسة

جميع قرارات الجمعية العامة العادية التي انعقدت في 30 ماي 2010 تم تنفيذها في السداسي الأول من سنة 2010 من طرف مجلس الإدارة بما فيها القرارات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك بإتباع جميع النقاط المنهجية المنبثقة من وزارة المالية من خلال التعليم رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29.

سجلت الميزانية في 31/12/2010 ارتفاع في مجموع أصول وخصوم بمبلغ 81,335,648,619.8 دج مقارنة بسنة 2009 التي بلغت 59,595,831,710.7 دج، أي بنسبة 21,2%.

انخفض رقم الأعمال الإجمالي بنسبة 38,7% لسنة 2010 مقارنة بسنة 2009 ، بما فيه رقم الأعمال الغرف الذي انخفض بنسبة 47,7% ورقم الأعمال المطعم بنسبة 30,7% .

سجلت كذلك النتيجة الصافية لسنة 2010 تراجع كبير بنسبة 85,8%

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

أما فيما يخص سنة 2018 فقد بلغ مجموع الأصول و الخصوم مبلغ 11362669460,32 دج مقارنة مع سنة 2017 الذي بلغ قيمة 11581890569,24 دج أي سجل انخفاض بنسبة 1,9%.
انخفض رقم الأعمال الإجمالي بنسبة 3,8% لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ، بما فيه رقم الأعمال الغرف الذي انخفض بنسبة 5,3% ورقم الأعمال المطعم بنسبة 1,4% .
سجلت كذلك النتيجة الصافية لسنة 2017 ارتفاع جيد بنسبة 65,5% مقارنة بسنة 2016 أي بقيمة مضافة بنسبة 7,1%.

الفرع الثالث: عرض القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي

لقد أعدت مؤسسة الأوراسي القوائم المالية الأساسية المنصوص عليها حسب النظام المحاسبي المالي لسنة 2010 و 2018، والمتمثلة في الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق المفسرة لها، وسيتم عرضها كالتالي:

1- الميزانية

- ✓ يحتوي جانب الأصول لميزانية المؤسسة لسنة 2010 على جميع العناصر الواجب إظهارها ومن بينها الأصول غير الجارية التي تشمل مختلف أنواع التثبيتات، الأصول الجارية وفيها المخزونات بأنواعها، الزبائن، المدينون الآخرون، الضرائب، وغيرها.¹
- تم تقسيم هذا الجدول إلى خمسة خانات فيها الملاحظات التي تفسر المبالغ المسجلة فيها، المبلغ الإجمالي للسنة السابقة، مبلغ المؤنات والاهتلاكات، المبلغ الإجمالي والصافي للسنة الحالية.
- ✓ فيما يخص سنة 2018 فقد عرضت المؤسسة الميزانية أصول بنفس الشكل للسنوات السابقة وبنفس العناصر.²
- ✓ يحتوي جانب الخصوم لسنة 2010 على العناصر الواجب إظهارها، بحيث تم تقسيم الخصوم إلى الفئة الأولى من رأس المال وفيها رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات والنتيجة

¹ أنظر الملحق رقم 41

² أنظر الملحق رقم 42

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الصافية، الفئة الثانية من الخصوم غير الجارية وفيها مجموع الاقتراضات من مؤسسة القرض،
والفئة الثالثة من الخصوم الجارية وفيها الموردون والضرائب وغيرها.¹
✓ فيما يخص سنة 2018 فقد تم عرض الميزانية خصوم بنفس الشكل مقارنة بالسنوات السابقة
وتحتوي تقريبا على نفس العناصر.²

2- جدول حسابات النتائج

✓ يحتوي جدول حسابات النتائج لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010 على مختلف الإيرادات والأعباء
وقد تم عرضه حسب الطبيعة، فقد بدأت أولا بإظهار مختلف الإيرادات من المبيعات التي تدخل
ضمن إنتاج الدورة، ثم بعد ذلك الأعباء التي تدخل ضمن استهلاكات الدورة وبعدها قامت
بحساب الفرق بينهما الذي يعطي لنا القيمة المضافة للاستغلال للدورة الحالية، إلى آخره من
الخطوات وصولا إلى النتيجة الصافية.³
✓ فيما يخص سنة 2018 فقد اتبعت المؤسسة نفس طريقة عرضها لجدول حسابات النتائج وهي
عرض الأعباء حسب طبيعتها وليس حسب وظيفتها.⁴

3- جدول تدفقات الخزينة

✓ تم عرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2010 باتباع الطريقة المباشرة وهي تضم ثلاث فئات من
التدفقات وهي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية،
والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، وصلا إلى استنتاج تغيرات تدفقات الخزينة خلال
الدورة بجمع إجمالي تدفقات كل فئة.⁵
✓ تم عرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2018 باتباع نفس الطريقة وهي الطريقة المباشرة.⁶

4- قائمة التغيرات رأس المال

✓ تحتوي قائمة تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2010 على رصيد السنتين السابقتين والسنة الحالية
لكل من رأس المال الشركة، علاوة الإصدار، فارق الاقتناء، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات
والنتيجة، ومجموع الأموال الخاصة.¹

¹ أنظر الملحق رقم 43

² أنظر الملحق رقم 44

³ أنظر الملحق رقم 45

⁴ أنظر الملحق رقم 46

⁵ أنظر الملحق رقم 47

⁶ أنظر الملحق رقم 48

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

✓ تحتوي القائمة لسنة 2018 على نفس معطيات السنوات السابقة.²

المطلب الثاني: المقارنة من حيث الشكل والإطار الفكري

بعد أن قمنا في المطلب السابق بإعطاء لمحة عن مؤسسة الأوراسي من حيث التعريف بنشاطها وفروعها، سنقوم في هذا المطلب بمقارنة القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية لدراسة مدى توافقهما وذلك سيكون من حيث الشكل الذي تعرض فيه القوائم المالية، الإطار الفكري وكذا قياس وعرض بنود قوائمها المالية الخاصة بسنوات الدراسة.

الفرع الأول: مقارنة القوائم المالية للمؤسسة الأوراسي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث

الشكل

لمقارنة القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الشكل يجب دراسة توافقها مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول IFRS1 "تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة"، مع المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 "إعداد وعرض القوائم المالية"، وكذلك مع المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 "تدفقات الخزينة"،

1- مدى توافق القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 "تبني

معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة "

يتم تطبيق هذا المعيار عند تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة، ومن خلال التقرير السنوي لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010 لاحظنا مايلي:

* مؤسسة الأوراسي تعد بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في إطار القانون 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي ومختلف النصوص اللاحقة المتعلقة به،

¹ أنظر الملحق رقم 49

² أنظر الملحق رقم 50

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- * قامت المؤسسة خلال الدورات ابتداء من سنة 2010 بتوحيد مؤسسة الأوراسي من خلال برنامج معلوماتية المتضمن تطبيق "ساج فرانس" "Sage Franc" التي تسمح وتسهل عملية إعداد قوائم مالية بنظام معلومات يعمل وفق النظام المحاسبي المالي.
- * تم إعادة معالجة المعطيات المقارنة لسنة 2010 بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع المعلومات المالية المتعلقة بالسنة المالية 2009؛
- * تم التقييد في رؤوس الأموال الخاصة في الميزانية خصوم لسنة 2010 التصحيحات لإعادة المعالجات المفروضة بفعل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي أو بفعل أول تطبيق لـ SCF، بحيث قدر المبلغ بـ 54 487 180,49 دج لسنة 2009 وبـ 50 035 338,30 دج لسنة 2010.
- * تم إغلاق الحسابات الملغاة وفقا لنفس القواعد المحاسبية والتقييم المنصوص بها في النظام المحاسبي المالي؛
- * فيما يخص الأصول الثابتة يتم تقييم التثبيات بالتكلفة التاريخية، أما اهتلاكها فتتبع المؤسسة طريقة الاهتلاك الخطي.
- * فيما يخص المخزونات فهي تقيم عن طريق التكلفة الوسيطة المرجحة للوحدة CMUP؛
- * من خلال الميزانية لمؤسسة الأوراسي لعام 2010 نرى أنها تحتوي على حساب المرحل من جديد في جانب الخصوم بالتحديد في الأموال الخاصة وهما أموال خاصة أخرى (أثر الانتقال من PCN إلى SCF) وأموال خاصة أخرى (المرحل من جديد)؛
- * تم فتح الحساب المرحل من جديد في إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يغطي مبلغ حساب المرحل من جديد بشكل رئيسي التعديلات التي تمت على الحسابات المقفلة في 2009/12/31، مما سيأثر على الأموال الخاصة، عملا بالنصوص واللوائح والتشريعات وتعليمات وزارة المالية، والملاحظات المنهجية المختلفة للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

* بلغ حساب المرحل من جديد في سنة 2010 قيمة 23.762.636,52- دج أما في سنة 2018 فقد وصل إلى 386.285.059,65 دج الذي يغطي عدة عمليات مسجلة خلال السنة أو السنوات الماضية في إطار تعديل وتصحيح الأخطاء التي تأثر على الأموال الخاصة و التغييرات في الطرق المحاسبية في حالة ما إذا كانت هذه التغييرات لها أثر على النتيجة السابقة (أثر رجعي)، كما يتضمن عجز السنوات السابقة لوحدات الجنوب.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤسسة الأوراسي تبنت معيار الإبلاغ المالي IFRS1 كليا عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي في 2010، كما اتبعت القواعد المنصوص عليها في التعليمات الوزارية رقم 02 المؤرخة في 2010/10/29 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.

2- مدى توافق القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي مع المعيار الدولي الأول IAS1 "إعداد وعرض القوائم المالية"

نلاحظ من خلال التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018، 2017، 2010 أنها قامت بالإفصاح عن كل القوائم المالية بما فيها الميزانية، قائمة جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغييرات أموال الخاصة، كما عرضت كل التفسيرات الخاصة بها في شكل ملاحظات.

نجد في التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي القوائم المالية لكل مؤسسة الأوراسي بجميع فروعها بما فيها القوائم المالية الخاصة بفندق الريم، فندق المهري، فندق البستان، وكذا مؤسسة الأوراسي، وكل واحدة من هذه الفنادق لديها قوائمها المالية الخاصة بها فمحاسبة كل فرع مستقل عن الآخر، ونجد بالذکر أن دراستنا ستكون على القوائم المالية الخاصة بمؤسسة الأوراسي الجزائر العاصمة.

أ- قائمة الميزانية: من خلال الميزانية التي أعدتها المؤسسة خلال سنوات الدراسة نلاحظ مايلي:

➤ تم إعداد البيانات المالية لمؤسسة الأوراسي لسنوات الدراسة طبقا لأحكام القانون 11-07 الخاص بالنظام المحاسبي المالي؛

➤ تحتوي قوائمها المالية حول المعلومات التي يجب أن تظهر فيها كل قائمة مالية و المتمثلة في اسم القائمة واسم المؤسسة، تاريخ الإقفال، العملة المستخدمة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

➤ أعدت الميزانية في شكل جدولان مستقلان واحد يمثل الأصول والآخر للخصوم، بحيث يحتوي جدول الأصول على خمسة أعمدة، الأول للإيضاحات، الثاني للمبلغ الإجمالي، الثالث للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، الرابع للمبلغ الصافي للسنة الجارية والأخير للمبلغ الصافي للسنة الماضية، أما جدول الخصوم فقد قسم إلى ثلاث أعمدة واحد للإيضاحات، الثاني للسنة الجارية والأخير خاص بالسنة السابقة.

➤ تم مراعاة ترتيب تبويب ميزانية البنك في جابب الأصول بالبداً بالأصول غير متداولة، ثم الأصول المتداولة و نفس الأمر بالنسبة لجانب الخصوم بدأت بالأموال الخاصة، الخصوم الغير متداولة ثم الخصوم المتداولة؛

➤ أدرجت الأصول في الميزانية حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق، من دون إجراء المقاصة بينهما؛

➤ تضم الميزانية الحد الأدنى من العناصر في جانب الأصول من أصول معنوية، مالية، مادية، المخزونات، النقديات والضرائب المؤجلة أصول؛

➤ تضم الميزانية الحد الأدنى من العناصر في جانب الخصوم من رأس المال الصادر، الاحتياطات، النتيجة، القروض، الضرائب وغيرها.

نستنتج من خلال ما سبق أن الميزانية لمؤسسة الأوراسي تتفق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 من حيث الشكل حيث أنها تحتوي على العناصر المشار إليها في المعيار وقد تم تصنيفها تماماً كما نص عليه المعيار.

ب- جدول حسابات النتائج

➤ أعدت المؤسسة جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في كل سنوات الدراسة، مبينة فيه جميع عناصر الإيرادات الواجب إدراجها كرقم الأعمال، إنتاج المؤسسة لنفسها وباقي الإيرادات، كما أظهرت فيه جميع عناصر الأعباء كالمشتريات المستهلكة، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والمدفوعات المتماثلة، وصولاً إلى النتيجة العامة و النتيجة الصافية بعد فرض الضريبة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

➤ يحتوي جدول حسابات النتائج عمودين واحد خاص بالسنة الحالية و الثاني بالسنة الماضية، وأضيف عمود للملاحظات ؛

➤ حققت المؤسسة في جميع سنوات الثلاث للدراسة ربح بحيث كانت النتيجة في سنة 2010 112.752.335,62 دج أما سنة 2017 و 2018 فقد بلغت 629.046.215,79 دج و 682.970.291,74 دج على التوالي؛

➤ يتم تقديم جداول مرفق لجدول حسابات النتائج في التقارير المالية يوضح فيه طبيعة الأعباء

يحتوي جدول حسابات النتائج لمؤسسة الأوراسي على كل العناصر الواجب إظهارها، وبالتالي من خلال مقارنة الجدول مع ما جاء في المعيار الدولي رقم 1 "إعداد و عرض التقارير المالية" لاحظنا أنهما متوفقان كلياً من حيث الشكل.

ج- قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

تقوم المؤسسة من خلال جدول التغيرات في الأموال الخاصة بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة أثناء القيام بنشاطها، ومن خلال المقارنة مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS1 نجد أنه تضمن مختلف العناصر الواجب إدراجها فيها، وبالتالي فهي متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي الأول.

ح- الملاحق:

لقد تضمن التقرير السنوي الذي أعدته مؤسسة الأوراسي العديد من الإيضاحات وهي مرقمة من 1 إلى 19، منها ما يتعلق بالميزانية، بحسابات النتائج وحتى بقائمة تغيرات الأموال الخاصة، تعتبر هذه الإيضاحات جزء لا يتجزأ من القوائم المالية لأنها تساعد على فهمها وتحتوي على معلومات لا يمكن إدراجها في القوائم المالية.

نرى من هذا أن التقارير السنوية التي أعدتها مؤسسة الأوراسي تتوافق كلياً مع المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "إعداد وعرض التقارير المالية".

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

3- مدى توافق القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي مع المعيار الدولي الأول IAS7 "جدول تدفقات الخزينة"

فمن خلال التقرير السنوي للشركة نجد أنها قامت بإعداد كل القوائم المالية المنصوص عليها في SCF والمعايير المحاسبية الدولية بما فيها قائمة التدفقات النقدية للخزينة التي أعدتها وفق الطريقة المباشرة كما قسمت التدفقات المالية الداخلة والخارجة الحاصلة أثناء الدورة المالية حسب مصدرها إلى:

* التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية؛

* التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة الاستثمارية؛

* التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل.

وبهذا يمكن استنتاج أن قائمة التدفقات النقدية للخزينة لمؤسسة الأوراسي متوافقة كلياً من حيث الشكل مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي 7 " جدول تدفقات الخزينة".

الفرع الثاني: مقارنة القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الإطار الفكري

طبقت مؤسسة الأوراسي النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2010 بنفس المبادئ والطرق المنصوص عليها، واتبعت نفس هذه المبادئ والفروض حتى سنة 2018.

كما قام بتسجيل الأصول بالتكلفة التاريخية، الاهتلاك حسب الطريقة الخطية، كما قيمت المخزونات حسب التكلفة الوسيطة المرجحة، ولم تجر أي تعديلات للمبادئ المحاسبية التي قد تأثر على وضعية الأموال الخاصة، الوضعية المالية ونتائج المؤسسة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن مؤسسة الأوراسي أعدت قوائمها المالية وفق المبادئ والفروض المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، وبالتالي فهي متوافقة مع الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رغم عدم مواكبتها للتطورات والتعديلات الحاصلة عليه.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

المطلب الثالث: المقارنة من حيث قياس وعرض عناصر القوائم المالية

الفرع الأول: تقييم عناصر الميزانية

1- المقارنة من حيث تقييم عناصر الأصول

جاء النظام المحاسبي المالي بعدة مفاهيم جديدة والتي من بينها:

- * تتكون الأصول من موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية وتؤول إلى تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية؛
- * إن السيطرة على الأصل هي القدرة على الحصول على المنافع المستقبلية للمؤسسة من هذا الأصل. وتنقسم هذه الأصول إلى نوعين هما:

أ- المقارنة من حيث تقييم الأصول غير الجارية

- الأصول الثابتة المعنوية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS38 "الأصول الثابتة المعنوية"

تبنت المؤسسة القواعد التالية لمعالجة الأصول المعنوية:

- تعترف المؤسسة بالأصول غير الجارية بأنها الأصول التي تخدم النشاط الاستغلالي للمؤسسة بصفة دائمة أي على أمد طويل، وهي تتكون من الأصول المادية، الأصول معنوية، الأصول قيد التنفيذ، الأصول مالية، فوارق التقييم وشهرة المحل؛
- أما الأصول المعنوية فتعرفها المؤسسة بأنها أصول غير نقدية، محددة بوضوح وهي غير مادية، تستعمل في إنتاج السلع والخدمات، للإيجار، كما تستعمل لأغراض إدارية خاصة؛
- تسجل المؤسسة الأصول المعنوية بالتكلفة التاريخية، وتهلك سنويا وفق طريقة الاهلاك الخطي بقيمة إجمالية صافية 50 311 698,64 دج وهذا إلى غاي سنة 2018؛
- لا يوجد أي تفسير في الملاحق يوحى بأن المؤسسة تقوم باختبار تدني القيمة للتشبيات المعنوية في آخر كل سنة مالية؛

- تتضمن الأصول المعنوية لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010 بالخصوص برامج الإعلام الألي بقيمة إجمالية بلغت 50.233.939,40 دج، أما فيما يخص سنة 2017 و2018 فقد بلغت على التوالي

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

878,05 896 5 دج و 4 892 346,22 دج، وهي تشتمل على برامج الإعلام الآلي ورخص الاستعمال.

من خلال التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي نستنتج أنها المعالجة المحاسبية للتثبيات المعنوية متوافقة نسبيا مع ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي IAS38 فيما يخص تعريفها، تسجيلها بالقيمة التاريخية واهلاكها، أما اجراءات إعادة التقييم ومعدلات الإهلاك فلم تصرح بها المؤسسة.

- الأصول الثابتة المادية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS16 "الممتلكات التجهيزات والمعدات"

- تعرف المؤسسة بالأصول المادية بأنها الأصول التي تحتفظ بها المؤسسة إما من أجل استخدامها في العملية الإنتاجية، توريد السلع والخدمات، أو تأجيرها؛
- تعترف المؤسسة بالأصول المادية في أصولها عندما تؤول إلى تحقيق منافع إقتصادية لها في المستقبل؛

- تسجل المؤسسة التثبيات المادية في قوائمها المالية بتكلفة اقتنائها أو بتكلفتها التاريخية، حيث بلغت 5 088 046 980,29 دج في سنة 2010 باهلاك مجمع قدره 3 004 829 914,28 دج؛ أما سنة 2018 فقد وصلت إلى 11 382 777 797,64 دج باهلاك مجمع قدره 5 933 386 268,47 دج، وهي تضم كل من:

جدول رقم (12): مكونات الأصول الثابتة لمؤسسة الأوراسي الوحدة: دج

السنة	2010	2017	2018
الأراضي	543.853.597,50	543.853.597,50	543.853.597,50
تخطيط وتطوير الأراضي	143.328.824,71		/
مباني	2.905.562.101,63	7.004.258.392,78	7.081.341.652,85
معدات وأدوات	980.768.562,49	/	/
أصول في شكل امتياز	/	984.059,95	984.059,95
أصول قيد التنفيذ	3.443.785.638,34	798.937.225,10	1.528.922.952,32
أصول مادية أخرى	/	5.763.617.018,80	5.705.038.557,70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لمؤسسة الأوراسي، 2010، 2017،

2018 ص 26، 32، 40

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- فيما يخص الأصول قيد الإنجاز (les immobilisations en cour)، والتي تعاملت فيها المؤسسة مع مؤسسة MEDIATONE من بلجيكا و ELECTROLUX من فرنسا، والتي كانت قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي تم إضافتها إلى إحدى فئات الأصول المادية المذكورة سابقا بداية من الدورة المالية لسنة 2011 وستممت إلى غاية سنة 2012 مع الانتهاء من أعمال إعادة التأهيل وفتح مؤسسة الأوراسي في جانفي 2012؛

- حافظت المؤسسة خلال دورة 2010 على نفس معدلات الاهتلاك المطبقة سابقا، مع العلم أن المدة النفعية للأصول قد فحصت في الدورات التي بعدها ، بسبب أعمال إعادة التأهيل وإغلاق المؤسسة وهذا مع بداية شهر جانفي 2011؛

- تنفيذا للأحكام القانونية التي يشير إليها قانون المالية لسنة 2009 وقواعد النظام المحاسبي المالي، قامت المؤسسة بتسجيل المعدات التي قيمتها أقل أو تساوي 30000 دج ضمن أعباء الاستغلال؛
- مقارنة بسنة 2009 عرفت الأصول المادية تغير بقيمة 2.233.159.623,22 دج في سنة 2010 وهذا راجع إلى أعمال إعادة التأهيل التي سجلت باتباع المخطط المحاسبي في الأصول المادية قيد التنفيذ، إضافة إلى إعادة معالجة بعض العمليات وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- أما فيما يخص سنتي 2017 و 2018 فقد عرفت ارتفاع بنسبة 5,2% أي بقيمة 746 583 679 دج، وهذا راجع إلى التغير في حساب الأصول قيد الإنجاز التي لها علاقة بأعمال إعادة التأهيل لفندق "الريم" ببني عباس والافتتات التي سجلتها خلال نفس السنة بقيمة 79 603 172,69 دج؛

- يمكن أن نشير إلى وجود فرق مبرر في الجرد المادي للأصول المادية لسنة 2018 بقيمة إجمالية 387 886,56 دج و بقيمة محاسبية صافية 9 382,98 دج، والتي أخذت بعين الاعتبار في الدورة القادمة؛

- تهتك الأصول المادية وفق طريقة الاهتلاك الخطي، أما طريقة الاهتلاك حسب المكونات فقد صرحت المؤسسة أنها تستعملها مبدئيا بطريقة جزئية فقط على البناءات وهذا كان قبل النظام المحاسبي المالي، وقد تم تمديدتها إلى الفئات الأخرى من الأصول المادية عند غلق حسابات في 2014/12/31؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

من خلال دراسة ميزانية مؤسسة الأوراسي أصول وبالخصوص المعالجة المحاسبية للأصول المادية استخلصنا أنها متوافقة نسبيا مع المعيار وIAS16 "الممتلكات التجهيزات والمعدات" لأن المؤسسة لم تقم بإعادة تقييم أصولها المادية في نهاية كل سنة مالية.

- الأصول الثابتة المالية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS32 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 و المعيار المحاسبي الدولي IAS17

- تتكون الأصول المالية لمؤسسة الأوراسي محاسبيا في أربع فئات مختلفة، وهي كالتالي:

+ حقوق الملكية بالأسهم (titre mis en équivalence)

+ المصالح المشاركة الأخرى والحقوق ذات الصلة؛ (Autre participation et créances)
؛(rattachées)

+ أوراق مالية (أسهم وسندات) أخرى طويلة الأجل (Autre titres immobilisée)؛

+ قروض وأصول مالية أخرى غير متداولة (Prêts et autre actifs financier non)
.(courants)

- تسجل المؤسسة الأصول المالية بقيمة الاقتناء أو التكلفة التاريخية، فهي تغطي مساهمات في مجمع صيدال وأخرى في رأس المال الإيداع المركزي بقيمة إجمالية 22 625 000,00 دج؛

- حققت المؤسسة من خلال هذه المساهمات خسارة قيمة قدرت بـ 14 519 200,00 دج، وهذا مقارنة بسعر السهم والقيمة الرياضية للسهم في نهاية ديسمبر 2017؛

- تتضمن الأصول المالية لمؤسسة الأوراسي ما تبقى من استثمار بنك الخليفة بوديعة لأجل قيمتها في نهاية ديسمبر 2017 مبلغ 153 مليون دج.

- لم تصرح المؤسسة بالمخاطر الخاصة بالأصول المالية سواء التشغيلية أو المالية حسب المعيار IFRS7؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- فيما يخص الأصول المالية، عقود الإيجار التمويلية فلم تصح المؤسسة في أي من تقاريرها المالية سواء سنة 2010 أو حتى سنة 2018 بأنها تتعامل مع هذا النوع من العقود.

يتبين من خلال ما سبق أن معالجة الأصول المالية الخاصة بمؤسسة الأوراسي تتوافق نسبيا مع المعيار IAS39 التي تم استبداله بالمعيار IFRS9 من حيث تسجيلها وأسس الاعتراف بها، و تقييمها أما فيما يخص انخفاض القيمة فهي تختلف حيث أن المعيار حدد متطلبات خاصة بها تختلف حتى بين الأصول المالية (أسهم وسندات) أما SCF فقد أورد انخفاض قيمة الأصول المالية في قواعد التقييم العامة.

أما بالنسبة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 فهو غير مطبق لأنه يعتمد على طريقة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة والمؤسسة لم تتمكن من استعمالها نظرا لغياب سوق مالي نشط.

بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي IAS17 (ألغي وحل محله IFRS16) فلم نستطع دراسته نظرا لغياب المعلومات في التقارير المالية للمؤسسة.

ب- المقارنة من حيث تقييم عناصر الأصول الجارية

- المخزونات: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS2:

- تصنف المؤسسة المخزونات ضمن الأصول الجارية التي ليس لها صفة الاستدامة، وهي أصول خاضعة للرقابة، توفر منافع اقتصادية مستقبلية ويتم قياسها بشكل موثوق؛

- تقاس تكلفة مخزون المشتريات والمواد الأولية على أساس تكلفة الشراء والتي تضم سعر الشراء مضاف إليه الأعباء المباشرة وغير المباشرة، أما مخزونات المواد التامة الصنع فتحدد تكلفتها على أساس تكلفة الإنتاج؛

- تقييم المخزونات بالتكلفة الوحيدة الوسيطة المرجحة CMUP، وهي نفس الطريقة التي كانت تتبع في المخطط المحاسبي الوطني ومازالت حتى بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- بلغت القيمة الإجمالية للمخزونات في سنة 2010 بـ 310.973.986,44 دج ، حيث سجلت انخفاض بنسبة 5,2% أي ما يقارب 17.155.848,09 دج مقارنة بالسنة الماضية؛

- أما فيما يخص سنة 2017 و 2018 فقد بلغت القيمة الإجمالية للمخزونات على التوالي 874.598.488,75 دج و 876.582.144.86 دج، والتي تحملت عنها مؤونات وخسائر قيمة في سنة

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

2017 بقيمة 18.793.820,90 دج بسبب تدني قيمتها السوقية والتي تم تسجيلها في حسابات النتائج كأعباء.

- قامت المؤسسة في سنة 2018 في إطار عمليات الجرد، بتقييم المخزونات فظهرت الفروقات بين القيمة المادية والمحاسبية، على بعض الفئات من المخزونات التي تضم مخزون قماش الإسفنج والمطعم، خزانات حفظ الأواني، الزجاجيات والأواني قيد التشغيل ومعدات استغلال أخرى، وكان فرق التقييم سالب في نهاية سنة 2017 ما قيمته 35.021.730,03 دج والذي يمثل نسبة 4,2% من المبلغ الإجمالي للمخزونات، هذا وبإضافة الفرق المسجل في نسبة 2018 الذي قدر بـ 1.998.571,96 دج، يصبح الفرق سالب بقيمة 37.020.301,99 دج، وجهت هذه الأخير لتنظيفها من طرف الهياكل المسؤولة عنها لأن الفرق يزيد كل سنة.

- تتكون المخزونات الخاصة بمؤسسة الأوراسي من :

* البضائع: وهي السلع التي تباع على حالها دون التغيير فيها وتشمل المشروبات الكحولية وغير الكحولية، حيث يمثل الكحول الجزء الأكبر منها؛
* المواد الأولية واللوازم: وتشمل الأغذية سريعة التلف والأغذية القابلة للتخزين المتعلقة مباشرة بالمطعم؛

* تموينات أخرى: وهي معدات صيانة وتشغيل المؤسسة، وتشمل قطع الغيار، معدات كهربائية، الملابس، الزجاجيات؛
* مخزونات لدى الغير.

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية للمخزونات، نلاحظ أنها متوافقة كلياً مع المعيار المحاسبي الدولي IAS2 طبق، حيث أن مخزون المشتريات والمواد الأولية يقاس بتكلفة الشراء، ومخزون المنتجات بتكلفة الإنتاج، تقام عمليات الجرد للمخزونات في نهاية كل سنة مالية باتباع طريق التكلفة الوسيطة، كما تختبر المؤسسة خسارة القيمة لمخزوناتا حيث خصصت لها مؤونة وتحملت عليها خسائر قيمة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- تدني قيمة الأصول: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS36 "انخفاض قيمة الأصول"

من خلال التقارير المالية الخاصة بمؤسسة الأوراسي نرعا تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS36 نسبيا، حيث أنها تختبر خسارة القيمة للأصول المالية في نهاية السنة المالية، أما الأصول المادية والمعنوية فلم تشير إلى ذلك في تقاريرها، كما تختبر تدني قيمة المخزون، وتحملت خلال سنة 2017 خسارة قيمة بمبلغ:

* الأصول المالية: 14 519 200,00 دج

* المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: 35.021.730,03 دج

كما تسجل خسارة القيمة في الحسابات كعبء فتظهر في جدول حسابات النتائج، كما تراجع في نهاية كل دورة وتسترجع بزيادة القيمة المحاسبية للأصل إذا انخفضت أو زالت مؤشرات التدني.

يتبين من خلال ما سبق أن مؤسسة الأوراسي تعالج انخفاض قيمة الأصول نسبيا مع جاء في المعيار المحاسبي الدولي IAS36.

2- تقييم عناصر الخصوم

- مؤونة المخاطر والأعباء: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS37 مؤونة المخاطر والأعباء

- قامت المؤسسة بتخصيص عمود في الميزانية لمؤونة الخسائر والأعباء التي تتوقع المؤسسة تحملها خلال الدورة، بحيث بلغت في سنة 2010 مبلغ 217.891.069,55 دج.

تضم هذه المؤونات مايلي: (المبالغ خاصة بسنة 2010)

✓ المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ 358 602,81 دج بما فيها خسائر القيمة؛

✓ الحقوق والحسابات الملحقه 79 484 991,75 دج (بما فيها مؤونات الزبائن المشكوك فيهم التي

وصلت في سنة 2010 نسبة 99% من إجمالي ديون الزبائن المشكوك فيهم أي بقيمة 78,6 مليون

دج، أما في سنة 2018 فقد بلغت قيمة 4 038 755,72 دج؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

✓ مدينون آخرون 286 500,00 دج؛

✓ المتاحات وما يماثلها 6 952 423,43 دج.

- تسجل المؤسسة هذه المؤونات كأعباء وتقوم بمراجعتها في نهاية كل سنة مالية، حيث بلغت قيمة الاسترجاعات المؤونات بما فيهم خسائر القيمة في سنة 2010 بـ 27 189 343,20 دج ، أما في سنة 2018 فقد بلغت قيمة 61 237 057,11 دج.

من خلال ما سبق نستنتج أن المعالجة المحاسبية لمؤونة المخاطر والأعباء متوافقة كليا مع ما نص عليه معيار الإبلاغ المالي الدولي IAS37.

- القروض والخصوم المالية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS23 "القروض والخصوم المالية"

- لدى مؤسسة الأوراسي ثلاث قروض طويلة المدى، اثنان تحصلت عليهم من القرض الشعبي الجزائري CPA بقيمة 964.594.817,41 دج و 1.700.000.000,00 دج، والثالث من طرف الخزينة العمومية الذي كان بمبلغ 438.910.111,00 دج التي دفعت بسعر مدعم 1%، تم استغلالهم لتغطية عمليات إعادة التأهيل والتجديد التي تقوم بها المؤسسة كل عام، هذا فيما يخص سنة 2010؛

- أما بالسنية للسنتين 2017 و 2018 أبقى على نفس القروض ولم تضاف الجديد، وقد بلغت هذه القروض في سنة 2018 قيمة 11.156.405.95 دج و 3.551.667.813,12 دج اتجاه القرض الشعبي الجزائري، وما قيمته 438.910.111,00 دج اتجاه الخزينة العمومية وهي موجهة كذلك لأشغال إعادة التأهيل؛

- سجلت المؤسسة هذه القروض في جانب الخصوم غير الجارية لأنها قروض طويلة المدى بتكلفتها الحقيقية؛

- وتتحمل المؤسسة فوائد على هذه القروض التي تسجلها كمصاريف في الفترة التي وقعت فيها بغض النظر عن الاستفادة من الأموال المقترضة في جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال دراسة المعالجة المحاسبية للقروض أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS23 "تكاليف القروض".

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفرع الثاني: المقارنة من حيث تقييم عناصر حسابات النتائج

1- الإيرادات من الأنشطة التشغيلية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS18 الإيرادات من الأنشطة التشغيلية (أحل محله IFRS15)

* لقد عرفت إيرادات مؤسسة الأوراسي خلال سنة 2010 انخفاض شديد بنسبة 38,7% الذي يرجع سببه إلى عمليات إعادة التأهيل والتجهيز وكذا غلق نصف ممتلكاتها من الغرف وبعض نشاطاتها كالمسبح ومطعم السمك... الخ؛

* بلغ رقم الأعمال لسنة 2010 قيمة 1.159,110.003 دج بنتيجة موجبة قدرت بـ 112,80 مليون دج التي انخفضت بنسبة 86%،

* أما بالنسبة لسنة 2018 فقد عرفت انخفاض بسيط بنسبة 3,8% أي بقيمته 2.721.919.757 دج مقابل 2.828.910.651 دج لسنة 2017،

* تتنوع إيرادات مؤسسة من إيرادات أنشطة الإقامة والمطعم والإيرادات الأنشطة التشغيلية الأخرى، والجدول التالي يلخص التغيرات في الإيرادات لسنة بداية تطبيق SCF والسنتين 2017، 2018:

الجدول رقم (13): إيرادات سلسلة فنادق الأوراسي لسنة 2010 و 2018 الوحدة: مليون دج

البيان	2010	2017	2018
الغرف	462.531.747	1.474.891.551	1.396.112.902
الأغذية	495.324.562	967.209.447	941.234.217
المشروبات	141.914.713	186.282.772	196.059.644
إيرادات مختلفة (إيرادات كراء قاعات الحفلات)	59.338.981	200.526.881	188.512.994
إيرادات العملة الأجنبية	58.644.522	443.758.173	510.599.115
إيرادات مالية وإيرادات أخرى	53.070.448	10.723.210	15.711.741
مجموع إيرادات الاستغلال	1.212.180.451	2.839.633.861	2.737.631.498
إيرادات أخرى	36.518.825	114.786.940	97.953.615

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي السنوي لمؤسسة الأوراسي، 2010، 2018، ص 39، 46.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

تعالج مؤسسة الأوراسي الإيرادات كما يلي:

* تقييم الإيرادات الناتجة عن المبيعات من تقديم الخدمات بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم؛

* تسجل المؤسسة الإيرادات بقيمتها الحقيقية في جدول حسابات النتائج.

نستنتج من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لإيرادات المؤسسة أنها متوافقة كلياً مع نص المعيار المحاسبي الدولي IAS18 الخاص بإيرادات الأنشطة العادية، أما فيما يخص معيار الإبلاغ المالي الدولي فهو غير مطبق نظراً لأن هذا الأخير تحدث بالخصوص على كيفية الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن العقود طويلة الأجل (عقود المقاولاتية) والمؤسسة لا تعمل بمثل هذه العقود.

2- العقود طويلة الأجل: اختبار المعيار المحاسبي الدولي 11 "العقود طويلة الأجل - عقود

المقاولات - " (أجل محله IFRS15)

من خلال التقرير المالي الخاص بالمؤسسة، لاحظنا غياب عنصر العقود طويلة الأجل، وبالتالي لا معرفة لنا بمدى تطبيق المعيار IFRS15.

3- الإعانات: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن

المساعدات الحكومية"

صرحت مؤسسة الأوراسي في تقريرها المالي أنها تلقت إعانات من الخزينة العمومية لاستعمالها في تجديد وحداتها في الجنوب، وقامت بإدراجها في حساب "مبيعات وإيرادات أخرى" في جدول حسابات النتائج ولكن لم تصرح بالمبالغ هذه الإعانات ولا بكيفية الاعتراف بها وإدراجها في الحسابات، وبالتالي لا يمكننا دراسة مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS20.

4- منافع المستخدمين: اختبار المعيار الدولي IAS19 "منافع الموظفين"

تعالج المؤسسة الأعباء الناتجة عن منافع المستخدمين على النحو التالي:

- عرفت تكاليف المستخدمين لسنة 2010 انخفاض في القيمة الإجمالية بحوالي 27,1% 437,5 مليون دج مقابل 600,9 مليون دج لسنة 2009، وحسب التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي فإن هذا التخفيض يرجع سببه إلى القواعد المحاسبية الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي، وتخص بالذكر الإجازات مدفوعة الأجر وتعويض نهاية الخدمة (تعويض الذهاب للتقاعد) التي أصبحت تسجل لهم حساب المؤونات في الخصوم الغير الجارية؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- تقوم المؤسسة بحساب تعويض نهاية الخدمة باتباع القواعد المنهجية وضعتها المتعلقة بالمنافع الممنوحة بالمستخدمين؛
- عرفت منافع المستخدمين لسنة 2018 انخفاض بسيط بنسبة 3,5% أي بمقدار 634,3 مليون دج مقابل 643 مليون دج لسنة 2009، ويرجع سبب ذلك للتباين والاضطرابات التي عرفتتها اليد العاملة، لاسيما مع إعادة فتح "فندق البوستن" بالمنوعة بعد إعادة تأهيله وتجديده في ماي 2016.
- تدرج المؤسسة المنافع الممنوحة للمستخدمين كالأعباء في جدول حسابات النتائج، وتكون مؤونات في نهاية كل دورة مالية للمعاشات والتعويضات ومخصصات الذهاب للتقاعد.
- من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لمنافع المستخدمين تبين أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS19 "منافع الموظفين".

5- تغيرات أسعار الصرف: اختبار المعيار المحاسبي الدولي 21 "أثار تغيرات أسعار العملات الأجنبية"

- تتعامل المؤسسة مع مؤسسات أجنبية من بينها المؤسستين MEDIATONE وELECTROLUX وتقوم بترجمة العملية الأجنبية عند الإعتراف بها بالعملية الوطنية بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.
- تنشأ عن هذه العمليات فروقات بين القيم الأولية المسجلة في الحسابات بالتكلفة التاريخية والقيم الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد، فتقوم المؤسسة بتسجيل هذه الفروقات إذا كانت موجبة كإيرادات مالية للدورة، أما إذا كانت سالبة فتسجل كأعباء مالية.
- من خلال جدول الإيرادات الخاصة بمؤسسة نجد إيرادات عن العملية الأجنبية التي تنشأ عن فروقات سعر الصرف تسجلها المؤسسة في حسابات النتيجة بحيث بلغت في سنة 2018 قيمة 510.599.115 دج

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لتغيرات أسعار صرف العملة نجد أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS21 "تغيرات أسعار العملات الأجنبية".

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفرع الثالث: قياس بعض العناصر أخرى

1- ضرائب الدخل المؤجلة: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS12 "ضرائب الدخل المؤجلة"

- الضرائب المؤجلة مفهوم جديد أتى به النظام المحاسبي المالي إلا أنه لم يفسر فيه كثيرا ولم يعطي أمثلة تطبيقية تشرح الوضعيات التي يمكن للمؤسسة أن تسجل عليها أصل أو خصم ضريبي مؤجل وبالتالي فمؤسسة الأوراسي كباقي المؤسسات تجد بعض الصعوبات في التعامل مع هذا المصطلح الجديد من الضرائب، ومن خلال التقارير المالية الخاصة بسنوات الدراسة نجد في ميزانية 2010 ضرائب مؤجلة أصول مسجلة في جانب الأصول وضرائب مؤجلة خصوم مسجلة في جانب الخصوم وهذا يدل أن المؤسسة بدأت بتطبيق هذا المعيار منذ تبنيها للنظام المحاسبي المالي؛

- بلغت الأصول الضريبية لسنة 2010 قيمة 10 244 821,11 دج والخصوم الضريبية المؤجلة لنفس السنة ما قيمته 22 223 410,02 دج، ولكن لم تعطي المؤسسة أي تفسيرات توضح فيها العمليات المحاسبية التي قامت بها خلال السنة والتي أدت إلى نشوء الأصل والخصم الضريبي المؤجل؛

- في سنة 2018 سجلت المؤسسة فقط خصم ضريبي مؤجل والذي قدر بـ 21 905 526,55 دج، كما سجلت المؤسسة مبلغ الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية في جدول حسابات النتائج والتي بلغت قيمة إجمالية لسنة 2018 بـ 64 186,69 دج؛

- تقوم المؤسسة في آخر كل سنة مالية بمراجعة الضرائب المؤجلة أصول وخصوم عند التسديد الفعلي للمصاريف الخاصة بهذه الضرائب؛

- صرحت المؤسسة أنها تسجل الضرائب المؤجلة أصول التي تنشأ من خلال معالجة بعض الأعباء التي تتحملها المؤسسة والتي من بينها المؤونات الخاصة بمنافع الموظفين.

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة تبين أنها متوافقة كليا مع نص المعيار IAS12 "ضرائب الدخل المؤجلة".

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

2- الإيجار التمويلي: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS17 "عقود الإيجار التمويلية"

من خلال دراستنا للتقرير المالية الخاصة بمؤسسة الأوراسي لاحظنا أنه لا يحتوي على أية معلومات حول عقود الإيجار التمويلية وبالتالي لا يمكننا دراسة مدى تطبيق المؤسسة للمعيار المحاسبي الدولي IAS17 "عقود الإيجار التمويلية".

3- تغيرات السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء: اختبار المعيار المحاسبي IAS8 "تغيير الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء"

- نلاحظ من خلال جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2010 وجود تغيرات الطرق المحاسبية بمقدار 4.465.395,43 دج؛ أما تصحيح الأخطاء فلا يوجد؛

- كما نلاحظ من خلال جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2018 قامت بتصحيح الأخطاء بمقدار 9.680.542,99- دج، أما خانة تغيرات في الطرق المحاسبية فلم تسجل أي مبلغ؛

- لم تعطي المؤسسة أي معلومات في تقريرها المالي الخاص بسنة 2010 لتوضيح الحسابات التي أجريت عليها تعديلات عندما قامت بتغيير في الطرق المحاسبية، كما أنها لم توضح في تقريرها المالي لسنة 2018 من أين أنشئ المبلغ المسجل في خانة تصحيح الأخطاء في جدول حسابات النتائج، بل اكتفت فقط بالتصريح بمبالغ تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء في قوائمها المالية، وبالتالي لا معرفة لنا بمدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS8.

4- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS10 "الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية"

لا تحتوي التقارير المالية لمؤسسة الأوراسي على أية معلومات بخصوص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وبالتالي لا يمكننا دراسة مدى تطبيق هذا المعيار.

نستخلص من خلال دراستنا للتقارير المالية لمؤسسة الأوراسي أنها قامت بإعداد قوائمها المالية لسنة 2010 و2018 تمام كما نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية IAS1 وIAS7 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1، وهذا فيما يخص كيفية عرضها لقوائمها المالية؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

أما طرق قياس وتقييم عناصر القوائم المالية فنجد بعض منها يستجيب كليا لما نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية والبعض الآخر نسبيا حيث:

*من المعايير التي تتوافق كليا نجد: IAS1، IAS7، IFRS1، IAS2، IAS37، IAS23، IAS18، IAS19، IAS12، IAS21.

*من المعايير التي تتوافق نسبيا نجد: IAS38، IAS16، IAS32، IAS36.

*أما المعايير التي لا تتوافق مع قوائمها المالية نجد: IFRS9، IFRS15، IFRS3، IFRS13 (لا تقيم مؤسسة الأوراسي أصولها بالقيمة العادلة لعدم وجود سوق نشطة).

*كما هناك بعض المعايير التي لم نتمكن من دراسة مدى استجابات تطبيقها لعدم توفر المعلومات الكافية في تقاريرها المالية، وهي: IAS11، IAS20، IAS17، IAS8، IAS10.

المبحث الثالث: مدى استجابة التقارير المالية لبنك السلام مع معايير الدولية للإبلاغ المالي

بدأت تجربة البنوك الإسلامية مع نهاية سنة 1990 بعد صدور قانون النقد الذي اعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري من خلال اعتماد بنك البركة الذي اعتبر أول بنك إسلامي برأس مال مختلط، وقد ظل هذا الأخير ينشط في الساحة المصرفية الجزائرية كبنك إسلامي وحيد فترة طويلة إلى غاية 2006 أين تم تأسيس مصرف السلام الجزائر، الذي سنعتمده في دراستنا.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة وعرض قوائمها المالية

الفرع الأول: التعريف ببنك السلام الجزائر

بنك السلام الجزائر هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأصالة الشعب الجزائري في كافة تعاملاته، وكثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس البنك بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 كبنك تجاري برأس مال قدره 7,2 مليار دينار جزائري مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وقد تم رفع رأس ماله في سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، و أعيد رفعه في سنة 2019 إلى 15 مليار دج، امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، يضم حاليا 17 فرع عبر أنحاء الوطن و التي من بينها: فرع دالي ابراهيم، فرع باب الزوار، فرع القبة، فرع البليدة، فرع وهران، فرع قسنطينة وفرع المسيلة.

إن بنك السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ و القيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجات السوق والمتعاملين والمستثمرين.

بنك السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية للأفراد، وكافة احتياجاتهم في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، السلم، البيع بالتقسيط والبيع الأجل وغيرها.

الفرع الثاني: عرض التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر

لقد قام بنك السلام الجزائر بنشر التقارير المالية الخاصة بالسنوات 2012، 2016، 2017 في موقعه على شبكة الأنترنت حيث احتوت التقارير من 50 إلى 60 صفحة تضمنت أهم المعلومات الخاصة بالبنك، أهم انجازاته خلال هذه السنوات، بالإضافة إلى القوائم المالية والملاحق الموضحة لها بكل ما تحتويه من تفسيرات حول السياسة المحاسبية والمالية الخاصة بالبنك.

وقد تضمنت التقارير الخاصة بسنوات الدراسة على ما يلي:

- إعطاء نبذة عن البنك؛
- أهم المؤشرات الخاصة بالنشاط، الربحية، مؤشرات المردودية والملائمة المالية؛
- أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، أعضاء الإدارة التنفيذية، أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية؛ ومدققي الحسابات؛
- كلمة لرئيس مجلس إدارة البنك؛
- التقرير عن الوضع الاقتصادي الجزائري؛
- الأنشطة المختلفة الخاصة بالبنك؛
- تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مع تقرير مدققي الحسابات؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

➤ القوائم المالية والايضاحات الخاصة بها.

وبالحديث عن أداء البنك فقد استطاع أن يحقق نتائج جيدة خلال سنة 2012، حيث بلغت أرباحه الصافية 14,34 مليون دولار مقارنة مع 11,91 مليون دولار للعام السابق أي بنسبة نمو بلغت 21%.

وفي الوقت ذاته فقد شهدت ميزانية البنك نموا معتبرا في بنودها حيث بلغ مجموع الأصول 240 مليون دولار بزيادة نسبتها 32% مقارنة بسنة 2011، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تعزيز المركز المالي للبنك مما يوفر المرونة والقدرة على التكيف مع المتطلبات المستقبلية والقدرة على الاستثمار في فرص نمو متاحة.

كما زادت المحفظة الائتمانية بنسبة 47% لتصل إلى 259 مليون دولار في سنة 2012 مقارنة مع 176 مليون دولار للعام السابق فضلا عن التطور والتحسين النوعي الذي رافق هذه الزيادة مما يؤكد على نجاح البنك في تعزيز جودة المحفظة الائتمانية ويعبر عن قدرته على إدارة أصوله والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة في توظيف الأموال مع المتعاملين في السوق الجزائري، كل ذلك مع المحافظة على التوازن ما بين الربحية ودرجة المخاطر.

أما على صعيد ودائع المتعاملين فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 50% خلال عام 2012 حيث وصلت إلى 249 مليون دولار مما يعكس ثقة المتعاملين مع البنك.

كما استطاع بنك السلام-الجزائر ومن خلال الخدمات المتميزة توسيع قاعدة المتعاملين عن طريق استقطاب أكثر من 1359 متعامل جديد خلال سنة 2012 أي بنسبة نمو بلغت 43% وذلك في بيئة شديدة التنافسية خاصة من قبل البنوك الخاصة العاملة في الجزائر.

أما فيما يخص سنتي 2016 و 2017 فقد كانت النتيجة الصافية لسنة 2017 1,18 مليار دج مقابل 1,08 مليار دج سنة 2016 أي بنمو قدره 9,4%، ويعود الفضل في ذلك إلى المجهودات التي بذلت للبحث عن فرص وبدائل من شأنها تحقيق النمو في الأنشطة المصرفية ورفع المردودية.

بلغ مجموع المركز المالي للبنك مبلغ 86 مليار دج (745 مليون دولار) مقابل 53 مليار دج (478 مليون دولار) سنة 2016 أي بنمو قدره 62%، حيث عرفت محفظة تمويل الزبائن مستوى بلغ 45 مليار دج بزيادة قدرها 53% عن مستواها سنة 2016 نتيجة لتوسيع قاعدة زبائنه وكذلك ولوج قطاع التجزئة والأفراد.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

كما بلغ رصيد السيولة عند نهاية 2017 مبلغ 35 مليار دج مقابل 19 مليار دج بنسبة نمو زادت عن 84%.

بلغ الناتج البنكي سنة 2017 مستوى 4 مليار دج مقابل 2,7 مليار دج في سنة 2016 أي بنسبة نمو 44%، في حين قدرت المصاريف التشغيلية سنة 2017 مستوى 1,8 مليار دج مقابل 1,6 مليار دج للعام الماضي أي بزيادة قدرها 16% تماشيا مع نشاط البنك والحاجيات التشغيلية.

التزم البنك في سنة 2012 بأوامر البنك المركزي فيما يخص الخضوع إلى مدقق خارجي مالي مؤسساتي، فقام البنك بإجراء مناقصة انتهت إلى اختيار أحد أكبر مكاتب الخبرة الدولية وهو مكتب الخبرة KPMG.

التزم كذلك البنك بمعايير الحوكمة حيث قامت الإدارة التنفيذية بإصدار مجموعة من القرارات تقتضي تشكيل عدة لجان أهمها: لجنة الجرد المادي، لجنة مراجعة ومصادقة الإجراءات، كما أولا البنك اهتماما كبيرا الأعوام الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها وتطوير مجالاتها من خلال إنشاء لجنة داخلية لإدارة حساب سبل الخيارات.

كما يجدر الذكر أن البنك تقدم في أشغال تهيئة 7 فروع بدأت في استغلالها خلال سنة 2018، وسنقوم بتلخيص بعض الأرقام المفتاحية الخاصة ببنك السلام الجزائر خلال السنتي الأخيرتين 2016 و2017 كما يلي: الجدول رقم(14):الأرقام المفتاحية الخاصة ببنك السلام الجزائر لسنتي 2016 و2017

الوحدة: آلاف دج

البيان	سنة 2016	سنة 2017
صافي الإيرادات التشغيلية	2769 مليون دج	3990 مليون دج
النتيجة الصافية	1080 مليون دج	1181 مليون دج
إجمالي الأصول	53104 مليون دج	85775 مليون دج
حقوق المساهمين	15381 مليون دج	16567 مليون دج
مجموع المركز المالي	53 مليار دج	86 مليار دج
رصيد السيولة	35 مليار دج	19 مليار دج
مجموع ودائع العملاء	64 مليار دج	34 مليار دج
التدفقات النقدية الصافية	16 مليار دج	3 مليار دج

المصدر: التقرير المالي لبنك السلام الجزائر لسنتي 2016-2017

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الفرع الثالث: عرض القوائم المالية لبنك السلام الجزائر

قام بنك السلام-الجزائر بعرض قوائمه المالية لسنة 2012 و2017 في تقاريره المالية السنوية بكل ما تحتويه من ميزانية، حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، كما أضافت قائمة خارج الميزانية تماشيا والأنظمة المصرفية المعمول بها في الجزائر، وهي كما يلي:

1- الميزانية

✓ بالنسبة للميزانية أصول لسنة 2012 فقد بدأت المؤسسة بعرض الأصول الجارية بما تحتويه من النقديات في الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية، الأصول المالية بأنواعها، الضرائب الجارية والمؤجلة، ثم بعد ذلك انتقلت لعرض الأصول غير الجارية التي تضم الأصول المادية وغير المادية.¹

✓ بالنسبة للميزانية أصول لسنة 2017 فقد تم عرضها بنفس طريقة السنوات السابقة دون أي تغيير.²

✓ بالنسبة للميزانية خصوم لسنة 2012 فقد بدأت المؤسسة بعرض خصوما الجارية والمتمثلة في التزاماتها تجاه زبائنها والهيئات المالية، الضرائب الجارية والمؤجلة وغيرها، ثم بعد ذلك تأتي الأصول غير الجارية وتشمل مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء، ثم عرضت رأس مالها.³

✓ أما بالنسبة للميزانية خصوم لسنة 2017 فهي تحتوي على نفس العناصر المذكورة سابقا.⁴

2- جدول حسابات النتائج

✓ يقوم بنك السلام-الجزائر بعرض جدول حسابات النتائج لسنة 2012 حسب الطبيعة وذلك من خلال طرح الأعباء الاستغلال من إيرادات الاستغلال وصولا إلى الناتج الصافي للسنة المالية.⁵

✓ لم يغير البنك طريقة عرضه لجدول حسابات النتائج وهذا حتي سنة 2017.¹

¹ أنظر الملحق رقم 51

² أنظر الملحق رقم 52

³ أنظر الملحق رقم 53

⁴ أنظر الملحق رقم 54

⁵ أنظر الملحق رقم 55

3- جدول تدفقات الخزينة

- ✓ يقوم البنك بعرض جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012 باتباع الطريقة غير المباشرة من خلال البدء بعرض النتيجة المحاسبية للسنة الحالية وصولا إلى صافي التغيرات أموال الخزينة، مع إظهار إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية.²
- ✓ قام البنك بعرض جدول التدفقات الخزينة لسنة 2017 باتباع الطريقة غير المباشرة مع إظهار كافة العناصر الواجب إظهارها.³

4- قائمة تغيرات الأموال الخاصة

- ✓ قام البنك بعرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2012 وذلك بإظهار كافة العناصر الواجب الإفصاح عنها ومن بينها رأس مال الشركة، علاوة الإصدار، مبلغ فارق التقييم وإعادة التقييم، الاحتياطات والنتائج.⁴
- ✓ تحتوي قائمة تغيرات الأموال الخاصة لبنك السلام-الجزائر لسنة 2017 على نفس العناصر السابقة الذكر.⁵

5- القائمة خارج الميزانية

- ✓ تضم القائمة خارج الميزانية لبنك-السلام الجائر لسنة 2012 فئتين، الأولى تشمل التزامات البنك الممنوحة للهيئات المالية، للزبائن والتزامات ممنوحة أخرى، والثانية تشمل التزامات البنك المتحصل عليها من الهيئات المالية والتزامات أخرى.⁶
- ✓ تضم القائمة خارج الميزانية لبنك-السلام الجائر لسنة 2012 نفس العناصر المذكورة سابقا.⁷

¹ أنظر الملحق رقم 56

² أنظر الملحق رقم 57

³ أنظر الملحق رقم 58

⁴ أنظر الملحق رقم 59

⁵ أنظر الملحق رقم 60

⁶ أنظر الملحق رقم 61

⁷ أنظر الملحق رقم 62

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

المطلب الثاني: المقارنة من حيث الشكل والإطار الفكري

من خلال المطلب السابق قمنا بإعطاء لمحة عن بنك السلام الجزائر من خلال تقديم أهم الأنشطة التي قام بها خلال سنوات الدراسة 2012, 2016, 2017 وكذا هيكله التنظيمي وكشوفاته المالية، أما في هذا المطلب سنقوم بمقارنة القوائم المالية للبنك مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الشكل الذي تعرض فيه القوائم المالية، الإطار الفكري وكذا قياس وعرض بنودها.

الفرع الأول: مقارنة القوائم المالية لبنك السلام-الجزائر مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الشكل

لمقارنة القوائم المالية لبنك السلام الجزائر مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الشكل يجب دراسة توافقها مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول IFRS1 "تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة"، المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 "إعداد وعرض القوائم المالية" والمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 "تدفقات الخزينة".

1- مدى توافق القوائم المالية لبنك السلام الجزائر مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 "تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة"

نظرا لصعوبة الحصول على التقرير المالي لبنك السلام- الجزائر لسنة 2010 فإننا لم نتمكن من دراسة مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS1.

2- مدى توافق القوائم المالية لبنك السلام الجزائر مع المعيار الدولي الأول IAS1 "إعداد وعرض القوائم المالية"

نلاحظ من خلال التقارير المالية لبنك السلام الجزائر أنه قد استوفى بعض العناصر التي يتطلب عرضها من خلال المعيار المحاسبي الدولي IAS1 وهي:

- اسم المؤسسة: بنك السلام الجزائر؛
- بلد التأسيس: الجزائر؛
- الفترة المالية: 2012-2016-2017؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

➤ العملة (الوحدة): الدينار الجزائري؛

➤ ملخص النشاط.

قام البنك بعرض وشرح المبادئ العامة والخاصة المرتبطة بالتقييم والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.

كما اشتمل على القوائم المالية المطلوب عرضها وفق هذا المعيار وهي:

قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، قائمة جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات أموال الخاصة، كما أضافه الجزء الخاص بالإيضاحات المفسرة لها، كما أضاف البنك قائمة خارج الميزانية تطبيقا لما جاء به النظام المحاسبي المالية والأنظمة المصرفية المعمول بها في الجزائر.

أ- قائمة الميزانية: من خلال الميزانية التي أعدتها المؤسسة نلاحظ مايلي:

➤ تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقا لأحكام نظام بنك الجزائر:

➤ رقم 04-09 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية،

➤ رقم 05-09 المؤرخ في 2009/10/18 المتضمن إعداد ونشر الكشوفات المالية للبنوك و المؤسسات المالية

➤ قام بإعداد الميزانية في شكل جدولان مستقلان واحد يمثل الأصول والآخر للخصوم، بحيث احتوت على ثلاث أعمدة واحد للدورة الحالية والآخر لدورة السابقة للمقارنة والثالث خصصته للإيضاحات؛

➤ قام البنك بالفصل بين الأصول والخصوم واعتمدت على الترتيب التنازلي لاستحقاقات السيولة، كما هو مطلوب في المعيار المحاسبي الدولي IAS1 والنظام 05-09؛

➤ تم مراعاة ترتيب تبويب ميزانية البنك في جابب الأصول بالبداً بالأصول المتداولة أولاً ثم الأصول الثابتة، نفس الأمر بالنسبة لجانب الخصوم بدأ بالخصوم المتداولة ثم الثابتة أي رأس المال والاحتياطات والأرباح؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

➤ أدرج الأصول في الميزانية حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق، من دون إجراء المقاصة بينهما؛

➤ تضم الميزانية الحد الأدنى من العناصر في جانب الأصول مثال الاحتياطي لدى البنك المركزي، الأوراق المالية والاستثمارات المالية، الأصول الثابتة المادية؛

➤ تضم الميزانية الحد الأدنى من العناصر في جانب الخصوم مثال الودائع، خصوم أخرى، رأس المال، احتياطات و النتيجة؛

➤ قام البنك بتصنيف الأصول المالية إلى سلفيات وحقوق على الهيئات المالية وسلفيات وحقوق على الزبائن، وألغى التصنيف القديم الذي كان يعتمد على التمييز بين الأصول المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

تظهر في الميزانية العملة المستخدمة (الدينار الجزائري) ومستوى تجميع أو اختصار القيمة (الوحدة ألف دينار جزائري).

أ-1- الأصول: وقد تضمنت ماييلي: (المبالغ خاصة بميزانية 2017)

الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية: ونجد أن مدونة النموذج R20 المحددة من طرف بنك الجزائر للتصريح بالوضعيات المحاسبية الشهرية، توضح ما يتضمنه هذا الحساب، بلغ في سنة 2017 قيمة 34 846 456 دج وهو يحتوي على العناصر النقدية وشبه نقدية، فالصندوق يحتوي على الأوراق والقطع النقدية بالعملة الجزائرية أو الأجنبية، كذلك القطع والذهبية، إضافة إلى قيم أخرى (كالطابع...). أما البنك المركزي فيمثل الحسابات المفتوحة بالدينار من قبل البنك لدى بنك الجزائر، إضافة إلى تسهيلات الودائع. وأخيرا أرصدة الحسابات المفتوحة من طرف البنك لدى المصالح المالية لبريد الجزائر.¹

¹ بنك الجزائر، تعليمية محافظ بنك الجزائر رقم: 06-08 المتضمنة إعداد الوضعيات المحاسبية الشهرية (مدونة نموذج

R20) وملحقاتها، ص09

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

قام البنك بالإفصاح عن مجمل الحسابين: حسابات لدى الهيئات المالية بمبلغ 848 213 ألف دج وحساب تمويل الزبائن: 45 454 481 ألف دج كل على حدى وفقا لما جاء به المعيار المحاسبي IAS30، أما باقي أنواع الأصول المالية من أصول مالية مملوكة لغرض التعامل وأصول مالية جاهزة للبيع وأصول مالية مملوكة لغاية الاستحقاق فلا يمتلكها البنك.

الضرائب الجارية - أصول: 26 386 ألف دج ويسجل في هذا الحساب الرسم على القيمة المضافة القابل للخصم على اقتناء الاستثمارات والقابل للخصم على اقتناء السلع والخدمات والذي يخصم مستقبلا من المدفوعات لصالح إدارة الضرائب؛

الضرائب المؤجلة - أصول: 61 730 ألف دج وهو حساب الضرائب القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة.

أصول مالية أخرى: يتكون هذا البند من أصول مالية مكتناة لغرض المربحة والإجارة والتي عرفت انخفاض بنسبة 65% خلال السنتين 2016 و 2017، أما بالنسبة لسنة 2012 فلم تكن موجودة في حسابات ميزانية البنك، كما يحتوي على المخزونات والحقوق على الغير (مدفوعات وتسبيقات على الخدمات) وتظهر بمبلغ إجمالي قدره 335 675 : ألف دج؛

حسابات التسوية: بمبلغ 262 280 ألف دج ويحتوي هذا البند على العناصر التالية:

- مصاريف مقيدة مسبقا - شيكات في الإنتظار - شيكات مرفوضة في المقاصة - تحويلات واردة في المقاصة - حسابات أخرى (مقاصة عمليات الدفع)

المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشارك: وهي السندات سواء طويلة أو قصيرة، حيث يمتلك بنك السلام الجزائر مساهمة في صندوق ضمان الودائع البنكية، تتمثل في 10 أسهم ذات قيمة إسمية مقدرة بـ 10000 ألف دج ما يعادل نسبة 3,7% من رأسمال الصندوق. كما قام البنك في سنة 2017 باكتتاب مساهمة في رأسمال شركة تسيير الأصول المنقولة بمبلغ قدره 2000 ألف دج وهي 20 سهم ذات قيمة إسمية 100 ألف دج؛

العقارات الموظفة: بمبلغ 576 558 ألف دج

الأصول الثابتة المادية: وتظهر بقيمة 3 315 923 ألف دج؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى استجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

الأصول الثابتة الغير مادي: وتظهر في الميزانية بمبلغ إجمالي قدره 35 627 ألف دج؛
فارق الحياة: لم يظهر هذا الحساب في أي من ميزانيات سنوات الدراسة.

أ-2- الخصوم: يؤخذ في جانب الخصوم الترتيب حسب الدفع للالتزامات، فنجد أن بنك السلام الجزائر
عرض قائمة الخصوم كما يلي: (المبالغ خاصة بميزانية 2017)

لا توجد للبنك أرصدة دائنة لبنك الجزائر (البنك المركزي)؛

ديون تجاه الهيئات المالية: 15 996 دج

ديون تجاه الزبائن: 53 717 182 دج

ديون ممثلة بورصة مالية: 10 925 029 دج

الضرائب الجارية -خصوم: يحتوي على الضرائب المستحقة عند تاريخ إقفال الحسابات وغير المدفوعة
لإدارة الضرائب وتتضمن كل من: الضريبة على أرباح الشركات بـ 38 117 ألف دج في سنة 2017،
رسوم على رقم الأعمال (رسم القيمة المضافة ورسم النشاط المهني) بـ 78 004 ألف دج، ضريبة الدخل
بـ 17 694 ألف دج، ضرائب ورسوم أخرى بـ 2 224 ألف دج.

الضرائب المؤجلة -خصوم: ليس للبنك ضرائب مؤجلة خصوم

خصوم أخرى: وتقدر بمبلغ 1 407 383 ألف دج، وهو يمثل 2% من مجموع الميزانية ويحتوي على:
الصكوك البنكية؛ مستحقات الموظفين؛ مستحقات الموردين؛ مستحقات مجلس الإدارة وهيئة الفتوى والرقابة
الشرعية؛ مساهمات الضمان الإجتماعي؛ حسابات جارية للشركاء؛ قيم في انتظار الدفع.

حسابات التسوية: بلغ 2 385 541 ألف دج وهو يمثل نسبة 3% من مجموع الميزانية ويحتوي على
العناصر التالية: قيم واردة من المقاصة؛ إيرادات للتصفية؛ مساهمة ضمان الودائع البنكية؛ تحويلات
صادرة؛ تأمينات الأصول المؤجرة؛ حسابات أخرى.

مؤونات تغطية الأعباء والمخاطر: بمبلغ 74 375 ألف دج

لا توجد هناك إعانات للتجهيز أو إعانات أخرى للاستثمارات؛

أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة: لقد أوضح البنك قيمة العامة ضمن ما أورده النظام 03-14

بمبلغ قدره 551 105 ألف دج

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

لا توجد ديون تابعة للبنك؛

رأس مال البنك: 10 000 000 دج

لا توجد علاوات مرتبطة برأس مال

احتياطات: 5 381 433 ألف دج

لا يوجد فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، الترحيل من جديد

نتيجة السنة المالية: 1 181 246 ألف دج

ونجد أن بنك السلام الجزائر قد استوفى شروط ومتطلبات المعيار المحاسبي المالي IAS1 في عرض حسابات كل من الأصول والخصوم، وبالتالي هما يتوافقان كلياً.

• قائمة خارج الميزانية:

تعد قائمة خارج الميزانية من القوائم المالية المطلوبة ضمن القوائم المالية للبنوك، في النظام المحاسبي المالي، وقد أوردها بنك السلام الجزائر ضمن بياناته المالية لجميع سنوات الدراسة.

كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الأول أن قائمة خارج الميزانية تحتوي على عنصرين أساسيين وهما الالتزامات الممنوحة من طرف البنك والالتزامات المقبوضة، وبالفعل بنك السلام الجزائر قسمها إلى قسمين هما:

* **الالتزامات الممنوحة:** التي بلغت في سنة 2012 حوالي 20 مليون دج أما في سني 2016 و2017 وصلت إلى 17 مليون دج، ويحتوي هذا العنصر على كل من التزامات التمويل لفائدة الزبائن وفيها الالتزامات الممنوحة للعملاء والتزامات التمويلات الأخرى التي تمت الموافقة عليها ولم تتم بعد تعبئتها، والتزامات ضمان بأمر من الزبائن وفيها خطابات الضمان متعلقة بالصفقات، خطابات الضمان جمركية وخطابات ضمان أخرى.

* **الالتزامات المتحصل عليها:** بلغت في سنة 2012 حوالي مليونين دج، أما فيما يخص 2016 و2017 فقد سجلت حوالي 32 مليون دج، يحتوي هذا العنصر على التزامات الضمان المتحصل عليها من الهيئات المالية، والتزامات أهري متحصل عليها ونجد فيها سندات الاستثمار المحصل عليها من الزبائن كضمان في إطار التمويلات الممنوحة لهم من طرف البنك.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

من خلال القائمة خارج الميزانية نرى أنه اعتمد على تسجيل النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية وذلك طبقا للمبادئ المحاسبية.

ت- جدول حسابات النتائج

➤ قام البنك بإعداد جدول حسابات النتائج حسب نموذج النظام 09-05 المتضمن إعداد ونشر الكشوفات المالية للبنوك و المؤسسات المالية، بحيث تم تلخيص مجاميع الإيرادات و الأعباء الخاصة بالسنة المالية بدون الأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، فنجد أن الناتج البنكي الصافي لسنة 2012 قدر بمبلغ 2.030.215 دج أما سنتي 2016 و 2017 فقد وصل إلى مبلغ 2.769.196 دج و 2.989.527 دج على التوالي، وهذا نتيجة طرح كل من الفوائد والأعباء المماثلة و(عمولات) الأعباء وأعباء النشاطات الأخرى، (+-) كل من الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة أو المتاحة للبيع من إيرادات التشغيل، إضافة إلى نواتج النشاطات الأخرى؛

➤ تم تقسيم جدول حسابات النتائج إلى ثلث أعمدة، الأول للإيضاحات، الثاني للسنة الجارية والثالث للسنة الماضية؛

➤ بلغت الضرائب على أرباح الشركات وفقا للتشريع الجبائي لسنة 2012 نسبة 25% أما سنتي 2016 و 2017 فقد بلغت نسبة 26% من مبلغ الناتج الإجمالي بعد إعادة إدماج المصاريف غير قابلة للخصم جبائيا، فبلغ الناتج الصافي للسنة المالية لسنة 2012 مبلغ 1.119.549 دج، أما سنتي 2016 و 2017 فقد بلغت النتيجة الصافية على التوالي ما قيمته 1.080.086 دج و 1.181.246 ألف دج.

➤ تتكون مداخل البنك من مداخل التمويلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لزيائن البنك، مداخل الالتزامات خارج الميزانية، دخل الودائع لأجل لدى البنوك و التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية نواتج النشاطات الأخرى المتمثلة في تعويضات الأضرار والخسائر المحصلة من البنك عن طريق مؤسسات التأمين بالإضافة إلى أخطاء الصندوق (فائض)، كما تتضمن عمولات وهي الإيرادات البنكية المحصلة مقابل الخدمات المقدمة لزيائن البنك وذلك وفقا للشروط المصرفية السارية، حيث يميز البنك أربعة أصناف رئيسية و هي:

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوروبية وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

* عمليات عمليات التجارة الخارجية؛

* عمليات عمليات الصندوق ووسائل الدفع؛

* عمليات عمليات الائتمان؛

* عمليات أخرى.

➤ يحتوي جدول حسابات البنك لسنة 2016 العناصر غير العادية (نواتج) الذي يتضمن الربح المحقق عند بيع سيارات للبنك بمبلغ 3 102 ألف دج (قيمتها الدفترية معدومة).

نلاحظ مما سبق أن جدول حسابات النتائج الخاص ببنك السلام الجزائر يتفق كليا مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS1.

ج- جدول تغيرات الأموال الخاصة

تتفق قائمة التغيرات في الأموال الخاصة لبنك السلام الجزائر مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS1 حيث تضمنت مختلف العناصر الواجب إدراجها فيها، تقدر الأموال الخاصة للمصرف في نهاية سنة 2012 بمبلغ 11,350 مليار دج مقابل 10,230 دج في نهاية سنة 2011 وقد تم بلوغ هذا المستوى بفضل الربح الصافي الذي حققه البنك خلال سنة 2012 و المقدّر بحوالي 1,120 مليار دج، أما خلال سنة 2017 قدرت الأموال الخاصة بـ 16 562 679 ألف دج 15 381 433 ألف دج في نهاية سنة 2016 وقد تم بلوغ هذا المستوى بفضل الربح الصافي.

د- الملاحق

لقد تضمن التقرير السنوي الذي أعده بنك السلام لسنوات الدراسة العديد من الإيضاحات المفسرة للقوائم المالية وهي مرقمة من 1 إلى 10، بحيث تم توضيح القواعد والتغيرات في الطرق المحاسبية وطرق التقييم العامة والخاصة المعتمدة في إعداد الميزانية، كما تضمنت المعلومات خارج الميزانية، معلومات عن جدول حسابات النتائج، تدفقات الخزينة وتغيرات الأموال الخاصة و رأس المال.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

يعتمد البنك على أسلوب منتظم في عرض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بحيث تستخدم الربط المرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية مع كل معلومة ذات صلة مرتبطة بها في الإيضاحات، أما بالنسبة لطبيعة المعلومة المعرضة تكون إما:

* معلومات إضافية أو تفاصيل للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية؛

* معلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية؛

* معلومات إضافية لم ترد أية بنود تتعلق بها في القوائم المالية.

نرى من خلال التقارير السنوية لبنك السلام- الجزائر أن قوائمه المالية متوافقة كلياً من حيث شكلها مع المعيار المحاسبي الدولي IAS1 إعداد وعرض التقارير المالية".

3- مدى توافق القوائم المالية لبنك السلام الجزائر مع المعيار الدولي الأول IAS7 "جدول تدفقات الخزينة"

تم إعداد جدول تدفقات الخزينة في بنك السلام الجزائر حسب الطريقة الغير مباشرة المنصوص عليها في النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18/09/2009 المتضمن إعداد و نشر الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

وفقاً لهذا الطريقة يتم الحصول على حركة التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال عن طريق تعديل الأرباح قبل الضرائب بمراعاة وقوع العمليات الغير نقدية، حتى يمكن مقارنة النتائج المتحصل عليها من حساب الأرباح و الخسائر مع السيولة المحدثة والمستعملة أثناء نشاط الاستغلال، مما يسمح بفهم العلاقة بين النشاطات الاقتصادية وطرق خلق أو امتصاص السيولة.

بالنسبة لسنة 2012 كان صافي التدفقات النقدية إيجابياً بقيمة 1,18 مليار دينار جزائري أما سنة 2016 فقد بلغ صافي التدفقات النقدية 3 مليار دينار جزائري.

أما بالنسبة لسنة 2017 بلغ صافي تغير التدفقات النقدية قيمة 15 918 305 ألف دينار جزائري وذلك نتيجة للتغيرات المسجلة في البندين التاليين:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

أ- التدفقات النقدية الصافية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية:

سجل هذا البند تدفقا صافيا إيجابيا يقدر بقيمة 16 057 947 ألف دج لسنة 2017 وذلك نتيجة ارتفاع رصيد ودائع العملاء بشكل يفوق نمو رصيد التمويلات الممنوحة للعملاء لاسيما التأمينات النقدية المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية.

ب- التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بأنشطة الاستثمار:

سجل هذا البند تدفقا صافيا سلبيا بقيمة 176 447 ألف دج يمثل في الأصول الثابتة التي اقتناها خلال سنة 2017 بالإضافة إلى اكتتاب حصة في رأس المال الشركة تسيير الأصول غير المنقولة قدرها 2000 ألف دينار جزائري.

أما فيما يخص التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية فلم يسجل البنك أي تدفقات متأتية من أنشطة تمويلية أو موجهة للمساهمين.

يمكن استنتاج أن قائمة التدفقات النقدية للخرينة لبنك السلام الجزائر متوافقة كليا مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي 7 " جدول تدفقات الخزينة".

الفرع الثاني: مقارنة القوائم المالية لبنك السلام-الجزائر مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث الإطار الفكري

أعدت القوائم المالية لبنك السلام الجزائر بالآلاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح الصادر عن البنك المركزي بحيث:

➤ في سنة 2012 1 دولار أمريكي = 78,0514 دينار جزائري بتاريخ 2012/12/31

➤ في سنة 2016 1 دولار أمريكي = 111,1217 دينار جزائري بتاريخ 2016/12/31

➤ في سنة 2017 1 دولار أمريكي = 115,19 دينار جزائري بتاريخ 2017/12/31

- قواعد عرض القوائم المالية لبنك السلام الجزائر خلال السنوات الثلاث من الدراسة: تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفق لأحكام نظم بنك الجزائر و المتمثلة في:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- * رقم 04-09 المؤرخ في 23/07/2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
 - * رقم 05-09 المؤرخ في 18/09/2009 المتضمن إعداد ونشر الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛
 - * رقم 08-09 المؤرخ في 29/12/2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- استنادا إلى النظام رقم 05-09 المشار إليه أعلاه، تتضمن البيانات المالية: الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة و الإيضاحات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

المبادئ المحاسبية: اعتمد البنك على المبادئ المحاسبية التالية:

- مبدأ استمرارية الدورات؛
 - لم يتم تغيير طريقة تقييم الأصول المادية منذ سنة 2010 وظلت وفق التكلفة التاريخية؛
 - اعتماد مبدأ قابلية القوائم المالية للمقارنة؛
- السياسات المحاسبية:** اعتمد بنك السلام الجزائر في إعداد قوائمه المالية على مايلي:

• طرق التقييم العامة:

بصفة عامة يتم تقييم و تسجيل أصول البنك بالتكلفة التاريخية، طبقا للأسس العامة للنظام المحاسبي المالي من جهة، ووفقا للتقديرات التي يقوم بها البنك للطريقة ذات الأثر من بين طرق التقييم المتاحة.

تطبيقا للنظام الساري، والذي ينبغي بموجبه إمساك الدفاتر المحاسبية للبنك بالدينار الجزائري، تقيد الحسابات بالعملة الأجنبية في الحسابات مفتوحة بكل العملات، حيث تحول الأرصدة إلى الدينار الجزائري عند كل إقفال محاسبي، على أساس سعر الصرف المتوسط لكل عملة صادرة عن البنك عند تاريخ الإقفال.

تتم عملية إعادة تقييم عمليات البنك يوميا، ويقيد الفرق في حسابات النتائج حسب أحكام النظام رقم 94-18 المؤرخ في 25/12/1994 المتضمن تسجيل و تقييد العمليات بالعملة الأجنبية.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

تخضع السلفيات والحقوق على الزبائن لاختبارات دورية لنقص القيمة، كما يتم قيدها بالتكلفة التاريخية عند الإدراج ويعاد تقييمها عند كل إقفال بالأخذ في الحسبان مخصص نقص القيمة.

تسجل الضمانات سواءا كانت ممنوحة أو محصلة من المؤسسات المالية أو من العملاء في قائمة خارج الميزانية

من خلال ما سبق نلاحظ أن بنك السلام- الجزائر أعد بياناته المالية وفق المبادئ والفروض المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، والأنظمة الخاصة بإعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية كما أنها موجهة لنفس المستخدمين وتسعى لتحقيق نفس الأهداف، وبالتالي فهي متوافقة كليا مع الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

المطلب الثالث: المقارنة من حيث قياس تقييم عناصر القوائم المالية

الفرع الأول: المقارنة من حيث تقييم عناصر الميزانية

1- المقارنة من حيث تقييم عناصر الأصول

أ- المقارنة من حيث تقييم الأصول غير الجارية

- **الأصول الثابتة المعنوية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS38 "الأصول الثابتة المعنوية"**
- تحتوي الأصول المعنوية لبنك السلام الجزائر المقتنيات من الرخص والبرمجيات والنظم المعلوماتية بالنسبة للسنتين 2016 و 2017 أما سنة 2012 فتحتوي على ما تم ذكره سابقا بالإضافة إلى شعار البنك الذي قدرت تكلفته 4719 ألف دينار دج؛

- يسجل البنك الأصول المعنوية بالتكلفة المنسوبة إليها مباشرة عند تاريخ اقتنائها بما فيها التكاليف المباشرة والرسوم المدفوعة، بحيث بلغت قيمتها الصافية في سنة 2012 مبلغ 153554 ألف دينار جزائري، في سنة 2016 مبلغ 60318 ألف دينار جزائري أما سنة 2017 فقد بلغت قيمتها 35627 ألف دينار جزائري بنسبة تغير 41% مقارنة بالسنة الماضية؛

- يتم حساب اهتلاكات الأصول المعنوية طيلة عمرها الانتاجي الذي لا يتجاوز 20 سنة باعتماد نمط الاهتلاك الخطي، ويتم تسجيله ضمن الأعباء في جدول حسابات النتائج، حيث بلغت الاهتلاكات للأصول المعنوية لسنة 2012 قيمة 97041 ألف دينار جزائري، أما فيما يخص سنة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

2016 و 2017 فقد سجلت قيمة 226276 ألف دينار جزائري و قيمة 253274 ألف دينار جزائري على التوالي أي بنسبة تغير 11% (26998 ألف دينار جزائري).

من خلال ما سبق نستنتج أن معالجة الأصول الثابتة المعنوية متوافقة نسبيا مع ما نص به المعيار المحاسبي الدولي IAS38، حيث أنها تقيم بالتكلفة التاريخية ويتم حساب مخصصات الاهتلاك الخاصة بها في كل نهاية الدورة لكن البنك لم يصرح بأنه يقوم بإعادة تقييمها عن طريق إجراء اختبارات تدني القيمة سواءا بالقيمة العادلة أو التكلفة التاريخية.

- الأصول الثابتة المادية: المعيار المحاسبي الدولي IAS16 "الممتلكات التجهيزات والمعدات"
- يتم عرض الأصول المادية في ميزانية البنك بقيمتها التاريخية (مع احتساب كل المصاريف التي تدخل في تكلفتها) بعد حسم الاهتلاكات (ماعدا الأراضي والأصول قيد الإنجاز)؛
- تحتوي الأصول المادية لبنك السلام على العناصر التالية:

الجدول رقم(15):القيم الصافية للأصول المادية لسنة 2017 لبنك السلام الجزائر

الوحدة: آلاف دج

البند	القيمة الصافية سنة 2017	القيمة الصافية سنة 2016
الأراضي	1 920 009	1 568 038
المباني الادارية والتجارية	671 902	721 152
تجهيزات، ترميمات وتركيبات	325 471	373 753
أجهزة الحراسة و الأمن	146 626	140 097
العتاد المتحرك	9 682	12 968
العتاد و التجهيزات المعلوماتية	50 621	37 298
عتاد الاتصالات	3 314	5 671
أدوات مكتبية	39 347	48 960
الأثاث والتجهيزات الإجتماعية	641	245
أصول قيد الإنجاز	148 311	92 605
المجموع	3 315 923	3 000 787

المصدر: التقرير المالي السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2017، ص39

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- نقيّد الأجزاء المكونة للأصل الثابت كل على حدى عندما تكون مدة استعمال هذه الأجزاء مختلفة؛

- يتم حساب المخصص السنوي للإهلاك على الأصول المادية حسب النسب العمول بها ووفقا للمدة المحتملة لاستغلال الأصول وحسب النمط الخطي للاهلاك، وفيما يلي نلخص العمر الإنتاجي الخاص بالأصول الثابتة:

✓ المباني: 20 سنة

✓ تهيئات وتركيبات: 10 سنوات

✓ برامج الحساب الآلي: 05 سنوات

✓ معدات وأثاث: 05 سنوات

- بلغت مخصصات الاهتلاكات و خسائر القيمة للأصول الثابتة بما فيها المعنوية والمادية لبنك السلام الجزائر في سنة 2017 قيمة 257 544 ألف دينار جزائري ما يقابلها مبلغ 225 787 ألف دينار جزائري أي بنسبة تغير 14% (أي ما يعادل 31 757)؛

- لم يقدم البنك معلومات في التقارير المالية حول تخصيص المؤنات للأصول المادية وغير المادية، بحيث أن حساب مخصصات المؤنات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد يضم كل من: مخصصات المؤنات المستحقات المصنفة، مخصصات مؤونة الأموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة، مخصصات مؤونات التزامات خارج الميزانية المصنفة، مخصصات مؤونات المخاطر والأعباء؛

- لم يقدم البنك أي توضيحات فيما يخص اختبارات نقص القيمة للأصول المادية وغير المادية، أما فيما يخص حساب استرجاع المؤنات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلفة فهي تخص استرجاع المخصصات التي تمت خلال سنة 2017 والمتعلقة وهي تضم 9 عملاء نتيجة لسداد مستحقاتهم المتعثرة أو عن طريق عمليات الوفاء بمقابل؛

-يمتلك البنك عقارات التوظيف لغرض تأجيرها أو تشمين رأس ماله، وكان قد تملكها في إطار تحصيل الديون المستحقة من الزبائن عن طريق عقود الوفاء بمقابل، والجدول التالي يبين تفصيل هذه العقارات:

**الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة
سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي**

جدول رقم (16): العقارات الموظفة الوحدة: آلاف دج

2016			2017			السنوات
المبالغ الصافية	الإهلاكات	المبالغ الإجمالية	المبالغ الصافية	الإهلاكات	المبالغ الإجمالية	البند
23 809	301	24 110	227 747	4 867	232 614	عقارات سكنية
333 256	1 394	334 650	348 811	18 398	367 209	عقارات تجارية
357 065	1 695	358 760	576 558	23 265	599 823	المجموع

المصدر: التقرير المالي السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2017 ص39

- قام البنك بالاعتراف بهذه العقارات التوظيفية بإدراجها في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتاً مادياً، وقام باحتساب الإهلاكات الخاصة بها في كل سنة مالية، أما فيما يخص التقييم بعد ذلك يكون إما على أساس تكلفتها مطروحا منه مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيم وإما على أساس قيمتها الحقيقية، كما يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية لعقارات التوظيف ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها. ولكن البنك لم يصرح بذلك في تقاريره المالية لسنوات الدراسة.

من خلال ما سبق نستنتج أن معالجة الأصول الثابتة المادية متوافقة نسبيا مع ما نص به المعيار المحاسبي الدولي IAS16، حيث صرح البنك بكيفية إدراجها في الحسابات عند اقتنائها، معدل وطرق احتساب مخصصات الإهلاكات، أما فيما يخص التقييم وإعادة التقييم في نهاية الدورة سواءا تعلق الأمر بالأصول المادية أو العقارات الوظيفية فلم يعطي البنك أية تفسيرات عنها.

- **الأصول الثابتة المالية:** اختبار المعيارين المحاسبيين الدوليين IAS32 و IAS39 ومعياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 و IFRS7 والمعيار المحاسبي الدولي IAS17

يتطلب المعيار المعدل (معايير الإبلاغ المالي الدولية) إفصاحات إضافية حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة، إضافة إلى الإفصاحات اللازمة بخصوص معاملات المشتقات المالية والأصول المستخدمة في إدارة السيولة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

ونجد أن النظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 والمتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، قد وضع تعريف كل المصطلحات المتعلقة بالأدوات المالية، كما قام بتصنيف كل من الأصول والخصوم المالية، حيث تصنف الأصول المالية حسب ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS39 إلى الفئات التالية:

➤ أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة؛

➤ تسليفات وحقوق؛

➤ أصول مالية متاحة للبيع؛

➤ أصول مالية أخرى.

يرتبط هذا التصنيف بغاية المؤسسة في الحصول على هذه الأصول، وتصنف الخصوم المالية إلى فئتين هما:

➤ الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة؛

➤ الخصوم المالية الأخرى.

ونلاحظ من خلال التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر لسنوات الدراسة أن أصولها المالية تحتوي على كل من :

✚ **حسابات جارية لدى الهيئات المالية (سلفيات وحقوق على الهيئات المالية):** يظهر هذا الحساب من الميزانية الحسابات الجارية لدى المراسلين الأجانب أو حسابات لأجل لدى البنوك المحلية وكذا التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية، نلاحظ أن هذا الحساب سجل ارتفاعا معتبرا خلال سنة 2017 بنسبة 302% مقارنة بسنة 2016 وهذا نتيجة لمنح البنك تمويل لفائدة المغاربة للإيجار الجزائر بمبلغ قدره 500000 ألف دينار جزائري.

✚ **تمويل الزبائن (سلفيات وحقوق على الزبائن):** يمثل هذا الحساب نسبة 53% من مجموع الميزانية وقد سجل نموا معتبرا خلال سنة 2017 مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة لتطور نشاط البنك لاسيما تمويل الأفراد.

**الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة
سوناطران، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي**

يتم تحليل هذا البند وفق أربعة أصناف وهي:

* حسب شكل التمويل:

الجدول رقم (17): السلفيات والحقوق حسب شكل التمويل لبنك السلام الجزائر لسنة 2017

الوحدة: آلاف دج

مؤسسات		أفراد	
البند	2017	البند	2017
تمويلات الاستغلال	27 143 656	تمويلات عقارية	1 376 376
تمويلات الاستثمار	8 171 368	تمويلات استهلاكية	3 653 767
إجارة أصول منقولة	3 911 926	—	—
إجارة عقارية	3 154 795	—	—
حسابات جارية مدنية	27 145	—	—
مجموع تمويلات المؤسسات	42 408 890	مجموع تمويلات الأفراد	5 030 143
مخصص نقص القيمة	1 965 707	مخصص نقص القيمة	18 845
سلفيات وحقوق على مؤسسات (صافية)	40 443 183	سلفيات وحقوق على الأفراد (صافية)	5 011 298
مجموع السلفيات وحقوق الصافية		45 454 481	

المصدر: التقرير المالي لبنك السلام الجزائر لسنة 2017 ص34

* حسب المدة المتبقية

تضاعفت القيمة الصافية للسلفيات والحقوق لبنك السلام لسنة 2017 بقيمة 45 454 481 دج مقارنة
بسنة 2016 التي بلغت 29 377 096 دج، وهي تصنف إلى:

سلفيات وحقوق أقل من سنة، سلفيات وحقوق بين سنة والسنتين، سلفيات وحقوق بين 2 و 3 سنوات،
سلفيات وحقوق بين 3 و 4 سنوات، سلفيات وحقوق بين 4 و 5 سنوات، سلفيات وحقوق أكثر من
5 سنوات.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

* حسب التوزيع الجغرافي

إن جميع الزبائن المستفيدين من التمويلات المباشرة هم أشخاص طبيعيين أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم في الجزائر.

تتوزع التمويلات الممنوحة للعملاء على أهم المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (18):التمويلات الممنوحة للزبائن حسب المنطقة الجغرافية لبنك السلام لسنة 2017

الوحدة: آلاف دج

منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	المجموع
39 671 726	4 525 241	3 242 066	47 439 033
1 979 774	3 102	1 676	1 984 552
37 691 952	4 522 139	3 240 390	45 454 481

المصدر: التقرير المالي لبنك السلام الجزائر لسنة 2017 ص35

* حسب جودة المحفظة

تحتوي على تمويلات جارية بما فيها المستحقات المتأخرة السداد لمدة أقل من 90 يوم والتي بلغ مبلغها في سنة 2017 بـ 44 821 543 دج، كما تحتوي على التمويلات المصنفة إلى:

○ تمويلات ذات مخاطر ممكنة : 98 638 دج تجرى لها اختبارات تدني القيمة وقد بلغ مخصص نقص القيمة 19 775 دج ؛

○ تمويلات ذات مخاطر عالية: 120 974 دج تلجأ إلى اختبارات تدني القيمة فبلغ مخصص نقص القيمة 35 439 دج؛

○ تمويلات متعثرة (غير قابلة للتحصيل): 2 397 878 دج تلجأ إلى اختبارات تدني القيمة فبلغ مخصص نقص القيمة 1 929 338 دج

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

من خلال التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر نرى أنه يتعامل مع الأصول المالية كالتالي:

- تخضع التمويلات الممنوحة للزبائن لاختبارات دورية لنقص القيمة، وذلك حسب المبادئ المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والنظام 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك و المؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، بحيث استرجع البنك من مخصصات ما قيمته 266 751 دج في سنة 2017 و 668 683 دج في سنة 2016؛

- وعليه يتم تقييم تمويلات الزبائن بالتكلفة التاريخية عند الاعتراف بها أو إدراجها في الحسابات وبعاد تقييمها عند كل إقفال بالأخذ في الحسبان مخصص نقص القيمة الذي يتم تحديده وفقا للنسب التالية:

- التمويلات المصنفة في فئة الحقوق ذات المخاطر الممكنة: وهي الحقوق التي تأخر سدادها لمدة تفوق 90 يوما ولا تتجاوز 179 يوما وتخضع لتكوين مخصص بنسبة 20%؛
- التمويلات المصنفة في فئة الحقوق ذات المخاطر العالية: وهي الحقوق التي تأخر سدادها لمدة تفوق 180 يوما ولا تتجاوز 360 يوما وتخضع لتكوين مخصص بنسبة 50%؛
- التمويلات المصنفة في فئة الحقوق المتعثرة: وهي الحقوق التي تأخر سدادها لمدة تفوق 360 يوما وتخضع لتكوين مخصص بنسبة 100%؛

➤ يتم تحديد المخصص باحتساب الضمانات النقدية والضمانات العقارية بنسبة 50% من قيمتها، وبعد انقضاء فترة 5 سنوات عن التصنيف الأولي فإنه يتم تحديد المخصص المتعلق بالمستحقات المصنفة دون إدراج قيمة الضمانات العقارية، أما في حالة إعادة جدولة مستحقات مصنفة فإنه يتم الإبقاء عليها مدرجة في نفس فئة التصنيف لفترة لا تقل عن 12 شهرا.

أما فيما يخص الخصوم المالية لبنك السلام الجزائر فنجدتها تتكون من العناصر التالية:

🚩 **التزامات اتجاه الهيئات المالية:** يتضمن هذا البند الحساب الجاري للمؤسسة المالية المغربية للإيجار الجزائر بمبلغ 15 996 ألف دينار جزائري والتي بدأت عملياتها مع بنك السلام الجزائر خلال سنة 2017.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

🚩 **التزامات اتجاه الزبائن:** يتمثل رصيد هذا البنك نسبة 63% من مجموع ميزانية البنك وقد سجل نمو معتبرا مقارنة بسنة 2016، حيث يعود ذلك بشكل أساسي لارتفاع رصيد التأمينات النقدية التي تغطي عمليات الاعتمادات والتحصيلات المستندية في إطار الاستيراد والتي تندرج تحت الطلب وفقا لتعليمات بنك السلام الجزائر.

وتقسم هذه الودائع كما يلي:

* **حسب نوع الوديعة:**

الجدول رقم: (19): أنواع ودائع بنك السلام لسنة 2017 الوحدة: آلاف دج

نوع الوديعة	2017	2016	نسبة التغير
حسابات جارية	19 008 462	11 483 179	66%
تأمينات نقدية كضمان	25 868 840	10 609 149	144%
تأمينات لتغطية إصدار الصكوك	2 690 579	2 779 755	-3%
حسابات التوفير	6 026 287	4 101 081	47%
ودائع أخرى	123 014	111 072	11%
المجموع	53 717 182	20 084 236	85%

المصدر: التقرير المالي لبنك السلام الجزائر لسنة 2017 ص40

* **حسب أجل الاستحقاق المتبقي:** تقسم إلى التزامات أقل من ثلاث أشهر، من 03 أشهر إلى أقل من 06 أشهر و من 06 أشهر إلى أقل من 12 شهر.

* **حسب المتعامل الإقتصادي:** تقسم إلى ودائع المؤسسات الخاصة التي بلغت في 2017 ما قيمة 44 154 661 ألف دج وودائع الأفراد بمبلغ 9 562 521 ألف دج لنفس السنة.

* **حسب التوزيع الجغرافي:** نفس التقسيم الذي رأيناه سابقا في السلفيات والحقوق على الزبائن

🚩 **ديون ممثلة بورصة مالية:** يخصص هذا البند من الخصوم لودائع الزبائن الحاصلة على شهادات استثمار وهي تتنوع وفق أجل الاستحقاق المتبقي كما يبينه الجدول التالي:

**الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة
سوناطران، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي**

الجدول رقم (20): ودائع الزبائن الحاصلة على شهادات استثمار التي تتنوع وفق أجل الاستحقاق
الوحدة : آلاف دج

الأجر المتبقي	2017	2016	نسبة التغير
أقل من 3 أشهر	2 992 829	1 206 117	% 148
من 3 إلى 6 أشهر	983 700	1 371 800	%-28
من 6 إلى 12 أشهر	2 922 700	1 174 000	%149
من 12 إلى 24 أشهر	1 220 600	904 200	%35
من 24 إلى 36 أشهر	1 291 200	354 500	%264
أكثر من 36 شهر	1 514 000	417 000	%263
المجموع	10 925 029	5 427 617	%101

المصدر: التقرير المالي لبنك السلام الجزائر لسنة 2017 ص42

فيما يخص الإفصاحات نلاحظ من خلال التقارير المالية لبنك السلام الجزائر لسنوات الدراسة أن البنك:

- قام بتصنيف الأصول المالية حسب التصنيف الذي ينص عليه المعيار IAS39 إلى سلفيات وحقوق على الهيئات المالية وسلفيات وحقوق على الزبائن، أما باقي الأنواع من الأصول وهي (أصول بغرض المتاجرة، أصول المتاحة للبيع وأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) فلا يمتلكها البنك، وألغى التصنيف القديم الذي كان يعتمد على التمييز بين الأصول المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل؛
- يشترط المعيار الإفصاح عن التغيير في القيمة العادلة للأصل، إضافة إلى تغييرها التراكمي، فنجد أن البنك عرض في التقرير مجموع قروض القطاع العمومي والقطاع الخاص بقيمتها الإسمية، كما أظهر قيمة المخصصات لسنة 2017 والسنة السابقة؛
- قام بعرض الالتزامات بقيمتها الإسمية (التاريخية) وليس بقيمتها العادلة، ولم يقدم أي توضيحات أخرى فيما يخص القيمة العادلة؛
- لم يفصح البنك عن أي فروقات في التقييم الأصول المالية؛
- لم يفصح البنك عن أي حالات عجز لسداد القروض خلال سنوات الدراسة؛

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- أفصح البنك على الضمانات البنكية بأنها تسهيلات ممنوحة للزبائن (الضمانات المالية وهي ضمانات متعلقة بالصفقات، رهون سندات الاستثمار والتأمينات النقدية)، وعن الضمانات العينية التي تخضع للمصادقة من قبل إدارة الشؤون القانونية كما تتم متابعتها من طرف إدارة التمويلات، أما فيما يخص كيفية تقييمها أو طرق التعامل بها (بيع أو إعادة رهن) فلم ترد أية معلومات؛
- أفصح البنك عن أي تغيرات (ربح أو خسارة) ناجمة عن تغيرات أسعار الصرف الأجنبي؛
- لم يفصح البنك عن أي معلومات بأنه قام باحتساب أثر التضخم لسنة 2010 أو سنتي 2016 و2017، ولم يتم بتشكيل احتياطي له؛
- التزام البنك بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم وطبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وكيفية تسييرها؛
- الإفصاح عن أنواع التحوطات من خلال شرح وتصنيف المخاطر إلى مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيلية؛
- الإفصاح عن تخصيص أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة وهي عبارة عن مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة 09 من النظام رقم 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها هذا في السنوات الأخيرة 2016 و2017 أما في سنة 2012 فكانت تخصص طبقا للمادة 17 من التعليم رقم 94/74 الصادرة عن بنك الجزائر، نسبته لم تتغير بقيت 1% لكن في سنة 2012 كانت تحتسب على التسهيلات الممنوحة للزبائن والالتزامات خارج الميزانية السليمة (غير المشكوك فيها) أما في سنتي 2016 و2017 فقد أصبحت تحتسب على رصيد التمويلات الجارية (غير المصنفة) بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 3%، قدرت في سنة 2016 بقيمة 372 485 ألف دينار جزائري أما في سنة 2017 فارتفعت إلى مبلغ 551 105 ألف دينار جزائري أي بنسبة تغير 48%.

* مدى استجابة القوائم المالية لبنك السلام-الجزائر لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7:

نلاحظ من خلال التقرير المالي السنوي لبنك السلام الجزائر أنه أفصح عن مدى تحكمه والتزامه بإدارة وتسيير المخاطر من خلال ما يلي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

إدارة المخاطر:

يهدف المعيار إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة وأسس القياس في إعداد القوائم المالية، من أجل فهم وتفسير القوائم المالية وذلك من خلال وصف لأنواع التحوطات أي شرح وتصنيف المخاطر سواء مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، كما ألزم المعيار المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم وطبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وكيفية تسييرها.

فلاحظ من خلال التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر أنه أفصح عن مدى تحكم والتزام البنك بإدارة وتسيير المخاطر، حيث عرفت سنة 2017 تحكم جيد نظرا للاستراتيجيات التي اعتمدها البنك، فهو يعمل دائما على تغيير طرق مراقبة وإدارة الخطر، عن طريق إدخال أدوات جديدة تتكيف مع هذه المخاطر، والعمل على تعزيز وتحسين هذه الأدوات كل سنة، هذه الطريقة التحوطية لتسيير خريطة المخاطر المحددة من طرف البنك، والتي تأخذ كل ما له علاقة بالمخاطر من (الائتمان، السيولة...) ولهذا فقد عمد إلى تشكيل عدة لجان وإدارات ضمن إدارة المراقبة وتسيير المخاطر.

تنظيم إدارة المخاطر في بنك السلام الجزائر لسنة 2017:

لقد أعطى البنك أهمية بالغة في تسيير وإدارة الخطر وذلك عن طريق العمل على تعزيز وتحسين أدوات التحوط خلال كل سنة مالية، ومن خلال تقاريره المالية نجد أن:

المقصود بتسيير المخاطر التي يمكن للمصرف التعرض لها هو تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية التابعة لنشاط البنك على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت، بحيث تتم مراقبة هذه المخاطر عن طريق مجموعة من الهياكل المركزية وهي:

- الهياكل التنفيذية حسب التخصص (الائتمان، الخزينة...) وهياكل الرقابة (الرقابة المالية والرقابة الدائمة) وكذا إدارة المخاطر؛
- اللجان الداخلية: تؤسس حسب فئة المخاطر، وهي تابعة للمديرية العامة كما تديرها لجان تابعة لمجلس إدارة البنك.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

منظومة إدارة المخاطر: يصنف بنك السلام الجزائر المخاطر إلى:

1- مخاطر الائتمان: تنتج عن عدم قدرة عميل أو مجموعة من العملاء على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك. ونجد من بين أهم المعايير المعمول بها في تسيير هذا النوع من المخاطر نذكر:

توزيع المخاطر: يقصد به عدم تركيز نشاط التمويل على زبون أو مجموعة واحدة أو حتى على مستوى قطاع نشاط واحد. يحرص البنك في هذا الإطار على تطبيق نظم بنك الجزائر المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى احترام معايير التسيير الدولية، لذا فقد قام البنك بتأسيس لجنة تصنيف ومخصصات تكمن مهمتها الأساسية في إعادة تقييم محفظة التسهيلات وفقاً للتعليمات بنك الجزائر وتحديد مستوى المخصصات المناسب، بالإضافة إلى ذلك يتوفر البنك على نظام يسمح بتصنيف كل الزبائن طالبي التسهيلات بإعطائهم علامة تتراوح بين 0 و 10 حيث يلعب هذا النظام دوراً داعماً في اتخاذ قرار التمويل.

تنوع التسهيلات: توزع محفظة البنك بين التسهيلات قصيرة ومتوسطة المدى والالتزامات غير المباشرة.

جمع الضمانات: تتمثل في الضمانات المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة للزبان كالضمانات المالية، الرهون والتأمينات النقدية... إلخ

2- المخاطر التشغيلية: ترتبط هذه المخاطر باحتمال حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لخطأ في البرامج المعلوماتية أو في معالجة العمليات أو نتيجة لأخطاء ارتكبت من قبل الموظفين، ويعمل البنك على التقليل منها عن طريق وضع إجراءات وسياسات بهدف تقييم مراقبة هذا النوع من المخاطر، وقد تم تأسيس خليتين للإشراف على هذه المهمة وهما: خلية المخاطر العملية و خلية الامتثال.

3- مخاطر السيولة: ويقصد بها خطر التواجد بصفة هيكلية في حالة عجز عن الوفاء بالتزامات تسديد المبالغ المستحقة تجاه الزبائن أو أشخاص آخرين عند بلوغ الأجل المحدد لذلك، مما يؤدي إلى تكبد خسائر ضخمة وحتى التهديد باستمرارية البنك، وعلى هذا أنشأ البنك لجننتين: لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، أوكت لهما مهمة إعداد الوسائل التي تسمح له بامتلاك نظرة واضحة على المدى القصير عن العناصر المكونة للخزينة لتجنب مواجهة أي مخاطر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

4- مخاطر الامتثال: وقد تم إضافة استراتيجيات جيدة في سنة 2019 للتحوط من مخاطر الامتثال ونقصد بها مراجعة مدى امتثال ملفات البنوك المراسلة الأجنبية التي تربطها علاقة عمل في إطار عمليات التجارة الخارجية، وتحيين ملفات أعرف عميلك KYC/AML للبنوك المراسلة الأجنبية، كما تمت مباشرة عملية تحيين ملفات حسابات المتعاملين على مستوى الفروع وكذا توجيه خطابات تحسيسية دورية لكافة الموظفين لرفع درجة الوعي والتحكم في إجراءات مكافحة تبييض الأموال، والتكفل بكافة عمليات البحث والتحري المتعلقة بأشخاص محل بحث من الجهات المخولة قضائيا.

نستنتج من خلال التقارير المالية لبنك السلام الجزائر أن معالجة الأدوات المالية من حيث الإفصاحات متوافقة كليا مع المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 ، حيث:

- ينص المعيار على تقسيم الأدوات المالية إلى فئات بحيث يتم الإفصاح عن هذه الفئات بشكل منفصل وهذا ما قام به البنك حيث صنف الأصل المالي حسب شكل التمويل، المدة المتبقية، التوزيع الجغرافي وجودة المحفظة، نفس الشيء مع الخصم المالي؛
- ينص المعيار على إلزامية الإفصاح عن الضمانات والشروط المتعلقة بالرهن، أفصح البنك عن الضمانات البنكية بأنها تسهيلات ممنوحة للزبائن في شكل ضمانات متعلقة بالصفقات، ورهون سندات الاستثمار والتأمينات النقدية، لكن البنك لم يعطي التفسيرات حول كيفية تقييمها أو طرق التعامل بها؛
- ألزم المعيار الإفصاح عن أنواع التحوط، فقد أولى البنك اهتمام كبيرا بإدارة المخاطر، من خلال شرح مخاطر السيولة، التشغيلية والائتمانية ومخاطر العملة (أفصح عن التغيرات الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف) كما أضاف التحوط حول مخاطر الامتثال في التقرير المالي لسنة 2019.

* مدى استجابة القوائم المالية لبنك السلام لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 "الأدوات المالية":

- مازال البنك يعتمد على تصنيف الأصول المالية كما نص عليه المعيار المحاسبي المالي IAS39، إلا أن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 ألغى هذا التصنيف وأصبح يقسمها حسب الغرض منها إلى قسمين هما:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة؛
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- يقيس البنك الأصول المالية بقيمتها الإسمية أي بتكلفتها التاريخية وليس حسب ما نصت عليها المعايير بأنها تقاس بالقيمة العادلة زائد تكاليف الحصول عليها؛
- نص المعيارين IFRS9 على الاعتراف بفروقات التقييم من أرباح وخسائر من خلال القياس اللاحق لهذه الأصول إما عن طريق التكلفة أو بالقيمة العادلة، نرى أن البنك أفصح بأنه يخضع تمويلات الزبائن لاختبارات نقص القيمة واعترف بمخصص نقص القيمة التي تحسب نسبة للمخاطر التي تعود عليها.
- نص المعيار IAS39 على تكوين مخصصين على الأدوات المالية:
 - * مخصص عام على التمويلات: قام البنك بتكوين مخصص لتغطية المخاطر المصرفية العامة بنسبة 1% في سنة 2012 وارتفع إلى 3 في سنة 2017؛
 - * مخصص الحسابات المتغيرة: يقوم البنك بتكوين مخصص للتمويلات عند إقفال السنة المالية وفق نسبة يتم تعديلها بتغير هذه الحسابات.
- ألغى المعيار IFRS9 نموذج وضع مخصص للخسائر المحققة الذي كان في المعيار IAS39 بنموذج النظرة المستقبلية (الخسائر الائتمانية المتوقعة) المتمثلة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من الزبائن، البنك لم يصرح بأنه يقيس الخسائر الائتمانية؛
- نص المعيارين على الإفصاح عن محاسبة التحوط، ونرى البنك قد أولى اهتماما كبيرا لإدارة التحوط حول مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة (التدفقات النقدية) ومخاطر الائتمان، لم يطرق فقط للتحوط حول القيمة العادلة.
- أما الالتزامات المالية يتم قياسها بالتكلفة التاريخية وليس بالقيمة العادلة
- يسمح هذا المعيار بتصنيف جزء من التغير في القيمة العادلة أو التغيرات في التدفق النقدي للأداة المالية كبند متحوط به، حيث أن هذا التصنيف يغطي التضخم كمخاطر متحوط بشأنها أو بجزء منها، وذلك في ظروف معينة، وفي هذا الخصوص نرى أن بنك السلام الجزائر في التقرير المالي الخاص بسنة 2017 لم يصرح بأنه قام باحتساب أثر التضخم ولم يقر بتشكيل احتياطي له.
- من خلال دراسة الأدوات المالية لبنك السلام-الجزائر من حيث القياس والتقييم تبين أنها غير متوافقة مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 "الأدوات المالية".

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

* مدى استجابة القوائم المالية لبنك السلام لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS17 (غير إلى معيار

الإبلاغ المالي الدولي IFRS16)

فيما يخص الأصول المالية عقود الإيجار التمويلي لم نستطع دراسة مدى توافق المعالجة المحاسبية مع المعيار المحاسبي الدولي IAS17 وهذا نظرا لغياب المعلومات التي تفسر ذلك في التقارير المالية لبنك السلام-الجزائر.

ب- الأصول الجارية

- المخزونات: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS2 "المخزونات"

- قام البنك بتصنيف المخزونات ضمن الأصول الأخرى فكانت قيمتها في سنة 2017 التي بلغت 6 260 ألف دج مقابل 5 547 ألف دج في 2016 أي بنسبة تغير 13%؛

- لم يفصح بنك السلام على أية معلومات تخص المخزونات سواء مكوناتها أو طريقة الإعراف بها أو تقييمها، وبالتالي لا يمكننا دراسة مدى توافق المعيار المحاسبي الدولي IAS2 مع القوائم المالية لبنك السلام الجزائر.

- تدني قيمة الأصول: اختبار المعيار المحاسبي IAS37 "

- لم يصرح البنك بأنه يختبر تدني قيمة الأصول المعنوية و المادية في نهاية السنة المالية

- أما بالنسبة للأصول المالية فهي تخضع لاختبارات نقص القيمة فتشكل لها مؤونة و يعاد تقييمها بالزيادة أو بالنقصان أو بالإلغاء.

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لتدني قيمة الأصول تبين أنها متوافقة نسبيا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS37 "انخفاض قيمة الأصول".

2- تقييم عناصر الخصوم

- مؤونة المخاطر والأعباء: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS37 "مؤونة المخاطر

والأعباء"

تقوم المؤسسة بتكوين نوعين من المؤونات خلال كل سنة مالية وهما:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأمراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

✚ مؤونة لتغطية المخاطر و الأعباء: بحيث قام البنك بتكوين مؤونة المخاطر و الأعباء ابتداء من سنة 2012 والتي قدرت بمبلغ 3785 ألف دج، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد بلغت 74375 ألف دج، وهي مؤونة موجهة لتغطية الالتزامات الغير المباشرة (خارج الميزانية) المشكوك فيها وذلك وفقا للمعايير الاحترازية السارية؛

✚ مؤونة لتغطية المخاطر المصرفية العامة: وهي مؤونة ذات طابع احتياطي، يتم تكوينها طبقا للمادة 09 من النظام رقم 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عيها، حيث تحسب على رصيد التمويلات الجارية (غير المصنفة أي غير المشكوك فيها) بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي 3%، ولقد بلغت في سنة 2012 مبلغ 451 574 ألف دج و في سنة 2017 مبلغ 551 105 ألف دج.

- يقوم البنك في نهاية كل سنة مالية بمراجعة المؤونة بالزيادة أو النقصان أو الالغاء، بحيث استرجع في سنة 2017 ما قيمته 484 283 ألف دج من مخصصات المؤونات المكونة سابقا وهي تخص 9 عملاء نتيجة لعدد مستحقاتهم المتعثرة أو عن طريق عمليات الوفاء بالمقابل وقام بتسجيله في الأعباء في جدول حسابات النتائج؛

- من خلال دراسة معالجة المؤونات للمخاطر والأعباء تبين أنها متوافقة كليا مع المعيار المحاسبي الدولي IAS37 "مؤونة المخاطر و الأعباء".

الفرع الثاني: المقارنة من حيث تقييم عناصر حسابات النتائج

1- الإيرادات والأعباء المالية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS18 "الإيرادات والأعباء المالية"

من خلال جدول حسابات النتائج لبنك السلام نلاحظ أن إيراداته متكونة من مداخيل التمويلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لزيائن البنك بالإضافة إلى دخل الودائع لأجل لدى البنوك والتمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية، كما تتضمن العمولات المحصلة مقابل الخدمات المقدمة لزيائن البنك وفقا للشروط المصرفية السارية، والجدول التالي يلخص مداخيل البنك لسنة 2012، 2016 و 2017:

**الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة
سوناطران، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي**

الجدول رقم (21): إيرادات بنك السلام الجزائر لسنة 2017 الوحدة: آلاف دج

النسبة التغير	2016	2017	البند
812%	2 739	24 969	أرباح الودائع لأجل والتمويلات للمؤسسات المالية
58%	1 910 225	3 023 372	أرباح التمويلات المباشرة للعملاء
33%	1 817 435	2 410 764	* تمويلات المؤسسات
469%	92 059	523 566	* إجارة للمؤسسات
12083%	731	89 042	* تمويلات الأفراد
-20%	349 033	280 672	أرباح الالتزامات خارج الميزانية (تمويلات غير مباشرة)
-27%	171 408	124 940	* خطابات الضمان
-12%	177 625	155 732	* اعتمادات مستندية
47%	2 261 997	3 329 013	مجموع أرباح ونواتج التشغيل
27%	549 530	697 222	عمولات عمليات التجارة الخارجية
36%	96 959	131 746	عمولات عمليات الصندوق ووسائل الدفع
71%	36 285	62 210	عمولات عمليات الائتمان
59%	35 133	55 874	عمولات أخرى
32%	717 907	947 052	مجموع العمولات
-	-	17 520	مداخل أخرى
44%	2 979 904	4 293 585	المجموع

المصدر: التقرير المالي السنوي لبنك السلام الجزائر ص 47

من خلال التقارير المالية لبنك السلام الجزائر نستخلص ما يلي:

- نص المعيار أنه يتم الاعتراف بالإيرادات ومصاريف الفوائد على أساس الاستحقاق بالاستناد إلى الأصل ونسبة الفائدة المطبقة، باستثناء الفوائد على القروض والسلفيات الظاهرة على الأساس النقدي، بحيث يتم قيد الإيرادات والفوائد عند تحققها الفعلي، وهذا فعلا ما أفصح بنك السلام الجزائر في تعامله

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأهرواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

مع إيرادات التمويلات ، بحيث يتم قيد مداخيل التمويلات تبعا لتواريخ استحقاقها، ويتم حساب المداخيل الغير محصلة وقيدها في حساب خاص ولا تقيد في حسابات النتائج إلى أن يتم تحصيلها.

- يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن الخدمات المصرفية عند تحققها بموجب العقود؛

- يتم احتساب أرباح الاستثمارات (الأسهم) عندما يصبح للبنك الحق في استلام المبالغ العائدة منها.

نجد من خلال دراسة المعالجة المحاسبية للإيرادات أنها متوافقة كليا مع نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS18 "الإيرادات والأعباء المالية"

2- العقود طويلة الأجل: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS11 "العقود طويلة الأجل-عقود المقاولات"-

من خلال التقرير المالي الخاص بالمؤسسة لجميع سنوات الدراسة، لاحظنا غياب عنصر العقود طويلة الأجل، وبالتالي لا معرفة لنا بمدى تطبيق المعيار IAS11.

3- الإعانات: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"

لم يفصح البنك على أية منح حكومية سواء نقدية أو مادية في جميع سنوات الدراسة وبالتالي لا يمكننا دراسة المعيار المحاسبي الدولي IAS20.

4- منافع المستخدمين: اختبار المعيار الدولي IAS19 "منافع الموظفين"

يعالج بنك السلام الجزائر المنافع الممنوحة للمستخدمين كما يلي:

- تتمثل مصاريف المستخدمين التي يتحملها البنك في الرواتب والأجور، التعويضات والمنح إضافة إلى مصاريف التأمين في الضمان الإجتماعي ومصاريف التكوين.

فيما يلي العناصر الأساسية التي تشكل مصاريف الموظفين لسنة 2017 و 2016 :

**الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة
سوناطران، مؤسسة الأهواسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي**

جدول رقم (21): العناصر الأساسية التي تشكل مصاريف الموظفين لسنة 2017 الوحدة: آلاف دج

بنود المصاريف	2017	2016	نسبة التغير
الرواتب والأجور	478 795	404 247	18%
التعويضات والمنح	192 647	228 600	-16%
المساهمات في الضمان الإجتماعي: حصة البنك	121 099	951 99	21%
مساهمة الخدمات الإجتماعية	19 640	28 325	-31%
مصاريف التكوين	10 795	17 665	-39%
المجموع	822 976	788778	6%

المصدر: التقرير المالي لبنك السلام-الجزائر ص55

- يدرج البنك المنافع الممنوحة للمستخدمين كالأعباء في جدول حسابات النتائج ضمن بند أعباء الاستغلال العامة بحيث بلغ في سنة 2017 مبلغ 1 561 925 ألف دج مقابل مبلغ 1 365 471 ألف دج، ونرى أن مصاريف الموظفين والخدمات تمثل نسبة 78% من مجموع أعباء الاستغلال العامة لسنة 2017 بمبلغ 822 976 ألف دج، مقابل نسبة 82% لسنة 2016 أي بمبلغ 778 788 ألف دج؛

- يهدف هذا المعيار إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين، لكن بنك السلام الجزائر لم يفصح ضمن تقاريره المالية الخاصة بسنوات الدراسة عن كيفية الإعتراف وتقييم هذه الأعباء، بل اكتفى بالإفصاح عن طبيعة أعباء المستخدمين التي يتحملها البنك و أنه يوردها ضمن بند أعباء الاستغلال في حسابات النتائج دون أي إيضاحات أخرى، وبالتالي لا يمكننا دراسة هذا المعيار.

5- تغيرات أسعار الصرف: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS 21 "أثار تغيرات أسعار

العملات الأجنبية"

تطبيقا للنظام الساري والذي ينبغي بموجبه إمساك الدفاتر المحاسبية للمصرف بالدينار الجزائري، تقيد العمليات بالعملة الأجنبية في حسابات مختلفة، مفتوحة بكل العملات، وتحول الأرصدة إلى الدينار الجزائري عند كل إقفال محاسبي، على أساس سعر الصرف المتوسط لكل عملة الصادرة من طرف بنك الجزائر عند تاريخ الإقفال.

الفصل الثالث: : دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام- الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

تتم عملية إعادة تقييم وضعيات الصرف يوميا، ويقيد الفرق ربح أو خسارة في حسابات النتائج حسب أحكام النظام رقم 94-18 المؤرخ في 25/12/1994، المتضمن تسجيل وتقييد العمليات بالعملة الصعبة، حيث بلغ سعر الصرف في تاريخ الميزانية 1 دولار أمريكي = 115,19 دج

من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لتغيرات أسعار صرف العملات نجد أمها متوافقة كليا مع القواعد المنصوص بها في المعيار المحاسبي الدولي IAS21 "تغيرات أسعار الصرف".

الفرع الثالث: قياس بعض العناصر أخرى

1- ضرائب الدخل المؤجلة: اختبار المعيار المحاسبي الدولي 12 "ضرائب الدخل المؤجلة"

ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، ويتم الإفصاح عن العبء الضريبي عن الفترة المالية، وقيمة الضريبة المستحقة عنها، ولقد أخذ البنك في الميزانية توزيع الضرائب وفق متطلبات الالتزام بالنظام المحاسبي المالي:

* ضرائب جارية (أصول/ خصوم)

* ضرائب مؤجلة (أصول/ خصوم)

تضم الضرائب الجارية أصول الرسم على القيمة المضافة الذي يخضم مستقبلا من المدفوعات لصالح إدارة الضرائب.

- بلغت الضرائب المؤجلة أصول في سنة 2017 مبلغ 61 730 دج، أما في سنة 2016 فقد بلغت 53 056 دج، حيث يتم تقييد الضرائب المؤجلة في جانب الأصول عند وجود فارق مؤقت بين القيم المحاسبية للأصول والخصوم المسجلة في الميزانية والقيم الضريبية لهذه الأخيرة، عندما يكون لهذا الفارق واقع في المستقبل على مدفوعات الضرائب؛

- تم حساب الضرائب المؤجلة على أساس النسبة الحالية (26%) لضريبة أرباح الشركات وهي تتعلق بالأعباء التي تم قيدها ولم يتم دفعها عند تاريخ إقفال الحسابات؛

- أما بالنسبة لسنة 2012 فقد بلغت الضرائب المؤجلة أصول مبلغ 30478 دج و تتضمن ضرائب مؤجلة على الأعباء غير القابلة للخصم مؤقتا و ضرائب مؤجلة على تغيرات الطرق المحاسبية) تتعلق بسنة 2011 التي بلغت قيمة 13 475 ألف دج؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطراك، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- وفيما يخض الضرائب المؤجلة خصوم فلم يسجل البنك أية مبالغ في هذا البند.

من خلال مقارنة للمعيار المحاسبي IAS12 مع ما جاءت في التقارير المالية لبنك السلام- الجزائر
لحضنا أن البنك يعالج الضرائب المؤجلة بمثل ما نص به المعيار، إذا يمكننا القول أنهما متوافقان كلياً.

2- الإيجار التمويلي: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS17 "عقود الإيجار التمويلية"

- أفصح البنك أن من بين صيغ التمويل التي يقدمها لزمائنه الإجارة، وهذا بالاعتماد على الأمر
96-09 المؤرخ في 10/01/1996 (العدد 3 من الجريدة الرسمية)؛
- عرف الإجارة بأنها عقد مع المصرف والمتعامل، يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودا في ملك
المصرف عند التعاقد ويعتمد على صيغتين من الإيجار:
- الإعتماد الإيجاري المالي وهي إجارة منتهية بالتمليك أي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى
المستأجر في نهاية مدة الإيجار؛
- الإعتماد الإيجاري العملي (التشغيلي) وهي التي يعود فيها الأصل المستأجر إلى المؤجر في نهاية
مدة الإجارة.

تعترف المؤسسة بإجارة الأصول المنقولة في أصولها المالية تحت اسم السلفيات والحقوق حسب شكل
التمويل، لكن البنك لم يفصح عن أي معلومات تخص الإعتراف، القياس وتقييم هذه الأصول، وبالتالي لم
نتمكن من دراسة هذا المعيار.

3- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء: اختبار المعيار المحاسبي IAS8 "تغيير الطرق

المحاسبية و تصحيح الأخطاء"

يشترط هذا المعيار التبويب والإفصاح عن بعض البنود من خلال الأرباح والخسائر من الأنشطة
الاعتيادية، كما يحدد المعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات والسياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء
الجوهرية.

ومن خلال التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر لسنوات الدراسة تم الإفصاح عما يلي:

- بلغ حساب المرحل من جديد تأثر لسنة 2012 مبلغ 207420 ألف دج مقابل مبلغ 667699-
ألف دج، ولقد وصل في سنة 2015 إلى 3599991 ألف دج، أما بالنسبة لسنة 2016 و2017 فلم
يسجل البنك أي مبلغ في هذا البند، ولم يفصح على محتويات هذا العنصر؛

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- إن الطرق المحاسبية المتبعة لسنة 2012 متماثلة مع الطرق التي تم استخدامها في السنة السابقة والسنوات اللاحقة أي 2016 و 2017، ولم يتم إجراء أي تغييرات في الطرق المحاسبية؛
 - تم الإفصاح في بداية التقارير المالية لبنك السلام الجزائر عن أغلب السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد القوائم المالية بما فيها طرق التقييم العامة والخاصة بصورة واضحة ومختصرة؛
 - لم يصرح البنك على تسجيل أي أخطاء محاسبية خلال ثلاث سنوات الدراسة.
- نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية عن مدى توافق المعيار المحاسبي الدولي IAS8 مع القوائم المالية لبنك السلام- الجزائر يتعذر دراسة المعيار.

4- الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية: اختبار المعيار المحاسبي الدولي IAS10 "الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية"

- يهدف المعيار إلى ضرورة الإفصاح عن طبيعة الحدث وتقرير أثره المالي، أو الإفصاح بعدم إمكانية التوصل لهذا التقدير، كما يجب الاعتراف بالخسارة عند احتمال حدوثها وتقديرها، والاعتراف بالربح إذا كان قد تحقق وتقديره. ونجد أن هناك نوعان من الأحداث اللاحقة التي أشار إليها المعيار منها:
- * أحداث تؤثر على التقديرات المستقبلية للميزانية؛
 - * أحداث تؤثر على الميزانية للفترة المالية الجارية؛.
- من خلال تقرير بنك السلام الجزائر نجد أنه أفصح عن التقديرات المستقبلية للميزانية من خلال المؤنات المقدرة ذات طابع احتياطي، والتي سجلت ارتفاع في سنة 2017 بقيمة 551 105 ألف دج مقارنة بسنة 2016 بمبلغ 372 485 ألف دج.
- كما قام البنك بالإفصاح عن التوزيعات المقترحة في التقرير السنوي الذي تضمن تقرير محافظي الحسابات للبنك، وكانت التوزيعات كالتالي:

- الاحتياطات الإجبارية (القانوني) الذي يتم تكوينه طبقا للقانون التجاري والمادة 37 من القانون الأساسي للبنك، فيتم تخصيص نسبة 10% من النتيجة الصافية، إلى أن يصل إلى 10% من رأس مال

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمدى إستجابة التقارير المالية لمؤسسة سوناطران، مؤسسة الأوراسي وبنك السلام-الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي

البنك، وقد بلغ قيمة 538 143 ألف دج لسنة 2017 مقابل 430 135 ألف دج لسنة 2016 أي سجل ارتفاع بنسبة 25%؛

- الاحتياطات الاختيارية الذي يتم تكوينه وفقا لقرار الجمعية العمومية: بلغ قيمة 4 843 290 ألف دج لسنة 2017 و 3 871 212 ألف دج لسنة 2016، وهو الآخر ارتفع بنسبة 25%، ولقد تم تخفيضه في سنة 2019 نظرا للزيادة في رأسماله؛

من خلال ما درسناه حول الأحداث اللاحقة لبنك السلام الجزائر نستنتج أنها متوافقة كليا مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS10 "الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية".

على العموم ومن خلال ما سبق نستخلص أن بنك السلام-الجزائر قام بإعداد قوائمها المالية لسنة 2012 و2017 تمام كما نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية IAS1 وIAS7؛

بالنسبة للمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 فإننا لم نتمكن من دراسته بسبب صعوبة الحصول على التقرير المالي لسنة 2010؛

فيما يخص حول ما جاء به الإطار التصوري للمعايير فإن البنك يطبق ما فيه كليا؛
أما طرق قياس وتقييم بنود قوائمه المالية فنجد بعض منها يستجيب كليا لما نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية والبعض الآخر نسبيا حيث:

*من المعايير التي تتوافق كليا نجد: IAS1، IAS7، IFRS7، IAS18، IAS12، IAS21، IAS10؛

*من المعايير التي تتوافق نسبيا نجد: IAS38، IAS16، IAS37، IAS39، IAS32

*كما هناك بعض المعايير التي لم نتمكن من دراسة مدى استجابت تطبيقها لعدم توفر المعلومات الكافية في تقاريرها المالية، وهي: IFRS1، IAS2، IAS37، IAS11، IAS20، IAS19، IAS17، IAS8،
أما معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 فهو غير مطبق.

خلاصة الفصل الثالث

بعد أن تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية حول مدى استجابة معايير الإبلاغ المالي الدولي في ثلاث مؤسسات اقتصادية جزائرية والمتمثلة في مؤسسة سوناطراك، سلسلة فنادق الأوراسي وبنك السلام-الجزائر، وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لها، اتضح لنا أن القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة تتوافق كليا مع هذه المعايير من حيث الشكل والإطار الفكري، أما فيما يخص قياس وتقييم بنود الميزانية، جدول حسابات النتائج وبعض العناصر الأخرى فمنها ما يتوافق كليا ومنها ما يتوافق نسبيا.

لحظنا كذلك أن هذه المؤسسات لا تقوم بعمليات إعادة تقييم أصولها من خلال إخضاعها لاختبارات تدني القيمة وهذا بسبب غياب سوق مالية نشطة وواضحة أو بورصة في الجزائر تحدد القيمة العادلة لها في نهاية السنة المالية من أجل مقارنتها مع قيمتها المحاسبية الصافية.

أما ومن خلال مقارنة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لأول سنة من بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير مع التقارير المالية للسنوات الأخيرة نجد أن معظمها لم يقم بأي تغييرات أو تعديلات في طرق قياس وتقييم عناصر هذه القوائم وذلك لتنماشى ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية حديثة النشأة، وبالتالي المعايير التي رأينا أنها تتوافق جزئيا في بداية تبنيه لها مازالت كذلك إلى غاية يومنا هذا، فالقوائم المالية هي نفسها في جميع السنوات منذ 2010 تتغير فقط المبالغ.



الخاتمة

1- تمهيد

إن التحولات الاقتصادية العالمية التي تمر بها مختلف دول العالم ألزمت الدول النامية تبني برامج إصلاحات اقتصادية وبرامج خصخصة من أجل الاندماج في الأسواق العالمية، إضافة إلى التقدم في تكنولوجيا المعلومات، كان دعما كبيرا لتطور نشاط المؤسسات الاقتصادية وحتى خدمات البنوك والمؤسسات المالية، ومع هذه التغيرات التي أثرت في نشاطها نجد أن المحاسبة أخذت نصيبها من الاهتمام باعتبارها نظام لإنتاج المعلومات، هذه التي يتم اختصارها وترجمتها في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس الصورة المالية للمؤسسات الاقتصادية ما يساعد مستخدمي هذه التقارير في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاستثمارية.

وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة، فإنه من المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، تعنى بإعطاء صورة صادقة وعادلة عن المعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها، وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية، حين عمد إلى إصدار معايير تشمل البيانات الواجب الإفصاح بها وهي المعايير المحاسبية الدولية IAS، والتعديلات والتحديثات التي يعمل عليها مسيرة لكل التطورات والتغيرات الاقتصادية وصولا إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS. قامت الجزائر هي الأخرى بعدة إصلاحات اقتصادية مست نظامها المحاسبي ليتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية ومتطلبات وجود شركات متعددة الجنسيات، وهذا من خلال إصدار قانون 07-11 الخاص بتطبيق نظام محاسبي مالي إلزامي على كل المؤسسات الاقتصادية بما فيها البنوك والمؤسسات المالية.

ونعلم أن أهم ما أوردته المعايير المحاسبية الدولية هو العمل على وجود الإفصاح المحاسبي في إعداد وعرض القوائم المالية، وذلك من أجل إثبات مصداقية وشفافية المعلومات المالية، وهذا ما سعينا لاكتشافه في القسم التطبيقي من البحث، وذلك بمقارنة ما ورد في التقارير المالية السنوية للمؤسسات محل الدراسة التي تم نشرها وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2- اختبار فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة وقد تم وضع مجموعة من الأسئلة والفرضيات، وقد لخصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، والتي قمنا من خلالها اختبار الفرضيات الموضوعية في مقدمة الدراسة كما يلي:

1- تم إثبات الفرضية الأولى المتمثلة في أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس طرق القياس والتقييم المعتمدة في المعايير المحاسبية الدولية وهذا من الناحية النظرية، حيث أن التوافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية يظهر في الكثير من النواحي التي لها علاقة أو تأثير مباشر أو غير مباشر على إعداد القوائم المالية أو المعالجة المحاسبية التي تناولتها هذه المعايير ويأخذ بها SCF، ومن أهم هذه النواحي نجد:

- الخصائص النوعية والسياسات المحاسبية والمبادئ المحاسبية لإعداد وعرض القوائم المالية متوافقة إلى حد كبير مع ما نص عليه الإطار المفاهيمي للمعايير، مع وجود بعض النقائص في الشرح وكيفية تجسيدها في واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كمبدأ تغلب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛

- طرق قياس عناصر القوائم المالية متوافقة بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مع وجود اختلافات في المصطلحات المأخوذة من النظام المحاسبي الفرنسي، وإهمال SCF لبعض قواعد القياس الواردة فيها.

- تناول النظام المحاسبي المالي عملية الإفصاح المحاسبي بما يساير واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لذلك تم الإشارة إلى بعض متطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل مختصر.

أما الفرضية من الناحية التطبيقية فهي غير مثبتة لأنه لم يتم الإعتماد على أهم شيء في طرق التقييم هي اختبار تدني القيمة بالقيمة العادلة وهذا ينطبق على جميع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

2- يتم تقييم وعرض القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك لمتطلبات القياس والإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية بصفة نسبية حيث اعتمدت على بعض القواعد الواردة فيها وأهملت الأخرى، أما بخصوص معايير الإبلاغ المالي الدولية فلم تستجيب المؤسسة لمتطلبات القياس والتقييم التي تنص عليها والدليل على ذلك غياب القيمة العادلة في تقييم عناصر القوائم المالية ومنه فالفرضية صحيحة نسبياً.

3- تم إثبات الفرضية الثالثة في أن هناك اختلافات بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ومحتوى القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي في أسس القياس والتقييم المحاسبي، وهذا يتضح من خلال المقارنة التي أجريناها على عناصر القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2010 و2018 التي خرجنا بها في الأخير بأن هنالك توافق كلي في شكلها وتوافق نسبي في السياسات والطرق المحاسبية المطبقة.

4- قام بنك السلام- الجزائر بإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي المستمد فلسفته ومتطلباته من معايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد إتضح أن هذه الفرضية صحيحة من خلال عرضه لكل من الميزانية، حسابات النتائج جدول التدفقات الخزينة، وجدول التغير في الأموال الخاصة إضافة إلى الملاحق والإيضاحات المتممة لها، وأضاف البنك قائمة خارج الميزانية، كما قام بالإفصاح عن كل المعلومات الواجب الإفصاح عنها في كل قائمة من القوائم المالية وعن مخاطر الأدوات المالية وفق المعيار IFRS7 والنظام 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، أما فيما يخص المعايير المحاسبية الدولية فقد تم الاستجابة لمتطلبات بعض المعايير دون الأخرى، دائما مع غياب عنصر التحيين في الطرق والقواعد المحاسبية لإدراك المستجندات الحاصلة على معايير الإبلاغ المالي الدولي.

3- نتائج الدراسة

لقد تم تقسيم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى قسمين نتائج نظرية تم استنتاجها من خلال الجانب النظري ونتائج تطبيقية توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية والتي تم عرضها كما يلي:

➤ النتائج النظرية

- قامت الجزائر بإصلاحات محاسبية لمواكبة التطورات الاقتصادية، حيث تبنت محاسبة القيمة العادلة نظريا بعد أن كانت التكلفة التاريخية هي الوحيدة، إلا أن البيئة الجزائرية تلزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي؛
- شهدت المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IAS/IFRS) قبولاً دولياً واسعاً، إذ اتجهت العديد من الدول نحو تبنيها وذلك بإصلاح نظامها المحاسبي، والجزائر كغيرها من الدول انتهجت هذا المسار بتبنيها النظام المحاسبي المالي؛
- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية، والتي أنشأت لخدمة المستثمر الدولي وبالأخص المستثمرين في أسواق المال العالمية، كما أنها تهدف لاستفادة المؤسسات الدولية والمتعددة الجنسيات من هذه المعايير في تقليل الاختلافات المحاسبية بين الدول؛
- جاء النظام المحاسبي المالي من أجل تحقيق التوافق مع المرجعية الدولية للمحاسبة المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وإطارها المفاهيمي، غير أن هذه الأخيرة تعرف بمرونتها من خلال إصدار معايير محاسبية جديدة أو تعديل معايير سابقة في سبيل معالجة إشكاليات محاسبية

دعت لها مستجدات الظروف الإقتصادية، على عكس النظام المحاسبي المالي الذي لم يعرف أي تحيين أو تحديث منذ تاريخ صدوره إلى يومنا هذا؛

- بالرغم من تبني النظام المحاسبي المالي لأغلبية المعايير المتعلقة لإعداد وعرض القوائم المالية والالتزام بعملية الإفصاح المحاسبي، إلا أنها تحتاج إلى الظروف الملائمة على واقع المؤسسات الإقتصادية ولعل أبسط مثال على ذلك صعوبة تطبيق طريقة التقييم بالقيمة العادلة مع غياب سوق مالي نشط وشفاف في الجزائر؛

- إن النظام المحاسبي المالي لا يستجيب لكل المشاكل المحاسبية والمالية على الساحة الوطنية، فهو يحتاج إلى إصلاحات وتغييرات بما يوافق التطورات والتعديلات التي تشهدها معايير الإبلاغ المالي الدولية؛

- تتوافق القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية كليا من حيث الشكل والإطار المفاهيمي بكل ما يحتويه من طرق ومبادئ محاسبية، الخصائص النوعية للمعلومة والمستخدمين للقوائم المالية، ونسبيا من حيث قياس وتقييم عناصرها؛

- تبنت الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي العديد من معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتمثلة في:

✓ كليا IAS1، IAS7، IAS12، IFRS1، IAS17، IAS18، IAS19، IAS41...

✓ نسبيا IAS8، IAS10، IAS11، IAS20، IAS21، IFRS7 و IFRS9...

- على الرغم من الجوانب الإيجابية التي ظهرت بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد بشكل أساسي من معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا أن هناك بعض جوانب القصور التي نذكر منها: استخدام مبدأ التحفظ لا يزال يطغى على الممارسة المحاسبية، وهو ما أعاق لنا بعض الشيء العمل التطبيقي نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية لاختبار المعيار من كل جوانبه؛

- لا تزال أنظمة المعلومات غير فعالة، والموارد البشرية غير مؤهلة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالمستوى المطلوب لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، مع غياب فلسفة المعايير المحاسبية الدولية تماما في الساحة الميدانية.

➤ النتائج التطبيقية

- من خلال القوائم المالية لمؤسسة سوناپراك نستنتج أنها:
 - تتوافق كلياً من حيث الشكل الذي تعرض فيه هذه القوائم، حيث نجد أن الميزانية تأتي في شكل جدول يضم دورتين، وترتب أصولها حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق، جدول حسابات النتائج يعرض حسب الطبيعة، تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة، جدول تغيرات الأموال الخاصة تضم المعلومات الواجب الإفصاح عنها، أما الملاحق فهي تفصح عن الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة الحالية ومقارنتها بالسنة الماضية ووضع التخطيطات للمستقبل، كما تضم شرح مفصل لبنود القوائم المالية؛
 - لم تطبق المؤسسة المعيار المحاسبي الدولي IAS7 منذ بداية اعتمادها على المعايير وذلك حتى سنة 2012 ويعود ذلك لأسباب لم تصرح بها المؤسسة؛
 - تتوافق كلياً من حيث الإطار المفاهيمي، فهي تعتمد على المبادئ والفروض التي تنص عليها معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
 - أما فيما يخص قياس وتقييم بنود القوائم المالية فمنها ما يتوافق كلياً مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ومنها ما يتوافق نسبياً؛
 - مازالت المؤسسة لا تختبر تدني قيمة أصولها في نهاية السنة المالية فهي لا تطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 وهذا بسبب غياب سوق مالي نشطة تسمح لها بقياس القيمة العادلة لأصولها؛
 - لم تطبق المؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية حديثة النشأة وهذا يظهر من خلال مقارنة القوائم المالية لسنوات بداية تطبيق المعايير مع السنوات الأخيرة فنجد أنها نفسها من حيث طرق قياس وتقييم عناصر القوائم المالية دون حدوث أي تغييرات في الطرق المحاسبية.
- من خلال القوائم المالية لمؤسسة الأوراسي نستنتج أنها:
 - تتوافق كلياً من حيث الشكل والإطار المفاهيمي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛
 - تعد الميزانية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1، تتجزأ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، بالإضافة إلى التصريح بمجموعة من الملاحق المكملة لفهم القوائم المالية؛

- تتوافق قائمة التدفقات الخزينة مع ما نص به المعيار المحاسبي الدولي IAS7 في تعتمد على الطريقة المباشرة وتقسم تدفقاتها الداخلة والخارجة إلى تدفقات الأنشطة التشغيلية، تدفقات الأنشطة الاستثمارية، تدفقات الأنشطة التمويلية؛

- تتوافق نسبيا من حيث قياس وتقييم عناصر قوائمها المالية، أما المعايير التي صدرت بعد تبني النظام المحاسبي المالي فلم تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار، حتى أنها لم تقم بإجراء أي تغييرات في الطرق المحاسبية من جهة لمواكبة التطورات في الساحة المحاسبية الدولية ومن جهة أخرى لاجتياز الصعوبات والتحسين من المعوقات التي يراها النظام المحاسبي المالي إلى يومنا هذا.

• من خلال القوائم المالية لبنك السلام-الجزائر نستنتج أنها:

- قام بنك السلام-الجزائر بإعداد وعرض القوائم المالية شكليا وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 وIAS7، وقد إتضح ذلك من خلال دراسة القوائم المالية للبنك لسنة 2012 و2017، حيث نجد أن البنك قام بعرض كل من الميزانية جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات الخزينة وجدول التغير في الأموال الخاصة زائد الملاحق والإيضاحات المتممة، إضافة إلى ذلك قام بعرض قائمة خارج الميزانية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي؛

- مازالت المؤسسة تصنف أدواتها المالية حسب التصنيف القديم الذي جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS39، أما التصنيف الجديد الذي نص عليه معيار الإبلاغ المالي الدولية IFRS9 الذي يقسم الأصول المالية إلى صنفين تقيم كلهما بالقيمة العادلة، فالمؤسسة ليست بدراية به ولم تقم بتعديل طرق تقييم عناصر القوائم المالية بما يتماشى مع التغييرات الحاصلة في المعايير؛

- فيما يخض قياس وتقييم عناصر القوائم المالية لبنك السلام-الجزائر فنجد أن البعض منها متوافق كليا مع المعايير المحاسبية الدولية والبعض الآخر نسبيا، أما معايير الإبلاغ المالي الدولية فالتقارير المالية الخاصة بالبنك لا تستجيب لها ما عدى المعيار IFRS7؛

- يقوم البنك بالاعتراف الأولي الأصول المادية والعينية والمالية حسب التكلفة التاريخية، أما فيما يخص إعادة التقييم فلم يصرح البنك بأي إيضاحات تخص ذلك في تقريره المالي لسنوات الدراسة؛

- تقيم الخصوم المالية لبنك السلام-الجزائر بالتكلفة التاريخية.

- إن البنك لم يفصح عن كافة السياسات المحاسبية وأسس القياس المستخدمة في قياس وتقييم عناصر القوائم المالية، وهذا ما جعلنا غير قادرين على دراسة مدى الاستجابة لمتطلبات بعض المعايير مع حسابات البنك والتي من بينها:

✓ لم يفصح البنك عن طريقة تقييم مخزونات، ولا عن طرق الجرد المتبعة في نهاية السنة المالية؛

✓ لم يفصح البنك عن كيفية الاعتراف وتقييم الأعباء الخاصة بمنافع الموظفين؛

✓ لم يفصح البنك عن أسعار الصرف المستخدمة في تقييم العمليات بالعملة الأجنبية؛

✓ نجد في التقرير المالي أن البنك يقوم بتأجير بعض الأصول المنقولة وبعض العقارات،

لكن البنك لم يفصح عن نوعية العقود المتبعة في عمليات التأجير هل هي عقود إيجار

تمويلية أو تشغيلية مما جعلنا غير قادرين على دراسة المعيار المحاسبي الدولي IAS17

- قام البنك بالإفصاح في تقريره المالي عن المعلومات المحاسبية بمخاطر الأدوات المالية بصفة

مفصلة وواضحة لكل أنواع المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر

السوق، وهذا ما يتوافق مع ما جاء به معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7؛

4- اقتراحات

أهم ما يجب التكفل في هذه المرحلة في المؤسسات الاقتصادية هو التكوين فيجب أن يكون موجه لفائدة

جميع العمال في مجال المحاسبة بمختلف مستوياتهم ومسؤولياتهم، كما يجب التركيز قدر الإمكان على

النوعية مع اعتماد استراتيجية التكوين طويل المدى لترسيخ الثقافات والممارسات المحاسبية المسندة على

الممارسات المحاسبية الدولية؛

- تكثيف عمليات تكوين الإطارات المحاسبية والمالية للمؤسسات في مجال معايير المحاسبة الدولية

وتطبيقات النظام بغية تحسين الإدراك المحاسبي لمعدي القوائم المالية؛

- القيام بدورات تكوينية وتدريبية للموظفين في البنوك، من أجل دراسة المحاسبة وفق معايير

الإبلاغ المالي الدولية، بالإضافة لفهم متطلبات الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية بدراسة

المعايير IFRS7 و IFRS9 وهذا سيؤدي إلى زيادة عدد المحاسبين والموظفين المؤهلين

والقادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات المحاسبية وفق هذه المعايير، مع ضرورة

تأطير وتكوين للمحاسبين في مجال القيمة العادلة؛

- تطوير مناهج كليات العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير في الجامعات والمعاهد

ومراكز التكوين المهني لكي تتضمن تدريس معايير الإبلاغ المالي للطلبة، خاصة تخصصي

محاسبة ومالية؛

- تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات وخاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي الإلمام بكل المستجدات التي تطرأ على هذه المعايير؛
- توثيق صلة التعاون بين المؤسسة والجامعة والمهنيين في الميدان، حتى يكون التكامل في تحديث النظام المحاسبي المالي بما يتلائم مع التطورات في معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- العمل على تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع النظام المحاسبي المالي وبالخصوص القوانين والتشريعات الجبائية، حتى تتقلص درجة التباين والتعارض؛
- منح فرص أكثر و مجال تدخل أوسع للمهنيين في المحاسبة في عملية تطوير النظام المحاسبي المالي والاجراءات المحاسبية لجعله يتماشى والتطورات التي تشهدها معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- للإعلام الدور الهام في توضيح حقيقة معايير المحاسبة الدولية ونشر التحقيقات والدراسات لكي لا يساء فهمها والمقصود منها هو عدم الخلط مع أية معايير أو مفاهيم أخرى، فالمستثمر الحالي أو المحتمل ليس بالضرورة أن يكون على دراية علمية بالمعايير، ولكن على الأقل يجب أن يكون على علم بمفهومها والغاية منها و آثار تطبيقها في الشركة التي يوظف أمواله فيها.
- الانضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع الممارسين لمهنة المحاسبة عبر العالم للاستفادة من مختلف المزايا والمساعدات التقنية التي تقدمها مثل هذه الهيئات لأعضائها وخاصة من الدول النامية؛
- تعتبر الاستفادة من التجارب الدولية في تبني معايير المحاسبة الدولية أمر مهم من حيث اختصار الوقت و تجنب الأخطاء الممكن الحدوث فيها؛
- ضرورة تعزيز دور السوق المالي من خلال تبسيط عملية الإدراج فيه،
- ضرورة تفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أداة تفاعل ومكان التقاء قوى الاستثمار المختلفة، ولها دور فعال في توجيه الاقتصاد دون حواجز وتحريك عجلته وتنشيط دورته الاقتصادية وتوزيع الأدوار الاقتصادية وإعطاء قوة دفع أكبر وأوسع للمشروع الاقتصادي الحضاري، حيث أصبحت من شروط التقدم وأداة لتحقيق التنمية ووسيلة تمويل طويلة المدى؛
- ضرورة إفصاح المؤسسات الاقتصادية في تقاريرهم المالية عن المبادئ المحاسبية والطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات في الملاحق المتممة للقوائم المالية، كما يجب الإفصاح عن الأحداث

اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية وعن أي معلومات سابقة لتمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ وتقييم صحة القرارات المتخذة؛

- ضرورة التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير والشروحات الجديدة التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وتكييف النظام المحاسبي المالي معها
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات، والانضمام للمنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية؛
- ضرورة انضمام الهيئات المحاسبية الجزائرية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين، وذلك بهدف إيصال انشغالاتها واحتياجاتها لهذه الهيئات وكذا ضمان التكيف المستمر للنظام المحاسبي المالي مع المستجدات المحلية والدولية؛
- على الهيئات المحاسبية في الجزائر وضع معايير محاسبية خاصة بها مثلما هو موجود في العديد من الدول، لأن المعايير المحاسبية هي الوجه الأساسي للعمل المحاسبي، بحيث عند عدم وجود معيار وطني يعالج وضعية معينة، يمكن العودة إلى المعيار الدولي المناسب؛

5- الأفاق

سمحت هذه الدراسة باكتشاف المجال الواسع للبحث في معايير الإبلاغ المالي الدولية نظرا لديناميكية المحاسبة المرتبطة بالتطور المستمر لبيئتها، وكذلك موضوع التقارير المالية بما تحتويه من قوائم مالية التي تمثل الحصيلة النهائية والهدف من كل عمل محاسبي، هذا ما سيجعل منهم مواضيع ثرية لدراسات مستقبلية على المستوى المحلي والدولي، وعليه يمكن مواصلة البحث في هذه المواضيع من خلال دراسة:

1- مامدى تطور معايير الإبلاغ المالي الدولية وإمكانية النظام المحاسبي المالي مسابقة هذا التطور

في إعداد وعرض القوائم المالية؛

2- مامدى تحقيق القوائم المالية التي يتم إعدادها على أساس متطلبات معايير الإبلاغ المالي

الدولية لتطلعات مختلف المستخدمين لها المحليين منهم والأجانب؛

تم بحمد الله

والله ولي التوفيق

قائمة

المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

✓ الكتب:

- 1- أبو نصار محمد وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2009؛
- 2- أحمد حلمي جمعة، الريادية في المحاسبة والتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011؛
- 3- الجعارات خالد جمال، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن: الجزء 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 75-76.
- 4- الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008؛
- 5- الجعارات خالد جمال، محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها على القوائم المالية إبان الأزمة المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 34، 2013؛
- 6- الناعي محمد السيد، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المنصورة المكتبة العصرية أ، 2007؛
- 7- جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **EXPERT IFRS**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2014؛
- 8- حيدر محمد علي، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007؛
- 9- رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006؛
- 10- رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية (قياس بنود قائمة المركز المالي)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 4، 2004؛
- 11- سمير محمد عبد العزيز، "اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون-(1) الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية"-، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر؛
- 12- سيد عطا الله، النظريات المحاسبية المالية، درا الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009؛
- 13- شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي **IFRS** والنظام المحاسبي المالي **SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016؛

قائمة المراجع

- 14- شونوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الوطنية بوداود، الجزائر، 2008؛
 - 15- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002؛
 - 16- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السراسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990؛
 - 17- عبد الحليم محمود كراجة، محاسبة البنوك، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000؛
 - 18- مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة 2، 2009؛
 - 19- محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007؛
 - 20- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، "النقود والبنوك والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2009؛
 - 21- وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، 2007.
- ✓ الأطروحات والمذكرات:

- 1- الأزهر عزة، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية -دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009 ؛
- 2- أبو حمام، ماجد اسماعيل محمد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009؛
- 3- بدرة بن تومي، أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

- شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسة مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013؛
- 4- حسين عبد الجليل آل غزوي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية-دراسة ميدانية على بنك البلاد شركة مساهمة سعودية عامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2009؛
- 5- حواس صلاح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2008؛
- 6- حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2012-2013.
- 7- دغموم هشام، إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة و دوره في تحقيق التنمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009؛
- 8- دليلة دادة ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2012/2013؛
- 9- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة تشرين سوريا، 2007؛
- 10- رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2010-2011؛
- 11- رشيد سفاحلو، أهمية تكيف النظام المحاسبي المالي للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (ISA) في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2016-2017؛

- 12- سالم محمد الدينوري، مدى توافق نظام المحاسبة البترولية في الجزائر مع النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر3، 2013-2014؛
- 13- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكر، 2015-2016؛
- 14- سفير محمد، الإفصاح المحاسبي في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة الجزائر- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2008-2009؛
- 15- سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013؛
- 16- شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبية الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011؛
- 17- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية رفق النظام المحاسبي المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، 2009؛
- 18- شناي عبد الكريم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2015-2016؛
- 19- شعب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتيش بتروليوم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007؛

- 20- صافو فتيحة، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2015-2016؛
- 21- طبابية سليمة، دور محاسبة الشركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالية الدولية -دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة سطيف، 2013-2014؛
- 22- عمر الفاروق زرقون، محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لمؤسسات القطاع البترولي في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، 2016-2017؛
- 23- عمر محمد مسلم الحواتمة، قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي -دراسة ميدانية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010؛
- 24- فكير سامية، أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2009/2010؛
- 25- فايز زهدي الشلتوني، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية" - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005 ؛
- 26- فضل كمال سال ، مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة المواد البشرية وأثره علي اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2008؛
- 27- قليل نبيل، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة ميناء الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2012؛

- 28- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص-الإدارة المالية-، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012؛
- 29- محمد ناصر محمد عبد الحليم، دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية في تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمي المعلومات المحاسبية-دراسة نظرية وتطبيقية-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، كلية التجارة، جامعة طانطا، 2015؛
- 30- مصطفى حميدات وحسن حميدات، مدى إلتزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010؛
- 31- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004؛
- 32- مريم صغير موح ، القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010 ؛
- 33- هاجر مزوار، تقييم إلتزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي-دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2013-2014؛
- 34- هاني أحمد نمر العريدي، أثر تطبيق المعيار IFRS16: الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، مذكرة مقدمة تحت متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط؛ بدون سنة نشر
- 35- هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية "دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة و النظام المحاسبي المالي الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، 2013؛

✓ المقالات:

- 1- إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم و أثرها على استبدال الأصول، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، 2009؛
- 2- الجعارات خالد جمال، محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها على القوائم المالية إبان الأزمة المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013؛
- 3- العيسي علي، ضيف الله محمد الهادي وآخرون، إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS9، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 01، سبتمبر 2019؛
- 4- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة مقارنة- مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 05، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2016؛
- 5- إلياس شرشافة، بلال كيموش وآخرون، أثار تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 "عقود الإيجار" على القوائم المالية للمؤسسات، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 07، العدد 02، 2020؛
- 6- الصادق محمد آدم علي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، جامعة كردفان، السودان، بدون سنة نشر؛
- 7- بالرقي تيجاني، القياس في المحاسبة ماهية وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف، 2008؛
- 8- بن الطاهر حسين، البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة خنشلة، العدد 12، 2014؛
- 9- خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المركز الجامعي أفلو الجزائر، العدد 07، جوان 2017؛
- 10- زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010؛

- 11- زرقط فايزة، لباز الأمين، تصنيف الأدوات المالية في البنوك التجارية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 "الأدوات المالية"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2020؛
 - 12- شنايت بلال، دراسة مدى توافق الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF مع الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنة 2010 و 2018 "دراسة مقارنة، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020؛
 - 13- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان أنجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، سوريا، 2006؛
 - 14- غنية بن حركو، النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة- مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، العدد 04، المجلد 1، 2017؛
 - 15- مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، بدون سنة نشر؛
 - 16- نص المعيار المحاسبي الدولي 1، الفقرة 42 المقدمة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة شهرية إلكترونية، كانون الثاني، العدد 2، الأردن، 2002.
- ✓ القوانين والمراسيم التشريعية:
- المادة رقم 07 ، من القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي، المتعلق الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 74؛
 - المادة 09- 19، من المرسوم رقم 08 - 156 المؤرخ في 2008/05/26 والمتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي 11-07، المتعلق بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 27، 2008؛
 - المادة 111، من القانون رقم 19، المؤرخ في 2009/03/25، المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المتعلق بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفقرة 1، 2، 4، 6؛

قائمة المراجع

- القانون 13-8 المؤرخ في 13 ديسمبر 2013، المتضمن لقانون المالية 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادر في 31 ديسمبر 2013، المادة 53.
- نظام رقم 04-09 المؤرخ في 23/07/2009، المتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 2009، 76
- تعليمية وزارية رقم 02، المؤرخة في 29/10/2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.
- النظام رقم 08-09 المؤرخ في 29/12/2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 14، 2010، المادة 18-19-20،

II. المراجع باللغة الفرنسية:

✓ الكتب:

- 1- APPLYING- IFRS-IASB ESSIES REVISED CONCEPTUAL FRAMEWORK FOR FINANCIAL REPORTING, APRIL 2018, P13.
- 2- Aditi Kejriwal, IASB's revised conceptual framework of the financial reporting, An overview, international journal of disaster recovery continuity, vol 11, no 1, 2020, p22629
- 3- Ali Tadzaït, **Maitrise du système comptable financier**. édition ACG, Algérie, 2009
- 4- Catherine Maillet, Anne Le Manh (2006) : NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS / IFRS, Edition BERTI.
- 5- C.Maillet-Baudrier, A.Le Manh, **Normes Comptables International IAS/IFRS**, BERTY Edition, Alger, 2007.
- 6- Grégory HEEM, **Lire les Etats Financiers en IFRS**, Editions d'Organisation, Paris ,France, 2004
- 7- Nourreddine SABRI, **LES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS & LE PASSAGE AU NSCF ALGERIEN**, Maison des livres, Alger, 2011.

- 8- Wolfgang Dick, Franck Missoner-Piera, et autres, **Comptabilité Financière en IFRS**, Pearson éducation, Paris, France, 2006

✓ المقالات

- ✓ Nour Aldeen M. Ghafeer and Abdul Aziz A. Abdul Rahman Article entitled **The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement: IFRS 13 "an Application Study in Insurance Companies"** Research Journal of Finance and Accounting. Vol.5, No. 16, 2014
- ✓ould amar ismail, **les normes comptable en Algérie :présentation de nouveau système comptable et financie**, 2010.

III - مواقع الانترنت:

هيئة السوق المالية، المعلومات ومصدرها، الرياض، المملكة العربية السعودية،

ص9، (تم تحميله يوم 2018/20/30 من الموقع: www.cma.org.sa)

- WWW.IFRS.com/ifrs1
- WWW.IASb.org/ias1
- www.ifrs.org/pages/default.aspx IFRS1
- www.iasplus.com/en-ca/standards/part-i-ifrs/international-accounting-standards/ias8
- www.focusifrs.com/menu/textes_des_normes/ias10_evenement_posterieurs_a_la_periode_de_reporting

IV - مراجع أخرى:

- التقارير المالية للمؤسسات خلال فترة الدراسة.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم (01): الشكل النموذجي لقائمة المركز المالي "الموجودات" وفق المعيار المحاسبي

الدولي IAS1

الأصول	إيضاحات	القيمة الإجمالية	الامتلاكات وتدني القيمة	القيمة المحاسبية	الدورة السابقة
الأصول غير المتداولة القيم المعنوية: أعباء تطوير قيم ثابتة أنظمة الإعلام الآلي رخص، ماركات فرق الاقتناء-شهرة المحل قيم معنوية أخرى القيم المادية: الأراضي تهيئات الأراضي معدات وأدوات صناعية قيم ثابتة مادية أخرى قيم ثابتة للتنازل قيم ثابتة قيد الإنجاز قيم مادية قيد الإنجاز قيم معنوية قيد الإنجاز تسبيقات /قيم ثابتة قيم ثابتة مالية حقوق متعلقة بالمساهمات قيم ثابتة مالية أخرى الأصول المتداولة مخزونات وحسابات جارية مخزون البضائع مواد أولية ولوازم تموين آخر منتجات سلع جارية					

الملاحق

					منتجات خدمات جارية مخزون المنتجات مخزون مرتبط بالقيم الثابتة مخزون لدى الغير مشتريات مخزنة حسابات الغير الزبائن والحسابات الملحقه مدينون آخرون ضرائب أصول أخرى متداولة أصول مالية متداولة سندات توظيف أصول مالية أخرى متداولة النقديات
					مجموع الأصول

الملحق رقم (02): الشكل النموذجي لقائمة المركز المالي "الالتزامات" وفق المعيار المحاسبي الدولي

IAS1

الخصوم	إيضاحات	مبلغ السنة الجارية	الدورة السابقة
الأموال الخاصة رأس المال الخاص فرق إعادة التقدير احتياطات محول من جديد نتيجة الدورة			
الخصوم غير المتداولة حسابات الأعباء والإيرادات المؤجلة مؤونات الأعباء قروض وديون مماثلة ديون مرتبطة بالمساهمات ديون أخرى			
الخصوم المتداولة قروض وديون مماثلة ديون مرتبطة بالمساهمات الموردين والحسابات الملحقة ديون أخرى ديون مالية أخرى			
مجموع الخصوم			

الملحق رقم (03): الشكل النموذجي لقائمة الدخل والدخل الشامل حسب الطبيعة وفق المعيار

المحاسبي الدولي IAS1

<i>N-1</i>	<i>N</i>	ملاحظات	البيان
			رقم الأعمال + إنتاج مخزن + إنتاج مثبت (المؤسسة لحاجتها الخاصة) - مواد ولوازم مستهلكة - نفقات المستخدمين - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات - نفقات عمليات أخرى + إيرادات عمليات أخرى
			= نتيجة العمليات
			- نفقات مالية
			= النتيجة قبل الضريبة
			- الضريبة على النتيجة
			+ مجموع إيرادات الأنشطة العادية - مجموع نفقات الأنشطة العادية
			= النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			حصة النتيجة الخاصة بالمنشآت الشريكة والمنشآت في وضع تكافئ
			= النتيجة الصافية للمجمع
			حصة الأقلية

الملحق رقم (04): الشكل النموذجي لقائمة الدخل والدخل الشامل حسب الوظيفة وفق المعيار

المحاسبي الدولي IAS1

<i>N-1</i>	<i>N</i>	ملاحظات	البيان
			إيرادات الأنشطة العادية -تكلفة المبيعات
			=الهامش الإجمالي
			+ إيرادات عمليات أخرى - تكاليف تجارية -نفقات إدارية -نفقات عمليات أخرى
			= نتيجة العمليات
			الإيرادات المالية -نفقات مالية
			= النتيجة قبل الضريبة
			-الضريبة على النتيجة
			+مجموع إيرادات الأنشطة العادية - مجموع نفقات الأنشطة العادية
			= النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			حصة النتيجة الخاصة بالمنشآت الشريكة والمنشآت في وضع تكافؤ
			= النتيجة الصافية للمجموع
			حصة الأقلية

الملحق رقم (05): الشكل النموذجي لقائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وفق المعيار المحاسبي

الدولي IAS7

الدورة السابقة	الدورة الحالية	إيضاحات	البيان
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية التحصيل من الزبائن المبالغ المسددة للموردين-المستخدمين فوائد ومصاريف مالية أخرى غير مدفوعة ضرائب مدفوعة على النتيجة تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية
			تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية فوائد محصلة من التوظيفات المالية حصص وأقساط مقبوضة من النتائج
			تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية التحصيل الناتج من إصدار أسهم حصص وتوزيعات أخرى تحصيل قروض تسديد الديون وقروض أخرى
			تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية
			مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة
			تغير الخزينة خلال السنة المالية
			الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
			الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
			تغير الخزينة خلال السنة المالية
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الملحق رقم (06): الشكل النموذجي لقائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة وفق المعيار

المحاسبي الدولي IAS7

البيان	إيضاحات	الدورة الحالية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات وتصحيحات حول: - اهتلاكات ومؤونات - التغير في الضرائب المؤجلة - التغير في المخزون - التغير في حسابات الزبائن وحقوق أخرى - التغير في حسابات الموردين وديون أخرى - زائد/ ناقص قيمة التنازل ، ضريبة صافية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية (1)			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية - المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة - التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية (2)			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية - حصص مدفوعة للمساهمين - زيادة ارتفاع رأس المال - إصدار قروض - تسديد قروض			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية (3)			
تغير الخزينة خلال السنة المالية (3+2+1)			
الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة			
الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة			
تغير الخزينة خلال السنة			

الملاحق

الملحق رقم (07): الشكل النموذجي لقائمة تغيرات في حقوق الملكية وفق المعيار المحاسبي الدولي

IAS1

البيان	رأس المال المساهم	علاوة الإصدار	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي التمويل	الربح المتراكم	الإجمالي
الرصيد في 12/31/ن						
التغيرات في السياسة المحاسبية						
رصيد معاد بيانه						
فائض إعادة تقييم الممتلكات						
العجز في إعادة تقييم الاستثمارات						
فروقات تحويل العملات						
صافي الأرباح والخسائر غير المعترف بها في قائمة الدخل						
صافي الربح للفترة						
أرباح الأسهم						
إصدار رأسمال مساهم						
الرصيد في 12/31/ن+1						

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS النظام المحاسبي المالي SCF	
التسمية	* الإطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية (غيرت التسمية من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية في سنة 2010)؛ * الإطار المفاهيمي للمعايير مفصل لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة، معتمد عليه في سنة 2010 ومكون من 20 صفحة	* الإطار التصويري لإعداد وعرض القوائم المالية (اعتمد المشرع على المرجعية الدولية من خلال تبنيه للإطار التصويري للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة في 2003) * الإطار المفاهيمي حسب النظام المحاسبي موجز يقتصر على تقنية المعالجة للأحداث الاقتصادية، ينقصه التفصيل في الجانب النظري بالإضافة إلى عدم تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالية
الإلزامية التطبيق	المعايير غير مرتبطة بأي قانون خاص، فالهيئة المعنية بوضع المعايير هي مجلس المعايير المحاسبية الدولية ليست خاضعة لأي دولة أو أي قانون	SCF أتى في شكل قانون ملزم التطبيق في أسلوب ممنهج يسمح بإضافة، إلغاء أو تعديل أي مادة أو فقرة من هذا القانون من طرف المشرع الجزائري. كلما دعت الحاجة لذلك.

-	يطبق SCF بصفة إجبارية على جميع المؤسسات ذات الطابع الإقتصادي الخاضعين للقانون التجاري سواء كانوا تابعين للقطاع العام أو الخاص، ويستثني المؤسسات الخاضعة لأحكام المحاسبة العمومية	إجبارية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على المؤسسات المدرجة في البورصة أما المؤسسات الأخرى فهي مخيرة لتطبيقها نظرا لغياب القوة الإلزامية للمعايير.	مجال التطبيق
	للنظام المحاسبي المالي مدونة حسابات خاص به متطابقة بشكل كبير مع المخطط العام الفرنسي لسنة 1999، والسبب يرجع إلى أن الهيئة التي قامت بإنجازه هي هيئة فرنسية. قام SCF بتعريف الأصناف و تسمياتها لجعلها تتطابق مع محتواها على عكس PCN	لا يحتوي على مدونة حسابات فهذا راجع إلى أن كل دولة لها نظام محاسبي خاص بها.	مدونة الحسابات
هناك اتفاق حول الجهات المستخدمة لها، وهي المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، الموردون و الدائنون التجاريون، العملاء، المسيرين، المقرضين(بنوك ومساهمون)، الحكومة و دوائرها المختلفة كإدارة الضرائب، إدارة المؤسسة، المحللون والمستثمرون الماليون، المراجع الداخلي والخارجي، السوق المالي، المنافسون، المحامون والجمهور...	-	-	مستخدمو القوائم المالية

المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في SCF تتفق إلى حد كبير مع تلك المقررة في الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، مع وجود إختلاف في المصطلحات الناتج عن تبني المرجعية الفرنكفونية في إعداد و صياغة SCF	مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة	لم يرد نص يتطابق مع مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية	المبادئ والفروض الأساسية
	أن مفهوم رأس المال والمحافظة عليه تم التطرق إليها في مشروع النظام المحاسبي المالي إلا أنها غير موجودة في المرسوم التنفيذي 156-08	تضمن الإطار المفاهيمي للمعايير مفهوم رأس المال حيث صنفه إلى رأس مال مالي و مادي.	مفهوم رأس المال
كل من SCF و IAS/IFRS يتفقان حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة والوضوح، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة والتحقق، القابلية للفهم و التوقيت المناسب، مع وجود بعض الاختلافات في منهجية وأسلوب عرض المحتوى وكذلك في المصطلحات	تم التطرق إليها في الملحق رقم 03 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008	الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة في الإطار المفاهيمي لسنة 2018	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
تهدف إلى تقديم معلومات واضحة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة.	الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالية مازال يهتم بالقوائم المالية بصفة خاصة و لم يأخذ بالتعديل الجديد بعد	الإطار المفاهيمي للمعايير توسع ليشمل جميع مكونات التقرير المالي بعد أن كان يهتم فقط بالقوائم المالية وهذا بداية من سنة 2010 و سنة 2018 الذي أصبح هدفه الأغراض العامة	أهداف القوائم المالية

تقاس عناصر القوائم المالية في SCF كما في IAS/IFRS وذلك وفق التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، القيمة الحالية والقيمة القابلة للتحصيل.	لا يوجد تقنيات التي يتم من خلالها تقييم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي.	اعتمد مجلس المعايير المحاسبية الدولية على وضع ثلاث تقنيات في تقييم القيمة العادلة وهي طريقة السوق، طريقة التكلفة وطريقة الدخل (IFRS13)	أساليب قياس عناصر القوائم المالية
-	أشارت إليها المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 بنفس المفهوم الذي ورد في الفقرة 21، كما أن المبادئ التي تبناها SCF متوافقة إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية	تم تعريفها في الفقرة رقم 21 من IAS01 على أنها المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية.	السياسات المحاسبية
- يتفق SCF مع معايير الإبلاغ المالي الدولية في تعريف الأصول والخصوم، حقوق الملكية، الإيرادات والأعباء والنتيجة الصافية مع وجود اختلاق بسيط في المصطلحات. - تتطابق تعاريف الإيرادات والأعباء حسب SCF مع تلك المقررة لدى معايير الدولية.	تم التطرق إليها في الملحق رقم 03 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008	-	عناصر القوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26، مرجع سبق ذكره.
- القرار رقم 03، المؤرخ في 26 جويلية 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره
- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره.
- www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS01

الملحق رقم (09): مقارنة من حيث شكل القوائم المالية بين SCF و IAS

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام	معايير الإبلاغ المالي الدولية	النظام المحاسبي المالي
يتفق كل من SCF و IAS/IFRS حول المعلومات التي يجب أن تظهر في كل قائمة مالية و المتمثلة في: اسم القائمة واسم المؤسسة المعدى لها، توضيح ما إذا كانت القائمة لوحدة (الأم) أو لمجموعة فروع(قوائم موحدة)، تاريخ الإقفال، العملة المستخدمة	-	-
الميزانية	تسمى بقائمة المركز المالي وتقدم في شكل قائمة أو الجدول فالمعايير المحاسبية الدولية لم يحدد شكل أو نموذج لها بل أعطى الحد الأدنى من المكونات التي يجب أن تشملها (مع إمكانية إضافة عناصر أخرى)	تسمى الميزانية وتقدم في شكل جدول
جدول حسابات النتائج	- تسمى بقائمة الدخل أو (صافي الربح أو الخسارة)؛ -لم يحدد المعيار شكل أو نموذج لجدول حساب النتائج بل حدد قائمة بالعناصر التي يجب أن تدرج فيه. - ألغت العناصر غير العادية عند عرض حسابات النتائج.	- يسمى حساب النتائج؛ - لم يلغى العناصر غير العادية عند إعداد حسابات النتائج.
يتم تصنيف الأعباء حسب الطبيعة وحسب الوظيفة مع إمكانية تقديم بيانات ملحقه توضح طبيعة الأعباء خاصة الاهتلاكات والمؤنات، إضافة إلى المصاريف الخاصة بالعاملين في حالة حساب النتائج المدمجة، كما يحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية، فهو يتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب.		

قائمة تدفقات الخزينة	تسمى بقائمة التدفقات النقدية	تسمى بجدول سيولة الخزينة	تصنف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، التمويلية والاستثمارية، ويتم عرضه حسب SCF بطريقتين المباشرة والغير مباشرة مع التأكيد على استعمال الطريقة المباشرة، وهي نفس الطريقة التي يشجعها المعيار الدولي السابع IAS7.
قائمة تغيرات الأموال الخاصة	تسمى بقائمة التغير في حقوق الملكية	يسمى بجدول تغير الأموال الخاصة	تقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها وهما يتضمنان نفس العناصر.
الملاحق	تسمى بالإيضاحات والجداول الإضافية	تسمى بالملاحق	يشتمل على كل المعلومات الهامة والمفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية. لقد أشار SCF إلى إلزامية الامتثال الكامل للمعايير في إعداد الكشوفات الملحقه دون تحديد المعايير المحاسبية الدولية صراحة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره.

- www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS01

- www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS07

- www.iasb.org/IAS1

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	SCF	IAS38
التسمية	الأصول المعنوية	الأصول الغير ملموسة
أسس الاعتراف بها كأصل - يتفق كل من SCF و IAS38 في مبادئ الإعراف بالأصل المعنوي. صرح كلاهما بأن شهرة المحل (فارق الاقتناء) ليست بأصل معنوي، لكن SCF أدرجها في قائمة الحسابات الخاصة بالأصول المعنوية.	لم يتطرق إلى تفصيل حالات إقتناء الأصل التي ذكرت في المعيار المحاسبي الدولي IAS38. - لم يفصل SCF في البرمجيات.	عدد المعيار طرق امتلاك الأصل الغير ملموس من خلال الشراء المنفصل أو الاقتناء كجزء من اندماج الأعمال، المنح الحكومية، التطوير الذاتي أو عملية المبادلة. - تدخل تكلفة برامج التشغيل ضمن تكلفة الأصل المادي، أما البرامج الخاصة الأخرى كبرامج الحاسبة فيعترف بها كأصل غير ملموس
قياس الأصل المعنوي يُقاس الأصل في حالة اقتنائه بتكلفة الشراء.	- ذكر كيفية قياس الأصل المعنوي في حالة الشراء فقط؛ - لم يوضح مجموعة التكاليف التي لا تعتبر جزء من تكلفة الأصل الغير ملموس.	- تطرق بالتفصيل إلى كيفية قياس الأصل الغير ملموس في جميع حالات امتلاكه؛ - أوضح مجموعة التكاليف التي لا تعتبر جزء من تكلفة الأصل الغير ملموس.
مصاريف البحث يتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة المتعلقة بالأصل المعنوي مثل مصاريف البحث كأعباء، أما المصاريف التي من		

والتطوير			المحتمل أن تؤول منافع إقتصادية مستقبلية كمصاريف التطوير تضاف إلى قيمة الأصل.
التسجيل المحاسبي	—	—	يسجل الأصل إذا كان من الممكن أن تؤول منافع مستقبلية للمؤسسة و يمكن قياس تكلفته بموثوقية.
التقييم وإعادة التقييم	—	—	يسجل الأصل في الحسابات بتكلفته، و يمكن إعادة تقييمه إذا كان هناك سوق نشطة خاصة بالقيم المعنوية تمكن من معرفة القيمة العادلة.
الهلاك	الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديد مدة استعمالها هي القابلة للاهلاك؛ لم يتطرق إلى حالة تجاوز مدة 20 سنة من عمرها الإنتاجي	لم يذكر التثبيتات المعنوية الغير قابلة للاهلاك (الذي لا يمكن تحديد عمره الإنتاج) بل اكتفى بتحديد أقصى مدة و هي 20 سنة	
تدني القيمة	—	—	على المؤسسة اختيار تدني القيمة للأصول المعنوية سنوياً.
التنازل عن الأصول المعنوية	—	—	يتم استبعاده من المحاسبة عند خروجه من المؤسسة كبيع أو انتهاء مدة نفعيته، و يتم احتساب الأرباح أو الخسائر بالفرق بين قيمة الخروج الصافية و القيمة المحاسبية للأصل.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

— www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS38

- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص8.
- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص259 إلى ص274.
- شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 254-255

الملحق رقم (11): مقارنة الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار IAS16

البيان	أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
	IAS16	SCF	
التسمية	الأصول الملموسة المادية	التثبيات العينية	
معايير الإعراف بالأصل المادي	-	-	- يتفق المعيار مع SCF في مبادئ الإعراف بالأصل، كما يشترطاً رسملة النفقات اللاحقة التي تؤول منافع إقتصادية تفوق المستوى الأصلي لنجاعة المؤسسة؛ - لا تدرج العناصر ذات الأهمية النسبية الضعيفة مع التثبيات؛ - تدرج معدات الصيانة و الإصلاح و قطع الغيار على شكل تثبيات إذا كان استعمالها مرتبط بأصول عينية أخرى و يتم استخدامها لأكثر من سنة.
القياس عند الإعراف الأولي للأصل	تقاس الأصول المتبادلة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأرباح وخسائر المبادلة في قائمة الدخل	لم يتطرق SCF إلى الأصول المتبادلة مباشرة وإنما يتم استنتاجها من خلال تطرقه للقيمة الحقيقية	تقاس التثبيات العينية بتكلفة الشراء أو بتكلفة الإنتاج وتدرج فيها تكاليف الشراء المباشرة والغير مباشرة (تم التفصيل فيها أكثر في المعيار)، كما تضاف لها تكلفة إزالة الأصل وتهيئة الموقع في نهاية مدة منفعة الأصل.
التقييم اللاحق			<u>نموذج التكلفة</u>: تقيم الأصول بتكلفتها منقوص منها الإهلاك المتراكم؛ <u>أو بنموذج إعادة التقييم</u>: تدرج الأصول بمبالغ إعادة التقييم أي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروجا منها الإهلاك المتراكم. إذا أصبحت القيمة القابلة للتحويل للأصل أقل من القيمة المحاسبية الصافية تثبت خسارة قيمة و العكس
الإهلاك	حدد المعيار ثلاث	إضافة إلى الطرق	يحسب إهلاك الأصل على المبلغ القابل للإهلاك

طرق لاهتلاك الأصل المادي و هي القسط الثابت، طريقة الاهتلاك المعجل أو المتسارع (الذي يضم طريقة القسط المتناقص وطريقة مجموعة أرقام السنين)، وطريقة وحدات الإنتاج.	المذكورة في المعيار أضاف SCF طريقة الاهتلاك المتزايد	(التكلفة-قيمة الخردة) بشكل منتظم على مدار عمره الإنتاجي، كما يتم مراجعة عمره و قيمة الخردة و طريقة الاهتلاك المطبقة سنوياً، ويتم التوقف عن احتساب الاهتلاك عند الغاء الاعتراف بالأصل (بيعه أو التخلي عنه كخردة) أو عند إعادة تصنيفه. إذا حدث تغيير في نمط الاهتلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل ينبغي محاسبة هذا التغيير على أنه تغيير في التقدير المحاسبة.
التنازل عن الأصول المادية		يجب حذف الأصل المادي من الميزانية عند بيعها أو التبرع بها أو إبرام عقد إيجاري تمويلي مع أحد المستأجرين، أو عندما لا يتوقع تدفق منافع مستقبلية من الأصل أو التصرف به، وهنا يتم إدراج الإيرادات في حساب النتيجة.
تسويات أخرى		تعالج الأراضي و المباني كلا على حدى حتى و إن تم اقتناؤها معاً، حيث أنه لا يمكن تحديد عمر الأراضي لذا هي غير قابلة للاهتلاك عكس المباني

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، مرجع سبق ذكره، ص8.
- www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS16
- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص177- 199.

Laurent BAILLY, comprendre les IFRS, Maxima, France, paris, 2005, p46

البيان	أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
	المعيار المحاسبي الدولي 40	SCF	
التسمية	الاستثمارات العقارية	العقارات الموظفة	
التعاريف	—	—	يتفق SCF و المعيار المحاسبي IAS40 حول تعريف العقار الموظف على أنه عقار مملوك لتقاضي إيجار أو تجميع رأس مال.
الأصول التي تدخل ضمن عقارات التوظيف	تطرق المعيار إلى الأصول التي يمكن اعتبارها عقارات توظيف بالتفصيل، كما ذكر الأصول التي لا تدخل ضمن هذا المعيار والتي يعالجها معيار آخر	لم يتطرق لها SCF	—
التسجيل المحاسبي	—	—	يتم تسجيلها محاسبيا إذا توفرت شروط الاعتراف بها كأصل.
تقييم وإعادة تقييم عقارات التوظيف	—	—	تقييم عقارات التوظيف عند التسجيل الأولي بتكلفتها بما تحتويه من مصاريف مباشرة مرتبطة بالأصل، إما التقييم اللاحق فيكون إما عن طريق نموذج التكلفة أو بالقيمة العادلة (فصل فيها المعيار بدقة واضحة)
عمليات التحويل من وإلى العقارات الاستثمارية	فصل المعيار في كل الحالات التي يمكن أن يتم فيها تحويل العقار مع شرح كيفية التعامل مع هذه الحالات فيما يخص عملية التقييم سواء بالقيمة العادلة أو بنموذج التكلفة؛	لم يطرق SCF إلى كيفية التعامل مع عمليات تحويل العقارات؛	

	كما أتى في المعيار التصنيفات المختلفة الخاصة بعقارات التوظيف	لم يتطرق SCF إلى تصنيف العقار الموظف.	
التنازل عن عقارات التوظيف	يتم تحديد الربح أو الخسارة عند بيع عقارات التوظيف بين الناتج الصافي لعملية التنازل و القيمة المحاسبية و يتم تسجيل النتيجة في حسابات النتائج. كما يتم الاعتراف بالتعويضات التأمين للعقارات التي انخفضت قيمتها في حسابات النتائج كإيراد عندما تصبح التعويضات مستحقة الدفع.	لم يتطرق لها.	—

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS40
- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها الجريدة الرسمية، العدد 19، مارس 2009، ص10.
- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص288-295.

الملحق رقم (13): مقارنة انخفاض قيمة الأصول وفق SCF والمعيار المحاسبي IAS36

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	المعيار المحاسبي الدولي 36	النظام المالي المحاسبي
المصطلحات	- القيمة العادلة مطروحا منها مصاريف البيع؛ - القيمة القابلة للاسترداد؛ - القيمة قيد الاستعمال؛ وحدة توليد النقد.	- ثمن البيع الصافي؛ - القيمة القابلة للتحصيل؛ - القيمة النفعية؛ - الوحدة المنتجة للسيولة.
انخفاض قيمة الأصل	-	-
مؤشرات التدني	حدد المعيار المؤشرات الداخلية والخارجية التي تدل على وجود انخفاض في قيمة الأصل، كما أوجب على المؤسسة القيام باختبار التدني لبعض البنود سنويا بغض النظر عن وجود أو عدم وجود مؤشر تدني القيمة	لم يحدد النظام المحاسبي المالي هذه المؤشرات، كما لم يذكر أنواع الأصول التي يتم اختبار تدني القيمة رغم تواجد أو غياب مؤشر التدني.
القيمة	لقد حدد المعيار	لم يحدد SCF
		هي أعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية

القابلة للتحصيل	تكاليف البيع المطروحة من القيمة العادلة، كما حدد كيفية حساب القيمة قيد الاستعمال	هذه التكاليف، كما لم يتطرق إلى شرح كيفية حساب القيمة النفعية.	وإذا كان من الصعب تقدير ثمن البيع الصافي بموثوقية فإن القيمة القابلة للتحصيل هي القيمة النفعية.
التسجيل المحاسبي	-	-	تسجل خسارة القيمة لأي أصل في الحسابات كعبء
الاهتلاك بعد تدني القيمة	-	-	بعد تسجيل تدني القيمة يتم تعديل مخصصات الاهتلاك المرتبطة بالأصل للفترات المستقبلية.
استرجاع تدني قيمة الأصل	-	-	تقدر المؤسسة عند كل إقفال للحسابات إذا كان مؤشر يدل على أن الخسارة في قيمة الأصل للسنوات السابقة لم تعد موجودة أو انخفضت، وإذا كان موجود تقدر قيمة الأصل القابلة للتحصيل، وإذا ثبت أن التدني لم يعد موجودا فتقوم المؤسسة بزيادة القيمة المحاسبية للأصل في حدود قيمته القابلة للتحصيل دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي قد تم تحديدها في حالة ما لم تكن هناك خسارة قيمة، ويتم استرجاع التدني مباشرة في حساب النتيجة، وبعد ذلك يتم تثبيت الأصل في الميزانية بتكلفة منقوصا منها مجموع الاهتلاكات و خسائر القيمة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS36 -

- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، ص ص 7-8.

- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 229 - 239.

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
إدراج الأصل كمخزون	المعيار المحاسبي الدولي IAS2	النظام المالي المحاسبي
تكلفة المخزون	شرح المعيار كيفية تحميل التكاليف المباشرة و الغير المباشرة التي تدخل ضمن تكلفة الإنتاج بالتفصيل مع ذكر الحالات الممكنة الحدوث، كما تطرق المعيار إلى مجموعة التكاليف التي لا تدخل ضمن تكلفة المخزون بل تعالج ضمن المصاريف.	تطرق لها النظام المحاسبي المالي بصفة عامة. لم يحدد النظام المحاسبي المالي التكاليف التي لا تدخل في حساب تكلفة المخزون
تكلفة المخزون في المؤسسات الخدمية	تتضمن جميع تكاليف الشراء، التحويل وباقي التكاليف التي تتحملها إلى غاية وصوله إلى المكان والحالة التي يوجد عليها.	يتفق كل منهما أن يتم تصنيف الأصل في شكل مخزون ليس على أساس نوع الأصل بل تبعاً لوجهته أو استعماله لنشاط المؤسسة.
تكلفة المخزون في المؤسسات الخدمية	تتكون من تكلفة اليد العاملة التي تتحملها من أجل تقديم الخدمة والتكاليف الصناعية القابلة للتحميل، دون احتساب التكاليف المتعلقة بموظفي المبيعات والإدارة.	لم يتطرق لها النظام المحاسبي المالي
تكلفة الحصاد الزراعي من الأصل البيولوجي	تكلفة المنتوجات الزراعية بعد الحصاد تكون هي نفسها القيمة التي تم على أساسها الاعتراف الأولي للمنتوجات عند الحصاد	لم يتطرق لها النظام المحاسبي المالي.

تقييم المخزون			تدرج في الحسابات بتكلفة الشراء أو الإنتاج، ثم تقييم لاحقاً بتكلفتها أو بقيمة الإنجاز الصافية (القيمة القابلة للتحويل) أيهما أقل، وتدرج الخسارة في القيمة (تدني المخزون) في الحسابات كعبء في حسابات النتائج عندما تكون تكلفة المخزون أكبر من قيمة الإنجاز الصافية (وهي سعر البيع المحدد مطروح منه تكلفتي الإتمام و التسويق).
أساليب قياس تكلفة المخزون	ذكر المعيار ثلاث أساليب وهي: التكلفة الفعلية المنفقة (أساس قياس التكلفة)، التكاليف المعيارية، وطريقة التجزئة التي تستخدم في أنشطة البيع بالتجزئة.	تحسب على أساس التكاليف الحقيقية أو التكاليف الموحدة القياسية.	-
تكلفة المخزون المستهلك	-	-	طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً FIFO، أو طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة CMEP
أنظمة جرد المخزون	أشار المعيار إلى الاختيار بين طريقة الجرد الدائم (المستمر) والمتناوب (الدوري)	أشار SCF إلى أن عملية الجرد الدائم إجبارية	

المصدر: تم اعتداده بالاعتماد على:

- www.ifrs.org/pages/default.aspx IFRS02
- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.
- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 588 - 594.

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
التعاريف	المعيار المحاسبي الدولي IAS37	النظام المالي المحاسبي
التعاريف	تطرق إلى عدة تعاريف منها العقود غير المنفذة، العقد المتقل بالأعباء، مؤونات الأصول المحتملة، إعادة الهيكلة	يتقفا في تعريف مؤونة الأعباء على أنها خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد.
التسجيل المحاسبي	-	-
مراجعة المؤونة	عند انتهاء فترة تخصيص المؤونة و كانت المصاريف الفعلية أقل من المصاريف المتوقعة (مبلغ مخصص المؤونة)، يعالج الفرق الموجب كإيراد للعام القادم، وإذا حدث العكس يعالج الفرق السالب كمصروف إضافي للعام القادم	لم يتطرق إليها النظام المحاسبي المالي
مخصص العقود المثقلة بالأعباء (مؤونات الأعباء الواجبة التوزيع على عدة سنوات)	لا يسمح بتوزيع مؤونة الأعباء الكبرى على عدة سنوات.	يمكن توزيعها على عدة سنوات حتى لا تؤثر على نتيجة الدورة.

-	لا يمكن تكوين مؤونة إعادة الهيكلة.	يمكن تكوينها وفق شروط محددة، ومخصص إعادة الهيكلية يتضمن فقط التكاليف المباشرة المحتملة الخاصة بعملية إعادة الهيكلية.	مؤونة إعادة الهيكلية
---	--	---	---------------------------------

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

- www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS37
- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 160 - 167.

وعوضه معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 "الإيرادات المتأتية من عقود مع الزبائن" (

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	المعيار المحاسبي الدولي IAS18	النظام المالي المحاسبي
التعاريف	عرف إيرادات الأنشطة العادية	لم يتم تعريفها
تحقق الإيراد	يتولد الإيراد من المبادلات بين السلع أو الخدمات الغير المتشابهة، أما السلع من نفس الطبيعة ذات القيمة المتشابهة لا تولد إيراد؛ عبر المعيار عن الحالات التي تحتفظ فيها المؤسسة بالمخاطر و المنافع للملكية و بالتالي لا يتم الاعتراف بالإيراد من عملية البيع	لم يتطرق لها النظام المحاسبي المالي؛ لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى مثل هذه الشروحات.
		يتحقق الإيراد عند بيع السلع إذا توفرت الشروط التالية: * عند تحويل المنافع والأخطار المنتظرة من الشيء محل البيع إلى الغير؛ * امكانية تحديد سعر البيع والتكاليف المتعلقة بعملية البيع بدقة؛ * عدم وجود سيطرة إدارية من طرف المؤسسة على السلع محل البيع. أما عند تقديم خدمات: يتم الاعتراف بالإيراد اعتمادا على درجة إتمام الصفقة بتاريخ إعداد القوائم المالية إن كان بالإمكان قياسها بموثوقية. * كما تطرق إلى الإيرادات الناتجة عن استعمال أطراف أخرى لأصول المؤسسة والمتمثلة في الفوائد والإيجارات والأتاوى...
تقييم الإيرادات	-	-
تقديم الخدمات	يتم الإعتراف بالإيرادات من تقديم الخدمات اعتمادا على نسبة الإنجاز إذا أمكن تقدير نتائج العملية بموثوقية وذلك وفق شروط، أما إذا لم يتمكن من تقديم نتائج عملية بموثوقية فلا يعترف بالإيراد بل يتم معالجة التكاليف كمصروف.	لم يحدد شروطا للاعتراف بالإيراد، و تطرق في معالجته إلى طريقة التقدم في الإنجاز وطريقة إتمام الإنجاز مع إعطاء الأفضلية لطريقة نسبة الإنجاز.
		-
		تقييم الإيرادات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب.

القوائد و الأتاوات و توزيعات الأرباح	-	-	يتم الاعتراف بالفائدة باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية أو الفعالة (الفعلية)، أما الإيجارات و الأتاوات تبعا للاتفاقيات المبرمة، كما يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المساهمين في تلك الحصص.
---	---	---	--

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

- www.ifrs.org/pages/default.aspx IFRS18

- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 645- 653.

الملحق رقم (17): مقارنة العقود طويلة الأجل SCF المالي والمعيار المحاسبي رقم IAS11 (تم إلغاؤه وعوض بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 "الإيرادات المتأتية من عقود مع الزبائن")

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	المعيار المحاسبي الدولي 11	النظام المالي المحاسبي
التعاريف	تضمن المعيار أنواع العقود، وصنفها وفق طريقة تسعير إيراد العقد، ووفقا لطول فترة العقد.	يتفقان في تعريف العقد طويل الأجل (عقود الإنشاء)
شروط وإجراءات عقود الإنشاء	شرح بالتفصيل الإجراءات التي يعتمد عليها في إنجاز الأصول عن عقود الإنشاء طويلة الأجل	
تجميع وتقسيم العقود طويلة الأجل	إذا تضمن العقد طويل الأجل عدة أصول يعالج كل أصل على حدى باعتباره عقدا مستقلا بتوفر بعض الشروط، أما إذا تم التفاوض على مجموعة عقود كوحدة واحدة لها علاقة مترابطة يمكن اعتبارها عقدا واحدا شرط أن يتم إنجاز العقد بتسلسل مستمر و متتابع أي لا يتم إنجاز مرحلة معينة إلا بعد الانتهاء من المرحلة السابقة.	لم يتطرق النظام المالي المحاسبي لها.
إيرادات وتكاليف العقد طويل الأجل	تقاس الإيرادات العقد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم؛ حدد المعيار كيفية معالجة العناصر التي تدخل ضمن إيراد العقد وتكاليفه المباشرة و الغير مباشرة و التكاليف التي لا تتعلق بنشاط المقاولات بطريقة واضحة.	لم يحدد النظام المحاسبي المالي عناصر الإيرادات و لا تكاليف العقد.
طريقة التسجيل المحاسبي		الاعتراف بها يكون حسب طريقة التقدم في الإنجاز أو طريقة الإتمام إذا لم يتمكن من تحديد النتيجة النهائية للعقد بصورة صادقة.
الخسائر		إذا كانت التقديرات تشير إلى أن إجمالي

الملاحق

تكاليف العقد تزيد عن إيراد العقد الكلي يتم الإعتراف بالخسائر المتوقعة عن عقد الإنشاء كمصروف			المحتملة لعقود الإنشاء
---	--	--	------------------------------

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

- www.ifrs.org/pages/defaylt.aspx,IAS11
- الجريدة الرسمي العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 18.

البيان	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	المعيار المحاسبي الدولي 21	النظام المحاسبي المالي
التعاريف	تضمن عدة تعاريف منها فرق سعر الصرف، سعر الإغلاق، العملة الوظيفية، البند النقدية و الغير النقدية	لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى هذه التعاريف
التسجيل المحاسبي	عند إعادة تقييم أصل غير نقدي يتم قياسه بعملة أجنبية، يحدد مبلغ التدني عن طريق المقارنة بين القيمة الدفترية التي يتم تحويلها بسعر الصرف بتاريخ المعاملة و القيمة القابلة للتحقيق (مخزونات) أو المبلغ القابل للاسترداد (تثبيات) الذي يتم تحويله بسعر الإقفال.	وفق SCF عند الاعتراف الأولي تقوم المؤسسة بإثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بدفاتها بالعملة الوظيفية وفق سعر الصفقة الجاري في تاريخ المعاملة، وفي تاريخ الإقفال تقيم العناصر النقدية بسعر الإغلاق أما العناصر الغير النقدية المسجلة بالتكلفة التاريخية تقيم بسعر تاريخ الصفقة، وتسجل فروق الترجمة في الأرباح و الخسائر في حساب النتيجة للمؤسسة كأعباء أو إيرادات للسنة المالية في الدورة التي نشأت فيها تماما كما في IAS21
التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف	لم يتطرق إليها المعيار	إذا كانت المعاملة المعالجة بالعملة الأجنبية منسقة من طرف المؤسسة بعملية متماثلة موجهة لتغطية تقلبات الصرف (تغطية الصرف)، فإن أرباح وخسائر الصرف لا تسجل في حسابات النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية.

	عناصر حساب النتيجة تترجم بسعر الصفقة أو العملية الاقتصادية، و فروق الصرف تسجل في الأموال الخاصة في حساب "فارق التحويل" إلى غاية خروج الاستثمار أو اهتلاكه.	حدد المعيار معدل متوسط سعر الصرف الدورة لاستعماله في ترجمة حسابات النتيجة في تاريخ الإقفال. أو تترجم عناصر حسابات النتائج على أساس سعر الصرف السائد وقت حصول الحدث. كما وضع المعيار طريقتين لترجمة القوائم المالية للفروع و هما طريقة الترجمة الجارية وطريقة البنود النقدية وغير النقدية.	ترجمة القوائم المالية للفروع والوحدات
--	---	--	--

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

www.ifrs.org/pages/default.aspx,IAS19 -

- شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي IAS، مرجع سبق ذكره، ص234

- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص416- 424

الملحق رقم (19): مقارنة عقد الإيجار التمويلي وفق SCF و المعيار المحاسبي الدولي IAS17

(تم إلغاؤه وعوضه معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16)

البيان	أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
	SCF	IAS 17	
التعاريف	—	—	تطرقا إلى نفس التعاريف
متطلبات تصنيف عقد الإيجار			يتققا حول الشروط التي بموجبها يصنف عقد الإيجار التمويلي؛ كما يتققا حول تغليب الواقع الإقتصادي للصفقة على الشكل القانوني في تصنيف عقد الإيجار إلى بسيط(تشغيلي)أو تمويلي؛ كما يتققا حول تصنيف عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نقل للملكية للمستأجر ضمن عقد إيجار بسيط و المدفوعات تعتبر كأعباء
الاعتراف والتقييم لعقود الإيجار التمويلي عند المستأجر	—	—	يُدرج الأصل في حسابات الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار أيهما أقل، كما يسجل مبلغ الاهتلاك كعبء في حساب النتيجة، ويوضع الأصل تحت اختبارات تدني القيمة.
الإعتراف والتقييم لعقود الإيجار التمويلي عند المؤجر			يتم الإعتراف بالأصل المؤجر كحق بمقدار مبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار، بعد ذلك يتم الإعتراف اللاحق بالدخل التمويلي على أساس نمط يعكس معدل العائد على صافي الاستثمار و يتم توزيع المقبوضات على إجمالي الاستثمار كتخفيض في الجانب الدائن.
الاعتراف والتقييم لعقود الإيجار البسيط عند المستأجر و المؤجر		—	يعترف بدفعات الإيجار البسيط باستثناء تكاليف الخدمات(كالصيانة و التأمين) عند المستأجر كمصروف على أساس القسط الثابت خلال مدة الإيجار؛ أما عند المؤجر يعترف بالأصول الخاضعة لعقود الإيجار البسيط وفقا لطبيعة العقد، مع الإعتراف بالإيراد الناتج في حسابات النتائج و الإهلاك الخاص بالأصل كمصروف.

عند المؤجر غير صانع أو غير موزع تعتبر التكاليف المباشرة الأولية جزء من قيمة الدين المتعلق بعقد الإيجار و تتخفف من الإيراد، أما عند المؤجر الصانع أو الموزع للأصل فتستثنى مصاريف التفاوض و العقد من المصاريف الأولية المباشرة و يتم الاعتراف بها ضمن حسابات النتائج عند الاعتراف بالربح المحقق من عملية البيع.	لم يذكر ذلك في النظام المحاسبي المالي.	عند المستأجر يشترط المعيار إضافة أي تكاليف أولية مباشرة مرتبطة بالعقد إلى المبلغ المعترف به كأصل مستأجر.	التكاليف المباشرة المرتبطة بعقد إيجار تمويلي
	لم يتطرق إليها النظام المحاسبي المالي.	عند بيع الأصل للممول ثم يعاد استتجاره منه بعقد إيجار تمويلي، ملك الأصل لا بأية أرباح أو خسائر عند البيع بل يعتبر الأصل كضمان.	عمليات البيع و إعادة الاستتجار
—	يُدرج في الحسابات عقد التنازل المقترن بعقد إيجار تمويل في معاملة تجارية واحدة، وكل فائض كمنتجات التنازل بالمقارنة إلى القيمة المحاسبية لدى المستأجر لا يسجل كمنتجات في تاريخ إبرام العقدين بل يوزع على مدى مدة عقد الإيجار.	لم يذكرها المعيار	التنازل المقترن بعقد إيجار تمويلي

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: www.ifrs.org/pages/default.aspx,IAS17

— الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

— جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 616-633

الملحق رقم (20): قائمة المركز المالي للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية

المبالغ	الالتزامات	المبالغ	الأصول
	أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى؛ الودائع المستحقة لسوق المال؛ المبالغ المستحقة للمودعين الآخرين؛ شهادات إيداع؛ أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية؛ أرصدة دائنة ومخصصات أخرى؛		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي؛ أوراق مالية حكومية وغير حكومية محتفظ بها لأغراض التداول؛ استثمارات مالية متاحة للبيع؛ إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى؛ قروض وسلفيات للعملاء؛ استثمارات مالية في شركات أخرى
	مجموع الالتزامات		مجموع الأصول

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على: Grégory HEEM, Lire les Etats Financiers en IFRS, Editions d'Organisation, Paris ,France, 2004, p246

المبالغ	البيان
	فوائد ونواتج مماثلة؛ فوائد وأعباء مماثلة؛ أرباح الأسهم؛ نواتج الرسوم والعمولات؛ أعباء الرسوم والعمولات؛ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع؛ أرباح أو خسائر ناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية؛ نواتج النشاطات الأخرى؛ أعباء النشاطات الأخرى؛ خسائر انخفاض القيمة عن القروض والسلفيات؛ مصاريف الإدارية العامة ومصاريف التشغيل الأخرى

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على: Grégory HEEM, OP, Cit, p246

المبالغ	البيان
	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل: فوائد وعمولات محصلة؛ الفوائد المسددة؛ مقبوضات عن مديونيات سبق اعتمادها؛ مدفوعات نقدية للموظفين والموردين؛ أرباح النشاط قبل التغيرات في الأصول التشغيلية؛ الزيادة أو النقص في الأصول التشغيلية: تسهيلات مالية قصيرة الأجل؛ ودائع لدى البنك المركزي طبقا لمتطلبات رقابية؛ أموال مقدمة للعملاء؛ صافي الزيادة في أرصدة عملاء بطاقة الائتمان؛ فائدة مستحقة على العملاء الزيادة أو النقص في الخصوم التشغيلية: ودائع العملاء؛ شهادات إيداع قابلة للتداول؛ صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل؛ ضريبة دخل مسددة؛ صافي التدفقات من أنشطة التشغيل (1) المقبوضات من استبعاد (إغلاق) فرع؛ كبونات محصلة؛ فوائد محصلة؛ مقبوضات من بيع أوراق مالية غير تجارية؛ شراء أوراق مالية غير متداولة؛ شراء أصول ثابتة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (2) إصدار سندات إصدار أسهم ممتازة

	سداد القروض طويلة الأجل؛ صافي النقص من القروض الأخرى؛ توزيعات عن المساهمين؛ صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (3) أثر التغيرات في يعر الصرف على النقدية وما يعادلها؛ صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها؛ النقدية وما يعادلها في بداية الفترة النقدية وما يعادلها في بداية الفترة
--	---

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على: مريم صغير موح ، القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص 126.

الجدول رقم (23): قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية

البيان	رأس المال الأسهم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطات أخرى	أرباح محتجزة	صافي الربح	الإجمالي
<u>سنة المقارنة:</u> رصيد N/01/01 ربح (خسارة) سنة زيادة رأس المالي تحول لاحتياطي عدم أرباح موزعة رصيد 12/32								
<u>سنة حالية:</u> رصيد N-1/1/1 ربح (خسارة) سنة زيادة رأس المال رصيد 12.31								

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على: مريم صغير موح، مرجع سبق ذكره، ص126.

الجدول رقم (24): الميزانية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي

السنة N-1	السنة N	الملاحظات	الخصوم	السنة N-1	السنة N	الملاحظات	الأصول
			البنك المركزي؛ ديون اتجاه الهيئات المالية؛ ديون اتجاه الزبائن؛ الضرائب الجارية خصوم؛ الضرائب المؤجلة/ خصوم؛ خصوم أخرى؛ حسابات التسوية؛ مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء إعانات التجهيز أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة؛ ديون تابعة؛ رأس المال؛ علاوات مرتبط رأس للمال؛ احتياطات؛ فراق التقييم؛ فراق إعادة التقييم؛ ترحيل من جديد؛ نتيجة السنة المالية				الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛ أصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛ أصول مالية جاهزة للبيع؛ سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛ أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق؛ الضرائب الجارية/أصول؛ الضرائب المؤجلة/أصول؛ أصول أخرى؛ حسابات التسوية؛ المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛ العقارات الموظفة؛ الأصول الثابتة المادية؛ الأصول الثابتة غير المادية؛ فراق الحيازة؛
			مجموع الخصوم				مجموع الأصول

المصدر: النظام 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 1992، العدد 76، مرجع سبق ذكره، ص118

السنة N-1	السنة N	الملاحظات	البيان
			التزامات ممنوحة التزامات التمويل لفائدة الهيئات الدولية؛ التزامات التمويل لفائدة الزبائن؛ التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية؛ التزامات ضمان بأمر الزبائن؛ التزامات أخرى ممنوحة؛ التزامات محصل عليها التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية؛ التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية؛ التزامات أخرى محصل عليها.
			مجموع الخزينة خارج الميزانية

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على النظام: 09-05، مرجع سبق ذكره، ص 23

الملحق رقم (26): جدول حسابات النتائج للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	الملاحظات	السنة N	السنة N-1
فوائد ونواتج مماثلة؛ فوائد وأعباء مماثلة؛ عمولات (نواتج)؛ عمولات (أعباء)؛ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع؛ نواتج النشاطات الأخرى؛ أعباء النشاطات الأخرى؛			
النتائج البنكي الصافي			
- أعباء استغلال عامة - مخصصات الاهتلاكات وخ ق عن الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛			
النتائج الاجمالي للاستغلال			
- مخصصات المؤونات وخ ق والمستحقات الغير قابلة للاسترداد + استرجاع المؤونات وخ ق و استرداد على الحسابات الدائنة المستهلكة؛			
نتائج الاستغلال			
+/- أرباح أو خسار صافية عن أصول مالية أخرى + العناصر غير العادية (نواتج) - العناصر غي العادية (أعباء)			
نتائج قبل الضريبة			
- ضرائب على النتائج و ما يماثلها			
النتائج الصافي للسنة المالية			

المصدر: : تم اعداده بالاعتماد على النظام: 09-05، مرجع سبق ذكره، ص 27

السنة N-1	السنة N	الملاحظات	البيان
			ناتج قبل الضريبة
			+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛ +/- محصنات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحياة والأصول الثابتة الأخرى؛ +/- مخصصات صافية للمؤنات ولخسائر القيمة الأخرى؛ +/- خسائر صافية/ أرباح صافية عن أنشطة الاستثمار؛ +/- نواتج/ أعباء من أنشطة التمويل؛ +/- حركات أخرى
			= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى
			+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية؛ - الضرائب المدفوعة
			= انخفاض (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم الناتجة عن الأنشطة العملية
			إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي
			+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة؛ +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المادية وغير المادية
			إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار
			+/- التدفقات المالية الناتجة أو الموجهة للمساهمين؛ +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال الناتجة من أنشطة التمويل؛
			= إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل
			تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة وما يعادلها
			ارتفاع (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعدلاتها

الملاحق

			التدفقات الصافية للأموال الناتجة عن النشاط العملياتي؛ التدفقات الصافية للأموال الناتجة عن النشاط الاستثماري؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل؛ تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة.
			أموال الخزينة وما معادلاتها
			أموال الخزينة وما معادلاتها عند الافتتاح
			صندوق، بنك مركزي، ح ج ب أصل وخصم حسابات (أصل وخصم) وقروض واقتراضات عند الاطلاع لدى مؤسسة مالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند الأقفال
			صافي تغير الأموال الخاصة

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على النظام: 09-05، مرجع سبق ذكره، ص 27

الملحق رقم (28): جدول تغيرات الأموال الخاصة للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	الملاحظات	رأس المال	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة والتقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 2/12/31 N						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 2/12/31 N						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع؛ تغير فوارق التحويل؛ الحصص المدفوعة؛ عمليات الرسملة؛ صافي النتيجة السنة المالية ن-1						
الرصيد في 12/31 ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة؛						
رصيد مصحح 12/31 ن-1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع؛ تغير فوارق التحويل؛ الحصص المدفوعة؛ عمليات الرسملة؛ صافي نتيجة السنة المالية ن الرصيد في 12/31 ن						

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على النظام: 09-05، مرجع سبق ذكره، ص 27

الملحق رقم (29): مقارنة الأصول المالية وفق SCF والمعايير وIAS32-IAS39 من حيث المصطلحات والتعاريف (تم إلغاؤها وعوضا بمعياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 وIFRS9)

البيان	أوجه الاختلاف	
	المعيار IAS32 و IAS39	النظام المالي المحاسبي
أداة مالية		كل عقد ينتج عنه أصل مالي لدى المؤسسة وخصم مالي أو أداة أموال خاصة لدى مؤسسة أخرى
أصل مالي		تشكل الأموال بالصندوق جزءا من الأصول المالية خصوصا الموجودات لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى
الخصم مالي	التزام مالي	هو كل خصم يأخذ شكل الالتزام التعاقدي: - تسليم لمؤسسة أخرى أموالا سائلة أو أصلا ماليا آخر - أو تبادل أصول أو خصوم مالية مع مؤسسة أخرى بشروط قد تكون غير مناسبة للمؤسسة
أداة أموال خاصة	أداة ملكية	هي كل عقد يظهر مصلحة متبقية في أصول مؤسسة ما بعد طرح كل خصومه
القيمة العادلة	أعطت المعايير الشروحات المفصلة حول كيفية تحديدها	هي المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من

المنافسة العادية			
	لم يتحدث عليها النظام المحاسبي المالي	تشمل جزئين جزء يمثل إلتزام مالي وجزء يمثل حق ملكية ويتم التعامل معها بعضها عند الإصدار كالإلتزام مالي أو حقوق ملكية بشكل منفصل	الأدوات المالية المركبة
	لم يتحدث عليها النظام المحاسبي المالي	هي شراء أسهم مصدرة أو أداة حق ملكية في سوق مالي	أسهم الخزينة
	التكلفة المهتلفة لأصل أو خصم مالي هو المبلغ الذي قيم به الأصل المالي أو الخصم المالي عند تسجيله المحاسبي الأولي لأول مرة مطروحا منها تسديدات الأقساط الرئيسية، مضافا إليها أو منقوصا منها الاستهلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق ومنقوصا منه كل التخفيضات بسبب التدهور أو عدم القابلية للتحصيل	لم يتحدث عليها المعيار	التكلفة المهتلفة
	لم يتطرق إليها النظام المحاسبي المالي	هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلال إستخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر من ذلك أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو الإلتزام مالي.	محاسبة التحوط

		هي أدوات مالية تنتج عن عقود تقوم المؤسسة بعقدها مع الغير ومن أمثلتها العقود الآجلة والمستقبلية، عقود المقايضة وعقود الخيار	المشتقات المالية
--	--	--	------------------

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

- www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS32

- النظام رقم 08-09 المؤرخ في 29/12/2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 14، 2010، المادة 2-3-4-5، ص20

- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة 25 مارس 2009، ص11.

الملحق رقم (30): مقارنة الأصول المالية وفق SCF والمعايير وIAS32-IAS39 من حيث التصنيف والتقييم الأولي واللاحق (تم إلغاؤها وعوضا بمعياري الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 وIFRS9)

البيان	أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
	المعيار IAS39 وIAS32	النظام المالي المحاسبي	
التصنيف كالتزام أو حق ملكية	الأساس في تصنيف الأداة المالية إلى التزام مالي أو حق ملكية يتم وفق جوهر الحق المبرم مع الغير وليس اعتمادا على الشكل القانوني	لم يتطرق إليها النظام المحاسبي المالي	
تصنيف الأصل المالي		5- أصول مالية أخرى (أصول مالية غير مصنفة ضمن الأصول الأخرى)	1- أصول مالية محتفظ بها إلى غاية تاريخ الإستحقاق 2- أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة (من أجل بيعها في الأجل القصير) 3- تسليفات وحقوق (غير مسعرة في سوق نشطة) 4- أصول مالية متاحة للبيع (أصول محتفظ بها باستثناء السندات المساهمة في الفروع والتي تدخل ضمن الصنف 1+2)
الإعتراف الأولي بالأصل المالي	يتم استخدام إما تاريخ المعاملة أو تاريخ التسوية		تقيم في بدايتها بالقيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المستلم للحصول على الأصل بما في ذلك مصاريف الوساطة والبنك والرسوم غير المستعادة دون الأخذ بعين الاعتبار كل من الأرباح الموزعة والفوائد مستحقة القبض غير المسددة والمطلوبة قبل الحيازة.

الأصول المحتفظ بها لغرض المعاملة: تقييم بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات الخاصة بها محاسبيا في حسابات النتائج الأصول المالية المتاحة للبيع: بالقيمة العادلة، وتسجل فوارق التقييم بالرفع أو التخفيض مباشرة في الأموال الخاصة الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق والتسليفات و الحقوق: تقييم بالتكلفة المهتلفة وتخضع لاختبارات تدهور القيمة		الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق: تقييم بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة	التقييم اللاحق
عند خروج الأصل المتاح للبيع يتم تحويل الفوارق المسجلة مقارنة مع التسجيل المحاسبي الأولي إلى النتيجة بدون تعويض بين الأعباء والنواتج المتعلقة بأصول مختلفة يتم إدراج في الحسابات القيم الفائضة أو الناقصة الناتجة عن التنازل عن الأصول المالية كمنتجات أو أعباء مالية (في جدول حسابات النتائج)	إذا تم تنازل جزئي لجزء من التوظيف المالي الخاص فإن قيمة دخول الأصل المحتفظ به تقدر بتكلفة الشراء المتوسطة المرجحة.	عند إلغاء جزء من الأصل المالي يتم تحديد ما يتعلق بالجزء المباع باستخدام القيمة العادلة في تاريخ البيع مع ترحيل أرباح و خسائر البيع في قائمة الدخل.	خروج الأصل المالي

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

www.ifrs.org/pages/default.aspx IAS39 -

- النظام رقم 08-09 المؤرخ في 2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف

البنوك والمؤسسات المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 14، 2010، المادة 14-15-16-17، ص21

- الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة 25 مارس 2009، ص11.

الملحق رقم (31): معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تبنتها الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي

رقم المعيار	اسم المعيار	مدى تنبيه في الجزائر
IAS1	إعداد وعرض القوائم المالية	كلي
IAS2	المخزونات	جزئي
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	كلي
IAS8	السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء	جزئي
IAS10	الأحداث اللاحقة للميزانية	جزئي
IAS11	عقود الإنشاء (البناءات)	جزئي
IAS12	الضرائب المؤجلة	كلي
IAS16	الممتلكات، المباني و المعدات	جزئي (أضاف SCF الاهتلاك المتزايد)
IAS17	عقود الإيجار التمويلية	كلي
IAS18	ايرادات الأنشطة العادية	كلي
IAS19	منافع المستخدمين	كلي (مع عدم تطرق SCF إلى الشروحات التفصيلية)
IAS20	الاعانات الحكومية	جزئي
IAS21	آثار تغيرات أسعار الصرف على العملات الأجنبية	جزئي
IAS23	تكاليف الاقتراض	كلي (مع عدم أخذ SCF إلى التعديلات الجديدة التي طرأت على المعيار)
IAS27	البيانات المالية الموحدة	جزئي
IAS28	المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الحليفة	جزئي
IAS31	التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة	جزئي
IAS32	الأدوات المالية: العرض	كلي (مع وجود اختلاف في المصطلحات)
IAS36	تدني قيمة الأصول	جزئي
IAS37	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة	جزئي

الملاحق

IAS38	الأصول غير الملموسة	كلي (مع إهمال SCF إلى بعض العناصر الموجودة في المعيار)
IAS39	الأدوات المالية: الإفصاح و القياس	كلي (مع وجود بعض التوضيحات التي لم يتحدث عنها SCF)
IAS40	عقارات التوظيف (ملكية الاستثمار)	جزئي (المعيار فصل فيها أكثر)
IAS41	الزراعة	كلي
IFRS1	تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة	كلي
IFRS7 و IFRS9	الأدوات المالية، الإفصاحات	جزئي
IFRS10	القوائم المالية الموحدة	جزئي
IFRS11	العمليات و المشاريع المشتركة	جزئي
IFRS13	القيمة العادلة	غير مطبق
IFRS15 و IFRS16	الإيرادات المتأتية مع عقود مع الزبائن الإيجار التمويلي	حديثي النشأة لم يأخذ SCF بتعديلات التي تطرأ على المعايير IAS/IFRS

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المقارنة السابق

الملاحق

الملحق رقم الجدول رقم (32): الميزانية أصول لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 الوحدة: مليون دج

الأصول			
2010		2009	البيان
ملاحظات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	
	1920	2797	الأصول غير الجارية
			التثبيات المعنوية
ملاحظة 12	166 578	158 830	التثبيات المادية
	10	-	التثبيات في شكل امتياز
ملاحظة 12	1 222 330	1 016 668	معدات وآلات إنتاج المحروقات
ملاحظة 12	1 859 113	1 344 650	التثبيات قيد الإنجاز
ملاحظة 13	366 437	315 656	المساهمات والحقوق المرتبطة بها
ملاحظة 13	15 151	12 327	أصول مالية أخرى
	5 549	5 626	الضريبة المؤجلة أصول
	3 537 099	2 856 553	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
ملاحظة 14			<u>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</u>
	2	2	مخزونات البضاعة
	3 880	708	مواد أولية ولوازم
	280 786	178 270	تموينات أخرى
	-	13	سلع قيد الإنجاز
	-	-	خدمات قيد الإنجاز
	93 916	69 159	مخزونات المنتجات
	-	-	مخزونات متعلقة بالأصول
	1 766	1 446	مخزونات لدى الغير
	380 350	249 598	مجموع المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

الملاحق

ملاحظة 15	141 789	183 325	<u>الحقوق والوظائف المماثلة</u>
	605 219	363 346	الموردون والحسابات الملحقه
	210	160	الزبائن والحسابات الملحقه
	691	593	المستخدمين والحسابات الملحقه
	70 795	55 769	الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه
	787 614	702 263	الدولة، الجمعيات العمومية والهيئات
	15 962	16 958	المجمعات والمساهمين
	-	9 064	مختلف المدينون والدائنون
	2 530	3 895	الحسابات المؤقتة أو الانتظارية
			الإيرادات والأعباء الملحقه
	1 624 810	1 335 374	مجموع الحقوق والوظائف المماثلة
	29 940	90 358	<u>المتاحات وما يماثلها</u>
	1 036 566	875 747	الأوراق المالية
	1 376	-	البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها
	3	3	المشتقات المالية
	14 356	9 429	الصندوق
			وكالات التسبيقات والاعتمادات
	1 082 242	975 537	مجموع المتاحة
	3 087 402	2 560 510	مجموع الأصول الجارية
	6 624 490	5 417 063	مجموع الأصول

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي مؤسسة سوناطراك، سنة 2010، ص ص 14-15

الملاحق

الملحق رقم الجدول رقم (33): الميزانية أصول لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017 الوحدة: مليار دج

الأصول		
2016	2017	البيان
المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	
6 377	6 396	الأصول غير الجارية
3	12	التثبيات المعنوية
377	391	التثبيات المادية
-	-	التثبيات في شكل امتياز
2 491	2 589	معدات وآلات إنتاج المحروقات
2 055	2 058	التثبيات قيد الانجاز
477	496	المساهمات والحقوق المرتبطة بها
968	839	أصول مالية أخرى
6	11	الضريبة المؤجلة أصول
3 711	4 174	الأصول الجارية
374	395	<u>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</u>
1	-	مخزونات البضاعة
5	6	مواد أولية ولوازم
240	253	تموينات أخرى
127	134	سلع قيد الإنجاز
-	-	مخزونات متعلقة بالأصول
1	2	مخزونات لدى الغير

الملاحق

2 852	3 113	<u>الحقوق والوظائف المماثلة</u>
106	152	الموردون والحسابات الملحقه
400	506	الزبائن والحسابات الملحقه
-	-	المستخدمين والحسابات الملحقه
1	1	الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه
550	747	الدولة، الجمعات العمومية
1 686	1 638	حساب المجموعات والشركاء
103	90	مختلف المدينون والدائنون
7	9	الأعباء المقيدة سلفا
485	666	<u>المتاحات وما يماثلها</u>
-	-	الأوراق المالية الاستثمارية
485	665	البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها
-	-	الصندوق
-	1	وكالات التسبيقات والاعتمادات
10 088	10 570	<u>مجموع الأصول</u>

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي مؤسسة سوناطراك، سنة 2017، ص4

الملاحق

الملحق رقم الجدول رقم (34): الميزانية خصوم لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 الوحدة: مليون دج

الخصوم			البيان
2010		2009	
ملاحظات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	
	1 000 000	500 000	الأموال الخاصة
	-	-	رأس المال الصادر
			رأس المال غير المطلوب
	2 525 753	2 834 798	العلاوات والاحتياطات
	-	-	فارق إعادة التقييم
			النتيجة الصافية
ملاحظة 11	705 492	284 277	مرحل من جديد
ملاحظة 16	-26 323	-26 323	
	4 204 923	3 592 752	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية
	-	23	<u>إيرادات وأعباء مسجلة</u>
	86 001	74 026	مؤونات الأعباء
	13 152	15 333	القروض والديون المالية
	-	-	ديون مرتبطة بالمساهمات
	4 141	6 052	المساهمات والحقوق الملحقة
	103 294	95 434	مجموع الخصوم غير الجارية

الملاحق

ملاحظة 18			الخصوم الجارية
			<u>حسابات الغير</u>
	296 683	213 300	الموردون والحسابات الملحقه
	364	1 082	الزبائن والحسابات الملحقه
	14 757	14 983	المستخدمون والحسابات الملحقه
	4 891	4 236	الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقه
	412 962	185 310	الدولة، الجمعيات العمومية والهيئات
	1 583 019	1 303 462	المجمع والشركاء
	3 618	1 085	مختلف المدينون والدائنون
	-	1 640	الحسابات المؤقتة أو الانتظارية
	25	1 8847	المنتجات المعدة مسبقا
	2 3316 274	1 726 876	مجموع حسابات الغير
	-	1 968	<u>الخزينة الموجبة</u>
	2 316 274	1 728 876	مجموع الخصوم الجارية
	6 624 490	5 417 063	مجموع الخصوم

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي مؤسسة سوناطراك، سنة 2010، ص 16

الملاحق

الملحق رقم الجدول رقم (35): الميزانية خصوم لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017 الوحدة: مليار دج

الخصوم		
البيان	2017	2016
المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
الأموال الخاصة	6 242	6 046
رأس المال الصادر	1 000	1 000
العلاوات والاحتياطات	5 020	4 843
النتيجة الصافية	326	207
مرحل من جديد	-103	-3
الخصوم غير الجارية	349	208
مؤونات الأعباء	194	203
الضرائب (المؤجلة والمخصصات)	151	-
القروض والديون المالية	1	2
ديون أخرى غير متداولة	3	3
الخصوم الجارية	3 979	3 834
الموردون والحسابات الملحقه	350	297
الزبائن والحسابات الملحقه	33	11
المستخدمون والحسابات الملحقه	18	18
الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقه	6	6
الدولة، الجمععات العمومية	266	240
مختلف المدينون والدائنون	3 281	3 248
الحسابات المؤقتة أو الانتظارية	15	3
المنتجات المعدة مسبقا	-	-
الخزينة الموجبة	10	11
مجموع الخصوم	10 570	10 088

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي مؤسسة سوناطراك، سنة 2017، ص 5

الملاحق

الملحق رقم (36): جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 الوحدة: مليون دج

2010		2009	البيان	الحساب
ملاحظات	المبالغ الصافية	المبالغ الصافية		
ملاحظة 1	4 457 411	3 532 771	رقم الأعمال	70
	25 063	-13 763	تغيرات مخزون المنتجات التامة وقيد	72
ملاحظة 2	272 796	246 770	الإنجاز	73
ملاحظة 3	21 976	-	الإنتاج المثبت	74
			إعانات الاستغلال	
	4 777 246	3 765 777	I- إنتاج الدورة	60
ملاحظة 4	134 919	138 517	المشتريات المستهلكة	61
ملاحظة 4	1 253 776	1 126 203	الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى	62 و
	1 388 695	1 264 719	II- إستهلاكات الدورة	
	3 388 551	2 501 058	III- القيمة المضافة للاستغلال	
ملاحظة 5	91 635	85 479	أعباء المستخدمين	
ملاحظة 6	1 760 845	1 373 132	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
	1 536 070	1 042 446	IV- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	63
ملاحظة 7	219 861	75 848	المنتجات العملياتية الأخرى	64
	44 431	84 040	الأعباء العملياتية الأخرى	
ملاحظة 8	301 605	313 403	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	75
	30 783	59 196	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	65
	1 440 678	780 084	V- النتيجة العملياتية	68
ملاحظة 9	51 457	62 202	المنتجات المالية	78
ملاحظة 10	533 777	470 453	الأعباء المالية	
	-482 320	-408 250	VI- النتيجة المالية	
	958 358	371 798	VII- النتيجة العادية قبل الضرائب	76
ملاحظة 11	252 805	87 520	الضريبة المستحقة على النتيجة العادية	66
	77	-	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	

الملاحق

	5 079 347	3 963 024	مجموع إيرادات الأنشطة العادية	
	4 373 871	3 678 747	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
	705 476	284 277	VIII - نتيجة الأنشطة العادية	8/695 3/692
	15	-	العناصر غير العادية - المنتجات	77
	-	-	العناصر غير العادية - الأعباء	67
	15	-	IX - النتيجة غير العادية	
	705 492	284 277	X - النتيجة الصافية للدورة	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك ، سنة 2010، ص13.

الملاحق

الملحق رقم (37): جدول حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017 الوحدة: مليار دج

2016	2017	البيان
المبالغ الصافية	المبالغ الصافية	
3 398	4 031	مبيعات المنتجات
3	21	منتجات مخزنة وغير مخزنة
374	408	الإنتاج المثبت
161	208	إعانات الاستغلال
3 936	4 668	I - إنتاج الدورة
332	388	المشتريات المستهلكة
1 104	1 243	الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى
133	143	خدمات أخرى خارجية
1 569	1 774	II - إستهلاكات الدورة
2 367	2 893	III - القيمة المضافة للاستغلال
150	140	أعباء المستخدمين
1 168	1 379	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
1 049	1 376	IV - الفائض الإجمالي عن الاستغلال
98	129	المنتجات العملية الأخرى
40	75	الأعباء العملية الأخرى
589	707	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
29	60	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
545	783	V - النتيجة العملية
115	122	المنتجات المالية
393	495	الأعباء المالية
-278	-373	VI - النتيجة المالية
268	410	VII - النتيجة العادية قبل الضرائب
61	35	الضريبة المستحقة على النتيجة العادية
-	49	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية

الملاحق

4 177	4 979	مجموع إيرادات الأنشطة العادية
3 971	4 653	مجموع أعباء الأنشطة العادية
207	326	VIII - نتيجة الأنشطة العادية
-	-	العناصر غير العادية - المنتجات
-	-	العناصر غير العادية - الأعباء
-	-	IX - النتيجة غير العادية
207	326	X - النتيجة الصافية للدورة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك ، سنة 2010، ص6

الجدول رقم (38): قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017 الوحدة: مليار دج

2017	2016	البيان
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
326	207	النتيجة الصافية للدورة
-	-	التصحيحات والتعديلات على:
613	559	الإهلاكات والمؤونات
144	-	تغيرات الضرائب المؤجلة
207	161	حصة الإعانات المحولة إلى النتيجة
-24	-21	تغيرات المخزون
-20	-54	تغيرات الزبائن والحقوق الأخرى
-279	-68	تغيرات الموردين والديون الأخرى
-	-	نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
-101	-1	المرحل من جديد وحساب الارتباط
867	783	تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية (A)
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
-1 147	-1 287	اقتناء الأصول المادية والمعنوية
386	477	التنازل عن الأصول المادية والمعنوية
-413	-71	اقتناء الأصول المالية
518	21	التنازل عن الأصول المالية
-656	-860	تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية (B)
		التدفقات النقدية من العمليات التمويلية:
177	20	تغيرات رأس المال النقدي
-1	-	تغيرات في القروض والديون المالية
-	-	توزيع نتيجة السنة الماضية
-50	-	- القسائم والأرباح
-156	-9	- احتياطي اختياري
-30	11	تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (C)
181	-66	تغيرات تدفقات الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
474	540	الخزينة في بداية الفترة
655	474	الخزينة في نهاية الفترة
181	-66	تغيرات الخزينة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك، سنة 2017، ص7

الملاحق

الملحق رقم (39): جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة سوناطراك لسنة 2010 الوحدة: مليار دج

البيان		رأس المال الشركة	علاوة الإصدار	علاوة الإدماج	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2008		500 000					2 863 116
ملاحظة 1 ملاحظة 2 ملاحظة 3	تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الأرباح المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية			39 110	17 572		-26 323
							-85 000
							284 277
الرصيد في 31 ديسمبر 2009		500 000		39 110	17 572		3 3036 070
ملاحظة 4 ملاحظة 3	تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الأرباح المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية				-8 321		-85 000
							-500 000
							705 504
الرصيد في 31 ديسمبر 2010		1 000 000	-	39 110	9 251	-	3 156 574

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك ، سنة 2010، ص17

الملاحق

الملحق رقم (40): جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة سوناطراك لسنة 2017 الوحدة: مليار دج

البيان	رأس المال الشركة	علاوة الإدماج	فارق التقييم	الاحتياطات و النتيجة	مجموع رؤوس الأموال
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	1 000	33	51	4 746	5 830
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة				-2	-2
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة			11		11
في الحسابات في حساب النتائج					
الأرباح المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية				207	207
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	1 000	33	62	4 951	6 046
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة				-95	-95
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة				-6	-6
في الحسابات في حساب النتائج			33		33
الأرباح المدفوعة					
زيادة رأس المال				-50	-50
صافي نتيجة السنة المالية				-12	-12
				326	326
الرصيد في 31 ديسمبر 2017					

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة سوناطراك ، سنة 2017، ص8

الملاحق

الملحق رقم (41): الميزانية أصول لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010 الوحدة: دج

الأصول					
المبلغ الصافي سنة 2009	المبلغ الصافي سنة 2010	الاهتلاكات والمؤنات لسنة 2010	المبلغ الإجمالي لسنة 2010	الملاحظات	البيان
26 496 015,79	20 293 662,93	29 940 276,47	50 233 939,40	DE25	الأصول غير الجارية
2 191 962 699,15	2 083 217 066,01	3 004 629 914,28	5 088 046 980,29		التنبيات المعنوية
1 166 026 104,72	3 443 785 638,34		3 443 785 686,34	A 27	التنبيات المادية
4 581 220,66	4 581 220,66	3 185 365,83	7 766 686,49		التنبيات قيد الإنجاز
171 772 463,00	172 235 546,34	170 875 000,00	343 110 546,34		المعدات الجديدة في المخزن
20 962 500,00	21 125 000,00	875 000,00	22 000 000,00		الأصول المالية
150 804 968,00	151 105 551,34	170 000 000,00	321 105 551,34		مساهمات وحقوق أخرى
4 995,00	4 995,00		4 995,00		حسابات مجمدة
8 866 668,27	10 244 821,115 7		10 244 821,11		قروض وأصول غير جارية أخرى
					الضريبة المؤجلة أصول
3 569 625 171,59	5 734 357 955,39	3 208 820 656,58	8 943 188 511 ,97		مجموع الأصول غير الجارية

الملاحق

313 466 781,37	309 615 383,63	1 358 602,81	310 973 986,44	DE28	الأصول الجارية
1 065 241 952,52	941 036 767,78	79 771 491,75	1 020 808 249,53	DE30	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
512 030 280,91	363 479 999,68	79 484 991,75	442 964 991,43		الحقوق والوظائف المماثلة
414 959 935,00	421 238 473,61	286 500,00	421 524 973,81		الزبائن
158 182 574,95	158 226 322,63		156 226 322,83		مدينون آخرون
69 161,66	91 961,66		91 961,66		الضرائب
2 142 497 690,11	1 634 638 239,01	6 952 423,43	1 641 590 662,44	31	أصول جارية أخرى
300 000 000,00	300 000 000,00		300 000 000,00		المتاحات وما يماثلها
1 842 497 690,11	1 334 638 239,01	6 952 423,43	1 341 590 662,44		التوظيفات وأصول مالية جارية
					أخرى
					الخزينة
3 641 206 424,00	2 685 290 380,42	88 082 517,99	2 973 372 898,41		مجموع الأصول الجارية
7 110 831 598,59	8 619 640 335,61	3 256 913 074,57	11 916 561 416,38		مجموع الأصول

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي مؤسسة الأوراسي، سنة 2010

الملحق

الملحق رقم (42): الميزانية أصول لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018 الوحدة: دج

الأصول				
البيان	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات والمؤنات وخسائر القيمة	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي (ن-1)
الأصول غير الجارية				
التثبيات المعنوية	5 820 907,50	3 465 011,45	2 355 896,05	3 828 692,71
التثبيات المادية	972 150 337,83	242 364 951,62	792 785 386,21	772 569 000,67
أراضي	-	-	-	-
مباني	514 179 584,66	106 002 000,91	408 177 583,75	418 593 250,72
تثبيات عينية أخرى	457 970 753,17	136 362 950,71	321 607 802,46	353 975 749,95
التثبيات قيد الإنجاز	14 245 474,18		14 245 474,18	6 549 062,39
الأصول المالية				
مساهمات في الشركات الزميلة				
مساهمات وحقوق أخرى				
حسابات أخرى مجمدة				
قروض وأصول غير جارية أخرى				
الضريبة المؤجلة أصول				
مجموع الأصول غير الجارية	992 216 719,51	245 829 963,07	746 386 756,44	782 946 755,77

الملاحق

				الأصول الجارية
51 063 893,76	50 849 256,28	75 523,60	50 924 788,88	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
18 855 498,21	33 890 703,56	4 038 755,72	37 929 459,28	الحقوق والوظائف المماثلة
17 445 227,02	32 765 534,55	4 038 755,72	36 804 290,27	الزبائن
937 567,78	937 567,78		937 567,78	مدينون آخرون
472 703,41	187 601,23		187 601,23	الضرائب
-	-		-	أصول جارية أخرى
27 616 748,48	35 000 908,72		35 000 908,72	المتاحات وما يماثلها
-	-		-	التوظيفات وأصول مالية جارية أخرى
27 616 748,48	35 000 908,72		35 000 908,72	الخزينة
97 536 140,45	119 740 877,56		123 855 156,88	مجموع الأصول الجارية
880 482 896,22	866 127 634,00		1 116 071 876,39	مجموع الأصول

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي، سنة 2018، ص30

الملاحق

الملحق رقم (43): الميزانية خصوم لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010 الوحدة: دج

الخصوم			
المبلغ الصافي 2009	المبلغ الصافي 2010	الملاحظات	البيان
1 500 000 000,00	1 500 000 000,00	32	الأموال الخاصة
1 898 636 600,18	2 354 979 857,46		رأس المال الصادر
793 767 070,49	112 752 335,58		العلاوات والاحتياطات
54 467 180,49	60 035 338,30		النتيجة الصافية
114 462 411,18	73 632 749,57		أموال خاصة أخرى (أثر الانتقال من PCN إلى SCF)
4 122 428 439,63	3 944 134 784,77		مجموع الأموال الخاصة

الملاحق

1 021 031 605,95	2 683 419 617,41	33	الخصوم غير الجارية الإقتراضات من مؤسسة القرض الاقتراض من الخزينة خصم ضريبي مؤجل مؤونات ومعاشات والتزامات مماثلة إيداعات مقبوضة حسابات الارتباط
6 649 600,00	38 910 111,00		
21 905 526,65	22 223 410,02		
126 063 673,88	217 691 069,55		
11 616 615,10	11 516 015,10		
-	-		
1 167 456 421,46	2 947 266 223,08		مجموع الخصوم غير الجارية
204 496 975,61	226 948 114,40	33	الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب ديون أخرى الحساب الجاري المرتبط فوائد جارية
325 942 686,24	145 944 737,70		
1 246 094 756,10	1 302 960 162,11		
626 409 468,11	770 406 460,11		
24 400 316,33	24 400 316,33		
1 806 930 734,46	1 751 253 330,95		مجموع الخصوم الجارية
7 116 831 695,59	8 619 640 335,61		مجموع الخصوم

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي، سنة 2010

الملاحق

الملحق رقم (44): الميزانية خصوم لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018 الوحدة: دج

الخصوم		
المبلغ الصافي 2009	المبلغ الصافي 2010	البيان
1 500 000 000,00	1 500 000 000,00	الأموال الخاصة
-	-	رأس المال الصادر
2 686 602 621,01	2 686 602 621,01	رأس المال غير المدعو
-	-	العلاوات والاحتياطات (1)
629 046 215,79	682 970 291,74	فرق التقييم
401 696 872,55	386 285 059,65	النتيجة الصافية (1)
5 019 345 709,35	5 257 857 972,40	أموال خاصة أخرى (مرحل من جديد)
		حصة الشركة الموحدة (1)
		حصص الأقلية
5 019 345 709,35	5 257 857 972,40	مجموع الأموال الخاصة

الملاحق

4 629 320 950,16 21 905 526,55 - 365 452 652,04 -1 278 189 723,77	4 239 829 550,96 21 905 526,55 - 375 122 174,43 -1 263 702 029,79	الخصوم غير الجارية الاقتراض والديون المالية خصم ضريبي مؤجل ديون أخرى غير الجارية مؤونات ومعاشات والتزامات مماثلة حسابات الارتباط
3 738 489 404,98	3 373 155 221,97	مجموع الخصوم غير الجارية
319 363 103,87 172 898 029,87 662 974 597,37	334 776 223,37 76 314 020,12 739 443 877,67	الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقه الضرائب ديون أخرى الخزينة خصوم
1 175 235 731,11	1 152 534 121,16	مجموع الخصوم الجارية
9 933 070 845,44	9 783 547 315,53	مجموع الخصوم

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي، سنة 2018، ص26

(1) يستعمل فقط لإظهار القوائم المالية المجمعة

الملاحق

الملحق رقم (45): جدول حسابات النتائج لفندق الأوراسي لسنة 2010 الوحدة: دج

المبالغ 2009	المبالغ 2010	البيان
305 210 723,94	157 105 601,39	مبيعات البضاعة
672 375 823,08	487 935 901,00	مبيعات المنتجات التامة
915 990 847,17	514 068 501,19	تقديم خدمات أخرى
1 693 577 394,1	1 159 110 003,58	مبيعات وايرادات ملحفة
9		
1 893 577 394,19	1 159 110 003,58	1- إنتاج الدورة
361 887 100,74	239 990 432,85	المشتريات المستهلكة
31 396 298,20	26 476 825,23	الخدمات الخارجية
106 841 556,41	24 489 581,93	خدمات خارجية أخرى
500 124 955,35	290 956 840,10	2- إستهلاكات الدورة
1 393 452 438,84	868 153 163,10	3- القيمة المضافة للاستغلال
600 949 705,79	437 539 760,39	أعباء المستخدمين
97 372 534,47	36 949 759,19	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
695 130 198,58	393 563 543,90	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
72 324 264,10	9 329 481,73	المنتجات العملياتية الأخرى
159 914 685,42	44 355 008,38	الأعباء العملياتية الأخرى
482 130 474,44	324 101 141,38	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
696 444 084,63	27 189 343,20	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
126 722 988,87	-221 937 324,83	5- النتيجة العملياتية
198 113 089,94	53 070 447,66	المنتجات المالية
33 237 740,93	61 664 905,82	الأعباء المالية
154 875 349,01	-6 594 456,16	6- النتيجة المالية
988 875 349,01	163 131 160,16	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
194 961 466,16	50 379 525,33	الضريبة المستحقة على النتيجة العادية
-	-	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية

الملاحق

2 852 458 832,6 6 2 066 691 762,5 8	1 246 699 276,17 1 135 946 940,59	مجموع إيرادات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
793 767 070,28	112 752 335,58	8- نتيجة الأنشطة العادية
-	-	العناصر غير العادية - المنتجات
-	-	العناصر غير العادية - الأعباء
-	-	9- النتيجة غير العادية
793 767 070,28	112 752 335,58	10- النتيجة الصافية للدورة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي مؤسسة الأوراسي، سنة 2010

الملاحق

الملحق رقم (46): جدول حسابات النتائج لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018 الوحدة: دج

المبالغ الصافية 2017	المبالغ الصافية 2018	البيان
2 706 057 579,06	2 573 639 342,37	مبيعات المنتجات
-	-	تغيرات المخزون والمنتجات التامة
-	-	والجاري انجازها
-	-	الإنتاج المثبت
		إعانات الاستغلال
2 706 057 579,06	2 573 639 342,37	1- إنتاج الدورة
-453 103 167,28	-454 283 727,21	المشتريات المستهلكة
-121 398 975,67	-120 412 045,75	الخدمات الخارجية وخدمات خارجية أخرى
-574 502 142,95	-574 695 772,96	2- إستهلاكات الدورة
2 131 555 436,11	1 998 943 569,41	3- القيمة المضافة للاستغلال
-596 472 184,15	-562 065 201,03	أعباء المستخدمين
-72 047 991,06	-74 484 673,63	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
1 463 035 260,90	1 362 393 694,75	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
63 203 980,60	35 572 468,43	المنتجات العملياتية الأخرى
-70 938 350,17	-81 478 600,47	الأعباء العملياتية الأخرى
-662 809 722,97	-577 653 717,13	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
47 769 107,54	61 237 057,11	استرجاع خسائر القيمة والمؤونات
840 260 275,90	800 070 902,69	5- النتيجة العملياتية
10 660 397,70	5 002 452,48	المنتوجات المالية
-88 116 723,34	-122 167 250,12	الأعباء المالية
-77 456 325,64	-117 164 797,64	6- النتيجة المالية
762 803 950,26	682 906 105,05	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
-138 870 700,69	-	الضريبة المستحقة على النتيجة العادية
5 112 966,22	64 186,69	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
2 827 691 064,90	2 675 451 320,39	مجموع إيرادات الأنشطة العادية

الملاحق

-2 198 644 849,11	-	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	1 992 481 028,65	
629 046 215,79	682 970 291,74	8- نتيجة الأنشطة العادية
-	-	العناصر غير العادية - المنتجات
-	-	العناصر غير العادية - الأعباء
-	-	9- النتيجة غير العادية
692 046 215,79	682 970 291,74	10- النتيجة الصافية للدورة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي، سنة 2018، ص 27

الملحق رقم (47): قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010 الوحدة: دج

2009	2010	البيان
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
2 224 564 049,71	1 442 662 526,21	التحصيل من الزبائن
4 023 013 360,16	378 769 900,45	التحصيلات الأخرى
891 425 212,77	705 907 725,29	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
4 005 935 508,88	750 644 665,19	المبالغ المدفوعة لأطراف أخرى
-	53 388,75	الفوائد المدفوعة
139 608 016,08	102 910 223,22	الضريبة على النتائج المدفوعة
1 210 608 672,14	171 903 244,21	تدفقات النقدية الصافية عن الأنشطة التشغيلية (A)
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
923 494 521,16	2 262 980 048,39	اقتناء الأصول المادية والمعنوية
188 488,30	2 605 247,70	التنازل عن الأصول المادية والمعنوية
2 007 800,00		اقتناء الأصول المالية
	7 500 000,00	التنازل عن الأصول المالية
58 158 172,47		الفوائد المحصلة من الاستثمارات المالية
87 500,00		حصول وأقسام مقبوضة من النتائج
857 058 150,30	2 252 670 800,69	تدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية (B)
		التدفقات النقدية من العمليات التمويلية:
		إصدار الأسهم
239 394 549,00	160 387 645,00	الأرباح والتوزيعات الأخرى
1 000 000 000,00	1 735 910 111,00	تحصيل القروض
760 605 451,00	1 575 627 565,00	تدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التمويلية (C)
99 200 000,93	5 719 469,55	تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
1 203 345 663,68	507 659 451,63	تغيرات تدفقات الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
646 104 149,79	2 116 997 373,71	الخزينة في بداية الفترة
1 849 450 113,47	1 610 237 922,68	الخزينة في نهاية الفترة
1 203 345 963,68	507 859 451,03	تغيرات الخزينة
986 728 536,46	163 131 360,91	المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي، سنة 2010

الملحق رقم (48): قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018 الوحدة: دج

2017	2018	البيان
2 977 566 053,42	2 927 237 712,38	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
14 189 140,21	14 050 811,23	التحصيل من الزبائن
-1 612 339 288,31	-1 736 636 106,14	التحصيلات الأخرى
-4 651 249,93	-12 307 701,61	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-13 182 434,76	-60 025 370,08	المبالغ المدفوعة لأطراف أخرى
-50 135 810,00	-149 293 456,00	الفوائد المدفوعة
		الضريبة على النتائج المدفوعة
1 311 446 410,63	983 025 889,78	تدفقات النقدية الصافية عن الأنشطة التشغيلية (A)
-616 253 122,44	-734 393 038,37	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
18 161 815,00	17 529 400,00	اقتناء الأصول المادية والمعنوية
-1 519 595,43	-14 367 465,34	التنازل عن الأصول المادية والمعنوية
352 376,17	16 031 214,40	اقتناء الأصول المالية
-	212 500,00	التنازل عن الأصول المالية
-	-	الفوائد المحصلة من الاستثمارات المالية
		حصص وأقسام مقبوضة من النتائج
-599 258 526,70	-714 987 389,31	تدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية (B)
-331 409 420,00	-192 880 190,00	التدفقات النقدية من العمليات التمويلية:
2 941 482,09	382 037 605,07	إصدار الأسهم
-459 138 191,58	-927 192 939,18	الأرباح والتوزيعات الأخرى
-	-	تحصيل القروض
		تعويضات القروض وديون أخرى
		الإعانات
7 219 191,18	-1 029 477,43	تأثيرات تغيرات أسعار صرف العملات على السيولة وشبه السيولة

الملاحق

-780 386 938,31	-739 065 001,53	تدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التمويلية (C)
-68 199 054,38	-471 026 501,07	تغيرات تدفقات الخزينة خلال الدورة (A+B+C)
-1 217 190 334,58	-1 148 991 280,20	الخزينة في بداية الفترة
-1 148 991 280,20	-677 964 779,13	الخزينة في نهاية الفترة
-68 199 054,38	-471 026 501,07	تغيرات الخزينة
629 046 215,79	682 970 291,74	النتيجة المحاسبية
1 148 991 280,20	677 964 779,13	المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي، سنة 2018، ص 28

الملاحق

الملحق رقم (49): قائمة تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة الأوراسي لسنة 2010 الوحدة: دج

البيان	رأس المال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة	مجموع الأموال الخاصة
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	1500000000				2 131 822 188,00	54 487 180,49
تغيير الطريقة المحاسبية وتصحيح الأخطاء إعادة تقييم الأصول الأرباح أو الخسائر لم تسجل في حساب النتائج الأرباح المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					236 161 749,00 793 767 070,14	236 161 749,00 793 767 070,14
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	1500000000				2 743 914 689,63	4 243 914 689,63
تغيير الطريقة المحاسبية وتصحيح الأخطاء إعادة تقييم الأصول الأرباح أو الخسائر لم تسجل في حساب النتائج الأرباح المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					4 464 395,43 300 639 446,00 112 917 560,83	4 465 395,43 300 639 446,00 112 917 560,83
الرصيد في 31 ديسمبر 2010					2 551 727 410,03	4 051 727 410,03

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي، سنة 2010

الملاحق

الملحق رقم (50): قائمة تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة الأوراسي لسنة 2018 الوحدة: دج

البيان	رأس المال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة	مجموع الأموال الخاصة
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	1 500 000 000,00					
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء					-9 680 542,99	-9 680 542,99
إعادة تقييم الأصول						
الأرباح أو الخسائر لم تسجل في حساب النتائج					-82 776 515,19	-82 776 515,19
الأرباح المدفوعة					-254 590 000,00	-254 590 000,00
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية					629 046 215,79	629 046 215,79
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	1 500 000 000,00				3 519 345 709,61	5 019 345 709,61
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء					-18 719 807,77	-18 719 807,77
إعادة تقييم الأصول						
الأرباح أو الخسائر لم تسجل في حساب النتائج					-79 858 221,18	-79 858 221,18
الأرباح المدفوعة					-345 880 000,00	-345 880 000,00
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية					682 970 291,74	682 970 291,74
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	1 500 000 000,00				3 757 857 972,40	3 757 857 972,40

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة الأوراسي، سنة 2018، ص 29

الأصول	الايضاح	2012	2011
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية مركز الصكوك البريدية	1.2	10 567 060	9 362 330
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حقوق على الهيئات المالية	2.2	56 676	82 403
5 تمويل الزبائن	3.2	20 212 187	13 719 076
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7 الضرائب الجارية- أصول	4.2	17 731	2 642
8 الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	30 478	32 485
9 أصول أخرى	6.2	64 567	27 884
10 حسابات التسوية	7.2	83 424	52 793
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظفة			
13 الأصول الثابتة المادية	9.2	1 586 846	1 368 164
14 الأصول الثابتة غير المادية	10.2	153 554	163 653
15 فارق الحيابة			
مجموع الأصول		32 782 523	24 821 430

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2016	2017	البيان	الاصول
18 923 368	34 846 456	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
210 776	848 213	2.2	4 حسابات لدى الهيئات المالية
29 377 096	45 454 481	3.2	5 تمويل الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية 1 استحقاق
12 754	26 386	4.2	7 الضرائب الجارية-أصول
53 056	61 730	5.2	8 الضرائب المؤجلة-أصول
946 118	335 675	6.2	9 أصول أخرى
152 581	262 280	7.2	10 حسابات التسوية
10 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
357 065	576 558	9.2	12 العقارات الموظفة
3 000 787	3 315 923	10.2	13 أصول الثابتة المادية
60 318	35 627	11.2	14 أصول الثابتة غير المادية
			15 فارق الحيازة
53 103 919	85 775 329		مجموع الاصول

2011	2012	الايضاح	الالتزامات
			أ التزامات ممنوحة
			1 التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
12 004 027	19 508 879	1.3	2 التزامات التمويل لفائدة الزبائن
			3 التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
643 980	1 012 293	2.3	4 التزامات ضمان بأمر من الزبائن
			5 التزامات أخرى ممنوحة
			ب التزامات محصل عليها
			6 التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
853 016	1 042 109	3.3	7 التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
1 960 600	1 714 600	4.3	8 التزامات أخرى محصل عليها



09 جوان 2013 إطلاق خدمة مايل سويفت

البيانات المالية 2017

الملحق رقم 54

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2016	2017	الايضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
	15 996	12.2	2 التزامات تجاه الهيئات المالية
29 084 236	53 717 182	13.2	3 التزامات تجاه الزبائن
5 427 617	10 925 029	14.2	4 التزامات ممثلة بورقة مالية
316 882	136 039	15.2	5 الضرائب الجارية- خصوم
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم
1 115 344	1 407 383	16.2	7 خصوم أخرى
1 179 441	2 385 541	17.2	8 حسابات التسوية
226 481	74 375	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر و ا عباء
			10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
372 485	551 105	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
10 000 000	10 000 000		13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
4 301 347	5 381 433	20.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
			18 ترحيل من جديد (-/+)
1 080 086	1 181 246		19 نتيجة السنة المالية (-/+)
53 103 919	85 775 329		مجموع الخصوم

2011	2012	الايضاح
1 394 816	1 905 061	1.4 + إيرادات و نواتج مماثلة
59 356	77 593	2.4 - نصيب المودعين في الأرباح
920 412	1 264 112	3.4 + عمولات (نواتج)
65 060	87 717	4.4 - عمولات (أعباء)
		5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
		6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
1 292	63	5.4 + نواتج النشاطات الأخرى
2 747	93	6.4 - أعباء النشاطات الأخرى
2 189 357	3 003 833	9 الناتج البنكي
596 334	816 677	10 - أعباء استغلال عامة
143 872	156 941	11 - مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
1 449 151	2 030 215	12 الناتج الإجمالي للاستغلال
205 054	470 475	13 - مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد
11 652	-	14 + استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهيمنة
1 255 748	1 559 740	15 ناتج الاستغلال
		16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
		17 + العناصر غير العادية (نواتج)
		18 - العناصر غير العادية (أعباء)
1 255 748	1 559 740	19 ناتج قبل الضريبة
357 582	440 191	20 - ضرائب على النتائج و ما يماثلها
898 166	1 119 549	21 الناتج الصافي للسنة المالية

البيانات المالية 2017

الملحق رقم 56

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

2016	2017	الايضاح	
2 261 997	3 329 013	1.4	1 + أرباح و نواتج التشغيل
205 547	297 918	2.4	2 نصيب المودعين في ارباح
717 907	947 052	1.4	3 + عمولات (نواتج)
5 083	6 140	2.4	4 - عمولات (أعباء)
			5 +/- أرباح أو خسائر صافية على اصول المالية المملوكة لغرض التعامل
			6 +/- أرباح أو خسائر صافية على اصول المالية المتاحة للبيع
	17 520	1.4	7 + نواتج النشاطات ا اخرى
78			8 - أعباء النشاطات ا اخرى
2 769 196	3 989 527		9 الناتج البنكي
1 365 471	1 561 925	3.4	10 - أعباء إستغلال عامة
225 787	257 544	4.4	11 - مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على اصول الثابتة المادية و غير المادية
1 177 938	2 170 058		12 الناتج الاجمالي للاستغلال
344 379	1 026 456	5.4	13 - مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد
668 725	484 283	6.4	14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلفة
1 502 284	1 627 885		15 ناتج الاستغلال
			16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
3 102			17 + العناصر غير العادية (نواتج)
			18 - العناصر غير العادية (أعباء)
1 505 386	1 627 885		19 ناتج قبل الضريبة
425 300	446 639	7.4	20 - ضرائب على النتائج و ما يماثلها
1 080 086	1 181 246	8.4	21 الناتج الصافي للسنة المالية

2011	2012	الايضاح
1 255 748	1 559 740	1 ناتج قبل الضريبة
143 872	156 941	2 +/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
		3 +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى
193 403	470 475	4 +/- مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى
		5 +/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار
		6 +/- نواتج/ أعباء من أنشطة التمويل
470 669	-184 007	7 +/- حركات أخرى
807 944	443 410	8 =إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصديحات الأخرى
		9 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية
- 4 152 717	- 838 087	10 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن
519 200	755 189	11 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية
		12 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية
	-383 930	13 -الضرائب المدفوعة
- 3 633 577	- 466 829	14 =انخفاض/(ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من أنشطة التشغيل
- 1 569 885	1 536 321	15 إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط التشغيلي (أ)
		16 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات
		17 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة
- 338 624	- 356 596	18 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية

جدول التدفقات النقدية (بآلاف الدينار الجزائري)

19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	- 356 596	- 338 624
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين		
21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل		
22	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	-	-
23	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)	-722	1 164
24	ارتفاع/(انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (ا+ب+ج+د)	1 179 003	- 1 907 345
	التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط التشغيلي (ا)	5.1	1 536 321
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	5.2	- 356 596
	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)		-
	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)	-722	1 164
	أموال الخزينة و معادلاتها		
25	أموال الخزينة و معادلاتها عند الافتتاح	9 444 733	11 352 078
	صندوق، بنك مركزي، ج ب (اصل و خصم)		
26	حسابات (اصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	9 362 330	11 332 607
27		82 403	19 471
28	أموال الخزينة و معادلاتها عند الإقفال	10 623 736	9 444 733
	صندوق، بنك مركزي، ج ب (اصل و خصم)		
29	حسابات (اصل و خصم) و اقتراضات / قروض عند الإطلاع لدى المؤسسات المالية	10 567 060	9 362 330
30		56 676	82 403
31	صافي تغير أموال الخزينة	1 179 003	- 1 907 345

جدول التدفقات النقدية بالآلاف الدينار الجزائري

2016	2017	الايضاح
1 505 386	1 627 885	1 ناتج قبل الضريبة
225 787	257 544	2 +/- مخصصات صافية للاهلاكات على أصول الثابتة المادية و غير المادية
		3 +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و أصول الثابتة أخرى
- 324 346	542 174	4 +/- مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة أخرى
		5 +/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار 6 -
		+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل
- 140 942	1 387 905	7 +/- حركات أخرى
- 239 501	2 187 623	8 = إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى
- 200 000	-635 317	9 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية
1 014 609	8 034 464	10 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن
1 145 000	5 489 900	11 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في أصول و الخصوم المالية
		12 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في أصول و الخصوم غير المالية
- 43 196	- 646 608	13 - الضرائب المدفوعة
1 916 413	12 242 439	14 = انخفاض/(ارتفاع) صافي أصول و الخصوم المتأتية من أنشطة التشغيل
3 182 298	16 057 947	15 إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)
	-2 000	16 +/- التدفقات المالية المرتبطة بأصول المالية، بما فيها المساهمات
-35 422		17 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة
- 153 004	-174 447	18 +/- التدفقات المالية المرتبطة بأصول الثابتة المادية و غير المادية
- 188 426	- 176 447	19 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)
		20 +/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين

البيانات المالية 2017

جدول التدفقات النقدية بالآلاف الدينار الجزائري

21	+/ - التدفقات الصافية أخرى لـ أموال المتأتية من أنشطة التمويل	
22	إجمالي التدفقات الصافية لـ أموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	
23	36 805	2 793
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)		
24	15 918 305	2 996 665
ارتفاع/(انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (أ+ب+ج+د)		
أنشطة التشغيل (أ)		16 057 947
بأنشطة الاستثمار (ب)		176 447
بعمليات التمويل (ج)		-
الخزينة و معادلاتها (د)		36 805
أموال الخزينة و معادلاتها		
25	18 931 522	15 934 857
26	18 923 368	15 851 680
27	0 154	83 177
حسابات جارية (أصل و خصم) لدى المؤسسات المالية		
28	34 849 827	18 931 522
29	34 846 456	18 923 368
30	3 371	8 154
حسابات جارية (أصل و خصم) لدى المؤسسات المالية		
31	15 918 305	2 996 665
صافي تغير أموال الخزينة		

جدول تغير الأموال الخاصة (بآلاف الدينار الجزائري) الملحق رقم 59

الايضاح	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	10 000 000				- 667 699
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة					
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة					
عمليات الرسملة					
صافي نتيجة السنة المالية 2011					898 166
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	10 000 000				230 467
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة					
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة					
عمليات الرسملة					
صافي نتيجة السنة المالية 2012					1 119 549

الملحق رقم 60

جدول تغير الاموال الخاصة بالآلاف الدينار الجزائري

الايضاح	رأس مال الشركة	علاوة إصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	10 000 000	-	-	-	4 301 347
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة					
تغير القيمة العادلة لأصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة					
عمليات الرسملة					
صافي نتيجة السنة المالية 2016					1 080 086
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	10 000 000	-	-	-	5 381 433
تغير طرق المحاسبة					
أثر تصحيحات أخطاء الهامة					
الرصيد الرصيد المصحح في 31 ديسمبر 2016	10 000 000				5 381 433
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة					
تغير القيمة العادلة لأصول المالية المتاحة للبيع					
تغير فوارق التحويل					
الحصص المدفوعة					
عمليات الرسملة					
صافي نتيجة السنة المالية 2017					1 181 246
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	10 000 000	-	-	-	6 562 679

2011	2012	الايضاح	الالتزامات
			أ التزامات ممنوحة
			1 التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
12 004 027	19 508 879	1.3	2 التزامات التمويل لفائدة الزبائن
			3 التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
643 980	1 012 293	2.3	4 التزامات ضمان بأمر من الزبائن
			5 التزامات أخرى ممنوحة
			ب التزامات محصل عليها
			6 التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
853 016	1 042 109	3.3	7 التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
1 960 600	1 714 600	4.3	8 التزامات أخرى محصل عليها



09 جوان 2013 إطلاق خدمة مايل سويفت

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

2016	2017	إيضاح	التزامات
			أ-إلتزامات ممنوحة
			1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
11 175 518	23 498 892	1.3	2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن
			3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
6 931 390	6 399 363	2.3	4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن
			5 إلتزامات أخرى ممنوحة
			ب-إلتزامات محصل عليها
			6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
4 254 978	4 466 769	3.3	7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
28 003 878	32 417 578	4.3	8 إلتزامات أخرى محصل عليها